المركز القومى للترجمة

أدريان سميث أليسون ستيننج كاتى ويلز

العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة
منظورات عالمية

ترجمة وتقديم: وائل حمدى مراجعة: أحمد زايد

2545



إن هذا الكتاب هو باكُورة أبحاث نُخبة من العُلماء الذين يتناولون نتائج تطبيق الليبرالية الجديدة بشِقها الاقتصادى فى دول العالم الاشتراكى السابق مع الاستدلال بنماذج من تلك البُلدان فى عدد من قارات العالم المختلفة، وتتمحور تلك الأبحاث على شعور المواطن وإحساسه بالعدالة الاجتماعية فى تلك البُلدان وتأثره بالواقع الذى يُفرض عليه عند التحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى؛ مما ينتج عنه بعض أشكال المقاومة أو المواءمة ومحاولة التعايش أو جعل الواقع العام أكثر احتمالاً؛ فنرى التجاء بعض المُواطنين فى تلك البُلدان إلى إقامة مشروعاتِهم الخاصة مثلما حدث فى جنوب إفريقيا وغيرها من البُلدان, وأما اللجوء إلى الهجرة إلى بُلدان أخرى مثل هجرة الغانيين والبولنديين إلى لندن أو إعلان التمرُّد والسُّخط ومحاولة تغيير الواقع من خلال المسيرات والاحتجاجات والإضرابات. ويتطرق أيضًا هذا الكتاب إلى آراء العديد من المواطنين على أرض الواقع؛ ما يعطى مصداقية عالية لما جاء به من معلومات.

تصميم الغلاف: هانى الشناوى

العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة

منظورات عالمية

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2545
- العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة: منظورات عالمية
- أدريان سميث، وأليسون ستيننج، وكاتى ويلز
- وائل حمدى
- أحمد زايد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

Social Justice and Neoliberalism: Global Perspectives

Edited by: Adrian Smith, Alison Stenning and Katie Willis

Was first published in English in 2008 by Zed Books Ltd,

7 Cynthia Street, London N1 9JF, UK AND Room 400, 175 Fifth Avenue,

New York NY 10010, USA

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

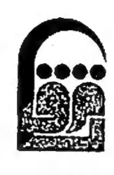
العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة

منظورات عالمية

تحرير: أدريان سميث
أليسون ستيننج
كاتي ويلز

ترجمة وتقديم: وائل حمدى

مراجعة: أحمد زايد



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة: منظورات عالمية
تحرير: أدريان سميث / أليسون ستيننج ، كاتى ويلز؛ ترجمة: وائل حمدى، مراجعة: أحمد زايد
ط ١ – القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٦
٣٨٤ ص ، ٢٤ سم
١ – الليبرالية
٢- العدالة الإجتماعية
٣- الأقتصاد ٤- الأسواق البحوث

(أ) سميث، أدريان (محرر)
(ب) ستيننج، اليسون (محرر مشارك)
(جـ) ويلز، كاتى (محرر مشارك)
(د) حمدى، وائل (مترجم)
(هـ) زايد ، أحمد (مراجع)
(و) العنوان ٣٢٠,٥١

رقم الإيداع ٢٤٣١ / ٢٠١٥
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977- 92 - 0074- 3
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

تقديم المترجم

إنّ هذا الكِتاب هو باكُورة أبحاث نُخبة من العُلماء الـذين يتنـاولون نتـائج تطبيق الليبرالية الجديدة بشِقها الاقتصادى فى دول العالم الاشتراكى الـسابق مـع الاستدلال بنماذج من تلك البُلدان فى عدد من قارات العالم المختلفة، وتتمحور تلـك الأبحاث حول شعور المواطن وإحساسه بالعدالة الاجتماعية فى تلك البُلدان وتـأثره بالواقع الذى يُفرض عليه عند التحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسـمالى مما ينتج عنه بعض أشكال المقاومة أو المواءمة ومحاولة التعايش أو جعل الواقـع العام أكثر احتمالاً، فنرى بعض المُواطنين يلجأون فى تلـك البُلـدان إلـى إقامـة مشروعاتِهم الخاصة، مثلما حدث فى جنوب إفريقيا وغيرها مـن البُلـدان، وأمـا اللجوء إلى الهِجرة إلى بُلدان أُخرى مثل هِجرة الغانيين والبولنديين إلـى لنـدن أو إعلان التمرُد والسُخط ومحاولة تغيير الواقع من خِلال المـسيرات والاحتجاجـات والإضرابات. ويتطرق أيضًا هذا الكِتاب إلى آراء العديد من المواطنين على أرض الواقع، مما يعطى مصداقية عالية لما جاء به من معلومات.

قد يبدو هذا الكِتاب للوهلة الأُولى منحازًا للفكر اليسارى، ورافـضًا للفكـر الليبرالى الجديد، لكن هذا ليس واقع الأمر؛ فهو منحـاز إلـى أصـحاب الـدخول الضعيفة، وإلى الفُقراء وإلى أبناء الطبقة المُتوسطة التى أدّت التقلبـات الـسياسية والاقتصادية إلى تردى حالتهم وفقدانهم لوظائفهم وفقدان قيمة مـدخراتهم، نتيجـة معدلات التضخم العالية التى تشهدها تلك البلدان، فأصبحوا كعزيز قـوم ذَلّ. ذلـك التحول الشديد فى المجتمع نتيجة التغيرات الاقتصادية العاصفة بالعديد مـن القـيم

والتقاليد التى لم تترك الخيار لمن يعيش فى أروقة هذا الواقع، سوى أن يتحرك إلى أى من السبل حتى لا تدركه الرحايا فتدق عظامه من الفقر والعوز. ومن ثمَّ فإن هذا الكتاب يُلقى الضوء على معدلات تحقيق العدالة الاجتماعية ومؤشراتها فى ظل هذا النظام الرأسمالى الداعى إلى المنفعة والتوجه الفردى الذى لا يعترف بأى قيمة سوى المكسب المادى رغم تطور الليبرالية الجديدة عن تلك الليبرالية التى كانت فى الماضى، بما فى ذلك من تدخل الدولة لضبط الأسعار وإعادة تشكيل أنشطة الرعاية الاجتماعية للدولة؛ مما قد يساعد أصحاب الدخول الضعيفة على تجاوز محن المعيشة ومواجهة متطلبات الحياة. إلا أن إعادة التشكيل تلك لم تكن بدرجة كافية حتى تتمكن من تغطية جميع المواطنين الذين يحتاجون إلى المساعدة.

ومما زاد ذلك سوءًا سيطرة فئة بعينها على فرص العمل الجيدة من خلال شبكات العلاقات الشخصية فى العمل وبين الأصدقاء والأسرة؛ مما زاد من اتساع الهُوة بين الطبقات فى المجتمع؛ مما نتج عنه مشاكل مجتمعية جَمَّة، وقد نتج عنه أيضًا ما يسمى بالاقتصاد المُوازى، وهو قيام مشروعات بطريقة غير رسمية من قبل أُولئك الذين افتقروا إلى شبكات العلاقات التى تمكنهم من إيجاد وظائف برواتب جيدة. تلك المشروعات لا تساهم فى الاقتصاد الرسمى ولا تخضع للدولة.

الغريب فى الأمر أن ما يحدث فى تلك البلدان يتشابه ــ إلى حد قد يصل إلى التطابق ــ مع واقع بلداننا العربية؛ بل إننى فى بعض الأحيان اعتقدت أن الكاتب يتكلم عن أحد البلدان العربية وعندما انتهيت منه، توقفت كثيرًا أتفكر فيما كنت أظنه واقعًا خاصًا بنا نحن الشعوب العربية إلى كونه واقعًا عالميًا فُطرت عليه البشرية فى كل مكان؛ فتقاربت الاستجابات نتيجة تقارب الواقعين الاقتصادى والسياسى المحيطين، بل إنني وجدت بعض العزاء عندما رأيت تكيف الشعوب

وقُدرتها على التعايش على اختلاف ألوانها، وأيقنت أنه الإنسان الذى أنعم الله عليه بالعقل الذى طوع به ما وهبهُ الله فى الأرض، فكيف لا يستطيع تطويع شىء أقامه الإنسان ذاته! لا شك أن جميع البلدان التي انتقلت من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى تعرضت إلى هزات اقتصادية أسفرت عن العديد من التغيرات الاجتماعية والتبدلات في الأنماط المعيشية للأفراد؛ لذا وجب علينا التعرف على تجارب تلك البلدان للاستفادة منها فى بلداننا العربية التى تمر بنفس المشكلات.

وائل حمدى محمد

شُكر وتقدير

ظهر هذا الكتاب إلى الوجود انبثاقًا عن مجموعة من حلقات النِقاش نُظمت في المؤتمر السنوى عام ٢٠٠٦ للجمعية الجغرافية الملكية (مع معهد الجغرافيين البريطانيين) في لندن. ونحن ممتنون جدًا لجميع المحاضرين في هذه الحلقات، والعديد منهم – لأسباب متنوعة – لم نستطع إدراجه في المجموعة، ونحن أيضًا في غاية الامتنان للمناقشين في المؤتمر: ويندى لارنر من جامعة بريستول، وروجر لى من كوين مارى، جامعة لندن؛ فقد تقدم كل منهما بملاحظات تحفيزية ومناقشة لمجموعة من القضايا التى بُحثت خلال جلسات المؤتمر تلك. ونود أن نوجه الشُكر والتقدير على كرمهما الفكرى فى الانضمام إلينا من أجل الجلسات.

ولقد رعت هذه الجلسات مجموعات بحثية للجمعية الجغرافية الملكية فى مجال الجغرافيا الاقتصادية والمناطق النامية، وجغرافيا ما بعد الاشتراكية، ونحن ممتنون جدًا لما قدموه من دعم فكرى وتنفيذى.

وانبثقت بعض الأفكار الأصلية لحلقات هذا المؤتمر وهذه المجموعة أثناء بحث مشترك أجراه كل من: أليسون ستيننج، وأدريان سميث، من خلال مجلس البحث الاجتماعى والاقتصادى الذى قدم التمويل لمشروع البحث فى "الاستبعاد الاجتماعى، وفضاءات الممارسة الاقتصادية، وما بعد الاشتراكية" (RES-00023-0695)، ونحن ممتنون جدًا لمجلس البحث الاجتماعى والاقتصادى لتقديمه التمويل لهذا البحث.

وقد قدم أيدا أوليفر من قسم الجغرافيا بكوين مارى، جامعة لنـــدن؛ تميـــزه الكاتوجرافى المعروف عنه، وأثبت أنه ينبوع صبر لا ينتهى فى الاســـتجابة إلـــى الطلبات التى شملت تنقيحات لعدد من الخرائط والأشكال المدرجة فى هذا الكتاب.

وكان قد تم نشر نسخة من الفصل الثـــامن فـــى مجلـــة أنتيبـــود Antipode المجلد ٤٠ ، عدد (٢) ٢٠٠٨. ونحن ممتنون جدًا إلى بلاكويل على إتاحة الفرصـــة لنا لنعيد نشر نسخة منقحة من هذا الإصدار فى المجموعة.

أخيرًا، نود أن نتوجه بالشكر إلى تاميس إوديوردان فى دار زد Zed للنـــشر لإرشاداتها فى التحرير وصبرها على رعاية هذا المشروع حتى النهاية، ونتوجـــه بالشكر أيضًا إلى سوزان تريفجارين، رسميًا من زد Zed ، والتى تجاوبت بـــشكل إيجابى مع استفساراتنا المبدئية حول مشروع النشر هذا.

مقدمة

العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة

كاتى ويليس، وأدريان سميث،
وأليسون ستيننج

أصبحت الليبرالية الجديدة، بوصفها مجموعة من الأفكار والممارسات التى تُركز على الدور المتزايد للسوق الحرة، والمُرونة فى سوق العمل، وإعادة تشكيل أنشطة الرعاية الاجتماعية للدولة، تشهد زيادة طاغية حول العالم، خصوصًا منذ منتصف الثمانينيات. ولقد كان من المتوقع انتشار الليبرالية الجديدة كرد فعل لأوجه القصور التى شابت المشروعات الكينزية(*)، أو تحول المشروعات الاشتراكية للدولة إلى التوجه الليبرالى الجديد والذى لاقى زيادة مُطّردة فى شتّى مَناحى الحياة فى شمال العالم وجنوبه، والشرق؛ الذى كان تحت عباءة الاشتراكية فى الماضى

(Watts 1994 ,Pickles and Smith -1998,Tickell and Peck 2003 , 2005 , Saad-Filho and Johnston 2005 , England and Ward 2007).

(*) نظرية اقتصادية قام بوضع أُسسها المفكر الاقتصادى: كينز، عقب الحرب العالمية الثانية من أجل إيجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٤. وتقوم النظرية النقدية الكينزية على مبادئ وأُسس تختلف فى جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التى اعتمدها تحليل التقليديين فى بناء النظرية النقدية.(المترجم)

وكما ذهب جيرو "Giroux" (2004:xiii) : " فإن ميل الليبرالية الجديدة إلى الاعتقاد بأن السوق يجب أن تكون هى المبدأ المنظم لكل القرارات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ قد جعلها تشن هجومًا متواصلاً على الديمقراطية، والمصالح العامة، والقيم غير المادية"؛ فأفسحت هيمنة الليبرالية الجديدة المجال لبزوغ آثار جديدة خاصة بالعدالة الاجتماعية، حيث أدت إلى "خصخصة كل شيء" (Watts 1994) وتشكيل مشهد يموج بالفائزين والخاسرين وإفساح المجال لظهور حركات العدالة الاجتماعية لتتواجه وتتنافس مع الثورة الخاصة بالليبرالية الجديدة. لذا فقد وضع المشاركون فى إعداد هذا الكِتاب تلك العمليات فى الاعتبار، من خلال دراسات مُتعمقة فى مُجتمعات بعينها حول العالم، من أمريكا الجنوبية إلى الجنوب الأفريقى، مرورًا بأوروبا. وفي ضوء ذلك، يسعى كتاب العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة إلى وضع الليبرالية الجديدة فى إطار الصراعات المحلية حول الوجود اليومى وإعادة الإنتاج الاجتماعى لحياة الأفراد والمجتمعات التى أصابها التشوش والارتباك، نتيجة لاتساع معدل التوجه المتزايد نحو نظام السوق. وينحو هذا المدخل المتجذر فى الواقع إلى اكتشاف: "الليبرالية الجديدة القائمة" (Brenner and Theodore 2002)، وارتباط العمليات السياسية الاقتصادية بالحياة اليومية (Stenning 2005, Smith 2007).

ويركز هذا الكِتاب على عمليات الليبرالية الجديدة ونتائجها التي تأتي من الأطراف أو الهوامش سواء جغرافية، (جنوب العالم، الدول الاشتراكية السابقة فى الشرق والمجتمعات التابعة فى شمال العالم) أو اجتماعية: ويركز المساهمون في هذا الكتاب، بالاعتماد على وجهات النظر من الشعوب والأماكن التى لا تؤخذ في عين الاعتبار" في كثير من الأحيان" عند البناء أو التطبيق أو التحليل الخاص بسياسات التعريف بالليبرالية الجديدة، استهدف المشاركون فى هذا الكِتاب تقديم رؤى قد تتعدى الرؤى القائمة عن الليبرالية الجديدة.

ومن خِلال استخدام أمثلة من شـــرق أُوروبـــا وغربهـــا (see chapters by horschelman, May et al., Pattison et.al.)، وأمريكا اللاتينية: أُنظر فصـول North and Olson)، وأفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى (see chapters by Marx and May et al.)، وتركيا (Ergun's chapter see)، وضع المساهمون فى هذا الكِتاب، أيـــضًا فى الاعتبار، كيف تمت ممارسة الليبرالية الجديدة، وكيف تم الاختلاف حولها فـــى أماكن معينة، وكذلك كيف أسفر تطبيق الليبرالية الجديدة عن (فرض) إمكانات جديدة لظهور حملات، من أجل العدالة الاجتماعية وظهور أنماط اقتـــصادية بديلـــة تكـــون خارجة عن الرأسمالية، لكن لها ارتباطًا بها، والتى توضع فى قلب مشروعات ذات طابع ليبرالى جديد (Gibson-Graham Smith and Stenning 2006).

وقد قام أونـــج Aihwa Ong (2007:3) بمقارنـــة بـــين لفظتـــين: الأولـــى: "Neoliberalism" (بحرف N الكبير) وهى تشير إلى "مجموعة السمات التى تمت معالجتها، من خلال مخرجات سابقة التحديد"، وثانيا: "الليبرالية الجديدة" (التى تبـــدأ بحرف "n" الصغير) "neoliberalism" والتى تتسق مع الممارسات العملية "كمنطق للحكم يتم تداوله بشكل انتقائى فى سياقات سياسية متنوعة". ولقد مال كثيـــرٌ مـــن المساهمين فى هذا الكِتاب ضمنيًا وظاهريًا نحو البناء على أفكار "أُونج" الخاصـــة بالليبرالية الجديدة، ليس بوصفها مجموعة مترابطة من الأفكار التى تُستعمل بـــنفس الطريقة فى جميع أنحاء العالم، وإنما بوصفها "مجموعة من الممارسات المرتحلة". وبهذه الطريقة، فقد اختلفوا حول مناقشات "بارنيت ٢٠٠٥" بشأن "عدم وجـــود مـــا يسمى بـــ"الليبرالية الجديدة"، مع الاعتراف بأن هناك شيئًا يربط هـــذه الممارَســـات معًا فى زمرة ما يطلق عليها: "نيوليبرالية" وهى تشكل إستراتيجية مفيدة للأغراض

النظرية والسياسية على حدٍ سواء. إن مثل هذا الاعتـراف، لا يُنكـر أن "الواقـع المُضطرب الليبرالية الجديدة القائمة حاليًا ... يتميز بعوامـل جغرافيـة مؤسـسية عميقة متأصلة، تكشف عن وجود عدد من الصور المحلية المترابطة من الليبراليـة الجديدة (peck 2008:33, التفصيل في النص الأصلى). فمن خلال جمـع الـصيغ المختلفة الليبرالية الجديدة، يسعى كتاب "العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة" إلـى اكتشاف القواسم المُشتركة وأوجه التباين فى تطبيق أفكار الليبرالية الجديدة وتأثيرها فى السياقات الجغرافية والاجتماعية المتباينة (انظر أيضًا larner 2003)، بمـا لهـا من تأثيرات على العدالة الاجتماعية.

ويتناول الكِتاب أربعة محاور رئيسية، والتى سوف نقوم باستعراضـها فـى هذا الفصل التمهيدى وسنعود إليها فيما بعد فى الفصل الختامى. فأولاً: قُمنا بإلقـاء الضوء على السُبل التى خِلالها تمت مُقاومة تطبيق أفكار الليبرالية الجديـدة؛ إمـا عمدًا من خِلال حَركات اجتماعية على نِطاق واسع، أو عبر ممارسات على نطاق أضيق. وثانيًا: مناقشة دور تطبيق الليبرالية الجديدة فى تـشكيل هويـات جديـدة، خصوصا تلك التى تدور حول عمليات التحول إلـى الفرديـة وريـادة الأعمـال. وارتبطت هذه المتغيرات بأنماط جديدة من الحوكمة، والتى غالبًا ما تـدور حـول خطابات مثل: "التمكين" و"الاستقلالية". وثالثا: تدارسنا كيف أن تطبيـق الليبراليـة الجديدة يؤثر على فرص تحقيق عدالة اجتماعية، وكيف أن الآثار المادية الخاصـة بالليبرالية الجديدة يمكن أن تقيد جهود الحملات الرامية إلى إيجاد قدر أكبـر مـن العدالة الاجتماعية. وأخيرا، نـود أن نُلقـى الـضوء علـى الأدبيـات الخاصـة "بالاقتصادات المتنوعة" للرأسمالية اللامركزية واختبار ممارسات اقتصادية بديلة قد تنشأ عن أو توجد بجانبها أشكال من الرأسمالية ذات طابع ليبرالى جديد.

الليبرالية الجديدة والمقاومة:

من المهم أن نُدرك أنه على الرغم من أن الليبرالية الجديدة لا تشكل أيديولوجية مترابطة أو متجانسة، والتى تطلق العنان إلى "تسونامى اقتصادى" متوقع (Ong 2007)، فإنها كنظرية وكذلك الممارسات المرتبطة بها لها نتائج مادية حقيقية وغالبًا ما تكون عنيفة (Giroux 2004; Hudson 2006; Spring 2008). وتلك الآثار لا يتم تقبُلها بشكل سلبى من قبل الأفراد والمجتمعات المحلية أو الأُسر، بل فضلاً عن ذلك، يتم تبنى أو تطوير أنماط من المقاومة نحوها. وباستخدام هذا المفهوم "المقاومة" نحن لا نسعى بأى حال من الأحوال إلى تصوير الليبرالية الجديدة على نحو مادى (Leitner et al. 2007)، ولكن خلافًا لذلك، فإننا نسعى إلى الكشف عن تحدى السكان والمنظمات للطرق التى من خلالها تقوم السياسات المتصلة بالليبرالية الجديدة بتهديد سبل العيش، والتماسك الاجتماعى، والظروف البيئية. فالإجراءات التى تُتَخَذ فى سياق تطبيق الليبرالية الجديدة يمكن أن تُصنف على أنها مقاومة بالمفهوم السياسى، ولكن يمكن أيضًا أن يُنظر إليها على أنها استراتيجيات اقتصادية واجتماعية للتعافى. فى حين أن بعض هذه الإستراتيجيات تعكس اليأس، كما سنُبين لاحقًا فى هذا الفصل فى رؤيتنا الخاصة عن الاقتصاديات المتنوعة، فإن البعض الآخر منها يمكن تفسيره على أنه تحديات أكثر وضوحًا للتطبيقات الليبرالية الجديدة. فالاعتراف بالطبيعة الخلافية لليبرالية الجديدة شىء حيوى إذا كان النضال من أجل مستقبل بديل يمكن أن يتحقق. فالليبرالية الجديدة فى ذاتها هى نتاج الاختلاف إبان الحقبة الفوردية[*]، وتطورت فيما بعد فى درب من الصراع العنيف (Peck 2008).

---

[*] نسبة إلى هنري فورد صاحب نظرية اقتصادية اجتماعية وتجربة فى الإنتاج الجماهيرى للألات الميكانيكية فى الولايات المتحدة الأمريكية.(المترجم)

إن تجارب أمريكا اللاتينية الناجحة على الساحة أصبحت تمثل نموذجًا لمقاومة الليبرالية الجديدة ومثالاً ماديا ملموسًا على إمكانية تحقيق خلق عالم جديد (Fisher and Ponniah 2003). وتشتمل هذه الأمثلة على: هوجو شافير وثورته "البوليفارية" فى فنزويلا، وتشكيل الموازنات الاجتماعية فى بوتو آلجير، و"حروب المياه" فى كوتشابامبا فى بوليفيا، حيث انتفاضة المحليين ضد خصخصة المياه التى بدورها لاقت ترحابًا كأحد النجاحات (Laurie et al. 2002 ; Laurie 2005). وتعد شبكات المقايضة أو trueque والتى بدأت فى الأرجنتين فى أعقاب أزمة العملة والانهيار الاقتصادي لعام ٢٠٠١ هى حالة أخرى رمزية، تمثل شكلاً خاصًا من أشكال المقاومة لليبرالية، حيث قامت المجتمعات المحلية بتطوير أنماط بديلة من العملة وفضاءات اقتصادية جديدة لأشكال من التبادل غير الرأسمالى (انظر في هذا الكتاب North).

وقد أدى دور صندوق النقد الدولى الخاص ببرامج التكيف الهيكلى فى تفاقم الأوضاع الهامشية القائمة لكثير من المجتمعات المحلية فى جنوب العالم والدول الاشتراكية السابقة، كما أدى إلى صور من الاحتجاج وأشكال المقاومة. ومع ذلك، يمكن لهذه المقاومة أن تقوم ببعض ردود الأفعال التى توصف بأنها "أسلحة الضعفاء" (Scott 1985). فبالنسبة إلى ملايين الناس، فإن الأشكال الرسمية والمنظمة للاحتجاج والمقاومة يصعب تحقيقها؛ فهى محفوفة بالمخاطر، نظرًا لطبيعة عملها والطابع الخفى الخاص باستخدامها. ففى مثل هذه الحالات، وكما قامت بوصفه "إرجين" فى فصلها المتعلق بعمال صناعة الملابس التركية، فإن إستراتيجيات ماكرة من المقاومة، لابد وأن تكون قد تم تبنيها، باستخدام شبكات القرابة أو غيرها من أشكال التعاون غير الرسمى.

وهناك أبحاث سابقة فى أجزاء كثيرة من العالم قامت بتحديد أهمية استخدام "مقياس القفز" فى تحقيق نتائج إيجابية فى مقاومة سياسات الليبرالية الجديدة (Kelly 1999 انظر على سبيل المثال، فى مناقشة حالة الفليبينيين. ونكون فى حاجة إلى ما يسمى بـ "قياس القفزة" عندما تكون للحملات المحلية آثارها المستدامة. وتقوم الأشكال الجديدة من التنظيم النقابى بتبنى مثل هذه الإستراتيجيات فى مواجهة رأس المال العالمى، والذى يتجاوز الحملات ذات المستوى القومى إلى تلك الأنشطة عبر القومية، (Waterman and Wills 2001). فيمكن للحملات ذات المستوى المحلى أو القومى أن تحقق شعبية أفضل، وبالتالى فهى الأقرب إلى تحقيق أهدافها، هذا إذا ما كانت تعمل على مدى جغرافى أوسع. هذا على سبيل المثال، هو الحال مع حملات الأجر المعيشى، والتى أوجزها "باتسون" بالنسبة لحالة مانشستر، و"ماى" وآخرون بالنسبة لحالة لندن، فيما قدموه من فصول. وقد بدأت الحملات الخاصة بالأجور المعيشية فى بالتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تم نقلها وإعادة تشكيلها لمدن بعينها فى المملكة المتحدة. وتعمل مثل هذه الحملات على مقاومة التهميش الاقتصادى الذي تشعر به بشكل متزايد قطاعات واسعة من السكان فى أعمالهم ذات الأجور المنخفضة والذى يدخلهم فى دائرة ما يسمى: "الفقراء العاملون" (Toynbee 2003 انظر أيضا Smith et and al). انظر أيضا فى هذا المجلد: من أجل تجربة مختلفة من شرق أوروبا ووسطها). فقد أدت السياسات الليبرالية الجديدة مثل: الاستعانة بالمصادر الخارجية، وإلغاء القيود، إلى خلق نوع من الظروف التى أدت إلى عدم قدرة العاملين على كسب قوتهم عند حد "الأجر المعيشى"، والذي من شأنه تأمين الحياة الأسرية وإعادة الإنتاج الاجتماعى. فالعديد من هؤلاء العاملين الذين يعملون فى هذه القطاعات يعانون من نقص الأنشطة النقابية؛ مما تتمخض عنه أشكال من المقاومة لا تتسم بطابع رسمى واسع، وظهور

حركات سياسية جديدة أيضا تلتف حول قضايا تدني الأجور في أماكن يمكن لمسها في المدن ذات التكاليف المعيشية المرتفعة (Wills 2004).

الهويات، الذاتيات، وأشكال جديدة من الحوكمة:

غالبا ما يقترن تطبيق الليبرالية الجديدة بتشجيع أنماط جديدة من تشكيل الهوية والذات، ذلك من خلال التحول من الأشكال الجماعية للهوية إلى الذاتيات الفردية بشكل أكبر (Rose 1996). وترتكز مثل هذه الذاتيات الفردية على مفاهيم الاستقلالية وحرية الاختيار، والتي انتشرت في شتى مناحي الحياة، من التوظيف إلى توفير خدمات الرعاية، وهي تولد أشكالا جديدة من الإدارة الحكومية؛ تتأسس على القول بأن الأفراد عندما يمنحون حرية الاختيار داخل نظام السوق الحرة، يكونون قد تم تمكينهم، ومن ثم تحول التفسيرات الخاصة بعدم المساواة في التراكيب المجتمعية الضمنية غير العادلة إلى الاستعمال الفردي (Beck and Beck-Gernsheim 2002). وكما قال ليتفر وآخرون (٤ : ٢٠٠٧): "تحت عباءة الليبرالية الجديدة، يعاد تعريف الحرية الفردية على أنها القدرة على تحقيق الذات والتحرر من البيروقراطية؛ بدلا من الحاجة، مع إعادة بناء مفاهيم السلوك الإنساني تبعا لمسارات اقتصادية".

مع ذلك، فإن مثل هذه التفسيرات عن الفردية، تتطلب الكشف عن طبيعة السياق المحدد لهذه العمليات، سواء من الناحية المكانية أو الاجتماعية. يقول "أونج" Ong (٢٠٠٧) إنه بالنظر إلى حالات مثل الهنود والصينيين، فإن الاتجاه نحو الذاتيات الليبرالية الجديدة؛ ينشأ داخل أنماط سياسية بعينها، وأنه نتيجة لذلك، فإن نسبة مئوية ضئيلة فقط في كلتا الدولتين من السكان، على سبيل المثال: العمال من ذوي المهارة العالية في تكنولوجيا المعلومات في "بانجيلور"، يتم تشجيعهم أو يسمح

لهم بتطوير مثل هذه التشكيلات للهوية. ويعد هذا غاية في الاختلاف عن معظم العمليات الكلية للتوجه نحو الفردية، كما هو موجود في شمال الكرة الأرضية. ففي بعض الحالات، يمكن للأفراد الاستفادة من مثل هذه العمليات، في كونهم قادرين على المشاركة في أشكال جديدة من الأنشطة الاستهلاكية والتمتع بالحريات التي تأتي مع النجاح الاقتصادي. وقد بينت "هورشلمان" في فصلها الخاص عن الشباب في ألمانيا الشرقية سابقا، كيف أن البعض ينظر بشكل إيجابي نحو الفرص الجديدة. كما أن الجوانب الإيجابية لشبكات المقايضة في الأرجنتين (التي تمت مناقشتها من قبل North في فصله) يمكن رؤيتها على أنها تحتوي على القوة الكامنة للأفراد لاستحقاق ذاتيات جديدة. ومع ذلك، هذا ليس ناتجا تلقائيا لتنامي الحريات، فثمة قيود بنائية توضع على القدرة على الفعل في هذا الظرف الجديد. وقد قام "سميث" وآخرون و"باتسون"، بوجه خاص، بتسليط الضوء على إعادة هيكلة سوق العمل لمرونة التوظيف، وكيف أن ذلك يخلق مناخا من الفرص الفردية جنبًا إلى جنب مع واقع التهميش في سوق العمل وظهور الفقر في العمل(*).

لقد تعرضت سياسات التكيف الهيكلي للنقد بسبب تضمنها لفرضيات خاصة بهوية النوع، والتي تصور المرأة على أنها غير منتجة. ولقد جادل دان أليسون Diane Elson (١٩٩٥) بشدة، قائلاً بأن تلك السياسات اتسمت بعمى النوع أو (الجندر)، ذلك أنها افترضت أن المرأة متاح لها الدخول في قوى العمل ذات الأجر في أوقات الأزمات الاقتصادية، وأن لديها عرضًا غير محدود من الوقت والطاقة للمساهمة على حد سواء في العمل ذي الأجر أو العمل غير مدفوع الأجر

(*) العمالة المتدنية الأجر.(المترجم)

والخاص بإعادة الإنتاج العائلي لحياة الأسرة؛ مادامت برامج الرعاية الاجتماعية تتم خصخصتها بطريقة متزايدة. وبالنسبة للعمل المدفوع الأجر، خصوصا في توسعات المصانع للشركات متعددة الجنسيات والشركات التي تستعين بموارد من الخارج، فإنه يكشف هو الآخر عن مكون جندري يتصل بالمرأة اليافعة المتعلمة التي غالبًا ما تكون الأكثر تفضيلاً في سوق العمل (Chant and McIlwaine 1995). وترتكز تلك الأفضلية على تصور الخصائص الجوهرية للعمل الجاد: الفاعلية والثقة والأيدي الماهرة، والتي جعلت من هذا النوع من العمالة المثال الذي يحتذى به في التقسيم الدولي الجديد للعمل. فالحقيقة التي مفادها أن العاملات النساء يتلقين أجورا أقل من نظائرهن من الرجال لها أيضًا أهمية كبيرة. ففي هذا الصدد، وفي فصل "أرجين" الخاص بالعاملين الأتراك في مجال صناعة الملابس؛ تبرز أشكال الحكم الذاتي المحدود للعمال، وخصوصا للإناث منهم، وذلك في ورش العمل ذات النطاق الضيق على أطراف إسطنبول الهامشية.

فلقد وجد أن للعمل الشاق وتطبيقه على قوة العمل أيضًا فوائد محدودة على المهاجرين البولنديين والغانيين، وهو الموضوع الذي تمت مناقشته في الفصل الذي قام بكتابته "ماي" وآخرون، وعلى السكان من ذوي الدخول المنخفضة في مانشستر والذي تمت مناقشته في الفصل الذي قام بتقديمه باتيسون، وفي مدينتي: براتيسلافا وكراكوف والتي قام "سميث" وآخرون بمناقشته في الفصل الذي قاموا بتقديمه. في كل حالة، تتزايد المرونة في سوق العمل، من خلال التعاقد الفرعي في الخدمة الصحية الوطنية، ومن خلال نظام الدفع مقابل الغُرفة في مهنة تنظيف الفنادق، وكذلك من خلال الظهور المفاجئ لقطاع العمل الخدمي في مدن شرق وسط أوروبا، وقد أفاد ذلك الشركات التي كانت حريصة على خفض التكاليف في بيئة تنافسية وتطوير إستراتيجيات جديدة لتراكم رأس المال. ومع ذلك، وفي هذا

السياق، وكما بينا فيما سبق، أصبح العاملون غير قادرين بشكل متزايد على كسب ما يكفى من الدخل لضمان مستوى معيشى معقول، وبالتالى، بدلاً مـــن أن يكونـــوا قادرين على الاستفادة من الخيارات الاستهلاكية الجديدة والتى أصبحت متاحة لهم، تم استبعاد هؤلاء العاملين (انظر أيضا: Toynbee 2003). وكان لذلك أبلغ الأثـــر على العدالة الاجتماعية والنضال من أجل مزيد من الإنصاف فى المجتمعات عبـــر أنحاء العالم.

العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة:

وفي الوقت الذي كانت فيه أوجه النقد المختلفة لليبرالية الجديدة آخـذة فـــى الاتساع، ليس فقط من تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، والجندريـــة علـــى التحول السريع نحو نظام السوق، فإن انسحاب الدولة وإعادة تـشكيلها، فـــي هـــذا الوقت انخرط بشكل صريح عدد قليل فى الجدال الدائر حول العدالة الاجتماعيـــة. وكما ذكر "باتسون" (فى هذا المجلد): فإن "العدالة الاجتماعية [هـــى] مـــا تُعنـــى بالعدالة والمساواة فى الفرص... لكن فيما بعد، استطرد "كيتسون" وآخرون؛ قائلين بأن "السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، من خلال رفع القيـــود عـــن الممارســـات الخاصة بالقوى غير المتكافئة، تعمق عدم العدالة وتحدث هبوطًـــا فـــى الاقتـــصاد ونوعا من الدوامة أو المتاهة الاجتماعية الحلزونية". ومن هنا، فإن إشكالية العلاقة بين العدالة وعدم العدالة الاجتماعية من جهة والتحول إلى الليبرالية الجديـــدة مـــن جهة أُخرى يعد صلب المسعى الذى ينشده القائمون على هذا الكتاب.

ويوجد بالطبع، العديد من الكتابات حول العدالة الاجتماعيـــة، ســـواء فـــى الجغرافيا أو ما وراءها. فقد قام ديفيد سميث (١٩٩٤)، من بين آخرين، بتمهيـــد

الطريق نحو تطوير ما يسمى بجغرافيا الرعاية الاجتماعية أو جغرافيا المستوى المعيشي، والتي تعنى بتحليلات العدالة الاجتماعية والمكانية والتي كانت المفتاح لفهم عواقب التقسيم غير العادل لنتائج التغير الاجتماعي. ووجد آخرون مثل ديفيد هارفي، أن المناقشات حول الخيارات المكانية والعدالة الاجتماعية تعد أساسًا مهمًا، ولكن ليس مكتملاً تمام الاكتمال من أجل جغرافيا أكثر راديكالية. فبالنسبة إلى هارفي (١٩٧٣) أصبحت العدالة الاجتماعية هي الطريق إلى الماركسية. غير أن هارفي بعد ذلك عاود الانخراط الصريح مع قضايا العدالة الاجتماعية في استجابته الأخيرة فيما بعد عام (١٩٩٦) لمنحى ما بعد الحداثة.

كما لعبت تصورات العدالة الاجتماعية دورًا رئيسيًا في النقاش الدائر حول المزايا النسبية للمجتمع المدني والدولة في مواجهة عنف السوق والاتجاه نحو الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، فقد شددت إيريس ماريسون يونج (٢٠٠٠) على محدودية دور منظمات المجتمع المدني للنهوض بخطط العدالة الاجتماعية، من خلال توجيه النقد لمزاعم التحرريين والاشتراكيين وادعاءاتهم وهؤلاء الذين يعتنقون فكر ما بعد الماركسية. فمن خلال تركيزها على التنمية الذاتية عن طريق تعزيز العدالة والمشاركة والديمقراطية، أشارت يونج قائلة: "إن التنمية الذاتية لا يمكن أن تعتمد على جهود الاتصال والمنظمات في المجتمع المدني وحدها، بل تحتاج إلى تدخل الدولة الإيجابي لتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه " (Young 2000:184). كما تقول يونج في كتابها: "العدالة وسياسات الاختلاف" (١٩٩٠ : ٢٦)، "عند تقييم العدالة الاجتماعية تبعًا للفرص المتاحة للأفراد، يجب أن يتضمن التقييم، ليس الناتج التوزيعي، ولكن أيضًا البناء الاجتماعي الذي يُمكّن أو يُقيّد الأفراد في مواقف متقاربة". في الواقع، فقد قامت يونج (٢٠٠٠ : ١٨٥) بالكشف عن أنه إذا كان "تعزيز العدالة الاجتماعية يعني أن المجتمعات يجب أن تهدف إلى

جعل الظروف للتنمية الذاتية متاحة لكل فرد، حينئذ، فإن هذه العواقب المتوطنة للربح وعمليات الاتجاه نحو اقتصاد السوق يجب أن يتم تصحيحها". ومن هذا المنطلق، أوردت يونج النقد لاتجاهات التحول إلى الليبرالية الجديدة، من خلال الممارسات الاجتماعية أو جهود الدولة. (Fainstein 2007 انظر أيضا).

وقد ألقت مناقشة مقاومة سياسات الليبرالية الجديدة وممارستها مبكرًا في هذا الفصل، الضوء على الطرق التي من خلالها شكلت الليبرالية الجديدة، تهديدًا للعدالة الاجتماعية ونمو عدم المساواة. ومع ذلك، ومن خلال الاتفاق مع المناقشات الدائرة حول الفردية، والاستقلالية والتمكين، فإن صناع القرار قد تبنوا مدى واسعًا لليبرالية الجديدة لم يستبعد وضع العدالة الاجتماعية في الاعتبار. على سبيل المثال، فقد تضمنت العملية المسماة: "نشر الليبرالية الجديدة"، في الغالب سياسات تتصدى للاستبعاد الاجتماعي (Brenner and Theoder 2002). وقد يكون هذا بسبب وجود الالتزام الخلقي لضمان المزيد من العدل والإنصاف، كما هو الحال في مفهوم: "التكيف مع الوجه الإنساني" (Cornia et al. 1987) أو أنه يمكن أن يكون إدراج سياسات تعزيز العدالة والأخلاق ضمن السياسات الليبرالية الجديدة، هو نوع من الحفاظ على الشرعية (Leitner et al. 2007).

ومع ذلك، فإن هذه الأنماط من السياسات المناهضة للتفرقة أو الاستبعاد الاجتماعي التي تم تشجيعها تتسق بشكل ممتاز مع تصورات أوسع لمفهوم الليبرالية الجديدة. فقد عرفت المنظمات الاجتماعية غير الحكومية وغير الهادفة للربح (خصوصا تلك المنظمات التي أطلق عليها: "المنظمات المرتكزة على الإيمان") من قبل الحكومات والمنظمات الدولية مثل: البنك الدولي على أنها تلعب الدور الرئيسي في دعم الجماعات المهمشة، في حين أن هذا يمكن أن يُنظر إليه

على أنه وسيلة للجمع بين المحاولات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعيـة مـع الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، ففى كثير من الحالات، تصبح المنظمات غير الحكومية مقيدة فى الكيفية التى يمكن أن تعمل بها مع المستفيدين المحتملـين. كما أورد "ماير" (٢٠٠٧ : ١٠٠): "إن كثيرا مما استُخدِم من أجل تكوين الفعاليـة الحضرية فى هذا السياق أصبح الآن عديم الأثر؛ حيث أصـبح الـشغل الـشاغل لمنظمات المجتمع المدنى هو التدريب والتغذية وإدراج عملائهم فى برامج العمـل بدلا من تمثيلهم وتقديم الدعم لهم". وقامت فايف (٢٠٠٥) بوضـع نقـاط مماثلـة بالنظر لسياسات أوسع للوصول إلى ما يسمى: "القطاع الثالث" فى المملكة المتحدة. وفى الفصل الخاص بها والمتعلق بالمنظمات الدينية فى هاى لانـد بيـرو، قامـت أوليسون بمناقشة الطبيعة المتغيرة لحملات العدالة الاجتماعية مـن فتـرة انتـشار العنف إلى فترة تحول النظام الاقتصادى إلى الليبرالية الجديدة.

وبدلا من أن تنفصل المنظمات غير الحكومية وغيرها من مثيلاتهـا عـن الدولة وتتحدى السياسات الحكومية حول التحول لليبرالية الجديدة، أصبحت غارقـة فى أشكال من تقديم الخدمة. وكانت فرص التمويل غالبًا ما تعتمد على نظم بعينهـا للحوكمة (Mayer 2007)، مع جماعات أصبحت تدين بالولاء لجهات التمويل (بمـا فى ذلك أجزاء مختلفة من الدولة) أكثر مـن الـولاء لأعـضائها أو المـستفيدين المحتملين (Townsend et al. 2002). وفى الوقت ذاته، وكما هو الحال مع غيـرهم من العاملين، تم تشجيع موظفى المنظمات غير الحكومية لتبنى الهوية "الاحترافيـة" ومداخل للعمل تعزز أشكالاً جديدة من الذاتية المرتبطة بالسياسات الليبرالية الجديدة (Bondi and Laurie 2005).

في حين أن مثل هذا التحليل يمكن أن يقدم وجهة نظر متشائمة، إلا أنه من المهم أن ندرك تلك الفضاءات الآخذة بالاتساع والتى تضم الأفراد والجماعات التي تشكل حملات، من أجل مزيد من العدالة الاجتماعية. قد تكون هذه الفضاءات التى أنشئت حديثا كجزء من الليبرالية الجديدة، كما هو الحال مع تلك الفضاءات التى فتحت أمام المهاجرين إلى لندن، والتى تمت مناقشتها فى الفصل الذى كتبه "ماى" وآخرون. وقد تلتف هذه الفضاءات حول المؤسسات الدينية أو أنشطة أوسع لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما هو الحال فى الحملة المعروفة بـ"حملة الأجور من أجل العيش".

الاقتصاديات المتنوعة والليبرالية الجديدة:

نال مفهوم "الاقتصاديات المتنوعة" اهتمامًا متزايدًا فى السنوات الأخيرة (انظر على سبيل المثال: Gibson-Graham 2006; Leyshon 2005; Smith and stenning 2006). ويبنى هذا الكتاب على هذه الإسهامات في محاولة لتركيز الانتباه بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية داخل مشروعات ليبرالية جديدة. على سبيل المثال، فإن "جيمبسون – جراهام" (٢٠٠٦)، والتي كانت فى مقدمة برنامج الاقتصاديات المتنوعة، استخدمت مجموعة من المعاملات حددت محليا، والممارسات العمالية، والمؤسسات التجارية فى بلدية "جاجنا" إقليم "بوهول" فى الفليبين، وذلك للتأكيد على مساهمات الأنشطة غير– الرأسمالية فى المعيشة المحلية. ولقد ألقت الضوء على أنه "إن أحد آثار هذا التمثيل الخاص بالتنوع الاقتصادى، هو أن النشاط الرأسمالى يطرق من عليائه، إن صح التعبير، وتسير معه جنبًا إلى جنب مظاهر التيقن المنظمة المرتبطة مع ديناميكيات التنمية" (Gibson-Graham 2005:13).

وتشمل الاقتصاديات المتنوعة طائفة واسعة من الأنشطة التى تشارك فى إنتاج الفوائض الاقتصادية وتوزيعها (Gibson-Graham 2006)، وكما أن لها القدرة على تقديم البدائل للتنمية الرأسمالية والتى يمكن أن تكون أقل استغلالية، مقارنة بممارسات العمل الرأسمالية. ومع ذلك، وكما قال سمامرز (٢٠٠٥) فمن الحيوى تحديد مكونات التنوع الاقتصادى، خصوصا التى يمكن تصنيفها على أنها نشاطات اقتصادية غير رسمية، ليس بصدد جعلها رومانتيكية انظر أيضا (Smith and Stenning 2006). وقد أشار سامرز كيف أن تلك الأنشطة ليست بالضرورة ارتقائية، وبدلا من أن تعكس الأبعاد الإيجابية المتوقعة مثل:-الثقة والمعاملة بالمثل وتماسك المجتمع، يمكن أن تكون قد بُنِيت على ممارسات جوهرية قائمة على عدم الثقة. كما أن الروابط بين النشاطات الرأسمالية وغير الرأسمالية تبدو أيضا صعبة التحديد، كما ورد فى الأدبيات منذ أمد بعيد بشأن القطاع غير الرسمى، لا سيما فى جنوب العالم (انظر على سبيل المثال،Santos 1979).

وقد أشار كولن ماركس فى فصله الذى يتحدث عن الأنشطة غير الرسمية فى "ديربان" بجنوب أفريقيا، إلى الحوار القائم بشأن عدم الرسمية والاقتصاديات المتنوعة، من خلال إلقاء الضوء على فضاءات بعينها، حيث تتلاقى أنواع معينة من الاقتصاد، وعمليات اجتماعية لجعل أنشطة القطاع غير الرسمى قابلة للتعايش داخل المدينة والتى شهدت تحولاً رئيسيًا نحو الليبرالية الجديدة؛ فالخط الفاصل بين تقديم مثل هذه النشاطات على أنها "إستراتيجيات المواجهة" أو "إستراتيجيات للبقاء" فى وجه الضغوط الاقتصادية الشديدة وأشكال اقتصادية بديلة أكثر إيجابية، واضح هو الآخر من خلال "سميث" وآخرين فى الفصل الخاص بـ"كراكوفا" ببولندا و"براتيسلافا" بسلوفاكيا. هنا أصبحت للنشاطات القائمة على الأُسرة، الأهمية المتزايدة فى فترة التحوّل إلى ما بعد الاشتراكية؛ حيث تغير التوظيف وإعادة

الهيكلة لتوفير الرعاية الاجتماعية، والتى أثمرت عن وجود أعداد من الأسر بلا دخل. فى كلتا الحالتين، فإن الكُتَّاب يرون أن هذه النشاطات الاقتصادية المتنوعة توسع تصوراتنا حول الممارسات الاقتصادية، على الأقل فى سياق "دروبان" فقد امتلكوا القدرة على توفير بدائل للتنمية الرأسمالية يرسمونها كما يفعلون بممارسات اجتماعية أخلاقية طويلة الأمد.

ويمكن لأشكال أُخرى من الممارسات الاقتصادية أن تقدم بدائل أكثر وضوحا داخل عالم تتزايد فيه التوجهات نحو الليبرالية الجديدة، خصوصا نحو برامج التبادل التجارى المحلى والعملات البديلة التى لاقت اهتمامًا منقطع النظير (Lee et al. 2004; North 2007). إن هذه المحاولات المعتمدة على المجتمع من أجل الخروج من الاقتصاد الرأسمالى السائد والاعتماد على المهارات والعلاقات فى فضاءات معينة قد تكون بدائل واضحة. ولكن كما برهنت شبكات المقايضة الأرجنتينية (انظر فصل North في هذا المجلد) على قدرتها على التحرك أبعد من نشاطات البقاء قصيرة الأمد، فإن محددات قياسها فى نطاقها أفادت أن التفسيرات المفرطة فى الإيجابية تحتاج أن تقل نغمتها.

خاتمة:

يعطى كتاب: "العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة"، مجموعة من وجهات النظر العالمية فى تنوع الأشكال، والعمليات والخبرات الخاصة بالليبرالية الجديدة، كما يسعى أيضًا إلى فهم الآثار الخاصة بالعدالة الاجتماعية فى التوسع فى علاقات السوق فى المزيد والمزيد من ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إن المساهمات فى المجلد تسعى، كلٌ بطريقة مختلفة، إلى اكتشاف السبل التى من

خلالها تنتقل أفكار الليبرالية الجديدة وممارساتها ومادياتها، وكيف لسياسات الليبرالية الجديدة وممارساتها أن تصل للعالمية، ولكن دائما تتشكل من خلال علاقات اجتماعية منوط بها خلق طبيعة متفاوتة ومتباينة لأشكال التحـول الليبرالـي الجديـد (انظـر أيضا: Leitner et al.2007 England and Ward 2007; Larner 2003;) فمن خـلال هذه القراءة المنوط بها التحول إلى الليبرالية الجديـدة فـي المجتمعـات، تـسعى المساهمات إلى تفسير كيف أن المشاريع الكبرى تتشكل من خلال ممارسات تعتمد على المكان مع مساراتها الخاصة وتاريخها الخاص وجغرافيتها الخاصـة أيـضا. ومن خلال هذه المساعى، فإن تلك القراءة تحثنا على تأمل السبل التى من خلالهـا تم فهم المشاريع السياسية والاقتصادية الكبيرة مثل الليبرالية الجديدة، والتى يجـب دائما التفكير فى "ترويضها" ـ كيف لهذه الظاهرة التى ليست بالبسيطة أن تكـون خارجة وبهذه القوة، ولكن غالبًا ما تكون ظاهرة محلية متوطنة سابقًا – وغالبًا مـا تكون وسيطًا لممارسة الحياة اليومية، ودائما ما تصنع أفضل ما يستطيع الفـرد أن يراه من خلال حياة الأفراد العاديين، (انظر أيضا : Smith and Rochovska 2007 Creed 1998 ; 1165). وتدفعنا المساهمات فى كتاب "العدالة الاجتماعية والليبراليـة الجديدة" أيضًا إلى التفكر فى كيفية أن تطبيق الليبرالية الجديدة يخلق ذاتيات متنقلة، والتى تترجم عمليات الاتجاه نحو اقتصاد السوق، من خلال أحد الفضاءات وكيـف أن التحول إلى الليبرالية الجديدة وتوابعه له حيواته ومؤسساته التى تربط الأمـاكن والبشر على مختلف المستويات والعمل على تكـوين وإعـادة صـياغة الـذاتيات الخاصة بالليبرالية الجديدة. فمن خلال هذه الترجمة، والحراك، والاستئناس، تسعى تلك الإسهامات فى كتاب "العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة" إلى فتح الباب أمام تصوراتنا عن كيفية حدوث عمليات الليبرالية الجديدة بشكل حرفـيّ، وكيـف يـتم الاختلاف عليها فى سياقات متنوعة.

المراجع

Barnett, C. (2005) 'The consolation of "neoliberalism"', *Geoforum* 36(1): 7–12.

Beck, U., and E. Beck-Gernsheim (2002) *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences*, London: Sage.

Bondi, L., and N. Laurie (2005) Introduction to special issue on 'Working the spaces of neoliberalism: Activism, incorporation and professionalisation', *Antipode* 37(3): 394–401.

Brenner, N., and N. Theodore (2002) 'Cities and the geographies of "actually existing neoliberalism"', *Antipode* 34(3): 349–79.

Chant, S., and C. McIlwaine (1995) *Women of a Lesser Cost: Female Labour, Foreign Exchange and Philippine Development*, London: Pluto Press.

Cornia, A., R. Jolly and F. Stewart (1987) *Adjustment with a Human Face: Protecting the Vulnerable and Promoting Growth*, Oxford: Clarendon Press.

Creed, G. (1998) *Domesticating Revolution: From Socialist Reform to Ambivalent Transition in a Bulgarian Village*, College Station PA: Penn State University Press.

Elson, D. (1995) 'Male bias in the development process', in D. Elson (ed.), *Male Bias in the Development Process*, 2nd edn, Manchester: Manchester University Press.

England, K., and K. Ward (eds) (2007) *Neoliberalization: States, Networks, Peoples*, Oxford: Blackwell.

Fainstein, S. (2007) 'Iris Marion Young (1949–2006): A tribute', *Antipode* 39(2): 382–7.

Fisher, W., and T. Ponniah (eds) (2003) *Another World in Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum*, London: Zed Books.

Fyfe, N. (2005) 'Making space for "neocommunitarianism"? The third sector, state and civil society in the UK', *Antipode* 37(3): 536–57.

Gibson-Graham, J.K. (2005) 'Surplus possibilities: Postdevelopment and community economies', *Singapore Journal of Tropical Geography* 26: 4–26.

Gibson-Graham, J.K. (2006) *A Post-Capitalist Politics*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Giroux, H. (2004) *The Terror of Neoliberalism: Authoritarianism and the Eclipse of Democracy*, Boulder CO: Paradigm.

Harvey, D. (1973) *Social Justice and the City*, London: Arnold.

Harvey, D. (1996) *Justice, Nature and the Geography of Difference*, Oxford: Blackwell.

Harvey, D. (2005) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.

Hudson, R. (2006) 'On what's right and keeping left: or Why geography still needs Marxian political economy', *Antipode* 38(2): 374–95.

Kelly, P. (1999) *Landscapes of Globalization: Human Geographies of Economic Change in*

21: 509–512.
Laurie, N. (2005) 'Establishing development orthodoxy: Negotiating masculinities in the water sector', *Development and Change*, 36: 527–49.
Laurie, N., S. Radcliffe and R. Andolina (2002) 'The new excluded "indigenous"? The implications of multi-ethnic politics for water reform in Bolivia', in R. Seider (ed.), *Multiculturalism in Latin America: Indigenous Rights, Diversity and Democracy*, London: Palgrave Macmillan, pp. 252–76.
Lee, R., A. Leyshon, T. Aldridge, J. Tooke, C. Williams and N. Thrift (2004) 'Making geographies and histories? Constructing circuits of value', *Environment and Planning D: Society and Space* 22: 595–617.
Leitner, H., E.S. Sheppard, K. Sziarto and A. Maringanti (2007) 'Contesting urban futures: Decentering neoliberalism', in H. Leitner, J. Peck and E. Sheppard (eds), *Contesting Neoliberalism: The Urban Frontier*, New York: Guilford Press, pp. 1–25.
Leyshon, A. (2005) 'Introduction: Diverse economies', *Antipode* 37(5): 856–62.
Mayer, M. (2007) 'Contesting the neoliberalization of urban governance', in H. Leitner, J. Peck and E. Sheppard (eds), *Contesting Neoliberalism: The Urban Frontier*, New York: Guilford, pp. 90–125.
North, P. (2007) *Money and Liberation: The Micropolitics of Alternative Currency Movements*, Minneapolis: University of Minnesota Press.
Ong, A. (2007) 'Neoliberalism as mobile technology', *Transactions of the Institute of British Geographers* 32: 3–8.
Peck, J. (2008) 'Remaking laissez-faire', *Progress in Human Geography* 32: 3–43.
Pickles, J., and A. Smith (eds) (1998) *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations*, London: Routledge.
Rose, N. (1996) 'Governing "advanced" liberal democracies', in A. Barry, T. Osborne and N. Rose (eds), *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government*, London: UCL Press, pp. 37–64.
Saad-Filho, A., and D. Johnston (eds) (2005) *Neoliberalism: A Critical Reader*, London: Pluto Press.
Samers, M. (2005) 'The myopia of "diverse economies" or a critique of the "informal economy"', *Antipode* 37(5): 875–86.
Santos, M. (1979) *The Shared Space: The Circuits of the Urban Economy in Underdeveloped Countries*, London: Methuen.
Scott, J.C. (1985) *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*, New Haven: Yale University Press.
Smith, A. (2007) 'Articulating neo-liberalism: diverse economies and urban restructuring in post-socialism', in H. Leitner, J. Peck and E. Sheppard (eds), *Contesting Neoliberalism: The Urban Frontier*, New York: Guilford, pp. 204–22.
Smith, A., and A. Rochovská (2007) 'Domesticating neo-liberalism: Everyday lives and the geographies of post-socialist transformations', *Geoforum* 38(6): 1163–78.
Smith, A., and A. Stenning (2006) 'Beyond household economies: Articulations and spaces of economic practice in post-socialism', *Progress in Human Geography* 30: 190–213.
Smith, D. (1994) *Geography and Social Justice*, Oxford: Blackwell.
Springer, S. (2008) 'The nonillusory effects of neoliberalisation: Linking geogra-

phies of poverty, inequality and violence', *Geoforum* 39(4): 1520–25.
Stenning, A. (2005) 'Post-socialism and the changing geographies of the everyday in Poland', *Transactions of the Institute of British Geographers* 30: 113–27.
Tickell, A., and J. Peck (2003) 'Making global rules: Globalization or neoliberalization?', in J. Peck and H. Wai-chung Yeung (eds), *Remaking the Global Economy: Economic and Geographical Perspectives*, London: Sage, pp. 163–81.
Townsend, J., G. Porter and E. Mawdsley (2002) 'The role of the transnational community of non-governmental organisations: Governance or poverty reduction?', *Journal of International Development* 14: 829–39.
Toynbee, P. (2003) *Hard Work: Life in Low-pay Britain*, London: Bloomsbury.
Waterman, P and J. Wills (eds) (2001) *Place, Space and the New Labour Internationalisms*, Oxford: Blackwell.
Watts, M. (1994) 'Development II: The privatization of everything', *Progress in Human Geography* 18: 371–84.
Wills, J. (2004) 'Organising the low paid: East London's living wage campaign as a vehicle for change', in W. Brown, E.G. Healy, E. Heery and P. Taylor (eds), *The Future of Worker Representation*, Oxford: Oxford University Press.
Young, I.M. (1990) *Justice and the Politics of Difference*, Princeton: Princeton University Press.
Young, I.M. (2000) *Inclusion and Democracy*, Oxford: Oxford University Press.

١

أصوات من المقايضة

شبكات المقايضة ومقاومة الليبرالية الجديدة فى الأرجنتين

بيت نورث

فى عام ١٩١٤، كتب جون فوستر فريزر، أحد الزوار البريطانيين إلى ما أطلق هو عليه: "الأرجنتين المدهشة: أرض المشروع " قائلاً:

> إن المرء لا يستطيع أن يتجول عبر هذا البلد ويرى خصوبتها ويتسلل داخل المنازل البائسة، مشاهدا عابرات المحيط وأعلام بريطانيا على مؤخرة السفينة، محملةً فى جوانبها بلحم الأبقار. وبزيارة مصاعد الحبوب تتدفق تيارات من القمح للاستهلاك الأوروبى، داخل خزانات تلك العبّارات، إن المرء لا يستطيع كل ذلك دون استثارة خياله حول تلك الإمكانات للأرض الجديدة.

(Fraser 1914:70)

لم يكن فريزر المعلق الوحيد الذى أشار إلى الأرجنتين بوصفها مكانا يمكن أن نستخلص منه العبر والدروس على نطاق أوسع. فبعد أربعة وثمانين عاما، دعا الأمين العام لصندوق النقد الدولى: ميشيل كامديسوس الرئيس الأرجنتينى كارلوس

منعم لافتتاح الجلسة العامة للمنظمة كرئيس دولة وحيد باستثناء بل كلينتون، الـذى يحظى بهذا الشرف. ولقد مدح كامديسوس الأرجنتين، قائلاً:

> كانت التجربة الأرجنتينية، من جوانب عديدة، فى السنوات الأخيرة بمثابة مثل يحتذى به ... فلقد بات جليًا أن للأرجنتين قصة تروى إلـى العـالم؛ قصة عن أهمية الانضباط المالى لإعادة الهيكلة والتى حافظت بدقة علـى السياسات النقدية(اقتبست في **Blustein 2005: 58**).

في الوقت الذي أطاح فيه القائد الأرجنتيني الكارزمي جـون بيـرون فـى الأربعينيات والخمسينيات بالرموز الاتحادية البريطانيـة مـن الـسكك الحديديـة والبواخر[1]، أكد أن الاتحادات التجارية القوية تعنى تلقى العاملين لأجـور جيـدة نظير أعمالهم. قد تحمس لذلك منعم البيرونى بوصفه قدوة ومثالاً يحتذى بـه فـى الممارسة الجيدة للتنمية، من خلال إعادة إدراج الأرجنتين فى الاقتـصاد العـالمى وقيامه بتثبيت أسعار البيزو فى مستوى معين فى مقابل الـدولار؛ ممـا أدى إلـى الاستقرار بدلاً من أوضاع الاقتصاد الفوضوية السابقة، وذلـك فـى كلفـة تقليـل مستويات دخل العمال، والأمان الوظيفى وظروف العمل. ووفقا لـصندوق النقـد الدولى، فإن اتباع "السياسات الصائبة" عزلت الأرجنتين، بعيدا عن تلك الدول فـى الجنوب والتى لم تكن جاهزة لاتخاذ القرارات "الصعبة". أما الأرجنتين فقد كانـت مرة أخرى على الطريق.

ومع ذلك، فقد وقع العالم الدافئ فى العام ١٩١٤ الذى وصفه فريزر والـذى وقع بعد ذلك بقليل فى براثن الحرب العالمية والتى أدت إلـى الركـود العظـيم، والفاشية، والشيوعية، وعلى نفس المنوال النجاح النيوليبرالى لم يـستمر إلا لفتـرة قصيرة. بينما كان ثبات سعر الصرف بين البيزو والدولار يدعم الاستقرار ويعطى

الأرجنتين الوصول لعملة ذات قيمة عالية تمكنها من الحياة فى مستوى معيشى يرتقى إلى دول العالم الأول، فإن الخصخصات وحالات الإفلاس، والاستقطاعات فى جدول رواتب القطاع العام أصبحت تعنى وصول العديد إلى مراتب الحاجة والعوز. فبعض الخاسرين، ممن كانوا غير قادرين على الإضراب عن العمل أو غير قادرين على أن يؤثروا على دورة رؤوس الأموال، ردوا بمهاجمة التحول نحو الليبرالية الجديدة بشكل مادى من خلال سد الطرق لضرب دوائر البضائع (Dinerstein 2001; Petras 2002). أما الآخرون – خاصة حديثي العهد بالفقر الذين فقدوا وظائفهم فى الآونة الأخيرة – فقد استجابوا للأزمة الخاصة بالسيولة والتى كانت نتيجة سياسة الربط وثبات سعر الصرف، من خلال ابتكار أشكالهم الخاصة من النقود، عن طريق التجارة عبر شبكة من الأسواق. وبناءً عليه، فلم يكن هناك من خلاف على المذهب الاقتصادي لـ"منعم" Menemism.

وتنامت الاحتياجات، وانهارت الأشياء فى أزمة السيولة للعملة التقليدية فى ديسمبر ٢٠٠١؛ فحاولت الدولة تعليق السداد لصندوق النقد الدولى، من خلال اللجوء إلى أموال المعاشات، مما أدى إلى هز الثقة والكفاءة المالية. واقتناعًا بأن سياسة ربط العملة لم تعد بعد آمنة، وأن هذا الفقد فى القيمة كان محتوما، لجأ كل من يستطيع نقل الأموال وتهريبها خارج البلاد إلى ذلك، وردَّت الدولة من خلال العمل على العُملة عن طريق تحديد كمية النقد التى يستطيع الأفراد أن يُمرروها خارج البلاد والتى بالكاد تعينهم على الحياة. وقد احتشد العملاء الغاضبون وهاجموا المصارف المغلقة تواء، قارعين الأوانى والمقالى. وعندما حاولت الدولة إعلان حالة الطوارئ اندلعت فى بونيس آيريس أعمال العنف فى الشوارع ولمدة ثلاثة أيام تلك الأحداث التى أسفرت عن ستة وثلاثين قتيلاً واستقالة أربعة رؤساء فى أسبوع واحد. أما عن

الشخص الخامس الذى تولى الرئاسة فقد كان البيرونى دوهالد؛ "بيرونيس دوهالد"، والذى قام بالخضوع للأمر الواقع وكسر نظام ربط العملة.

ونظرًا لما فقده البيزو من قيمة ليصل إلى ربع قيمته السابقة، وجدت الطبقة المتوسطة أن مُدخراتها قد أصبحت بعُشر قيمتها وأن تقاعداتهم ربما خُربت. فلربما سابقا، لم تكن لديهم أدنى فكرة عن التسوق الباهظ فى باريس وميامي. فقد أدى الانهيار الاقتصادى إلى تراجع الناتج المحلى الإجمالى بمعدل ١٦,٣ % فى غضون الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٢، وفى الأثناء انخفض الإنتاج الصناعى بقيمة ٢٠ %. وحوالى ٥٢% من السكان، أي ما يشكل ١٩ مليون نسمة، عاشوا تحت خط الفقر، كما أن ٢٠ %، من الأرجنتينيين أصبحوا يعيشون فى الفقر المدقع كما جاء بالتقارير، مما يشير إلى أنهم لم يكونوا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية من الغذاء. ولقد بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٠% أما نسبة البطالة المقنعة فقد وصلت إلى ٢٣% (Rock 2002). وكنتيجة لاستمرار الأزمة إلى عام ٢٠٠٢، فقد انتقلت الأرجنتين من كونها وليذا مدللاً لصندوق النقد الدولي إلى وليد يعاني من مشكلة.

فلو انطلقت الأرجنتين فى العامين ١٩١٤ و ١٩٩٨ من رؤية للمشاريع، لكان ذلك من الممكن أن يعطى الأمل للكثيرين على يسار المناهضين للرأسمالية وذلك بحلول أزمة ٢٠٠١ (Dinerstein 2002 ; Harman 2002; Klein 2003; Lopez Levy 2004). فقد بدت الأرجنتين تُظهر أنه "يمكن للتنمية البشرية فى القرن الواحد والعشرين أن تكون غير مكتملة؛ فـ"التقدم" لم يكن منحة. بل وجبت المحاربة من أجله والدفاع عنه" (Lopez Levy 2004 :5). فالوصفات الليبرالية الجديدة لم تكن فقط فاشلة، ولكن رأى فشلها الآخرون أثناء انتشار أشكال جديدة من

ممارسات المقاومة التي انتشرت انتشار النار فى الهشيم عبر الأرجنتين. فلم يتم الاكتفاء فقط بالأوتاد الخشبية التى أغلقت الطُرقات؛ بل أنشأ البعض بعض المطابخ الجماعية الخاصة بهم والحدائق العضوية، والمدارس، والمشروعات الصغيرة فى محاولة لخلق أشكال أكثر تحررًا للحياة الاقتصادية (Chatterton 2005) وفى المدن قامت مجالس الأحياء بجمع الناس للتحدث بشأن مشاكلهم والعمل على جمع الحلول من أجلها (2003 Dinerstein)، وقام العمال الذين تم نهب حقوقهم بالاستيلاء على الشركات المُغلقة، وقاموا بإعادة فتحها وإدارتها تبعا لسياسات تم الاتفاق عليها (North and Huder 2004; Dinerstein 2007). ولقد تمخضت تلك الأشكال الجديدة من المنظمات الاقتصادية عن مقاومة الأزمة والتى بدت فى النهاية كإجابة للسؤال: "إذا لم تكن تحب الليبرالية الجديدة، فبماذا كنت ستأتى بديلاً عنها؟". لقد كانت الإجابة عن هذا السؤال من قبل هي "استبدال بالرأسمالية شيئا آخر أفضل فعليا"، وهي إجابة لم تكن مقنعة . فلقد كان أمام الأرجنتين إجابة أفضل.

وفي حالة شح النقود، كان الأوفر حظًا هؤلاء الذين باتوا قادرين على الانضمام إلى شبكات المقايضة، والتى اجتذبت حرفيًا الملايين من المشاركين فى دائرة تداول السلع والخدمات فى العام ٢٠٠٢ بشكل من العملة هم أنتجوه بأنفسهم. هذه القِلة المحظوظة أصبحت قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتجنب العوز. فقد طور الملايين على ما يبدو مثالاً حيًا فى خلق بديل للانضباط المالى أو النظام المصرفى. فإذا قام صندوق النقد الدولى بفرض النظام على الحكومة الأرجنتينية، وقامت الحكومة الأرجنتينية بدورها بفرض النظام على المصارف والتى سوف تقيد إصدار العملة، وبذلك يتم انتقال النظام من الأفراد إلى الأفراد، فى مواجهة ذلك ألغى الأفراد هذا النظام من خلال إصدار عُملتهم الخاصة. ويرتكز هذا الفصل على العمل الميدانى الذى تم فى العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣[٢]، والذى ناقش شبكات

المقايضة فى إطار أزمة الأرجنتين لقياس مدى فاعلية شكل المقاومة الخاصة بهم لليبرالية الجديدة وربما أيضا اختبارها لرؤية اقتصاد أكثر تحررا - أو مجرد آلية للتعامل لمساعدة الذين تضرروا من الأزمة على النهوض والتعافى.

العملات البديلة والليبرالية الجديدة:

فبينما كان الاعتقاد السائد لدى الدول والمصارف أنها هى المصدر والمولد للنقود، خلال العشرين عاما المنصرمة، قامت جماعات ثانوية من مختلف الأنواع بالتجاوب لمتغيرات مثل: الفقر والعولمة وتطبيق الليبرالية الجديدة، من خلال خلق وإحلال أشكالهم الخاصة من العملة، فقد عرفت أجزاء متعددة من العالم أنظمة للتبادل التجارى المحلى(٣)، والوقت، والمواهب، الوقت الذى يساوى المال (North 2007b). وقد تأسست الشبكات البديلة للعملة الأرجنتينية فى العام ١٩٩٥، أثناء فترة حكم منعم. عندما قامت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة فى بيونس آيرس بالاعتماد على برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى والذى نُقل عن هاورز، والخاص بتداول العملة المحلية فى إيثاكا، شمال ولاية نيويورك (Glover 1995). لقد كان برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى يسعى وفى هذه الفترة بالأساس إلى تنظيم للحماية والحفظ إلى استخدام المعرفة المتاحة لديه بالبيئة وبالحركة العالمية الخضراء لوضع حلول جديدة لمشكلات الفقر والبطالة التى انتشرت فى جميع الأرجاء المحيطة (Primavera et al. 1998). ولقد انطلق المشروع الأصلى بعشرين من أهل الجوار حيث انتشرت البطالة والفقر عبر الأرجنتين فى النصف الثانى من التسعينيات، وهكذا كانت شبكة المقايضة العالمية المعروفة باسم (Red Global Trueque).



(الشكل ١-١)

خريطة لشبكات المقايضة فى الأرجنتين والتى تمت مناقشتها

لقد انضم المشاركون إلى الشبكة عن طريق الذهاب عبر السوق، أو نقطة الالتقاء (نودوnodo)، حيث تدفقوا مع وحدات من النقود تسمى "كريدوس" أتى بها منظمو السوق. فى بعض نقاط الالتقاء (النودوهات [*]) التى تحظى بدرجة عالية من التنظيم تشبه تلك النقود وبشكل كبير الأوراق المالية للدولة، أما فى النودوهات التى مازالت فى المهد فإنها تكون أقل رونقا. ويمكن للمشاركين أن يقوموا بشراء نقودهم الجديدة مقابل البيزو فى المرة الأولى، أو أن يحضروا شيئا لبيعه أو صناعة شىء فى المقابل لبيعه والحصول على العملة. كانت نقاط الالتقاء تؤسس بشكل نمطى فى قاعات الكنائس والمصانع المهملة، ومواقف السيارت وساحات لعب كرة القاعدة "البيسبول" وكانت تقام فى وقت محدد، كل أسبوع، ويمكن للناس معرفة أين ومتى تقام من خلال الكلمة أو من خلال نشرات أخبار الشبكة.



(الشكل ١-٢)

اجتماعات شبكة المقايضة فى جوليكوجا الأرجنتين

(*) تلك الأماكن التي تُستخدم بها العملة البديلة.(المترجم)

وبحلول عام ٢٠٠٢ زعم القائمون على برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى أنه قد أصبح هناك ٤٥٠٠ سوق عبر الأرجنتين، يتم استخدامها من قبل نصف مليون من المواطنين ينفقون ٦٠٠ مليون من أمــوالهم (Norma 2002). والــرقم الحقيقــى مجهول. وقد تم تنظيم أماكن الالتقاء (النودوهات) ذاتيا. وكــان الــبعض يــستخدم الأوراق النقدية الخاصة ببرنامج الاكتفاء الذاتى المحلى، والــبعض الآخــر يتقبــل الأوراق النقدية من النودوهات فى أماكن أخرى، فى حين أن الــبعض لــم يفعــل. وبينما انتشرت المقايضة عبر الأرجنتين، فإن الفكر اليــسارى العــالمى للمقايــضة الخاص بالقائمين على برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى بدا فى مواجهــه النقــد مــن النودوهات والتي كانت نظمت أنفسها في تنظيم يسمى التضامن العالمي للمقايــضة، والذى جادل من أجل أشكال اتحادية وتضامنية واضحة من المنظمات.

هكذا أصبحت الأرجنتين المثال الوليــد لــيس فقــط للرأســمالية العالميــة وصندوق النقد الدولى وبعد ذلك الحركة المقاومة للرأســمالية، ولكــن مــن أجــل مقترحى العملات البديلة (De Meulinaire 1999).



الشكل (١-٣)

إحدى اسواق الخضروات لشبكة المقايضة فى ميندوزا - الأرجنتين

لقد لاقت التجربة الأرجنتينية فى العملات البديلة اهتمامًا من قِبل جمهور أوسع. وشكّلت العملات البديلة فى بعض وجهات النظر تحديا لليبرالية الجديدة، بينما فى وجهات نظر أخرى تُشكل تجاوبا معها. فيأتى التحدى أولاً من خلال الادعاءات القائلة بأن احتياجات المواطنين لابد أن تُوضع فى المرتبة الأولى قبل النظام المصرفى وأن هذا المال التقليدى لا يكافئ الناس بعدالة أو بنوع من المساواة عن مساهمتهم. فكل ذلك لابد من وضعه فى الاعتبار وحسابه جيدًا. ثانيا: إن التجارة الحرة فى مستوى عالمى أُقيمت لتصبح غير محتملة على المستوى البيئى، وفى هذه الحالة، فإنها تؤدى إلى بزوغ ثقافات اقتصادية أُحادية ضعيفة يمكن أن يتم تدميرها فى أزمة النقد، وتبنى أيضا على مستويات غير محتملة من الوقود العضوى الذى يستخدم فى نقل البضائع حول الكرة الأرضية والذى يمكن إنتاجه بشكل أكثر محليا (Helleiner , 2000). فبدلاً من إقامة التنمية من خلال تقسيم دولى للعمالة؛ حيث يبذل الجميع أقصى الجهد فى العمل، والتبادل التجارى مع بعضهم البعض، يقوم مناصرو العملة المحلية بالجدال من أجل دفع الاقتصاد نحو التمركز المحلى (Hines , 2000)، ومن أجل إنتاج نوع من الاقتصاد يعمل بخطى أقل سُرعة، فيقوم بإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع بشكل أكبر. إنها أساسا نظرة خضراء إلى التمركز المحلى لإنسان، ولاقتصاد قائم على المشاركة واللامركزية.

لكن، وكما سنوضح بشكل أكثر تفصيلاً أدناه، فإن الدعاة إلى العملات البديلة أيضا يثمنون أشكالاً من المنظمات الاقتصادية، دعا إليها معتنقو فكر الليبرالية الجديدة ورُفضت بشكل عام من قِبَل اليسار. ويتضمن ذلك الاعتماد على التوزيع عبر الأسواق (وليس عبر التخطيط)؛ والاكتفاء الذاتى، والمسئولية الشخصية (فى مقابل الرعاية الاجتماعية للدولة). والاعتماد أيضا على أشكال من المنظمات

الاقتصادية المتمركزة فى المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر. فشبكات العملة البديلة هى أساسا عبارة عن أسواق من خلالها يقوم التُجار الصغار بعملياتهم فى جو من المنافسة المثالية فى تبادل السلع والخدمات. وبهذه الطريقة فإنهم يؤسسون يوتوبيا آدم سميث(*) والتي تم توجيه النقد لها من أنصار الأيديولوجية الخضراء المتأثرين بالماركسية من أمثال: "وول" (٢٠٠٥ : ٦٢) وكوفيل (٢٠٠٧). فقد قام هايك (١٩٩٠) على سبيل المثال، بالدعوة إلى إلغاء تأميم المال ليصبح هناك حرية فى اختيار العملات. فإذا لم يكن من الضرورى تحمل الدولة مسئولية إدارة المشروعات وتقديم الرعاية الاجتماعية، يتساءل هايك: فهل من الضرورى وجود دور الدولة فى دعم النقود؟

لذلك فقد تم تطوير فكرة العملات البديلة، وبشكل عام من قبل الخضر، وذلك لنتائجها البيئية (Douthwaite 1996)، ومن جانب اليساريين وذلك لنتائجها فى تحقيق المساواة والعدالة (Bowring 1998) وكان هناك أيضا صدى من قبل معتنقى الليبرالية الجديدة. وبناءً على ذلك، فقد أصبحت الخطوط الفاصلة غير واضحة. هل فقدت الليبرالية الجديدة تعريفها كأداة عدائية لليسار؟ هل أصبحت أكثر سطوة وهيمنة، مما جعلها تجتذب مناصرى اليسار والخضر من خلال عناصرها أو أنها فقدت الثقة فى نقدها للسوق وفى دفاعها عن الجماعية والتخطيط ؟ أم أن معناها هو، وكما قال لارنر: "إن التصورات السياسية الجديدة لما نُطلق عليها اسم الليبرالية الجديدة تميل أكثر إلى تعدد الآراء أكثر مما تم فهمه مسبقًا (Larner 2005:11) ؟

(*) نسبة إلى آدم سميث ١٧٢٣-١٧٩٠. (المترجم)

ويوحي هذا الارتباك بأننا نحتاج "عند النظر إلى الليبرالية الجديدة إلى اهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادى. وعلى نحو أكثر خصوصية ، فنحن نحتاج إلى الانتقال من القول بأن الفكر الخاص بالنشاط الاقتصادى المرتكز على السوق هو فكر ليبرالى جديد بالضرورة (Gibson-Graham , 2006). فالأسواق وأصحاب المشروعات التى وجدت قبل التوجه إلى الليبرالية الجديدة بفترة طويلة، وجدت بشكل رسمى فى اقتصاديات تحكمت بها الدول مثل الاتحاد السوفيتى السابق (Ledeneva , 1998). فهل ترى إذا ما ساند معتنقو الليبرالية الجديدة الأسواق، فهل هذا شيء يجب دائمًا معارضته؟ يمكن لبعض الأنواع من الأنشطة الاقتصادية المرتكزة على السوق أن تُقدم سبل عيش أكثر مُتعة، ومُرونة، وازدهارًا، فى إيقاع أكثر هدوءًا وأقل تشنجا وفي إيقاع أكثر قابلية للتحمل من الناحية البيئية، وذلك عوضًا عن الوظائف المُستغِلة وغير الإنسانية للعاملين؟ هل نحن مذنبون بطمس الطبيعة الاستغلالية للعمل والرعاية إبان الحقبة الفوردية، مركزين أكثر مما ينبغي على ما قد فقدناه وتساهلنا فى الشجن الوردى الباهت على ما فات (Larner 2005 :10-11)؟

إن التفكير فى الليبرالية الجديدة بهذه الطريقة يساير اهتمام لارنر (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥) في القول بأن هناك أشياء أكبر من ذلك، هو أن الأرقام والتدوينات الصادرة عن عالم الخطط والتى تم تطويرها بالأساس في شيكاغو، وتم نشرها من قِبَل المراكز العالمية لبريطانيا إبان حكم تاتشر والولايات المتحدة إبان حكم ريجين من خلال عمليات تنظيم التوجه نحو الليبرالية الجديدة كفرض لأجندات الشمال على جنوب العالم الضعيف. فنحن نحتاج إذن إلى تعريف السبل التى من خلالها تمت المشاركة فى بناء الليبرالية الجديدة ومقاومتها بواسطة جهات فاعلة جنوبية، وأن هذه العملية كانت الأكثر تنوعا من تلك التى تم تدارسها سابقا. إن بعض عناصر الليبرالية الجديدة بدت كما لو كانت جزءا من عملية أوسع لبعث الرأسمالية

من خلال إعادة إرساء النظام الرأسمالى وجعل الفكر الرأسمالى أساسا للرأى العام الجديد، وذلك من شأنه استخلاص الفوائد للجيل القادم (Hrvey 2005) فالتـشابهات بين المشروعات ذات الطابع الليبرالى الجديد عبر الكرة الأرضية تُعطى انطباعـا على أنه قد تم إخراجها تبعا لسيناريو مكتوب من قِبَـل (Peck and Tickell 2002) بيروقراطيى البنك الدولى الذين حتى لم يتركوا غرف الفنادق الخاصة بهم عنـدما هبطوا بالمظلات على الأزمة الأخيرة (والتى كانت من صناعتهم) (Stiglitz2002). إننا لا نحتاج أن نذهب بعيدا فى نقاشنا، حيث كنا نقـول بـأن كـل هـذا التغيـر الاجتماعى والاقتصادى لم يكن بسبب الليبرالية الجديدة، ومن ثم فليس مـن شـيء اسمه الليبرالية الجديدة!" (Barnett 2005:9). ولكن يمكننا القول وتبعا للارنر، إنه يجب علينا التناغم مع الطبيعة المعقدة والمتعارضة لهذه التغيرات. ولقد قمت فـي مكان آخر بمناقشة المدى الذى تعاون به كل من الصفوة فى الأرجنتين وصـندوق النقد الدولى فى الإنتاج المشترك للتوجهات نحو الليبراليـة الجديـدة لهـذا البلـد (a North2007) . أما فى هذا الفصل ، فقد قمت بفحص المدى الخـاص بـشبكات المقايضة فى الاشتراك فى تكوين وتأسيس ومقاومة تطبيق الليبرالية الجديـدة فـى الأرجنتين بطريقة مختلفة.

مقاومة الليبرالية الجديدة أم إعادة تكويدها؟

ادعى الناشطون البيئيون الذين أوجدوا شبكات المقايضة أن هدفهم أن يقوموا بما هو أكثر من مجرد تخفيف المشقة. لقد كانت الـشبكات بالنـسبة لهـم بمثابـة استجابة لليبرالية الجديدة، ارتكزت على المجتمع المدنى والتى قدمت الدعم من أجل إتاحة الفرصة لإقامة شكل بيئى للنقود أفضل، وأسلم، وأكثـر إنـسانية وتـضمين أسواق تحترم الإنسان ليشمل هؤلاء الذين كانوا خارجها فـى الـسابق. إنهـم لـم

يعارضوا الأسواق باختصار، بل جادلوا من أجل عودة الأرجنتين التى قامت الدولة بتخطيطها كما فى الماضى، ولكن شعروا أن أشكالا جديدة من المال من الممكن أن تمكن الأسواق من العمل تبعًا لما يسمونه: "إيقاعات مختلفة" (Primavera et al.1998). فلقد قالوا بفرضية أن الأرجنتين، قد عُرفت بشكل تقليدى بأنها واحدة من أغنى بُلدان أمريكا اللاتينية، وقد تعرضت للخراب على يد ديكتاتورية عسكرية من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٤، حيث التضخم الزائد عن الحد والفوضى فى العِقد المهدور فى الثمانينيات. وقد شهدت التسعينيات تدهور دولة الرفاهية والبنية التحتية الثقافية والتعليمية للأرجنتين التى قد ترسبت فى الأذهان فى الماضى. فكان التأثير اقتصاديا – بظهور الفقراء الجدد – ونفسيا – من خِلال فُقدان الأمل وزيادة أعداد الأفراد الذين يسعون نحو الحصول على المساعدات النفسية. إن تقليص حجم الدولة أصبح يعنى أنه لم يعد بعد من المتوقع تقديم الحلول، والتى يجب أن يتم توليدها من خِلال المجتمع المدنى. ومن ثم فقد اعتبرت المقايضة مختبرا يتم عبره إمكانية تطوير الاستجابات نحو الأزمة ارتكازا على التضامن، وتنظيم المشاريع، والمسئولية السياسية والبيئة – وهذا هو الذى من خِلاله يُنظر إلى تطبيق الليبرالية الجديدة على أنه إمكانية إعادة تصور وإعادة بناء التوجه نحو السوق وانسحاب الدولة من خِلال سُبل أكثر تحررًا.

هذا يمكن أن يظهر بوضوح من خِلال القاعدة القيمة التي تقوم عليها الشبكات:

- إن إنجازنا كبشر لابد ألا يرتبط بالمال.
- نؤمن بإمكانية استبدال بالمنافسة والربح والمضاربة مبدأ المعاملة بالمثل بين الناس.

- نحن نفترض أن أعمالنا، ومنتجاتنا، وخدماتنا يمكن أن تتماشى مع معايير أخلاقية وبيئية، بدلاً من إرادة السوق والاستهلاك والربح السريع.
- المشاركون يجب عليهم الإنتاج والاستهلاك: أن يكونوا "منتجين _ مستهلكين".
- كل عضو مسئول عن أفعاله وعما يقوم بتبادله.
- إن الشبكة جمعية حرة. والعضوية لا تعنى علاقة الاعتماد. (primavera et al.1998: 5-6).

من خلال هذه القيم نرى الدعوة القائلة بأن شبكات المقايضة هى أسواق تعمل تبعا للمعايير الأخلاقية بدلا من إيقاعات اقتصادية صرفة. إننا نرى هنا مزيجا مثيرا من لغة التحدى والمقاومة (التضامن، البيئة، وتثمين الإنسان وليس الثروة) وربما تأثير الليبرالية الجديدة (التجارة ودخول المنظمين الجدد، الأسواق، المسؤولية الشخصية). فتبنى المسئولية الشخصية يعنى التطلع نحو صحة أوسع للشبكة، من خلال ضمان أن العلاقات التجارية الفردية ارتكزت على التبادلية. فمبدأ التبادلية يقف ضد الأنانية الفردية، مستفيدًا من الزبائن المعروفين، على سبيل المثال، فشراء كل المنتج الذي نملكه لأشخاص كانوا حديثي العهد باللُّعبة وكانوا يطلبون أثمانا بخسة، فى أوقات كانت مناسبة من وجهة نظرهم. إن ثقافة المسئولية الفردية التي تؤكد على مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل ساعدت فى تقديم الدعم للنظام من خلال عملية استقرائية هدفها التأكيد على فهم الزبائن المنتجين والمستهلكين، كيف يجب عليهم المساهمة فى إعادة إنتاج القيمة، ارتكازًا على قراراتهم التجارية ومن قبل المنظمين و/ أو الموظفين الماليين متجولين فى الأسواق للتأكد من أنه لا يوجد أحدٌ يختلق

المتاعب والاضطرابات عن طريق بيع البضائع الزائفة والرديئة طالبا الأثمان العالية جدا، أو المنخفضة جدا، أو يتعامل مع الآخرين بغلظة أو عدم احترام. وتتواصل القيم أيضا عبر الملصقات والأوراق الإعلانية التي تنشر في الأسواق. ففي كل الاتصالات، تم التأكيد على طبيعة التجارة التبادلية، والشعبية والتكافلية، وقيم المشترين المنتجين المستهلكين مع التأكيد على تغيير الإيقاع (أو الطريقة). فالسير البطيء للتجارة مع نشر البيع عن طريق التريض والتمشي حول الأكشاك والمحادثات ومشاهدة فرق السامبا الموسيقية أو اللهو مع الأطفال المحليين، أو الوقفات القصيرة من أجل الـ " أمبانادا"[٤] أو وقفات طويلة للانضمام لشرب "المات"[٥]، كل هذا يشير إلى الإيقاع المتغير غير المتأثر بالليبرالية الجديدة. لقد كانت هذه أحد الأسواق، ولكن تمتع الآن بالقيم، لقد أصبحت سوقا تبادلية، وليست سوقا يتحكم فيها الربح والمنافسة. فنحن لا نرى فيه أى دعوة للعودة إلى الماضي، بل نرى منه الدعوة نحو إعادة تشكيل الحاضر من خلال وسائل أكثر تحررا.

أما السبب الثانى للرد على سؤال لماذا تعتبر النقود المحلية غالبا شكلا واضحا لمقاومة تطبيق الليبرالية الجديدة؛ فيكمن في طبيعتها المحلية (Pacione 1997; North 2006). فمعظم تداولات العملات البديلة تتم فى مناطق محددة وغالبا ما تكون مناطق صغيرة جغرافيا، فى محاولة لخلق نوع من التنوع البيئى للعُملة. هذا ولمرة أُخرى تعيد الأرجنتين تصور اليوطوبيا لعولمة وسائل تابعة بدلا من مقاومتها. فورقة العملة التى تم إنتاجها من قِبل برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى المسماة "الأربيليتو" تم تداولها بين أماكن التبادل (النودوهات) والتى قامت بقبولها دون قيود، عبر كل الأرجنتين. ولم يؤيد أنصار برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى فكرة التضاد بين معارضة المحلى والعالمى، اعتقادا بأن الفكر المحلى قد يكون ضيق الأفق وخائفًا من الأجانب، بينما العولمة يمكن أن تتضمن ربط وتضامن

واتصال ودعم. كما أنهم يذكرون دائما الدعم الذي قدمته منظمة العفو الدولية إلى الأرجنتين أثناء ظروف الدكتاتورية العسكرية التي كانت سائدة، وأهمية الإنترنت للبلاد كشيء بعيد عما كانوا يعتقدون أنه مراكز للثقافة العالمية في أوروبا وأمريكا الشمالية (North 2005)، كما قاموا بالدفاع عن الحلول العالمية، التي أعطت مقياسا أوسع للأزمة الاقتصادية في وجوب طبع عملات كافية لمواجهة الطلب عليها، وهذا ينتظر من الجماعات تشكيل وطبع أموالهم الخاصة محليا، من خلال أسلوب ذاتي النشوء، والذي سوف يكون بطيئًا جدًا. قد يستغرق النقاش شهورا من أجل الوقوف على اسم للعملة، وكيفية تقييمها، وما هو المحلي الذي يدخل في نطاقها، وذلك الذي يخرج منه، وماذا يعني القول بأن هذا المكان بعيد جدا، ماذا يعني البعد هنا .. وهكذا. ولقد تم اكتشاف أنه يمكن تسريع هذه العملية؛ لذا فقد قامت برامج الاكتفاء الذاتي المحلي بتطوير شبكة ذات امتياز من خلالها قاموا ببيع "معدات بدائية" مقابل البيزوهات لعدد من الممثلين الذين يمكنهم بيعها للمنسقين المحليين. هذه المعدات مكنت المنسقين المحليين من تأسيس شبكة تعمل من الأعلى للأسفل يستطيع الأفراد من خلالها إنشاء مشروعات متناهية الصغر عن طريق المقايضة في فترة مبكرة، في وقت دخولها السوق الرسمية. وهذا أحد أسباب انتشار التبادل أو المقايضة بسرعة عبر الأرجنتين إبان عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

ومع ذلك أدت طبيعة الانتشار الجغرافي الواسع لامتيازات برامج الاكتفاء الذاتي المحلي إلى مشكلات. فبعض أصحاب تلك الامتيازات تحولوا ليكونوا بالأحرى بائعين سيئين ومحتالين وعملاء بيرونيين ومحترفين في النصب فلهم دهاء الثعابين. فعندما بدأ التضخم يضرب تلك الشبكات، قال النقاد بأن برامج الاكتفاء الذاتي المحلي قد تجاوزت الحدود في إصدار العُملة، وكما أنه لم يكن هناك نوع من التحكم الديمقراطي السياسي لسياسة إصدار العملة، فأصبح لا يوجد

ما يمكن فعله حيال هذا الأمر. تحدى النقاد شرعية بيع الأربيليتوز مقابل البيزوهات، قائلين بأنه أصبح لزاما على الأعضاء المحتملين الإنتاج؛ وأن برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى(*) قد أصبح غنيًا من خلال بيع المعدات، وهذا لم يكن شرعيا. وقاوم القائمون على البرنامج، قائلين بأنهم لم يقوموا بتخطى الحدود بشأن معدلات إصدار العملة، بل إن هناك أناسا غير معروفين تمت مشاهدتهم وهم يوزعون ٥٠ من أوراق النقد للأربيليتو من ظهور الشاحنات، وأن الشرطة قد عثرت على تشكيلات عصابية إجرامية مع آلات طبع للأربيليتو. وقد دارت شكوك القائمين على البرنامج أن البيرونيين المجرمين كانوا وراء ذلك، وأنكروا أى منافع شخصية من تلك الشبكات.

بطريقة أخرى، انقسمت الشبكات أثناء العام ٢٠٠١، وظهرت شبكة منافسة هى شبكة المقايضة التضامنية. جادلت تلك الشبكات قائلة بأن شبكة المقايضة الشيوعية الحمراء أو التضامنية قد بدأت من أجل تقليد طرق علاج ما سببته الرأسمالية من أعراض مجتمعية، حيث يتحقق الازدهار من ناحية، ومن ناحية أخرى يتحقق الإفلاس والتردى والتضخم المالى وحيازة الأقلية على الثروة على حساب الغالبية. كما ذهبوا إلى أن الطريقة المثلى للحفاظ على سلامة العملة والتأكد من أن التبادل قد عمل كمعمل يخرج منه شكل جديد للسوق يؤكد أن الأسواق وعمليات إصدار العملة يتم ضبطها بطريقة ديمقراطية محليا ومن القاع. لم يشجع

(*) "برنامج الاكتفاء الذاتي المحلي" هو عبارة عن أحد الأشكال الاقتصادية التي لجأ إليها سكان الأرجنتين لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالبلاد عن طريق الاعتماد على السلع المنتجة محليا من الأفراد والتبادل التجاري عن طريق المقايضة، ثم إصدار عملات محلية تم استخدامها فيما بعد، وذلك بعد انهيار العملة المحلية " البيزو"، وتم تحديد أماكن لاستخدام تلك العملة البديلة تسمى النودوهات. وقام القائمون على هذا المشروع بوضع أسس وضوابط وآليات لضبط العمل بالأسواق الخاصة بهذا البرنامج. (المترجم)

هؤلاء على استخدام الأربيلتو، وأصدروا نقوذا محلية والتى لم يتم تداولها خارج تلك الشبكات التى وافقت على قبولها. كما ذهبوا أيضا إلى أن تلك الأوراق المالية يجب أن تكون ملكيتها للجميع، وتُدار بغير تأثير من الخارج.

وتتقابل نقاط التقاء شبكات المقايضة التضامنية النودوهات عبر البلاد شهريا لتنظيم عملها والموافقة بالإجماع على طبع أوراقها النقدية وقبولها. ولقد أصروا على قرار حيوى جاء عن جميع المجموعات بما إذا كانوا موافقين أو غير موافقين على قبول أوراق نقدية جديدة أو لا فى الشبكة، والكمية التى يجب عليهم طبعها من العملة. وكان الرأي الغالب هنا هو أن آليات بناء المجتمع القوية يجب أن تستخدم عبر النودوهات للتأكيد على أن قيمة المنتج المستهلك للشبكة تم فهمها وحفظها وإعادة إنتاجها. وكان الأمر الأهم هو الإدارة المؤثرة للنودوهات المحلية لتأكيد الثقة والشفافية والنظام وإدارة الأسعار والتوزيع.

أما انتقادات القائمين على شبكات المقايضة أو التبادل التضامنية فيذهب إلى القول بأن برامج الاكتفاء الذاتى المحلى قد فقدت الرؤية بشأن القيم المعادية لليبرالية الجديدة والتى حركتها فى البداية، هذه الانتقادات قد تطورت خطوة إلى الأمام، من خلال المنظم الخاص بمارى – واى- ثيريس فى المدينة الساحلية لمار ويل بلاتو. فقد رأى أنه إذا لم يؤدِ الشكل الجديد من النقود إلى اقتصاد تشاركى، فستكون عديمة القيمة. وأن الأهم كان أشكال الاقتصاد المولد وليس شكل النقود بحد ذاتها. ولذلك، تم تنظيم الأوراق المالية الخاصة بمارى-واى-ثيريس بصرامة من قبل ثلاثة منظمين وثلاثة مديرين لكل نودو، وكانت كل القرارات تُتخذ فى اجتماعات جماهيرية فى بداية كل جلسة تعامُل. كان هذا بمثابة سوق عالية التنظيم والإدارة بشكل جماعى. ورد القائمون على برامج الاكتفاء الذاتى المحلى على هذا

النقد، من خلال قولهم بأن شبكات التبادل التضامنية عارضت آراءهم السياسية لاقتصاد يجب أن يُفتح أمام الجميع، وأن المقايضة أو التبادل كانت سوقًا وليست "غرفة وكلاء"، وقد نظروا إلى المقايضة كسوق يمكن للجميع المشاركة فيها، وليس فقط هؤلاء المعارضون لتطبيق الليبرالية الجديدة.

فالشكل النهائي الذي يرى نظام المقايضة (التبادل) من خلاله مقاومة لليبرالية الجديدة هي طبيعتها المفتقدة إلى الزعامة أو الرأس. فلم يكن للحركة رئيس؛ لتكون في أفضل الأحوال اتحادًا للآراء المتشابهة أو نقاط التقاء لتبادل المنظمات محليا، أو نقاط التقاء لتبادل منظمات مُستقلة ذاتية التنظيم تُهيأ من خلال معدات بدائية لبرنامج الاكتفاء الذاتي المحلي. فلم يكن هناك أحد في موقع المسئولية. ولم يكن هناك من سبيل لوضع قيود على إصدار النقود، إذا ما وافق الأفراد بطريقة مستقلة على قبول النقود من بعضهم البعض، والتي قاموا باختلاقها بأنفسهم. ربما حاول بنك الأرجنتين المركزي فرض الضبط الاقتصادي والمنطق الرأسمالي عبر ربط العملة بسياسة نقدية محكمة، وربما حاول صندوق النقد الدولي السيطرة على البنك المركزي الأرجنتيني، وربما حاول جورج بوش السيطرة على صندوق النقد الدولي (Helleiner 2005). ولكن لو أن الأفراد وما يمثلونه من آلاف وربما ملايين قرروا عدم الخضوع إلى هذا التنظيم، وقاموا بخلق أشكالهم الخاصة من العُملة، لما أمكن تقييد هذا التنظيم وتحديده. هذا هو مفهوم إلغاء التأميم أو النقود الخاصة والذي لم يتوقعه هايك.

نرى نحن هنا عملية مثيرة، حيث تمت إعادة صياغة بعض أُسس تطبيق الليبرالية الجديدة بواسطة سُبل أكثر تحررًا نابعة من القاع. ولقد كان هذا أكثر من كونه معارضة لتطبيق الليبرالية الجديدة بدون أو من الأعلى للمجتمعات الجنوبية

ذات الحظ العسر، إنها عملية أكثر تشويقا، حيث تتم إعادة تصور وإعادة صياغة للمفاهيم الليبرالية الجديدة من جانب مجموعات ثانوية، وذلك بأشكال أكثر إثارة. ولكننا لا نستطيع تجاوز الحدود فى فعل ذلك دون التعرف على اختلالات القوى هنا. ولقد بدت المقايضة بالنسبة لبعض المنظمين على أنها جسر للوصول إلى شكل جديد من الاقتصاد ومظهر لمقاومة تدمير دولة الرعاية الاجتماعية الأرجنتينية، وكانت بالنسبة للبعض الآخر أكثر من مجرد آلية للمواجهة. لقد تحول النقاش الآن إلى المقايضة ليس بوصفها ثورة للاقتصاد، ولكن كسفينة تنقلنا إلى تكافل اجتماعى فى ظل أزمة اقتصادية حادة، مكّنت هؤلاء الذين سقطوا فيها من الخروج للجانب الآخر، ولكن عبرها وفى غياب الدعوات نحو استرجاع الرعاية الاجتماعية للدولة، لم تلاق الأفكار الليبرالية الجديدة من إعادة للتصور، مثلما لاقت من إضفاء الصفة الذاتية عليها من قبل المعارضين السابقين.

استدماج الليبرالية الجديدة؟ شبكات المقايضة كشكل للرعاية الاجتماعية:

وفي الوقت الذي حققت فيه الشبكات أعلى معدل لها فى ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ عملت المقايضة فى بيئة انهار فيها الاقتصاد الأرجنتينى؛ فاهتم الأغنياء بأنفسهم (كان فكرا لاقى رواجا واسعا)، ميربين أموالهم خارج البلاد عشية انخفاض القيمة، بينما تم حماية الطبقة العاملة إما بواسطة البيرونية أو معارضتها أو كليهما معا، أو أصول الطوارئ. لقد كان هناك اعتقاد بأن البيرونيين الفقراء تمت العناية بهم بواسطة الشبكات الزبائنية، بينما اهتم المعارضون بأنفسهم عبر المشروعات ذات الأساس المجتمعى أو من خلال العمل بوصفه وسيلة للمطالبة بالمدفوعات التى تضمنها دولة الرعاية التوزيعية. أما الطبقة التى عانت حقا، والتى لم تحظ برعاية أحد أو المساعدة للنجاة من الأزمة، والتى غالبا ما كان يجادل أعضاء شبكات

المقايضة من أجلهم والذين أطلق عليهم اسم: "الفقراء الجدد". وقد تكّون الفقراء الجدد كطبقة تم وصفها ذاتيا "في المنتصف" بين الأغنياء والفقراء، والذين وجدوا مدخراتهم، ومعاشاتهم واحتمالية تلقيهم مقابلات مادية جيدة نظير عملهم، قد اختفت[٦]. بينما حاول مارى – واى – سبريس بناء الروابط مع جماعات أخرى معترضة، نظر معظم المنظمين إلى المقايضة، خصوصا أنها السبيل إلى مساعدة الطبقة المتوسطة على النجاة من الأزمة بشكل أكثر موضوعية في وقت تقديم شكل أفضل من اقتصاد السوق، مقارنة بالرأسمالية.

وعندما كانت المقايضة في ذروتها في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فقد كانت تقوم بدورها بشكل جيد. فقد أشارت المقابلات مع المنتجين المستهلكين واحدا تلو الآخر، إلى أن هناك زائرا نشطًا لنقطة التقاء من قام ببناء كشك، ومن كان قادرا على القيام بشيء يحتاجه الآخرون أو امتلكوا شيئا يبيعونه يستطيعون من خلاله إطعام وكساء أنفسهم وعائلاتهم، والحصول على حلاقة للرأس والحصول على تهذيب للأظافر واستئجار سيارة وشراء بعض الكماليات والهدايا. أما البعض من الطبقة المتوسطة التي عاشت بعيدا عن الراحة، من خلال بيع ما ملكوا من الأغراض غير الضرورية، يعنى ذلك أن الناس الأفقر يمكنهم شراء أشياء كانت في الماضي بعيدة عن أيديهم. آخرون أنشأوا مشاريع صغيرة لصناعة العسل والبيتزا والأمبنادا والخبز والبسكويت ومربات وصلصات وما شابه. تلك لم تكن أشكالا للمقاومة، ولم تكن حتى سياسة، بل كانت طرقهم لمواجهة الانهيار الاقتصادى. فعندما أصبح "العمل المناسب" متاحا تم الاستيلاء عليه في لمح البصر. على سبيل المثال، أحد المنتجين المستهلكين تُدعى: "سوزانا"، وهي كانت طبيبة نفسية وكان زوجها رسامًا وأصابها الإحباط من نقاط الالتقاء (المقايضة) تلك. ولمدة طويلة، قام الاثنان بإنتاج ما ألحت علية الحاجة – طعام – ولكن أصابهم

السأم بما رأوه من كفاف العيش. فهما يريدان أن يمارسا ما أحباه من العمل وتدربا عليه. فأقدمت سوزانا على إعطاء دروس اللغة الإنجليزية وجلسات علاج الأمراض العقلية ودروس التانجو، ولكن نادرا ما كان أحدٌ يريد تلك الأشياء؛ بل إن ما احتاجه الناس هو مجرد الضروريات. وبسؤالها ما إذا استطاعت عرض خدماتها في عدد أكبر من نقاط الالتقاء وذلك لزيادة فرصتها للحصول على زبائن أجابت بأنها لا تملك الوقت. فهي تحتاج كسب المال. أحد المنتجين المستهلكين علّق قائلاً: "إن المقايضة في كل أوجهها هي وهم، وضرورة وليس من أجل الخلاص. إنها من أجل اليوم: أبيع وآكل".

وبينما تساعد المقايضة الطبقات المتوسطة للعيش بعيدا عن ثروات بعضهم البعض وإعادة تدوير البضائع غير المرغوب فيها، فقد تم استثناء الأكثر فقرا فكانت لديهم قدرات ضعيفة على الإنتاج، وأيضا على المشاركة. تلك كانت إحدى آليات العدالة الاجتماعية التي كانت بالتالي مفتقَدَة. فكان الأسوأ، عندما اشتدت حدة الأزمة في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، حيث اشترى الأفقر الأوراق المالية بأعداد كبيرة بأسعار مالت إلى الهبوط وفاضت إلى نقاط الالتقاء فغالبا ما كانوا يشترون أكبر قدر يستطيعون شراءه ويقومون ببيعه بأسرع ما يستطيعون أو يعرضون ما يعتقدون أنه سلعة دون المستوى، وقد تم النظر إليهم على أنهم شباب يتصفون بالفهلوة. فالنودوهات(نقاط الالتقاء) المغمورة لم تعد قادرة على إدارة شئونها تبعا لرؤيتها عن التبادل والرؤية الأكثر إنسانية، شعورًا بأن شيئا جميلاً قد تم تدميره سريعا.

عندما ضربت الأزمة البلاد، قام البيرونيون بالاستفادة من ميزة نظام برامج الاكتفاء الذاتي المحلي المميز لإنشاء شبكاتهم للمقايضة الخاصة بهم. وهاجم البعض بعنف نقاط الالتقاء المتزاحمة لغير المشترين. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٢

انتشرت وبشكل واسع مُشكلات مثل: التضخم، وتزوير الأربليتو وكانت النتيجة ادعاءات برامج الاكتفاء الذاتي المحلي بشأن التسلل البيروني والسعي نحو تشويه سُمعة شبكات المقايضة أو توجيه عمل إجرامي إليها بتكليف من البيرونيين. حينئذ، وفي نوفمبر ٢٠٠٢ ادعى أحد البرامج التليفزيونية عرض ما أطلق عليه اسم: "التمزق العظيم للمقايضة والتبادل"، حيث أوضح أن نوعية الأغذية رديئة وأصبحت تُباع البضائع المسروقة، والخطط كانت بمثابة خديعة، والعديد من الأوراق المالية كانت مزورة. كانت القناة التليفزيونية تحت سيطرة داعمين للرئيس السابق، حين كان في تلك الفترة، أثناء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢، واحد من ثلاثة بيرونيين، يدعي بأنه الوحيد القادر على العودة بالأرجنتين إلى سابق كرامتها. لقد رأى منعم إبان الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٣ أن المضربين لابد أن يتم القضاء عليهم، وهو نوع من اللغة تقترب جدا من تلك التي كانت تستخدمها الحكومة العسكرية الملطخة يديها بالدماء ١٩٨٤ - ١٩٧٦. وبنفس الطريقة، فإن صورة الملايين من الأرجنتينيين ينهضون من خلال شكل بدائي من الاقتصاد مثل المقايضة التي أساءت للكرامة الوطنية، فالحاجة كذلك إلى إقصاء المقايضة من أجل خير الأمة(٧).

وإذا ما وجدت شركات المقايضة أن الطريق الذي تسير فيه برامج الاكتفاء طريقا ملغما. فإن منظمات أخرى للمقايضة تكون سعيدة بالقبول بأن القائمين على برنامج الاكتفاء الذاتي المحلي كانوا هم مستحدثي الفكرة التي انتشرت عبر الأرجنتين كالنار في الهشيم. إن توحيد معايير العملة كالأربليتو وعملية الامتيازات والمعدات البادئة كانت من ابتكار القائمين على برنامج الاكتفاء الذاتي المحلي والذي من خلاله كانوا معنيين بالربح. لقد كانوا مجموعة متفرقة، ومع ذلك، ولأن نقاط التبادل المحلية شعرت بأن القائمين على برنامج الاكتفاء الذاتي المحلي قد

اتخذوا بعض القرارات الساذجة والطائشة فى اختياراتهم من أصحاب الامتيازات والتى نمت بسرعة كبيرة، وأصبحوا منبهرين بالنجاح المُنفلت، ولم يستطيعوا التعاطى بتنظيم مع اقتصاد الملايين القوى الذى قاموا بإنشائه على ما يبدو ما بين ليلة وضحاها. فما كان يعمل بشكل جيد، بطريقة عشوائية أو شعبيا لم يعد كافيا. فكان هناك نقص فى الشفافية، ولا أثر فى التدقيق ومراجعة البيانات. إن أفضل وصف لهذا الاتجاه هو من خلال شبكة "زونا أوست" للمقايضة فى ضواحى بيونس آيرس[٨]، تحت إدارة زعيم صاحب كاريزما مثل فرنلندو سامبو. وقد قام سامبو بإدارة شبكته من الأعلى إلى الأسفل من خِلال طريقة أمينة وفعالة، لكن هرمية. فطوّر الصِلات مع المزارع خارج بيونس آيرس ونقل القمح والخُضراوات بالشاحنات. فالهدف لم يكن إعادة اختراع رأسمالية؛ بل كان تنظيم الإدارة المحترفة ومراجعة حسابات نِقاط الالتقاء التى تسد احتياجات الناس وتساعدهم فى تطوير مشاريع جديدة صغيرة. أما عن التنظيم من الأعلى، فقد قام مشروع "زونا آيست" بأكثر من ذلك لسد الحاجات الأساسية أكثر من بعض النودوهات فى البنك المركزى لبيونس آيرس، والذى تمت مناصرته من قِبَل ميسوري الحال من الطبقة المتوسطة. فقد نظر سامبايو إلى نفسه تحديدًا كرجل أعمال ناجح أُحيل للتقاعد، وهو يعود الآن إلى مجتمع قد بُنى بداخله العديد من الأعمال التُجارية ورسمت حياة جيدة، رافضًا أى صِلات بحركات معارِضة أوسع فى الأرجنتين. فكانت المقايضة هيكلا داعما جديدا والذى يمكن أن يُشجع المساعدة الذاتية وتسهيل توليد جيل من المشروعات الصغيرة الجديدة اتسقت قيمه أكثر مع الرأسمالية الثانوية لهيرناندو دو سوتو، كرؤية فى المشروعات غير الرسمية للذين يكّونون الثروات فى المستقبل .(de Soto 1989)

ولقد نظر آخرون في شركات المقايضة إلى المقايضة كوسيلة لمساعدة الطبقة المتوسطة المنفجرة، أولا: للنجاة من الأزمة، ومن ثم تحقيق الاستقلال من خلال ابتكارهم أشكالهم الخاصة من العيش التى يتمنونها والتى يمكن أن تمدهم ببدائل أفضل من العمل ذى الأجر. فهم لم يندموا على الوظائف المفقودة، بل ينظرون لها على أنها غالبًا ما تكون استغلالية؛ فهم يحاولون أن يحولوا الأزمة إلى فرصة لفعل شيء أفضل. لقد رأى تشارلى، وهو أحد مُنظمى شركات المقايضة فى مركز بيونس آيرس، أنه بينما لا توجد أى فرص واضحة، من أجل التوظيف المدفوع الأجر؛ فإنه تتبقى أشياء تحتاج إلى أن يتم فعلها، واحتياجات لابد أن تُلبى، وأشياء يمكن صنعها وبيعها. فالدولة لم يعد من المتوقع لها أن تهتم بالمواطنين، ويجب ألا تفعل ذلك فى كثير من الأحيان، مادامت تستغل ذلك عبر علاقات زبائنية. فلقد تم النظر إلى الرعاية الاجتماعية سابقًا بنظرة غارقة فى الفساد، فكان تفضيل علاقات الاعتماد فى الرعاية الاجتماعية على الكرامة والمساواة، ومن ثم فقد أكد شارلى على دور المقايضة فى مساندة هؤلاء الذين تضرروا بشدة من قسوة الأزمة الاقتصادية ووطأتها لتحسين الشعور الذاتى نحو أنفسهم والشعور بأنهم يستطيعون فعل شيء حياله، من خلال تغيير فكرهم من الموظف المحتمل إلى ذلك المُنتج والمُستهلك، والذى يمكنه فى نهاية الأمر من الانضمام للسوق الرسمى من خلال خلق فرصة الخاصة:

> إنها مسألة تغيير الناس وجهاتهم فى التفكير ... من تلك الفكرة القائمة على الموظف إلى رجل الأعمال الذى يدير مشروعًا متناهيًا فى الصغر كمنتج. كل هذا يعنى تغيير طُرق الناس فى التفكير... فيقولون: "لا توجد وظائف؛ "فأرد قائلا: "لا يوجد

توظيف، ولكن يوجد عمل "...وهناك عمل لأن هناك احتياجات تحتاج إلى أن تُلبى: وبعض من هذه يمكن تداركها عن طريق العمل، لا؟ (Charli,RTS,Capital Federal,Buenos Aires).

أما عن إستراتيجية" بناء القدرات" لشارلى، فكانت شكلا من أشكال تخفيف عبء الكوارث؛ فهدفت إلى رفع معنويات المواطنين، ومساعدتهم للعمل معًا لبناء أنماط حياتية جديدة لأنفسهم، من خلال بناء اقتصاد مُستند على الانفاق المتبادل للنقود باستخدام نقود جديدة تم التحكم بها اجتماعيا. لقد استند إلى أن فهم الأنماط البديلة للحياة التحررية يؤدي إلى بنائها هنا وفورا، ولكن بإيقاع مُختلف. وتم تفهم الحاجة أن إدارة الأعمال عن طريق تحمل مسئولية، بل أيضا الحاجة إلى الصدق لا استغلال الآخرين، بل التفكير فيما يحتاجه الرفاق من المنتجين المستهلكين، وربما العمل من أجل إيقاع أبطأ ومختلف وأكثر ارتباطا بالبيئة. وعبر الطريق تم اكتشاف أن هناك شيئا يُنظر إليه على أنه مجتمع. وفي الوقت الذي تم فيه استيعاب بعض العناصر من الليبرالية الجديدة مثل: انتقاد "التبعية" فإن تثبيت أشكال المسئولية الشخصية وإبعاد المطالب عن الدولة، تبلورت رؤية لسوق تتسم بأخلاق ترجع إلى أدم سميث أكثر منها لسوق رأسمالية مرتكزة على الليبرالية الجديدة؛ حيث الموضوعية تكون فى تعظيم الفائدة وحدها.

تلك كانت إستراتيجية، وبشكل مثير للانتباه، تشاركت فيها جميع شبكات التبادل أو المقايضة، وكان اختلافا فى الرؤى يستند على المدى الذى من خلاله يتم النظر إلى إستراتيجية بناء القدرات على أنها واقعية أم لا، والمدى الذى من خلاله يتم التركيز على الشكلين الجماعى والفردى لبناء القدرة. وقد تركز كل من برنامج الاكتفاء الذاتى المحلى و"زونا آيست" فى الأماكن المتطرفة جدا من الأماكن

الأفضل لبيونس آيرس، تلك الأماكن التى تم تدميرها من خلال تطبيق الليبرالية الجديدة على مر السنين. فقد أحسوا بأن إستراتيجية شارلى لتشجيع الأفراد للتحكم بمصائر حياتهم الاقتصادية من خلال نقاط التقاء تشاركية للمقايضة أو التبادل، كانت بطيئة جدا، إلى درجة أن إمكانية اعتماد مثل هؤلاء الناس فى مثل هذه المناطق الفقيرة على أنفسهم تكون محدودة ، وأن الناس يحتاجون مساعدة أكبر من التى قد يتوقعونها لتطوير أنفسهم. لقد كان الحل هو تنظيم الأساسيات من الأعلى إلى أسفل وإعطاء الناس نقطة انطلاق أو قاعدة يستطيعون منها إعادة البناء. ومن وجهة نظر تيار اليسار، فلم يكن هناك سوى ماي-وى-سيريس الذي نظر إلى المقايضة ليس على أنها مولد لمشروعات صغيرة جديدة، ولكن كمجتمع جديد يدير الاقتصاد، يستطيع فيه المواطنون إعادة بناء اقتصادياتهم بشكل جماعى. ولكن لا أحد منهم توقع أو أراد أن تتقدم الدولة خطوة فى تقديم الأمن الذى احتاجوا إليه، إنه نُزول لبناء الأفراد والمجتمعات مستقبلهم الخاص. فإلى هذا الحد تم تضمين أفكار الليبرالية الجديدة. ولكن هل يعنى هذا أن تصورات الليبرالية الجديدة مثل المقاولة (إذا تمت بشكل جماعى)، أن المسئولية الفردية (إذا ما ركزت على احتياجات المنظمات التعاونية الثانوية) تكّون أشياء يصبح لزاما على اليسار أن يبقى عدائيا لها؟ ربما التجربة الأرجنتينية تقترح أنه من الضرورى أن يعاد التفكير بها.

خاتمة:

إلى حد ما، صعدت شبكات المقايضة الأرجنتينية إلى المستوى الذى وصلت إليه بسبب ظروف الأرجنتين الاستثنائية. لقد كانت الأرجنتين تلك الدولة التى تعتقد فى ذاتها أنها جزء من العالم الأول، تدخل إلى الانهيار الاقتصادى الذى لم يسبق له

مثيل فى الجِدة. ولقد تم تحطيم نِظام الرعاية الاجتماعية. ولشهور لم يستطع الناس الوصول إلى أموالهم. هذه الأزمة الاقتصادية كشفت الاندفاع نحو تطوير شبكات التبادل أو المقايضة. لقد اعتادت الأرجنتين عبر خبرة تغيرات عِدة فى العُملة عبر الخمسين عامًا المُنصرمة، ومعايشة أيضًا للتضخم الزائد عن الحد؛ على استخدام حلول اقتصادية غير رسمية وغير تقليدية للمُشكلات؛ فلم يُنظر إلى المقايضة على أنها غريبة أو بها ارتياب. بل إنها كانت آخر مخطط للعبور. وتساعد هذه السياقات فى توضيح التأثير الذى أدى إلى الاستخدام الواسع لشبكات المقايضة. لكن تجربة المقايضة كانت أيضا من الاهتمام الأكثر تعميما. فالسياسات التى بُنى عليها هذا الصرح كانت خليطا من علم البيئة التقليدى والاهتمامات اليسارية، مندمجة مع مثاليات الأخلاق النابعة من أدم سميث للتُجار الصغار باستخدام نقود هايك المخصخصة . هؤلاء تدخلوا فى تقييم العولمة وإدارة الأعمال والمسئولية الفردية وأرادوا إعادة صنع الأسواق والتجارة؛ لذلك عملوا تبعا لإيقاعات مُختلفة. ويدفعنا ذلك إلى الافتراض بأنه يمكن إعادة صياغة تلك الأسواق بشكل أكثر تطورا، وأكثر من كونه سطحا صغيرا لعملية تطبيق الليبرالية الجديدة التى فرضت من الأعلى إلى الأسفل.

على أية حال، لإنهاء تحليلنا يجب أن نعرف أن المقايضة، مثل العديد من تجارب الاقتصاد البديل، تم تعرُضها للهجوم من قِبَل قوى الاقتصاد المحافظ والعمليات الاقتصادية الدوّلية. وانتهى بها الحال بالتبدد والهزيمة والمهانة (Gibson-Graham 2002:25). أما عن الطبقة المتوسطة فإيجاد شيء لبيعه أو من امتلكوا مهارات يقدمونها مقابل شيء ما، فقدمت لهم المقايضة الإثابة أثناء الأزمة، ولكنها لم تستمر. ففى الوقت الذى بدأت فيه المقايضة تقلد أساليب النِظام الرأسمالى، واستسلمت للهجوم السياسى من خِلال التضخم والتزييف. أدت المحطة

التليفزيونية فى نوفمبر ٢٠٠٢ إلى أزمة ثقة على مدار ليلة وانهيار المشاركة فى المقايضة بمعدل الثلثين. وبحلول منتصف ٢٠٠٣، أصبحت الشبكات ما بين عُشر ورُبع حجمها السابق وبعودة انتعاش الاقتصاد فى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بعودة البيزو الجديد القادر على التنافس وازدهار تصدير فول الصويا إلى الصين، تم القضاء على الشبكات.

ضمت شبكات المقايضة أعدادا كبيرة من المشاركين، ولكن كان هذا نتيجة الأزمة المالية التى أحاطت بهم. فبحلول ٢٠٠٣، أصبحت العديد من نِقاط الالتقاء غير صالحة للعصر، كما أن الناس الذين هم فى حاجة يائسة تقاتلوا حول عدد محدود من الموارد. ولم يظهر الاقتصاد المتضامن الذى أمل البعض فى أنه قد يمكن السوق التى تعمل تبعًا لإيقاعات مُختلفة للاتجاه نحو الرأسمالية. لذا فقد أتاحت الشبكات فرصة للإنتاج الصغير وإنتاج المطابخ وعلى مستوى المنزل للطعام والملابس وأشياء من هذا القبيل، من أجل أن يتبادل الناس مهاراتهم التى يحتاجونها، ومن أجل الطبقة المتوسطة لإعادة تصنيع البضائع غير المرغوب فيها للاستفادة منها. فالسهم المفلس يمكن أن يباع. ولكن لم يكن هناك مُنتج مهم من المنتجات الجديدة، ولم تكن هناك خدمات أكثر من مجرد مشروعات متناهية فى الصغر، فعندما بدأ الاقتصاد فى الانتعاش، تحرك نحو الاتجاه الاقتصادى العام. ولم يتم بناء أى روابط بين المصانع التي استعادت عافيتها، ومستويات رءوس الأموال المولد بواسطة المجموعات الثانوية، حتى ولو وصفت هذه المجموعات أنفسها بـ"طبقة متوسطة"، والتى لم تكن كبيرة بما يكفى لتطوير صنف من الإنتاج يحتاجه اقتصاد حديث معقد. علاوة على ذلك، فقد تم استثناء شديدى الفقر. وقد

قاومت المبادرات الشعبية تطبيق الليبرالية الجديدة، وساعدت هؤلاء لإنقـاذهم فـي النهاية الصعبة من الأزمة، لكن رغم ذلك لم يزودهم ببديل. هـل ذلـك يعنـي أن تجربتهم قد فشلت؟ فى هذا التحليل، يمكن النظر إلى المقايضة كلمحة لشكل أكثـر تحررا للسوق، والذى تدنت مؤشراته بسبب الأزمة المالية والهجوم السياسى والذى لم يكن من صنع المنظمين. بل إنه قد تم تقـديم رؤيـة كبـديل، وهـذه الرؤيـة لم تكن باهتة.

هوامش

(١) أمم بيرون السكك الحديدية المملوكة لبريطانيا.

(٢) أتوجه بالشكر إلى أولي هوبر لمساعدتها في العمل الميداني وفي تطوير بعض الأفكار التي ارتكز عليها هذا الفصل، ونوجه الشكر أيضا إلى جامعة ليفربول لتوفير التمويل. وقد تم إجراء البحث في أبريل ٢٠٠٢ ومارس – يونيو ٢٠٠٣ في بيونس آيريس (Capital Federal and Mar del Plata) ومينـدوزا. تضمنت طرق البحث المقابلات مع المنظمين والجامعين بين صفة المنتج والمستهلك وملاحظة المشاركين في نودوهات التبادل.

(٣) ارتباط المنتج والمستهلك، وتستخدم للتعبير عن أن المشاركين لا يستطيعون فقط الاستهلاك، ولكن يجب عليهم أيضا إنتاج السلع والخدمات.

(٤) فطيرة صغيرة – غذاء رئيسي أرجنتيني.

(٥) مشروب عشبي ساخن يشرب بالقصبة من دورق مزخرف. فلا يبقى الأرجنتينيون دون أغراضهم الخاصة بصناعة المات قارورة من الماء الساخن، بعض من المات والدورق وقصبة الشرب وقبل بضع ساعات من ارتشاف المات في صحبة بهيجة ووضع العالم على الوجه الصحيح هو جزء مهم من اليوم.

(٦) رسم كاريكتوري معاصر به سائق تاكسي يتحدث إلى كارتينيرو، عامل نظافة يعيش من خلال جمع النفايات الورقية لإعادة التدوير. يقول الكرتيثيرو أنه قبل الأزمة اعتاد قيادة التاكسي؛ فأجاب سائق التاكسي أنه كان يعمل مهندسا معماريا.

(٧) فاز "منعم" بالجولة الأولى فى انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٣، ولكنه سقط ليخرج من جولة الإعادة قبل الجولة الثانية للتصويت، عندما أصبح من الواضح أنه سيخسر خسارة نكراء أمام منافسه البيرونى: نيستور كيرسنير.

(٨) "سربربان" لا تعنى الضواحى. كانت المنطقة جزءًا من المناطق النائية لبيونس آيريس، ووصفت بالإسكان الذى لم تتم مناسبة تسميته فيلاس ميسيرس (أكواخ من الصفيح أو المستوطنات غير الرسمية)، ولكن لم تكن حتى مناطق للطبقة المتوسطة. فكانت بدلاً من ذلك، مترامية الأطراف، وفى بعض الأحيان رسمية، وفي بعض الأحيان شبه غير رسمية، منطقة للطبقة العاملة وإسكان "الفقراء الجدد".

المراجع

Barnett, C. (2005) 'The consolations of "neoliberalism"', *Geoforum* 36(1): 7–12.

Blustein, P. (2005) *And the Money Kept Rolling In (and Out): Wall Street, the IMF and the Bankrupting of Argentina*, New York: Public Affairs.

Bowring, F. (1998) 'LETS: An eco-socialist initiative?', *New Left Review* 232: 91–111.

Chatterton, P. (2005) 'Making autonomous geographies: Argentina's popular uprising and the Movimiento de Trabajadores Desocpados (Unemployed Workers Movement)', *Geoforum* 36(5): 545–61.

De Meulinaire, S. (1999) 'Reinventing the market: Alternative currencies and community development in Argentina', *International Journal of Community Currency Research* 4, www.geog.le.ac.uk/ijccr/volume4/4no3.htm.

de Soto, H. (1989) *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*, New York: Harper & Row.

Dinerstein, A. (2001) 'Roadblocks in Argentina: Against the violence of stability', *Capital and Class* 74: 1–7.

Dinerstein, A. (2002) 'The battle of Buenos Aires: Crisis, insurrection and the reinvention of politics in Argentina', *Historical Materialism* 10(4): 5–38.

Dinerstein, A. (2003) 'Que se vayan todos! Popular insurrection and the *asambleas barriales* in Argentina', *Bulletin of Latin American Research* 22(2): 187–200.

Dinerstein, A.C. (2007) 'Workers' factory takeovers and new state policies in Argentina: Towards an 'institutionalisation' of non-governmental public action?', *Policy and Politics* 35: 529–50.

Douthwaite, R. (1996) *Short Circuit: Strengthening Local Economies for Security in an Uncertain World*, Totnes: Green Books.

Fraser, J.F. (1914) *The Amazing Argentine: Land of Enterprise*, London: Funk & Wignalls.

Gibson-Graham, J. (2002) 'Beyond global vs local: Economic politics beyond the binary frame', in A. Herod and M.W. Wright (eds), *Geographies of Power: Placing Scale*, Oxford: Blackwell, pp. 25–60.

Gibson-Graham, J. (2006) *A Post Capitalist Politics*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Glover, P. (1995) 'Ithaca hours', in S. Meeker Lowry (ed.), *Investing in the Common Good*, New York: New Society Publishers, pp. 72–80.

Harman, C. (2002) 'Argentina: Rebellion at the sharp end of the world crisis', *International Socialism* 94: 3–48.

Harvey, D. (2005) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.

Hayek, F. (1990) *Denationalisation of Money: The Argument Refined*, London: Institute of Economic Affairs.

Helleiner, E. (2000) 'Think globally, transact locally: Green political economy and the local currency movement', *Global Society* 14(1): 35–51.

Helleiner, E. (2005) 'The strange story of Bush and the Argentine debt crisis'

Hines, C. (2000) *Localisation: A Global Manifesto*, London: Earthscan.
Klein, N. (2003) 'Argentina: A new kind of revolution', *Guardian*, 25 January: Weekend, 14–22.
Kovel, J. (2007) *The Enemy of Nature*, London: Zed Books.
Larner, W. (2003) 'Neoliberalism?', *Environment and Planning D: Society and Space* 21: 509–12.
Larner, W. (2005) 'Neoliberalism in (regional) theory and practice: The Stronger Communities Action Fund in New Zealand', *Geographical Research* 43(1): 9–18.
Ledeneva, A. (1998) *Russia's Economy of Favours: Blat, Networking and Informal Exchange*, Cambridge: Cambridge University Press.
López Levy, M. (2004) *We Are Millions: Neo-liberalism and New Forms of Political Action in Argentina*, London: Latin America Bureau.
Norman, K. (2002) 'Barter Nation', *Buenos Aires Herald Magazine*, 6 April: 14–19.
North, P. (2005) 'Scaling alternative economic practices? Some lessons from alternative currencies', *Transactions of the Institute of British Geographers* 30(2): 221–33.
North, P. (2006) *Alternative Currencies as a Challenge to Globalisation? A Case Study of Manchester's Local Money Networks*, Aldershot: Ashgate.
North, P. (2007a) 'Neoliberalizing Argentina?', in K. England and K. Ward (eds), *Neoliberalization: States, Networks, Peoples*, Oxford: Blackwell, pp. 127–62.
North, P (2007b) *Money and Liberation: The Micropolitics of Alternative Currency Movements*, Minneapolis: University of Minnesota Press.
North, P., and U. Huber (2004) 'Alternative Spaces of the "Argentinazo"', *Antipode* 36(5): 963–84.
Pacione, M. (1997) 'Local exchange trading systems as a response to the globalisation of capitalism', *Urban Studies* 34(8): 1179–99.
Peck, J., and A. Tickell (2002) 'Neoliberalizing space', *Antipode* 34(3): 380–404.
Petras, J. (2002) 'The unemployed workers movement in Argentina', *Monthly Review* 53(8): 32–45.
Primavera, H., C. De Sanzo and H. Covas (1998) 'Reshuffling for a new social order: The experience of the global barter network in Argentina', paper presented at conference, Enhancing People's Space in a Globalising Economy, Espoo, Finland.
Rock, D. (2002) 'Racking Argentina', *New Left Review* 2/17: 55–86.
Stiglitz, J. (2002) *Globalisation and Its Discontents*, London: Allen Lane.
Trainer, T. (1995) *The Conserver Society*, London: Zed Books.
Wall, D. (2005) *Babylon and Beyond: The Economics of the Anti-Capitalist, Anti-Globalist and Radical Green Movements*, London, Pluto Press.
Alfaro Moreno, J. (1994) *Los Greminos Rurales*, Lima: Fundación Friedrich Ebert.
Arce, M. (2005) *Market Reform in Society: Post-Crisis Politics and Economic Change in Authoritarian Peru*, University Park: Pennsylvania State University Press.
Birdsall, N., and J. Nellis (2003) 'Winners and losers: Assessing the distributional
Pacione, M. (1997) 'Local exchange trading systems as a response to the globalisation of capitalism', *Urban Studies* 34(8): 1179–99.
Peck, J., and A. Tickell (2002) 'Neoliberalizing space', *Antipode* 34(3): 380–404.

Petras, J. (2002) 'The unemployed workers movement in Argentina', *Monthly Review* 53(8): 32–45.

Primavera, H., C. De Sanzo and H. Covas (1998) 'Reshuffling for a new social order: The experience of the global barter network in Argentina', paper presented at conference, Enhancing People's Space in a Globalising Economy, Espoo, Finland.

Rock, D. (2002) 'Racking Argentina', *New Left Review* 2/17: 55–86.

Stiglitz, J. (2002) *Globalisation and Its Discontents*, London: Allen Lane.

Trainer, T. (1995) *The Conserver Society*, London: Zed Books.

Wall, D. (2005) *Babylon and Beyond: The Economics of the Anti-Capitalist, Anti-Globalist and Radical Green Movements*, London, Pluto Press.

٢

الليبرالية الجديدة المحيرة

القساوسة والخصخصة والعدالة الاجتماعية في الأنديز في بيرو

إليزابيث أولسون

إن الاقتصاد الإنساني يرتبط بمؤسسات اقتصادية وغير اقتصادية. هنا يكون إدماج المؤسسات غير الاقتصادية شيئًا حيويًا؛ حيث إن الدين أو الحكومة يمكن أن تكون بالأهمية لتشييد الاقتصاد وبنائه وتشغيله مثل المؤسسات النقدية أو توفير الأدوات والماكينات ذاتها التي تخفف من عناء العمل. (Polanyi 1992: 34).

إن ما يهدف إليه هذا الفصل هو فهم العلاقة بين المؤسسات "غير الاقتصادية" والليبرالية الجديدة من خلال الأعمال التاريخية والمعاصرة لنشطاء العدالة الاجتماعية الدينيين العاملين في الأنديز الجنوبي في بيرو. بشكل أكثر تحديدا، تستكشف مناقشتي العلاقة بين الفكر الليبرالي الجديد وتقييمات معيارية للسياسة الاقتصادية في سياق الأداء الوظيفي للكنيسة الكاثوليكية الملهمة بلاهوت التحرير داخل بيئة صراع داخلي وتغيرات درامية في نظم اقتصادية للدولة. ويساهم التحليل في إيجاد العمل على الاقتصاد والمجتمع من خلال الأخذ في

الاعتبار كيف أن المؤسسات الدينية أصبحت جزءًا من نـــشر الليبراليـــة الجديـــدة (Peck and Tickell 2002) تحت فرضيات التنمية الاقتصادية. فمنظمات وحركـــات التنمية المرتكزة على الإيمان غالبا ما تنصب نفسها محاميا لـــ"التنمية الإنـــسانية" (Marshall and Keough 2004) ، وهي عبارة تشير لفهم أشمل احتياجات مما يمكن طرحه من خلال الحلول الاقتصادية؛ لذا يواجه الفاعلين الدينيين بتقيـــيم العمليـــات والنتائج المتوقعة للسياسات الاقتصادية ضد وجهة النظر المعيارية المستندة علـــى العقيدة. ففى مناطق مثل الأنديز الجنوبى فى بيرو، حيثما توجد الحركات التاريخية التي تدعم إعادة توزيع الأرض والتي تكشف عـــن صـــلات واضـــحة بلاهـــوت التحرير، في مثل هذه المناطق نجد بعض السياسات التي تطبق كجزء من الليبرالية الجديدة، قد تم استقبالها هنا بازدواجية نسبية، وهى بذلك تبرز فى جزء منها الكفاح الذى يواجهه القادة الدينيون والعامة والنُشطاء عند تقيـــيم التـــأثيرات الاجتماعيـــة المحتملة للتغير الاقتصادى.

ولقد بدأت تحليلى بمناقشة أكاديمية تدارسية قصيرة عن نقطة الالتقـــاء بـــين العمليات الاجتماعية الاقتصادية وغير الاقتصادية، -بما في ذلك الدين- من خلال الفضاء المعياري والأيديولوجي لليبرالية الجديدة. ثم اتجهت بعد ذلك نحـــو حالـــة إنجلسيا سيرفدينا – كنيسة جنوب الأنديز – الملهمة بلاهـــوت التحريـــر ومقارنـــة النشاطية السياسية المتحمسة للقادة والعامة فى الثمانينيـــات مـــع وجهـــات النظـــر والنشاطات فى بداية القرن. فمن أواخر السبعينيات وعبر تحديات القـــرن الواحـــد والعشرين، كانت السردرينا بين الاقتصاديات وشبكات العدالة الاجتماعيـــة الأكثـــر تأثيرا فى المنطقة، رغم ذلك، فإن الدور الذى لعبته السياسة والإصلاح الاقتصاديان فى مفاهيم العدالة الاجتماعية قد تغير إلى حد كبير من التركيـــز علـــى الحقـــوق المعيشية إلى المشاركات الديمقراطية. ومن هنا، فإن تلك الدراسة للحالـــة زودتنـــا

ببعض التبصر فى دور الفكر غير الاقتصادى فى بناء الاستجابات نحو تطبيق الليبرالية الجديدة.

الليبرالية الجديدة، الأيديولوجيا، والفكر غير الاقتصادى:

لقد أدى التحدى فى فهم الليبرالية الجديدة على أنها " أزمة هوية "، وتوجيه الانتباه بشكل دقيق لأيديولوجياتها إلى توليد ثروة من البحث التجريبى الغنى فى تنوع كلٍ من: السياسات الاقتصادية وتقنيات الحكم المرتبطة بالنيبرالية الجديدة (Larner 2003). لقد أصبحت الليبرالية الجديدة من ثمّ تجسد وتنفذ، وعبر عمليات وشراكات اجتماعية غير اقتصادية أُخرى (Larner and Craing 2005) ويعمل من خلال استخدام "تقنية محمولة" تنتقل عبر شبكات يتم ترسيخها فى أماكن بطرق مختلفة (Ong 2007). ولكن مع ربط الليبرالية الجديدة بأزمة الهوية قد صاحبه بعض الآلام المتزايدة. وقد انتقد كاسترى (٢٠٠٦:٢) هذا العمل لعدم دقته، فهو يتركنا مع خيار: إما قبول "الأنواع المتباينة من الليبرالية الجديدة" أو فهم الليبرالية الجديدة على أنها مقولة أيديولوجية مجردة لا يمكن "أن تكون مسئولة عن أى شيء". وعلى الرغم من أن اتجاه كاسترى النقدى الواقعى قد لاقى الاستحسان؛ فإننى أفترض أنه من أجل فهم الليبرالية الجديدة - والقدرة على إدانتها فيما يتعلق بأشياء معينة - يحتاج إلى اتجاه أكثر تجريبية لفهم الأفكار المتقاربة والمتصارعة. وفى هذا السياق يُفهم الدين ومؤسساته عموما، إما: على أنها أدوات للتطور الليبرالى الجديد، أو فضاء نهائى من المقاومة الفكرية.

إن اعتبار الأيديولوجية أمرًا مركزيًا في تكوين الاقتصاد يعتمد على المناقشات الكلاسيكية [القديمة] لدارسين مثل: ماكس فيبر، وإميل دوركايم، الذين

أصروا على فهم التعايش بين الاقتصاد والمجتمع. أما بالنسبة إلى فيبر؛ فإن الممارسة الاقتصادية كان يجب أن تُبرر من قبل مشاركيها، كما أن ظهور عقيدة الزهد والتقشف قد لعب دورا حساسا فى الأداء الوظيفي الرأسمالية (Weber، 1930؛ Collinso،1992). ولقد ذهب بولانى (١٩٩٢) إلى أن الاختلافات فى المنظمات الاقتصادية يعكس الفروق فى القوانين المجتمعية، فالدوافع من أجل التبادل في مجتمع ما قبل الصناعة؛ ترتبط بالتبادلية أكثر من ارتباطها بالربح (الفائدة). ومازال هناك اهتمام أيضا بأن وجهات النظر تلك قد أعطت قوة لما تستحقه بعض المؤسسات الاقتصادية؛ ومن ثم رأى ميتشل (٢٠٠٨:٥) أن المؤسسات الاقتصادية يجب بدلاً من ذلك أن يتم فهمها "كسلسلة من مشاريع تنافسية" دخلت إلى حيز التنفيذ من خلال إنتاج ضيق مقصود أوجدته نتائج اقتصادية. وبناء عليه، فإن الاقتصاد هو بالتالى تكوين ذاتى ينجلى من خلال توليد المعرفة الذى يتم إنتاجه من خلال نقاط إنطلاق فكرية معينة.

وتنعكس تلك الرؤية للمشروعات الاقتصادية تجسيدا أيضا، من خلال أبحاث كثيرة عن الليبرالية الجديدة المعاصرة (Peck and Tckell 2002: 382; see also Chopra 2003) ، ولكن بالتركيز على الخصائص والممارسات الخاصة بالمنطق الليبرالى الجديد. لقد تم فهم الليبرالية الجديدة على أنها تستغرق كل مقاييس الوجود الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية؛ الذي يتراوح ما بين حيز الفرد إلى الكون بأسره والعمل كنظام ضابط يقوم بتوليد ذاتيات نيوليبرالية جديدة، والتى اتخذت صفة الاحترافية من أجل تشغيلها تحت الظروف المثلى لسوق تم تحريرها بعيدا عن تحكم الدولة أو تدخلها (Katz 2005 ; Mitchell 2006). فإحدى الخرافات المركزية في المنطق الليبرالي الجديد ترتبط بالفرد المتحرر الذى لم تتم عرقلته من خلال التعنتات الاقتصادية للاقتصاد الذى تزعمته الدولة؛ لذا فتحت مظلة الليبرالية

الجديدة "منطق الفردية وإدارة الأعمـــال" مرتكــزة علـــى (Leitner et al. 2007:2) الاهتمام الذاتى، و"التحرر من البيروقراطية أكثر من التحرر من الحاجة" (Leitner et al. 2007: 4). فمن منظور بورديو أن نظرة العالم الليبرالى الجديـــد تحقــق "لا شيء أكثر من الحلم الأقدم للرأسمالية بإنشاء إطار عمل للادخار وتوزيع الربح تبعا لمبادئ داروين" (Chopra 2003 : 424). حينئذ تُعَد "الليبرالية الجديـــدة " مــشروعا اقتصاديا، وأيضا مشروعا أخلاقيا- مــشروعا للأخــلاق الفرديــة- (Smith and Rochovska 2007 : 1166) ، والتى كانت معادية للأفكار والأخلاقيات المجتمعيـــة الأقل استغلالية، إلى درجة أن:

> هيمنة الليبرالية الجديدة؛ جنبًا إلى جنب مع تطبيع قـــيم الرأســمالية، والتى تؤثر على القدرة فى اتخاذ قرارات الفرد لمـــصلحته بإرادتـــه الخاصة فى الحياة اليومية في مجتمعات محلية تنتشر عبـــر الكـــرة الأرضية يتم تهميشها اقتـــصاديا ويـــتم تمييزهـــا فـــي ذات الوقـــت (Mohanty 2002 : 508).

فالأبحاث في فضاءات الحياة اليومية التى توطن فيها الليبرالية الجديـــدة قـــد قدمت فضاء أكثر تحديًا لفحص ووضع نظريات حول كيفية تقاطع الأفكار الليبرالية الجديدة مع أفكار أخرى. فعن طريق الإشارة إلى أعمال جيمسون- وجراهام حول الاقتصاديات المتنوعة قام ســـميث وســـتيننج Smith and Stenning 2006(٢٠٠٦) بتوضيح أن هذه الاستفادة أو الاستثمار ليس حكرا على الرأســـمالية أو الليبراليـــة الجديدة، ويمكن فقط وبسهولة حدوثه فى فضاءات مجتمعية أخرى. وكنتيجة لذلك؛ فليس من المستحيل "لاقتصاديات متنوعة ذات أشكال سابقة أن تتحرر. بـــالأحرى؛ ما نحن بحاجة إليه هو الانتباه بحرص لأشكال القوة فى الوقت الحاضر، الجـــاهزة

دائما والمرتبطة بممارسات اقتصادية مختلفة" (Smith and Stenning 2006 :207). وقد أكدت بحوث سميث وروشوفوسكا (٢٠٠٧ : ١١٥٦) عن "ترويض الليبرالية الجديدة" فى جمهورية سلوفاكيا بعد النظام الاشتراكى، على النشاطات اليومية للمواطنين السلوفاكيين الذين يحاولون جعل تحولات النيوليبرالية أكثر احتمالا؛ بدلاً من التفكير فى فضاءات "غير اقتصادية" مثل الأسرة وعدائيتها لليبرالية الجديدة. وقد أظهر الكتاب كيف نجحت الليبرالية الجديدة فى حالة سلوفاكيا المعاصرة؛ حيث تتمثل بشكل واسع فى العمالة غير المنتمية لنظام السوق وغير الرسمية مثل: رعاية الأطفال عبر الأجيال، أو الأنظمة البديلة لإنتاج الطعام الذي شدّ الانتباه عن طريق أنظمة التبادل وصلة القرابة فى تلك "في مناطق خارج المنازل" (Smith and Rochovska 2007 :1172). وقد بدأت دراسة الحالة تلك بمناقشة [آداب] أخلاقيات الليبرالية الجديدة، ولكن التحليل يفهم "الحياة اليومية" من خلال الارتكاز على الجانب العملى، والفضاء المادى مع انتباه أقل لأخلاقياتها التأسيسية وأفكارها البديلة.

فالاتجاه المكمل لأشكال التحليل الموجودة عن الليبرالية الجديدة فى الحياة اليومية قد يضع التقويم المعياري والأيديولوجيا فى مركز البحث التجريبى جنبا إلى جنب مع الممارسات المادية. فقد أوضح "لى" Lee (٢٠٠٦: ٤١٥) فى فكره عن بناء القيمة، أن القيم (مثل: الفردية، والمساواة، وهكذا) لا يمكن أبدا أن يتم جمعها، أو تقليصها أو تجاهلها أو اختزالها إلى العلاقات البسيطة التي ليس لها سوى أهمية اقتصادية بسيطة. لقد قاموا في الواقع بتشكيل سلوك الجغرافيات الاقتصادية وعواقبها عن طريق عدد ضخم من الطرق. فالقيم أو الأشياء التى يتمسك بها الناس، والتى يمكن التنازل عنها، تعمل كنظام من المعرفة الذى يعد محورا فى تقييم النشاط الاجتماعى (Lee 2006). وقد عرض لى حوارا مختصرا صغيرا عن

صانعى النبيذ المبتدئين، وأوضح أن قرار الانخراط فى العمل التجارى والقدرة على البقاء فى هذا العمل رغم الإخفاقات الاقتصادية؛ تعتمد على تقييمات الجيران والمصارف والذين – على الرغم من ذلك- ليسوا متطورين اجتماعيًا ولا يمثلون النزعة الفردية الليبرالية الجديدة [1]. فالسياسات التحويلية في تلك الرؤية الشديدة التعقيد للحياة الاقتصادية، يجب أن تكون موجودة في المشاركة ذات الأداء الأضعف لتنوع القيمة فى كل أشكال النشاط الاقتصادى" (Lee 2006: 429).

يظهر الفكر الدينى ليصبح وسيلة خاصة قوية لإدماج القيم المتنوعة في الممارسة الاقتصادية، ولكن، وبشكل قابل للجدل أيضا، يعد طريقا مؤثرا لتضمين الفكر الليبرالى الجديد فى فضاءات غير اقتصادية. فالتفسيرات الحديثة لتركيز فيبر على الكلفانية؛ مثل بحث ربلرز (١٩٧٩) عن إنشاء تأمين الحياة فى القرن التاسع عشر حيث رأت في حالة الولايات المتحدة أن توسيع الرأسمالية وامتدادها في مناطق دينية يعتمد على المبررات والذرائع التى تم تجهيزها من قبل القيادة الدينية. كما توضح الأبحاث المعاصرة من المملكة المتحدة ونيوزيلاندا حول أعمال التطوع الدينى ومنظمات الرعاية الاجتماعية أن إعادة الأخذ فى الاعتبار لعدد من السبل التى تتجسد بها تلك الأخلاقيات الدينية عبر متطوعين أو منظمات دينية أو تتكيف مع سياقات تطبيق الليبرالية الجديدة (see Cloke et al.2005، 2007;Conradson 2008) ، وغالبا ما يتم ملء الفراغات الناتجة عن غياب الدولة بخطاب تبريرى عن العمل الإيمانى. ففى تناولها لمستقبل اليسار، أشارت ويلز (٢٠٠٦) أن المستوى العالى من الفاعلية بواسطة الجماعات المرتكزة على التدين في حملة الدخول المعيشية للندن لا يجب تصورها كإعادة ظهور لليسار، ولكن لنوع مختلف من مجموعات تتضمن حركة ما يمكن أن تمتلك أهدافا معيارية مختلفة، مع مشاركين "لا يتكلمون بشكل مقصود عن مذاهبهم الخاصة والاختلافات بينها" (Wills

2006:219). ففى الأماكن التي لم تلاق فيها العلمانية اهتماما كبيرا، يكون كل من الفكرين الليبرالى والدينى إما في حالة تعارض أو تباعد. لقد أظهر جوكريكسيبل وميتشل (2005) كيف أن التحول نحو السوق الحرة فى الثمانينيات فى فرنسا وتركيا تمت تغطيته بشكل استطرادى وعملى بظهور الديمقراطية والعقيدة المتحررة. مثل ذلك يقال عن الإسلام "التقليدى" الذي غالبا ما تمركز فى الأُنثى المسلمة؛ فأصبح ينظر إلى المرأة على أنها حجر العثرة في طريق تقدم الدولة. ومع ذلك؛ فبحيث مالفرسون (2005) عن الفتيات فى باكستان أسفر عن وجهات نظر مختلفة فى خطوط الصلة بين الأخلاقيات الإسلامية وتطبيق الليبرالية الجديدة. كما قامت هياكل اقتصادية جديدة بتغيير الفضاءات التى تعمل فيها المرأة، وتغيرت فرضيات أيضا عن انتماء المرأة إلى الفضاءات العامة. ولكن لم تكن النتيجة ارتفاع شأن الفتيات فى المجتمع، ولكن تم توسع حراكهن وتنقلهن كتكيف ضرورى للتغيرات المطاوعة لتطبيق الليبرالية الجديدة.

بقية هذا الفصل يستكشف بشكل أكثر تعمقا السبل التى يتقابل من خلالها الفكر الدينى والفكر الاقتصادى عبر منظور أكثر تاريخية للفاعلية الخاصة بالعدالة الاجتماعية عن طريق قادة دينيين فى الأجلاسيا سراندينا، ولقد اعتمد على بحث إثنوجرافى(*) أجرى فى الأنديز الجنوبى استغرق اثنى عشر شهرا فى عامى (٢٠٠١، ٢٠٠٢) (الشكل ٢-١)، متبعا العمل المتغير لعدد من القادة الدينيين والعامة الذين وجدوا فى الإقليم منذ المراحل الأولى للنشاطية السياسية (في المنطقة).

(*) علم الأعراق البشرية فى المناطق الجغرافية.(المترجم)



(الشكل ٢-١)

خريطة بيرو

التنمية تحت قيادة الدولة والنشاطية السياسية فى الأنديز الجنوبى:

إن تطبيق الليبرالية الجديدة فى أمريكا اللاتينية له خصائص فارقة تعكس كلا من السياقات السياسات الأمريكية اللاتينية التحولات التاريخية والمجتمعية فى التأثيرات الأجنبية وعبر القومية (انظر north في هذا الكتاب). ففى بيرو تأثرت السياسة الاقتصادية المحلية بشكل كبير بالمصارف الأجنبية، والمؤسسات والإدارات الحكومية لعدة عقود سبقت تأملات جون ولمسون عن "اتفاق واشنطن" فى ١٩٩٠ (Pastor and Wise 1999). وحتى عام (١٩٩٠) كانت هناك علاقة غير متساوقة للتنمية تحت قيادة الدولة تتمثل فى الاعتماد المبكر على التمويل الخارجى والشركات التجارية العامة، مع وجود علاقة متوترة مع مستثمرين محليين من القطاع الخاص، وعدم القدرة على تنسيق السياسة الاجتماعية بشكل فعال؛ وبغض النظر عن النموذج التنموى المختار (Wise 1994). فقيادة الدولة للتصنيع من أجل إحلال الواردات فى النصف الأول من الستينيات تبعته فترة من سياسة إعادة التوزيع والتأميم من خلال الدكتاتورية العسكرية المائلة نحو اليسار للجنرال جون فيلاسكو (١٩٦٨: ١٩٧٥). وقد بدأ فيلاسكو أيضا بالإصلاح الزراعى بهدف إعادة توزيع الأرض، ولكن تبعه أحد أعضاء حزب الوسط: فرانشسكو موراليس بيرومديز؛ الذى طبق سياسات صندوق النقد الدولي الداعمة للاستقرار (١٩٧٨)، وفيراند بيلند الذى تمت عرقلة محاولاته الفاشلة فى خصخصة صناعة الدولة وذلك نتيجة لقلة المستثمرين المتاحين ووجود "مراقبى البوابات" الحكوميين الذين اهتموا بالحفاظ على السيطرة على قطاعاتهم المختصين بها (Paster and Wise 1992 :88). ومع بدايات الثمانينيات اقترن الارتفاع الحثيث للتضخم بانخفاض الإنفاق الاجتماعي والضغوط لمحاولة إصلاح التوزيع غير العادل وغير الفعال للأرض الذى بدأ أثناء الإصلاح الزراعى والذى تزايد لاحقا.

ليذا بدأ آلن جارسيا فترة رئاسته الأولى فى عام ١٩٨٥ بخطة تقدم على التنوع الاقتصادي، بعد فرض السيطرة على الأسعار وخصخصة المصارف وإغضاب المجتمع المالى الدولى بإعلانه تقليص عملية سداد الديون، وشهد النمو الاقتصادى البسيط الذى صاحب العامين الأولين له فى الحكم تقلبات عنيفة. ولقد دعت تلك العقود من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية نمو الحركة الثورية الملهمة: ماوى لسنديرو ليمنزو، المسماة: "الطريق المشرق". وبحلول منتصف الثمانينيات، قام سيديرو بنشر نشاطاته أبعد من موطن منظماته فى الأنديز الأوسط فى منطقة إيكوشو. فبالإضافة إلى الهجوم المتكرر على الموارد المحورية فى ليما، فإن إنجاز سنديرو الأكثر بروزا إبان هذه الفترة هو وصوله إلى الريف فى الأنديز الجنوبى وتأثيره فيه. أثبت جارثيا عدم الكفاءة فى هزيمة سنديرو، وتحت حكم إدارته أصبح يتزايد الخوف من جهود التمرد فى العديد من المناطق الرّيفية لبيرو ولسنديرو نفسه. وبمرور الوقت ترك مقعده فى يوليو ١٩٩٠؛ حين وصلت فيها النشرة السنوية للتضخم لرقم مريع وصل إلى ٣٠٠٠ بالمائة (Gonzales de Olarte 1993) وقد ظهر سنديرو عموما غير متأثر.

وقد قدمت سياسات الثمانينيات واقتصادياتها من ثم نسقا من التحديات للنشاطات المجتمعية العاملة لمصلحة الشعب الفقير، ومثيلاتها من تحديات أكبر فى الريف الفقير فى الأنديز الجنوبى. فلا يزال الفلاحون يجدون أنفسهم دون مسلك للوصول للأرض اتباعا لإصلاح زراعى؛ بينما أضاف الإرهاب والتمرد ضد الدولة تهديدا آخر إلى وجودهم. هذا العناء دفع كنيسة الأنديز الجنوبى السرديتية إلى تحالف مكون من خمس أسقفيات: كاسكو، وسوكانى، وآفرى، وبونو، وأخيرا جولى، والتى عملت من أجل إعادة تعريف معانى العدالة ومتطلباتها جنبا إلى جنب مع مأزق المزارعين الريفيين.

السرنديا والفاعلية الاقتصادية فى الثمانينيات:

لقد غيرت سنوات الإرهاب العديد من مظاهر الفاعلية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عبر جميع أنحاء الأنديز البروفياني تغييرا جذريا، مع ترك العديد من الهيئات العامة والخاصة للنشاطات فى المواقع الريفية. كان للسرنديا رد فعل مختلف تماما لهذه الفترة من الأزمة مع خمسة من الأساقفة فى الإقليم والذين أظهروا موقفا قويا متضامنا مع (الكامبسينو) المزارعين الريفيين، الذين كانوا غالبا من انحدار الكويشيكا والإيمارا. وقد طوّر كل من القادة وطبقة العمال من سريدينا ممارسات متقلبة وغير مستقرة لنظرية لاهوت التحرير بدأت فى الستينيات بطابع مميز لعلم الوجود والروحية الأنديزيين (Marzal 1969). ففى علم "لاهوت التحرير" لسرنديا لم يكن معروفا فقط بالتزام الكنيسة نحو الفقراء، ولكن أيضا التقليل من تدخله العنيف والوحشي في عقيدة السكان الأصليين والمجتمع والمنظمات. وغالبا ما كانت فاعليته الراديكالية تجلب غضب الكنيسة المحافظة فى بيرو، وتجتذب عين الفاتيكان الناقدة خلال السبعينيات والثمانينيات (Klaiber 1992).

لقد طالب زعماء الكنيسة الذكور والإناث علنا بردود رسمية لحل أزمة الفلاح فى الريف فى بيرو، وذلك بالوصول إلى الأرض ودعم الموضوعات الحياتية كموضوعات رئيسية فى الكتب والطقوس الدينية. فأصبح تعريف العدالة عند العديد من زعماء الكنيسة؛ بقدرة النساء والرجال على جنى نتاج أعمالهم وأن تتم معاملتهم باحترام من خلال العديد من الصور المجازية فى الإنجيل التى تدعم أحوالهم. ففى خطاب الكهنوتى، إلى(هؤلاء الذين يحكمون)، لخص لويس فاليوس سانتينو؛ الذى أصبح كبير الأساقفة فى كوسكو، مخاوفه عن معاناة الفلاحين فى الريف والإحباطات التى تبعت الإصلاح الزراعى:

لنكون عادلين فإن ذلك يعنى إعطاء كل واحد حقه. هذا يشير إلى البركات المادية للطبيعة. إن أفضل مثل يقدم هنا هو التعويض عن العمل وهو المسمى الحق لثمرة عمل الفرد الخاص وأرضه الخاصة. ولكن يُدان الرجل أيضا بالسمعة وبالاحترام والاعتبار... فكم من الدموع سالت راوية أرض كوسكو جراء الظلم (IPA، n.d.:44-5) ترجمة الكاتب.

هذه الصلة الواضحة بين العدالة والأرض والاحترام ساعدت في تشكيل عمالة سرنديبنا الخاصة فى الثمانينيات. فذلك كان صحيحا خصوصا فى الإيفريليرى بربليت، تلك المنطقة التى تمتاز بكونها "ثانى أكوشيو" في مستواها فى حضور سينرو والنشاط الخاص به وأقاليم كوسكو المرتفعة والتى تم تحديدها داخل هذه المنطقة من النزاع. ولقد كان ضمان الحقوق المدنية الأساسية للمواطنين هو العنصر الحاسم لعمل سرنديبنا فى هذا التوقيت، ولكن تلك الفترة عرفت أيضا بمستوى رائع من النشاط وُجِّه نحو معدلات الإنتاج الزراعى والإعالة، بالإضافة إلى المركز الزراعى فى آيثرى فى شكل أكثر رسمية وعدد من التخلخلات الإنسانية أثناء أحداث مناخية حادة، دعم الزعماء وانخرطوا مباشرة مع حركات الفلاحين الأوسع من أجل الوصول للأرض والأسواق. وهناك مثالان مختلفان تماما من الفعالية للكشف عن مقياسيا ومداها: وجود مقياس صغير لمساعدة الفلاحين فى تحسين أسعار بضائعهم بالسوق المحلية فى المناطق المرتفعة واحتلال أرض بطريقة دراماتيكية فى آيفرى.

فالتأكيدات الأولى للفاعلية الاقتصادية بدأت في مناطق الريف الأحمر فى المناطق العليا من كناس، كاسكو. فقد وصل الكاهن الإبريشى الأسبق: فيكتور

راموس إلى الإبراشية الريفية فى عام ١٩٧٤ للعمل مع راهبتين من رفقة مـــارى، وقد حول الإصلاح الزراعى ديناميكيات الريف، عن طريق فرق تنـــادي بتوزيـــع الأراضى توزيعا عادلاً، تم تكوينها من قبل الحكومة والتى دخلت فى المنافسة مـــع الاتحادات المجتمعية التى وجدت بشكل جيد قبل الإصلاح الزراعى للعـــام ١٩٦٩ (see Alfaro Moreno 1994). وقد ركز كل مـــن رامـــوس والراهبـــات عملهـــم الاجتماعى فى تعليم السكان أشياء عن الإصلاح الزراعى؛ "آخذين فى الاعتبار بأن القانون الذى كان لابد أن يحدث فى حياة الفلاحين"، ولقد أوضح رامـــوس: "أنهـــم غيبوا عن القانون؛ فلم يكونوا يألفونه". فتعليم السكان التابعين للإبراشية أشياء عـــن القانون أمدهم أيضا بقاعدة لتصور الكنيسة كفضاء لحل مشكلات أُخـــرى تـــرتبط بالإنتاج. فأثناء اجتماعاتهم المنتظمة، أعلن السائلون والمجيبون إحباطهم من تـــدنى أسعار السوق لمنتجاتهم:

> لقد بدأوا مناقشة عن موضوع التسويق. وقادهم هذا الموضوع نحـــو قضية الأسعار. فأنتم تعرفون أن هنا فى بيرو يبيـــع الكابســـينونيوس سلعهم رخيصة ويشترونها غالية. لقد لاحظوا ذلك، ولهذا نعمل على هذا الموضوع، وقد توصل المتدارسون إلى خطة فيما بيـــنهم عـــن طريق السؤال والجواب وفعل ذلك، الرجال والنـــساء أنفـــسهم، هـــم بذاتهم قرروا أنه يجب عليهم إصلاح الأسعار؛ فعليهم وضع حد أدنى للأسعار لكل سلعة مما يقومون بإنتاجه (interview with Victor Ramos، November 2002).

وجد الكابسينونيوس أن الإصلاح أو تثبيت الأسعار يمكن أن يحتـــاج نوعـــا مختلفا من فضاء السوق، حيث إن نوع السوق الموجود حاليا ينتشر حول ســـاحات

الهنود الحمر، حيث من السهل للباعة دفع الأسعار نحو الانخفاض. وكان الحل الذي قدم هو ترك أولئك التجار الذين جاؤوا بالفاكهة من الغابة، والسلع المنزلية، وأشياء أخرى غير منتجة محليا - فى الساحة فقط لتحريك منتجاتهم داخل أسوار أراضى الكنيسة. وقد شجع النقاش على توسع الحوار مع رؤساء العشائر، حيث تم جذبهم بداية عن طريق أسلوب السؤال والجواب، ولكن فى النهاية تم تولى الأمر قادة تلك المجتمعات.

أما المثال الثانى، (المسيرة من أجل الأرض) فقد كان محاولة أكثر راديكالية للتصدى للإخفاقات فى توزيع الأراضى بطريقة أكثر عدلا. ففى أيوكشوا، مثل الأجزاء الأخرى من الأنديز الريفى، كانت غالبية الأراضى قبل الإصلاح مملوكة لما يقرب من خمسين جمعية تعاونية مع الإبقاء على القليل لكل من مجتمعات الكامسينو أو الملاك الأفراد (Renique 1987). كانت تلك الجمعيات فى أغلب الأمر تعاني من عدم الكفاءة والفساد، وفى إقليم سرنديبا كان الضغط كبيرا على مُلاك الأرض السابقين من أجل البيع. وقد توقفت تعديلات الإصلاح فجأة تحت حكم الرئيس بيلوند، وبحلول نوفمبر ١٩٨٥ أصرت اتحادات كامبسينو فى آفرى على إعادة تنظيم الجمعيات من أجل الاستجابة للمعنى الأصلى والمراد من إعادة توزيع الأرض. وعندما فشلت حكومة آلين جارسيا فى التجاوب؛ بدأ الفلاحون سلسلة الغزوات للأراضى. تحركت أيضا فى سنديرو مسيراتها من أجل الأرض، ولكن فى آفرى كان الممثلون الأكثر ظهورا من زعماء الكنيسة الكاثوليكية الذين ساروا مع الفلاحين بل قادوا المسيرات.

كان أسقف آفرى بين عامى ١٩٨٢ و١٩٩٢ هو مونسينور فرانشيسكو دبى التيروشى، راهب دومينيكانى فرنسى قضى أغلب خدمته فى الأرجنتين وبيرو.

وبالنسبة لمونستور ولآخرين، فإن المعركة من أجل الأرض كانت تستجيب لنماذج تحرير سرنديتا مثل تحقيق العدل والكرامة عبر تحكم الفرد في أرضه وعمله. وفى رد فعل لقوة المسيرات، أوضح مونسينور: "إن القتال من أجل الأرض هو مشكلة سياسية، ولكن دلالتها المثيرة تكمن في أننا نربط بين القتال من أجل الأرض والقتال من أجل الحياة.. ففى هذه المنطقة، لا توجد حياة بدون الأرض؛ سواء كانت حياة مادية أو روحية أو تواصلية أو ثقافية أو دينية". وكانت الكنيسة بانتسابها إلى اتحاد الكامبيسو والأزكويريدا يونايدا (اليسار المتحد)، ترتب نفسها مع المنظمات التى أعتبرت ممثلة شرعية لاهتمامات الفلاحين (Smith 1991).

ورغم هذا الاختلاف الكبير فى الطبيعة والمدى، فإن كلا المثالين أشارا إلى أهمية التعاضد المعياري مع أهداف العدالة الاقتصادية لدفع النشاطية السياسية في سراندياتا. لقد أصبح الحق في امتلاك الأرض وحق الفرد فى نتاج عمله ، أصبح محورا لكيفية تعريف زعامة الكنيسة للعدالة الاجتماعية واستحضار ممارساتها الاجتماعية. ولم تكن اهتماماتهم اقتصادية خالصة، بل أصبحت مرتبطة بالبقاء ذاته للفلاح فى الأنديز والذى تم الإخفاق فى تقديمه بشكل كافٍ سواء من خلال نظريات اقتصادية ليبرالية لبيلوند أو البرامج المبتدعة من قبل جارسيا. ففى العقدين التاليين، على أية حال، تبدلت مركزية الأرض والإنتاج بشكل تدريجى إلى الاهتمام بالإدارة الديمقراطية، حيث تحولت بيرو إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة لمساعدة اقتصادها على الازدهار.

الخصخصة والسياسات الديمقراطية:

تم انتخاب ألبيرتو بيوجمورى ١٩٩٠ مع عقد الآمال على اقتصاد مستقر دون دفع البلد إلى الكساد. وقد تبدل إصلاحه الاقتصادى المعتدل بتوجه قوي نحو

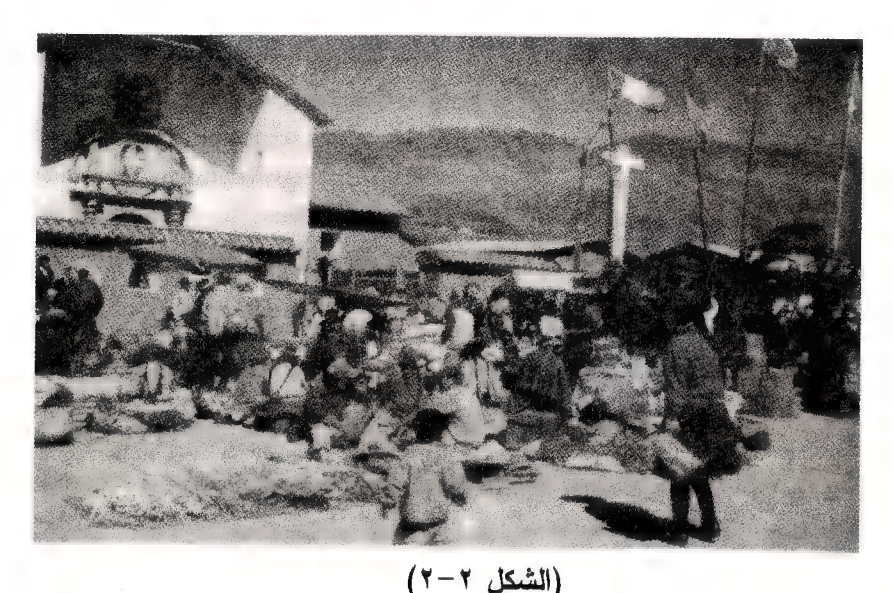
إصلاح مالى واقتصادى صارم بعد انتخابه مبررا ذلك بالإشـــارة إلـــى الخرائـــب الاقتصادية التى تركتها الفترة الرئاسية الأولى لجارســـيا (Wise 2004). فعنـــدما رشح ألخاندرو توليدو للانتخابات الرئاسية فى إبريل ٢٠٠١ ، تضمنت حملته وعدا بعدم الاستمرار فى الخصخصة التى تم التخطيط لها، لكن لم تنفذ في أثناء حكومـــة بيجومورى. لقد كانت الصعوبة فى الأمر تكمن حينما وجد تولدو أنه من الـــصعب تحسين الاقتصاد وخلق فرص عمل دون الاستجابة لـــضغوطات البنـــوك الدوليـــة والمستثمرين لخصخصة مشروعات الدولة. وقد جاء الضغط أيـــضا مـــن داخـــل حكومة تولدو، لأن رغبته الشديدة فى تأمين المناخ المفضل للمـــستثمرين الـــدوليين دفعته إلى تعيين محافظين ماليين فى المواقع الرئيسية فى وزارة الماليـــة ورئاســـة الوزراء (Arce 2005).

فى عام ٢٠٠٢، حاولت حكومة توليدو بيع اثنين من الشركات المسؤولة عن توزيع الكهرباء. هما شركة توزيع الكهرباء "إيجاسا" وشـــركة توزيـــع الكهربـــاء "إيجسي". وفى يونيو من العام نفسه انهارت المبيعات تحـــت الاحتجـــاج الواســـع الانتشار فى جميع أنحاء الجنوب والمناطق الأخرى التى شاركت فى الإضـــرابات تعبيرا عن التضامن. وفى يوليو، تم إجبار توليدو على إعلان شـــهر مـــن حالـــة الطوارئ في الجنوب البيروفيانى. وانتهت الأزمة بعد ذلك عندما تم إبـــرام اتفـــاق سلام فى مجلس ترأسه رئيس أساقفة آريكوبا وقامت الحكومة بوضع المبيعات فـــى حالة معلقة لفترة زمنية غير محددة. فكان قد فهم قرار عدم المضى قدما فى طريق الخصخصة من قبل البعض بأنه تحذير للمستثمرين الأجانب من بيرو مع العولمـــة (Leon 2002: 90). وكانت تكلفة تلك الإضرابات عالية فقـــد خلفـــت العديـــد مـــن الضحايا وعددا لا يحصى من الإصابات وضررا شاملا في البنية التحتية فى مدينة آريكوبا. وقد عكست الاستجابات قدرا من الإحباط وعدم مصداقية توليـــدو وهـــز

الثقة بشكل عام فى الخصخصة. ورغم أن فائدة الخصخصة فى بيرو بدت على أنها قد عملت على زيادة وصول الخدمات إلى الأماكن الحضرية الفقيرة، فقد تدهور الاستهلاك فى كل المجموعات الاقتصادية نتيجة الأسعار الأعلى (Torero and Pasco-Font 2001;see also Birdsall and Nellis 2003). وعل عكس الحراك الذي قامت به الكنيسة حول الاهتمامات الاقتصادية فى الثمانينيات، لم يشجع غضب العامة من الخصخصة الدعم الملحوظ بين القادة الدينيين فى سرنديناا.

من النشاطية الاقتصادية إلى الحكم الديموقراطى:

ولقد خبرت إجليسيا سرنديناا أيضا تغير أثناء هذا الوقت. فقد كانت الكنيسة المحافظة فى بيرو تعني أن المناصب الجديدة لم تكن تتفق كليا مع علوم الاهوت الداخلي وعلوم الاهوت التحرير. فعلى الرغم من هذه التغيرات، فإن العديد من موظفى الكنيسة، والكهنة، والراهبات، الذين كانوا موجودين فى سرنديناا فى الثمانينيات ظلوا فى الإقليم أو عادوا إليه فى السنوات اللاحقة. وقد استمرت جمعيات التعليم المسيحى فى هذه الفترة فى العديد من الإبراشيات وتضخم العمل المجتمعى للكنيسة الكاثوليكية عبر التوسع في المنظمات المجتمعية التي تضمنت فضاءات متنوعة متزايدة للمشاركة المباشرة من قبل الأعضاء (Olson 2006 Riedel 1999;) ، وتزايد تأسيس المشروعات الاقتصادية للكنيسة فى التسعينيات. لقد كان لتلك الأنشطة الجديدة أثر فى تضافر نشاط الكنيسة الاجتماعى بشأن الفقر مع وكالات الإغاثة الدولية خصوصا الوكالة الكاثوليكية: "كاريتاس" ولجنة المساعدات الأمريكية، اللتين صبتا جل اهتماماتهما بشأن العمل والمعيشة التى ألهمت المسيرة من أجل الأرض التى تم إعادة توجيهها نحو المشروعات ذات الاعتمادات المتناهية فى الصغر ومشروعات تنمية الشباب، وبناء القدرات بين منتجى النطاق الضيق.

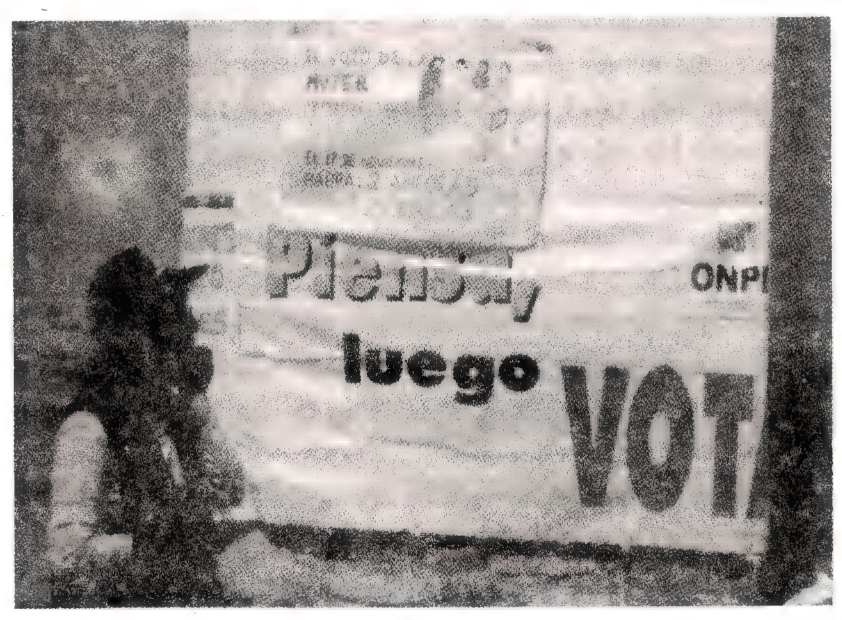


(الشكل ٢-٢)

سوق منعقدة خارج أسوار الكنيسة الكاثوليكية أثناء احتفالات شم النسيم فى الأنديز، بيرو.

كان ذلك هو السياق فى الأقاليم المرتفعة بيكسكو عندما وافق كبير أساقفة دى ألتيروشى، والذى ترك المسؤولية فى آفرى بعد عشر سنوات، على تولى المسؤولية ككاهن لإبراشية ريفية فى عام ١٩٩٦. كما قبلت راهبتان، كانتا أيضا تعملان بآفرى أثناء الثمانينيات، الدعوة للخدمة فى إحدى الكنائس الإبراشية. وقد شارك كل من الأسقف والراهبتين فى تنظيم نشاطات التنمية باهتمام أكبر بالتعليم والسياسات أكثر من التوزيع الاقتصادى مع تخفيف حدة الفقر كمحور أساسى لتشكيل فرق للعمل الاجتماعى والتى تعمل على تنفيذ تلك المشاريع التى تم دعمها ماليا من قبل منظمة كاريتاس وهيئة المعونة الأمريكية. ولكن الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسات المعادية لتطبيق الليبرالية الجديدة كان يفتقر إلى الوضوح فى هذه المناقشات، تلك النقطة التى أصبحت فى غاية الوضوح أثناء الاحتجاجات ضد

الخصخصة. فأثناء العديد من المناقشات العامة فى الساحة عن نوع الدعم الذى يجب على الكنيسة اللاتينية القديمة أن تقدمه للمحتجين فى الجنوب، وإذا ما كان يجب عليهم سد الطريق المؤدى عبر المناطق المرتفعة إلى آفرى، أبدى الأسقف اهتمامه بالمشاركة فى مثل هذا النقاش؛ فرد فجأة قائلاً: "إنه من الغباء سد الطرق". وكان دافعه أن مثل هذا الفعل قد يمنع المعلمين، عمليا، كل من يقوم برحلات يومية بالحافلات من مدينة سيسكانى من حضور المدرسة. واستدل بعدد الاحتجاجات التى تمت بالفعل هذا العام، والذى أظهر أن الفصول الدراسية يجب أن تستمر خلال فصل الصيف عوضا عن الأيام الضائعة.



(الشكل ٢-٣)

تشجيع الاقتراع بين رواد الكنيسة فى الأنديز فى بيرو.

وعندما وجهت أنا السؤال فيما بعد للأسقف حول موقفه، أوضح أنه لا يرى أن الخصخصة تعد ضرورة ملحة لتلك المجتمعات بعينها فى هذا الإقليم. إضافة إلى ذلك؛ فإنه يهمهم عدم الوجود فى إقليم تطبيق خطة الخصخصة، فالكنائس اللاتينية القديمة الرئيسية للإبراشية تتمتع بالكهرباء وتلك التى حصلت عليها من خلال برنامج حكومى لتمويل توصيل الكهرباء، لكن الأغلبية من البيوت فى المجتمعات البعيدة قليلاً لم تحصل على شيء، فلم تحصل العائلات حتى على أى خدمة منتظمة جيدة للكهرباء. وقد تم توصيل أسلاك الكهرباء إلى الكنائس الصغيرة فى المجتمعات المتاخمة لتلك الكنائس القديمة الكبيرة، وقد تم استخدام الكهرباء لكلا الغرضين الدينى والاجتماعى مع دفع المجتمعات نفسها فواتير الكهرباء من خلال المبالغ المالية التى تم جمعها من الأسر داخل نطاق المجتمع، وبما أن الإضراب قد لفت الانتباه إلى عدم قدرة المعلمين على الوصول عبر حافلتهم من سيكيونى وأن الأطفال سوف يضيعون يوما آخر من أيام الدراسة، رأى الأسقف أنه لا يستطيع دعم مثل هذا الفعل. وفى نهاية الأمر، لم تشارك صفوف المجتمع فى سد الطريق، وبالرغم من أنه من الصعب أن نمدد مدى تأثير معارضة الأسقف الكلامية على القرار النهائى، فإن الفريد كأحد الأجانب أصحاب التعليم الجيد وكونه زعيما دينيا مسيحيا مؤثرا لا يعنى أن آراءه يمكن فيما بعد أن تعاد أو تناقش. لكنه علل إحباطه جراء الظروف الحالية من عدم العدالة. ولقد أوضح قائلا فى إحدى الليالى: " لقد تم الاعتياد أن يكون واضحا ما نقاتل من أجله. كان هناك فلاحون بدون أرض، وملاك أراض، والكنيسة تحارب جنبا إلى جنب مع الفلاحين. اليوم هناك نظام. فكيف تحارب نظامًا؟".

كان رده الوحيد هو تحسين القدرة الديمقراطية، وجه نشاطيته السياسية نحو تحسين جودة الديمقراطية المحلية والحكومية. بالإضافة إلى دعم عدد من الندوات

التعليمية الديمقراطية المدعومة من قبل ممثل للتضامن المحلى، ولقد توسط الأسقف فى اتفاق تم توقيعه من قبل عشرة مرشحين لمنصب المحافظ، تعبيرا عن رغبتهم فى الالتزام ببعض القواعد تنتوى تحسين نتائجها من مدنية الانتخابات المحلية والإقليمية لعام ٢٠٠٢ . وقد انزعج الأسقف لسماعه أن مرشحين آخرين يدعون واحدة من امرأتين تتنافستان على مقعد: "الفلاحة غير المتعلمة"، وبدأ التحدث مع المرشحين وزعماء المجتمع فى محاولة منه لتحسين إدارة الحملة. وفى اجتماع تم إقامته فى الإبراشية، وافق المرشحون والمسؤولون العموميون على تعهد السلوك الجيد، فلا وجود لإهانة المرشحين، فقد كانت سياستهم تتمثل فقط فى: رفض الانخراط فى السياسات الفاسدة، والاتفاق على تقديم الدعم والعمل مع من تم اختياره فى النهاية، وكان ذلك بين عدد من النقاط الأخرى. فعندما تحدث الأسقف عن الاتفاق، أوضح أهمية تحسين العملية الديمقراطية على المستوى المحلى وتحسين مفاهيم المسؤولية والمجتمع.

إن التغير فى نشاط سرنديا من الفعل الراديكالى لإعادة توزيع الاقتصاديات إلى التأكيد على السياسات الديموقراطية- وتأسيس شبكات تنمية لتشجيع التخفيف من حدة الفقر- يبدو أنه يبين أنه هو مثال آخر لـ"الطبيعة المتناقضة للمشروعات ذات الطابع الليبرالى الجديد" فى بيرو والسبل التى من خلالها تم التطبيق عبر العمليات الاجتماعية غير الاقتصادية (Laurie and Bonnett 2002:32). ومثلها مثل المسيرة من أجل الأرض قبل ذلك بعقود، فإن العمل من أجل انتخابات نزيهة وديمقراطية حقيقية يبدو على أنه تطوير ملائم لأفكار سرنديا اللاهوتية التحريرية حول التضامن والعدالة من أجل الفقراء. ومع ذلك فإن مقاومة الخصخصة، لم تكن متكافئة مع "النظام" الذى ساعد على استمرار عدم المساواة والظلم.

خاتمة: الليبرالية الجديدة المحيرة؟

كيف يمكن لحالة سرندنيا، والتركيز على الفكر بطريقة أكثر عمومية، أن تثرى فهمنا لليبرالية الجديدة كأداة لتحقيق الحركة؟ ويعكس التأكيد المتغير للفاعلين في سرندينا كلاً من السياق السياسي والاقتصادى المتغير والكنيسة المتغيرة أيضا. فيؤلاء الذين عملوا فى الثمانينيات صوروا تأثيرهم من خلال التدخل المباشر في السياسات الاقتصادية بهدف إبراز أهمية إعادة توزيع الثروة. ومع وصول حكومة توليدو وبعد اثنى عشر عاما من التناسق– حتى لو كان فاسدا – تم تأسيس الليبرالية الجديدة والتدخل فى الأمور الاقتصادية وإيصاله إلى درجة الاحترافية بشكل واسع داخل الكنيسة، مع إمكانية إعادة تصور التغير الجذرى لحدوثه عبر العملية الديمقراطية. أما فى السياق المعاصر، فقد تم تأسيس ممارسات التنمية عن طريق انسياب أهداف العدالة الاقتصادية داخل مشروعات. ويمكن هنا المجادلة بالقول بأن وعد الديموقراطية، والبحث عن إدارة جيدة واحترافية لفاعلية اقتصادية هو جزء متمم من عدم تسييس قوة تطبيق الليبرالية الجديدة. ومن هذا المنظور، فإن عمل كنيسة جنوب الأنديز يمكن وبشكل جيد رؤيته على أنه اتجاه تم تشجيعه لنشر الليبرالية الجديدة.

هناك ومع ذلك، تفسيران بديلان لهذه التغيرات. الأول: من منظور سرنديا، فهم المعضلة المعاصرة للحاجة والفقر من خلال تسلسل زمني تاريخي وصولا من الحقبة الاستعمارية إلى الوقت الحاضر. ولم يتم فهم الليبرالية الجديدة كسبب لعدم العدالة أو الظلم، ولكن كتعبير أخير للإنسانية أو المعاناة المستمريّن والخلاص البشرى. فخلف كواليس العبودية والعمل غير الرسمى، تبدو الليبرالية الجديدة سلسة جدا. فوصف تلك الظروف المعاصرة من المعاناة وعدم المساواة كان باعثا على

الأسى حقا، فيمكن أن يتم تفسير سياسات مثل خصخصة المرافق على أنها ليست ميمة للعدالة الاقتصادية كنظام تعليمى موثوق به أو حكومة عادلة وغير فاسدة. ويذكرنا "وى لاند" (٢٠٠٤) أن الكثير من نجاحات سياسة الليبرالية الجديدة الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية تم التنبؤ بها من خلال التعرف على أنه يوجد فقط القليل من البدائل الجيدة (North انظر أيضا في هذا الكتاب). ففى المكان الذى به عدد قليل جدا من البدائل الجيدة لفترة طويلة من الزمن، يكون هناك إحساس بين النشطاء أن دورا سياسيا يهدف إلى الخير؛ يمكن أن يدعم المؤسسات لنظام اقتصادى خيرى.

التفسير الكامن في استجابة سرنديبا المتواضع لتطبيق الليبرالية الجديدة فيتمثل في الصعوبة التي واجهها النشطاء أثناء التفسير الصحيح للمواد الضمنية أو النتائج المعيارية لسياسات اقتصادية ليبرالية جديدة. فهناك تثبيط واضح للآمال حول ما يمكن معرفته وما هناك حاجة إلى معرفته عن النشاطات التنموية التى تتراوح بين القروض المتناهية فى الصغر وصولا إلى الخصخصة. وفي الوقت الذى تكشف فيه هذه النشاطات عن بعض الصعوبة فى الحكم على الاستجابة التقريرية عن توزيع الأرض غير المنتظم أو الأسعار العادلة للسوق المحلية التي ترتبط بلاهوت التحرير فى سرنديبا، يصعب التكهن بنتائج سياسة اقتصادية نيوليبرالية لسكان قد تعرضوا بالفعل للتهميش. فيمكن للخصخصة فى أماكن يشح فيها دعم المرافق وغلاء أسعارها بالنسبة لمعظم السكان أن يتم فهمها على أنها انتصار للفردية القاسية على التراحم الاجتماعى. فعندما تم الوقوف موقف المعارضة ضد مشكلات النظام التعليمى المريع، والزيادة السكانية المزعجة والعنف الأسرى، ظهرت الخصخصة نسبيا على أنها من اهتمام الصفوة بأعلى شريحة من الطبقة الفقيرة أو الطبقة المتوسطة فى المناطق الحضرية. وفى تلك

المناطق حيث لا يوجد فى الوقت الحاضر كهرباء فى البنايات العمومية أو المراكز التعليمية، فإن الحصول للاستهلاك العمومى بشكل فوري يمكن أن يكون أكثر أهمية من انتظار نظام بديل لبعض خطط توصيل الكهرباء المستقبلية.

تفترض النقطة الثانية أن تكيف الليبرالية الجديدة لا يمكن أن يتم التفكير فيه فقط من خلال مصطلحات السياسة والتقنيات التى يمكن أن يتم تقديمها لملاءمة حاجات الحالة والمكان، إنها يمكن أن تعكس أيضا إمكانية إعادة تشكيل قيمها المركزية وتعديلها. فبالمقارنة مع النماذج التاريخية للتبادل يمكن أن تظهر الليبرالية الجديدة كفكر – صحيح أو خاطئ– لكى تكون أكثر ترددا فى إصدار الأحكام المسبقة عليها وأكثر مسؤولية فى إعادة تصوراتها. وفى الحقيقة إن النشاطات التنموية الرسمية لسرنديبا مزقت التغيرات التى قام بها الزعماء والعامة من أجل وجبات التغذية فى المدارس أو القروض متناهية الصغر والتى تعكس، بطريقة أفضل، خلقا كاثوليكيا تحرريا (see Olson 2008). لذلك فإن هناك دلائل قليلة من هذه الحالة تؤشر على أن الأهداف المعيارية البديلة للاهوت التحرير فى سرنديبا قام جوهريا بتغيير نموذج الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد ساعدت وبوضوح على إعطاء شرعية للعمليات التى من خلالها يمكن لاقتصاد السوق أو نظام الملكية الخاصة للأرض أن يعكس قيم العدالة وكرامة الإنسان؛ بصرف النظر عما إذا كانت هذه القيم البديلة تدخل فى تنمية بيرو المستقبلية عبر نماذج ديمقراطية أكثر رسمية وأكثر اعتمادا على الدولة وهو قطعا شيء ينقصه التأكيد.

إن حالة سرنديبا تلك تتركنا بسؤال محورى: إلى أى مدى يمكن للأهداف التقريرية للفكر الليبرالى الجديد أن تتبدل عبر تقاطعاتها بمحاور غير اقتصادية؟ هل يمكن لسياسات اقتصادية بشكل عام ترتبط بتطبيق الليبرالية الجديدة أن تكون

متكيفة، ويتم التحكم فيها لتعكس أهدافًا مختلفة تماما عبر إصلاح ديمقراطي؟ لم يكن الدارسون من اليسار بالأحرى متفائلين بشأن هذه الاحتمالات، تسليما بأن تطبيق الليبرالية الجديدة، والمشاركة والمساواة في تلقي الرعاية الاجتماعية أصبحت تقنيات مهمة من أجل المضي قدما نحو نشر الليبرالية الجديدة (انظر Staeheli 2008). في هذا المسار قام كل من ليتنر وآخرين (٢٠٠٧) بتشجيعنا للتساؤل: أين تغيرت الليبرالية الجديدة هذا التغير الكبير؟ حيث إنها لم تعد تشبه حقيقةً الليبرالية الجديدة. فتجارب النشطاء يمكن أن تشجعنا لاستكمال البحث عن طرق أكثر براعة يمكن من خلالها أن يتم النظر إلى الأنشطة غير الاقتصادية كوسائل لتغيير الأسس الفكرية المنفعية لليبرالية الجديدة.

هوامش

أتوجه بالشكر الخاص إلى المنظمات الدينية وغير الدينية التى دعمت وشاركت فى البحث من أجل هذه الدراسة فى منطقة إيجلاسيا سرنديا وإلى شارملى وإدوارد دياز للمساعدة فى العمل الميدانى، وقد تم تقديم مسودة سابقة لهذا الفصل فى سلسلة ندوات الـ ESRC الليبرالية الجديدة فى جلاسجو، وقد تم تحسينها بشكل ملموس مع توجيهات مفيدة من قبل محررى هذا الكتاب وكل الأخطاء تظل خاصتى.

(١) تؤشر القصة على أن الجيران كانوا قلقين على ممتلكاتهم ألا تشترى من قبل "الغرباء".

المراجع

Alfaro Moreno, J. (1994) *Los Greminos Rurales*, Lima: Fundación Friedrich Ebert.

Arce, M. (2005) *Market Reform in Society: Post-Crisis Politics and Economic Change in Authoritarian Peru*, University Park: Pennsylvania State University Press.

Birdsall, N., and J. Nellis (2003) 'Winners and losers: Assessing the distributional Impact of Privatization', *World Development* 31(10): 1617–33.

Bourdieu, P. (1998) *Acts of Resistance: Against the Tyranny of the Market*, New York: New Press.

Castree, N. (2006) 'Commentary: From neoliberalism to neoliberalisation: Consolations, confusions, and necessary illusions', *Environment and Planning A* 38: 1–6.

Chopra, R. (2003) 'Neoliberalism as Doxa: Bourdieu's theory of the state and the contemporary Indian discourse on globalization and liberalization', *Cultural Studies* 17(3–4): 419–44.

Cloke, P., S. Johnsen and J. May (2005) 'Exploring ethos? Discourses of "charity" in the provision of emergency services for homeless people', *Environment and Planning A* 37: 385–402.

Cloke, P., S. Johnsen and J. May (2007) 'Ethical citizenship? Volunteers and the ethics of providing services for homeless people', *Geoforum* 38(6): 1089–101.

Collins, R. (1992) 'Weber's last theory of capitalism: A systematization', in M. Granovetter and R. Swedberg (eds), *The Sociology of Economic Life*, Boulder CO: Westview Press, pp. 85–110.

Conradson, D. (2008) 'Expressions of charity and action towards justice: Faith-based welfare in urban New Zealand', *Urban Studies* 45(10): 2117–41.

Gökariksel, B., and K. Mitchell (2005) 'Veiling, secularism, and the neoliberal subject: National narratives and supranational desires in Turkey and France', *Global Networks* 5(2): 147–65.

Gonzales de Olarte, E. (1993) 'Economic stabilization and structural adjustment under Fujimori', *Journal of Interamerican Studies and World Affairs* 35(2): 51–80.

Halvorson, S. (2005) 'Growing up in Gilgit: An exploration of girls' lifeworlds in northern Pakistan', in G. Falah and C. Nagel (eds), *Geographies of Muslim Women: Gender, Religion, and Space*, New York: Guilford Press, pp. 19–44.

IPA (Instituto Pastoral Andino) (n.d.) 'Carta pastoral de Luis Vallejos Santoni, Arzbispo del cusco, con motivo de sus Bodas de Plata Sacerdotales', *Memoria de dos Pastores, Testigos de Nuestra Fe*, Instituto Pastoral Andina, Jr. Jose Carlos Mariategui B-11, Urb, Sta. Monica, Wanchaq, Cusco, Peru.

Katz, C. (2005) 'Partners in crime? Neoliberalism and the production of new political subjectivities', *Antipode* 37(3): 623–31.

Klaiber, J.L., SJ (1992) *The Catholic Church in Peru 1821–1985: A Social History*, Washington DC: Catholic University of America Press.

Larner, W., and D. Craing (2005) 'After neoliberalism? Community activism and local partnerships in Aotearoa New Zealand', *Antipode* 37(3): 402–24.

Larner, W. (2003) 'Guest editorial: Neoliberalism?', *Environment and Planning D: Society and Space* 21: 509–12.

Laurie, N., and A. Bonnett (2002) 'Adjusting to equity: The contradictions of neoliberalism and the search for racial equality in Peru', *Antipode* 34(1): 28–55.

Lee, R. (2006) 'The ordinary economy: Tangled up in values and geography', *Transactions of the Institute of British Geographers* 31: 413–32.

Leitner, H.E., S. Sheppard, K. Sziarto and A. Maringanti (2007) 'Contesting urban futures: Decentering neoliberalism', in H. Leitner, J. Peck and E.S. Sheppard (eds), *Contesting Neoliberalism: Urban Futures*, New York: Guilford Press, pp. 1–25.

León, R. (2002) 'Peru's globalization problem', *Foreign Policy* 133: 90–91.

Marshall, K., and L. Keough (2004) *Mind, Heart and Soul in the Fight against Poverty*, Washington DC: World Bank.

Marzal, M. (1969) 'La Christianización del Indígena Peruano', *Allpanchis Phuturinqa* 1: 89–122.

Mitchell, K. (2006) 'Neoliberal governmentality in the European Union: Education, training and technologies of citizenship', *Environment and Planning D: Society and Space* 24(3): 389–407.

Mitchell, T. (2008) 'Rethinking economy', *Geoforum* 39(3): 1116–21.

Mohanty, C.T. (2002) 'Under Western Eyes' revisited: Feminist solidarity through anticapitalist struggles', *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 28(2): 499–535.

Olson, E. (2006) 'Development, transnational religion, and the power of ideas in the High Provinces of Cusco, Peru', *Environment and Planning A* 38: 885–902.

Olson, E. (2008) 'Common belief, contested meanings: Organizational culture in faith-based development', *Tijschrift voor Econonische en Sociale Geografie* 99(4): 393–405.

Ong, A. (2007) 'Boundary crossings: Neoliberalism as a mobile technology', *Transactions of the Institute of British Geographers* 32: 3–8.

Pastor, M., and C. Wise (1992) 'Peruvian economic policy in the 1980s: From orthodoxy to heterodoxy and back', *Latin American Research Review* 27(2): 83–117.

Pastor, M., and C. Wise (1999) 'The politics of second-generation reform', *Journal of Democracy* 10(3): 34–48.

Peck, J., and A. Tickell (2002) 'Neoliberalizing space', *Antipode* 34(3): 380–404.

Polanyi, K. (1992) 'The Economy as Instituted Process', in M. Granovetter and R. Swedberg (eds), *The Sociology of Economic Life*, Boulder CO: Westview Press, pp. 29–51.

Rénique, J.L. (1987) 'Estado, partidos políticos y lucha por la tierra en Puno', *Debate Agrario: análisis y alternativas* 1: 55–76.

Riedel, F. (ed.) (1999) *Una Iglesia en marcha con el Pueblo*, Prelatura de Sicuani and Centro de Estudios y Publicaciones (CEP), Cusco: Sicuani.

Smith, A., and A. Rochovská (2007) 'Domesticating neo-liberalism: Everyday lives and the geographies of post-socialist transformations', *Geoforum* 38(6): 1163–78.

Smith, A., and A. Stenning (2006) 'Beyond household economies: Articulations and spaces of economic practice in postsocialism', *Progress in Human Geography* 30(2): 190–213.

Smith, M.L. (1991) *Rural Development in the Crossfire: The Role of Grassroots Support*

Organizations in Situations of Political Violence in Peru, International Development Research Centre, Report 3–A-88–4267, Ottawa.

Staeheli, L. (2008) 'Citizenship and the problem of community', *Political Geography* 27(1): 5–21.

Tórero, M., and A. Pascó-Font (2001) *The Social Impact of Privatization and the Regulation of Utilities in Peru*, World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper no. 2001/17, United Nations University, New York.

Weber, M. (1930) *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, New York: Scribener's.

Weyland, K. (2004) 'Neoliberalism and democracy in Latin America: A mixed record', *Latin American Politics and Society* 46(1): 135–57.

Williamson, J. (ed.) (1990) *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?* Washington DC: Institute for International Economics.

Wills, J. (2006) 'The left, its crisis and rehabilitation', *Antipode* 38(5): 907–15.

Wise, C. (2004) 'The Politics of Peruvian Economic reform: Overcoming the legacies of state-led development', *Journal of Interamerican Studies and World Affairs* 36(1): 75–125.

Zelizer, V. (1979) *Morals and Markets: The Development of Life Insurance in the United States*, New York: Columbia University Press.

٣

الليبرالية الجديدة المتنقلة

العمال البولنديون والغانيون المهاجرون فى لندن

جون ماى كيفيتا داتا، ويارا إفانز،
جوانا هيربرت، وكاثى ماكسون،
وجين ويلز

لم يعد بالإمكان فهم الليبرالية الجديدة كمجموعة متجانسة من المبادئ والممارسات. وأنها تظهر تنوعا فى أصولها، لذلك فهى تتخذ أشكالا متنوعة من الخصوصية المحلية أو أشكالا متنوعة من الأساليب التى يُعتمد عليها (Harvey 2005;Larner 2000). وهي أيضا، وبشكل واضح، تنقل من مكان لآخر. وقد بدأت مجموعة صغيرة من الباحثين هنا بتتبع حركات الأفكار الليبرالية الجديدة (Beckman 1992;Bockman and Eyal 2002)، والنخبة من السياسيين وصناع القرار والمحللين المسؤولين عن نشر تلك الأفكار (Peck 2006). وثمة مجموعة ثانية من البحوث، وهي التى تشكل الجزء الأكبر، يتجه إلى دراستها العديد من الأشخاص الآخرين الذين تتشكل حركاتهم بواسطة الليبرالية بدلا من أن تشكل "ليبرالية جديدة متنقلة" (Castles and Miller 2003). إننا نحاول فى هذا الفصل الجمع بين هذين المبحثين: تتبعا لكل من: مبادئ الليبرالية الجديدة وممارستها من معقلها فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وصولا إلى جنوب الصحراء الكبرى

فى أفريقيا وشرق وسط أوروبا وحركة البشر- مثل العمالة المهاجرة - إلى بريطانيا بعد نزوحهم من هذه المناطق فى أعقاب إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة. إننا نركز هنا على فكرة الليبرالية الجديدة المتنقلة والتى تشتمل على حركة مزدوجة لكل من الأفكار والبشر، أي لمبادئ الليبرالية الجديدة وممارساتها ولهؤلاء الذين تشكلت خبراتهم جذريا تبعا لتلك المبادئ والممارسات.

وكما قال كاستيلز وميلر (٢٠٠٣)، فنحن نعيش فى عصر الهجرة، فملايين الناس على الطريق: تدفقات الهجرة العالمية الاقتصادية الغالبة فى التحرك من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب. مثل هذه الحركات يمكن أن تُفهم ولو بشكل جزئى على الأقل كنتيجة لحركة الليبرالية الجديدة فى جنوب الكرة الأرضية وشرق وسط أوروبا. لقد استمرت الدول فى جنوب الكرة الأرضية فى العمل من خلال تبعات فرض البنك الدولى وصندوق النقد الدولى برامج التكيّف الهيكلى وإستراتيجيات الحدّ من الفقر وتحرك دول شرق وسط أوروبا قد دخلت في طور التحول وبناء عليه تم نقل مئات الآلاف من العاملين إلى الشمال والغرب. وفى الوقت نفسه، فإن تطبيق الليبرالية الجديدة على الاقتصاديات الغربية - موصوفةً بإعادة الهيكلة المطرده لتلك الاقتصاديات وأسواق العمل- جعل هؤلاء العمال الوقود المشغل لتلك الاقتصاديات فى الغرب (Sassen 1991،1998).

وعلى الرغم من الانتظام الواضح لمثل هذه الحركات، فإنه من المفاجئ أن قدرا قليلاً من المجهودات قد بُذل لرسم المعالم الدقيقة لهذه التدفقات وربط هذا التدفق لأفكار الليبرالية الجديدة بالتدفقات اللاحقة للبشر من الشمال للجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، ومن الغرب إلى الشرق ومن الشرق إلى الغرب (though see Misra et al.2004;Mitchell 2004). فما نحاول القيام به بالضبط فى هذا الفصل

هو: متابعة، أولا: حركة الأفكار الليبرالية الجديدة من واشنطن وبروكسيل ولندن إلى غانا وبولندا، وثانيا: التحركات اللاحقة للعمال الغانيين والبولنديين من تلك البلدان إلى لندن. وفى الأجزاء الأخيرة من هذا الفصل سنكشف تأثير إعادة الهيكلة النيوليبرالية على اقتصاد لندن ذاته، متابعين ظهور الحاجة لهؤلاء العمال والتقسيم الجديد لقوى العمل المهاجرة فى لندن، ومقارنين التجارب المختلفة تماما للعمالة المهاجرة البولندية والغانية فى الاقتصاد من ذوى الأجور المتدنية فى لندن.

إلى هذا الحد، يبدو كل شيء منطقيا، وتظهر الهجرة على أنها ردّ فعل بسيط لإعادة الهيكلة تبعا لليبرالية الجديدة أكثر منها كمجموعة معقدة من الممارسات تقوم جنبا إلى جنب مع إعادة الهيكلة والتفاعل معها بطرق معقدة. فعلى الأقل، بينما أتاحت الهجرة للعاملين فرصة للهرب من عواقب إعادة الهيكلة فى أوطانهم، وجب عليهم فى المقابل التغلب على تأثيرات إعادة الهيكلة فى بلدان المقصد. إن تلك التأثيرات والعواقب وهذه التغييرات هى أيضًا معقدة؛ فوصول مزيد ومزيد من العمالة عبر البحار زاد من المنافسة فى الاقتصاد من ذوى الأجور المتدنية فى لندن، مما أدى إلى صراع بين مجموعات مختلفة وبين عمال من جنوب الصحراء الأفريقية ومن دول شرق وسط أوروبا على وجه الخصوص(Herbert et al.2008). فبالنسبة للعديد من العمالة المهاجرة تعد الحياة فى لندن صعبة بشكل لا يصدق وبشكل متزايد. ولكن يجد الناس أيضا طرقا للتغلب على هذه المصاعب، فى حين تستمر الهجرة فى حد ذاتها فى تقديم أفضل الآمال فى تأمين مستقبل أفضل للمهاجرين أنفسهم وأسرهم سواء فى لندن، ووارسو، أو أكرا (Datta et al.2007).

وفى الحديث عن تلك القصة، يعتمد الفصل على مواد من مشروع أوسع يدرس تجارب العمال المهاجرين ذوى الأجور المنخفضة فى لندن (Datta et

(al.2007;Evans et al.2007;May et al.2007. وكجزء من هذا المشروع أجرى الكُتاب مقابلات مع نحو مائة من العمال المهاجرين من ذوى الأجور المنخفضة فى قطاعات عدة لاقتصاد لندن، ومع أكثر من عشرين من واضعى السياسات والمنظمات المجتمعية والموظفين. وانعكاسا للتركيبة الحالية للقوة العاملة المهاجرة ذات الأجور المنخفضة، جاءت أكبر المجموعات من العاملين الذين تم إجراء المقابلات معهم من جنوب الصحراء الكبرى غرب أفريقيا، ولا سيما غانا ونيجيريا؛ فكلا البلدين خضع لإعادة هيكلة مستمرة على مدى العقود الأخيرة. ومن بين الذين شقوا طريقهم إلى بريطانيا من شرق ووسط أوروبا كانت الغلبة للعمال البولنديين. رغم ذلك، فإن هؤلاء قد أتوا إلى لندن فى محاولة لإقامة حياة أفضل لأنفسهم بعد صدمة التحول، لقد كانت تجاربهم فى لندن مختلفة تماما عن تلك التجارب التى تم سردها من قبل القادمين من جنوب الصحراء الأفريقية. فمقارنة تجارب العاملين الغانيين والبولنديين فى اقتصاد لندن من ذوى الأجور المنخفضة؛ يعطى نظرة مهمة فى تعقيدات هجرة العمالة وفى العلاقات بين الهجرة الدولية للعمالة والليبرالية الجديدة.

التكيف الهيكلى، تحول الاقتصاديات والهجرة:

ربما يعد التكيف الهيكلى واحدًا من أكثر أشكال "الليبرالية الجديدة المتنقلة" أهمية وصعوبة فى الفهم: نموذج للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ولد فى أروقة واشنطن، وحل ضيفا على الدول القومية المناضلة بعيدا عن الغرف المحركة للفكر الليبرالى الجديد (Bayart 1993;Beckman 1992). فعلى الرغم من أن الطبيعة المحددة للتكيف الهيكلى يمكن أن تكون قد تغيرت عبر السنين مع التحول الأخير

نحو إستراتيجيات الحدّ من الفقر، على سبيل المثال، فقد ظلت الوصـفة الأساسية على حالها: التقشف المالى وتحرير الاتفاقات التجارية وخفض التعريفات الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى تخفيضات واسعة النطاق فى الإنفاق العـام (Simon 2001). فى البداية مع القروض، وبعد ذلك تخفيض الديون، اعتمادا علـى الأخـذ ببرنامج التكيف الهيكلى أو تنفيذ إستراتيجيات الحدّ من الفقر، لم يكن للدول المتلقية الخيار الواسع سوى قبول العلاج الذى قدمه لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (Coombe and Stoller 1994)، لقراءات أخرى مختلفة عن إستراتيجيات الحد مـن الفقر مع التركيز على الفروق بين برامج التكيف الهيكلى وإستراتيجيات الحد مـن الفقر الطبيعة الاستشارية للأخير (see Craig and Porter 2003).

وإذا أردنا فهم التكيف الاجتماعى كشكل مـن أشـكال "الليبرالية الجديـدة المسافرة أو المتنقلة" فإننا نحتاج، أولا: إلى فهم أكثر تطورًا للوسائل التـى مـن خلالها تقوم الليبرالية - ونظرية أكثر عمومية - بالتنقل. فـإذا كـان للأفكـار أن تتحرك فلها أيضا قابلية للتحول لأنها تأتى فى اتصال مع أفكار أخرى، ويتم تمثيل دور لها تحت ظل ظروف محلية خاصة (Clifford 1989). وإذا كان المغرى قراءة التكيف الهيكلى كمثال بسيط يؤكد الهيمنة الأمريكية - المثـال الرئيسـى لـشعار التنمية: "مقاس واحد يلائم الجميع" - فنحن فى حاجة أيضًا لفهم الوسائل التى مـن خلالها تم تلقى مثل هذه البرامج وإدخالها حيّز التنفيذ من جانـب الـدول المتلقيـة (Mohan 2007).

فى حالة غانا -على سبيل المثال- فإن المبادئ الرئيسية لبرنـامج التكيـف الهيكلى التي دخلت عام ١٩٨٣ كان لها بالفعل تاريخ محلى طويل يرجـع إلـى لجوء جيرى رودينغر إلى واشنطن مع حكومة بوسيا من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢ لوضع

ضوابط على تحرير الاستثمار الأجنبى المباشر وحكومة إسيمبوننج من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ وتحركاتها لفرض أول برنامج تقشف فى البلاد. حتى ولو كان قد تم الضغط عليهم من الخارج؛ فقد تم حينئذ تقديم الوصفات من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى بدايات الثمانينيات، والتى بالتأكيد قد زرعت فى أرض خصبة فى غانا، وقد تم تتبعها بحماس منذ ذلك الحين، حيث ظهرت البلاد باعتبارها واحدة من أكثر دول القارة مناصرة للإصلاح الاقتصادى النيوليبرالى (Manuh 2001).

وعلى الرغم من التقارب الكبير فى الرؤى الخاصة بالحكومة فى واشنطن ونظيرتها الغانية، فإن السبيل الأكثر تأثيرا لتحقيق الازدهار الاقتصادى يبدو غير عادى، فقصة شبيهة جدا يمكن حقيقة أن تروى بالنسبة لبولندا، حينما فرضت المبادئ الليبرالية الجديدة لإعادة الهيكلة الاقتصادية هناك. فمنذ منتصف التسعينيات وحتى أواخرها وقفت بولندا بوصفها واحدة من أنجح الاقتصاديات المتحولة فى وسط شرق أوروبا والتي أطلق عليها صندوق النقد الدولي "النسر المحلق" للتدليل على الإيجابية ــ على ما يبدو ــ على قدرة هيئات مثل: صندوق النقد الدولى والطاولة المستديرة للصانعين الأوربيين لفرض النظام على الاقتصادات المتعثرة فى مرحلة ما بعد الشيوعية (De Broeck and Koen 2000). وفى النهاية، كما أوضح شيلزر (٢٠٠٩) فإن لم تهبط الرأسمالية ببساطة من السماء على بولندا فى عام ١٩٨٩. بالأحرى، فعمليات "تحرير الإنتاج عبر الوطن، والتمويل والمكونات الأيديولوجية للهيمنة الليبرالية الجديدة يمكن أن تعزى فى الاقتصاد السياسى البولندى للسبعينيات على أقل تقدير" (Shields 2006a: 20). وكما هو الحال مع غانا، فإن جذور التحول كانت أكثر عمقا فى بولندا مما كان يفترض فى بعض الأحيان. فعملية النقل الخاصة بالأفكار الليبرالية الجديدة وممارستها من الغرب إلى

الشرق كانت أيضًا معقدة. ففى حالة بولندا، لم تكن الليبرالية الجديدة ببساطة مستوردة من الغرب، كما أنها لم تكن نابعة كلية من البلاد. بالأصح، ظهر شكل معين ومحدود محليًا لإعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة فى بولندا: نتيجة مزيج معين معقد من الأفكار والممارسات تمت استعارتها من واشنطن وبروكسيل، ولكن أعيدت صياغتها من قبل الدولة البولندية وعبر طبقة الرأسماليين من السكان الأصليين الناشئة حديثا (Shields 2006b).

فالحركات الخاصة بمبادئ الليبرالية الجديدة وممارستها هى فى الواقع معقدة بشكل ملحوظ. فتأثيرات تلك المبادئ وهذه الممارسات أكثر وضوحا بكثير. وعلى سبيل المثال فبعد أكثر من عقد من صرامة الإصلاح النيوليبرالى، بحلول منتصف التسعينيات، حتى البنك الدولى كانت لديه شكوك فى احتماليات التعافى لغانا على المدى الطويل (Armstrong 1993). فلقد بات جليا، أثناء الثمانينيات وبدايات التسعينيات، ملاحظة وجود ارتفاع حاد فى الناتج المحلى الإجمالى الغانى، وازدهرت أيضا حياة كل من: العاطلين وأصحاب الوظائف الثانوية فى هذه الآونة ولو جزئيا على الأقل نتيجة خصخصة حوالى ثلثى المؤسسات شبه الحكومية فى البلاد وتخفيضات ملحوظة فى خدماتها المدنية. وعلى الرغم من توسع قطاع الخدمات فى البلاد، فقد تقلصت النشاطات الخاصة بالتصنيع. وعلى الرغم من المحاولات لفرض الرقابة المالية، فقد ارتفع معدل التضخم وارتفعت معه تكلفة كل من المساكن والسلع الأساسية. بينما نمت كل من شبكات المواصلات والاتصالات الهاتفية فى غانا، وتراجعت المعدلات فى مجالات التعليم ونظم الرعاية الصحية فى البلاد. ونتيجة لذلك ، ثبت أن التكيف الهيكلى كان صعبا حقًا على فقراء غانا. ولكن عانت أيضا الطبقة المتوسطة- مع تراجع فرص العمل (والأجور) فى القطاع العام، مما اضطر العديد إلى التطلع إلى ما هو أبعد من التشكيلات التقليدية من

الوظائف الإدارية والمهنية، والتطلع أيضا خارج غانا، وذلك فى محاولاتهم لكفالـة عائلاتهم (Manuh 2001).

ويمكن تقصى ديناميكية متماثلة بشكل ملحوظ فى بولندا. فبعد فترة أولية من النمو فى السنوات المبكرة من التحول (عندما حلقت معدلات نمو النـاتج المحلـى الإجمالى نحو ٥%سنويا)، وبحلول عام ٢٠٠٢، كان قد انخفـض معـدل النمـو السنوى في بولندا إلى ١. ٢% فقط ، تاركا البلاد مع دخل قومى إجمالى للفرد أقل من ٥٠٠٠ دولار (World Bank 2004a،2004b). ومع تركيز الاهتمام على تنمية قطاع الخدمات انهارت الزراعة والتصنيع فى البلاد – وهي القطاعات الرئيسية فى عهد الدولة الاشتراكية – وبعد طرح برنامج الخصخـصة، ارتفعـت مـستويات البطالة؛ كما تم وقف برامج الرعاية الاجتماعية للدولة (Misra et al 2004)، منظمة التعاون والتنمية (OECD 2003). وقد أصبح الأمان الوظيفى لأولئك القادرين على العثور على العمل، شيئا من الماضى وانخفضت الأجور الحقيقية بـشكل ملحـوظ (.Smith et al انظر أيضا في هذا الكتاب)، وفي الوقت الذي كانت ظروف العمـل فى المشروعات الخاصة الجديدة تذكرنا بذكريات بشكل أكبر بالتسعينيات عنها فى بدايات القرن الواحد والعشرين (Kowalik 2001). كان التحول مؤلما بشكل خاص لهؤلاء الذين فى جنوب بولندا وشرقها وفى المناطق الريفية، ولكبـار الـسن مـن العاملين سابقا فى مجال الصناعة أو الزراعة ولهؤلاء الأصـغر سـنا، ولهـؤلاء العاملين من ذوى المهارات المتدنية عمومًا.

ونظرا لهذه الظروف؛ فليس من المستغرب سعى الناس إلى الفـرار. ففـى غانا ارتفعت مستويات الهجرة تدريجيا خلال الثمانينيات فـى مواكبـة لـضربات عمليات إعادة الهيكلة، بنزوح الناس لانتهاز الفرصة فى أمريكا الشمالية والـشرق

الأوسط وأوروبا الغربية؛ بما فيها بريطانيا (Mohan et al. 2000). وفى الواقع، لقد كانت الهجرة الجماعية ملحوظة جدا، حيث قدر عدد الغانيين الذين يعيشون في الخارج ما بين ١٠% و ٢٠% بحلول منتصف التسعينيات من أغنياء وفقراء (رغم ذلك نادرا ما كانوا الأفقر) رجال ونساء من الطبقة المتوسطة من المدن ومن القادمين من الريف (Peil 1995). أما فى بولندا، بدأت الهجرة الجماعية تقريبا فور سقوط جدار برلين. ولأول مرة منذ عقود، وتحديدا فى عام ١٩٩٠ أصبحت بولندا بلدا لشبكة الهجرة. ورغم النمو الاقتصادى فى التسعينيات، فقد كانت نتائج النمو الاقتصادى غير عادلة بشكل ملحوظ، وأخذت مستويات الهجرة تستمر فى الارتفاع خلال أواخر التسعينيات وفى السنوات الأولى في القرن الواحد والعشرين (Iglicka 2005).

فمن منظور النظم العالمية، تشكلت الهجرة الدولية أساسًا على أصداء "الاضطرابات والاختلالات فى عملية التنمية الرأسمالية غير العادلة" (Massey et al. 1994:445). وقد تم النظر إلى تلك الحركات بشكل أكثر خصوصية من قبل عدد من المؤسسات الرئيسية الفاعلة. وبالتأكيد لمجرد أنها قد لعبت دورا فى إعادة هيكلة قيادة هذه الحركات؛ فقد أراد كل من الغانيين والبولنديين تشكيل نتائج تدفقات الهجرة من خلال عدد من السبل. فلقد بات جليا – رغم عدم صياغتها بوضوح كسياسة حتى وقت قريب (فعندما ظهرت المخاوف من نقص العمالة ظهر سعى الحكومة البولندية فى سبيل عودة العمالة إلى موطنها مرة أخرى) كان جليا النظر إلى الهجرة الجماعية كخيار جذاب من قبل الدولة البولندية: واحدة من الطرق التى تعالج المشاكل التى تبدو مستعصية والخاصة بالبطالة الجماعية والتى جاءت نتيجة التحول. وهكذا، دخلت الحكومة البولندية فى التسعينيات فى سياسة من الاتفاقات الثنائية مع بلدان مختلفة من دول أوروبا الغربية لضمان حقوق العمال البولنديين

للسفر إلى الخارج على أساس مرحلى (Kicinger 2005)، و منذ الأول من مايو ٢٠٠٤ تم الاتفاق على معاهدة جديدة للمجتمع الأوروبى مع المملكة المتحدة والتى تضمنت حرية الحركة والإقامة الفعلية فى بريطانيا (see Currie ،for details 2006). وفى غانا، شهد عام ٢٠٠١ أول مؤتمر قمة للعودة للوطن نظمها برعاية الحكومة مركز غانا لترويج الاستثمار فى محاولة لإيجاد وسائل أكثر سهولة لتحويل الأموال إلى المجتمع الغانى فى الشتات. وفى العام ٢٠٠٢ اتجهت الدولة الغانية نحو الإمساك بمجتمع الشتات نفسه بطريقة أكثر فاعلية مقدمة الجنسية المزدوجة، وفى ٢٠٠٦ حق الاقتراع فى الانتخابات الوطنية الغانية لحاملى الجنسية الغانية المقيمين فى الخارج (Mohan 2007).

الليبرالية الجديدة والهجرة من منظور جديد:

يمكن، بناء على هذا، فهم الهجرة الدولية – في أحد جوانبها- على أنها محاولة من جانب الأسر والدولة لإدارة تداعيات إعادة الهيكلة النيوليبرالية. فبالنسبة للأسر، تقدم الهجرة مهربا من مصاعب إعادة الهيكلة وفرصة للتعرف على فرص لم تعد متاحة فى الوطن. أما بالنسبة للدولة، فإنها توفر وسيلة للخروج من أزمات التشريع التى يمكن أن تتولد نتيجة إعادة الهيكلة: مقدمة متنفسا للعاطلين أو أصحاب الوظائف الثانوية ومصدرا حيويا للعائدات الأجنبية، عن طريق تدفق التحويلات المالية من الخارج (Dtta et al.2007). والحقيقة، أنه من خلال هذه القراءة ، لا تظهر الهجرة فقط كرد فعل للهيكلة النيوليبرالية، ولكن كظاهرة تم تعضيدها من خلال الليبرالية الجديدة. ففى حالة بولندا -على سبيل المثال- فحتى الفترة التى أدت فيما بعد إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى شهدت اختراقا عميقا

من قبل المبادئ الليبرالية الجديدة لاقتصاد السوق وممارسات سوق العمل المرنة (Shields 2006b)، إن فعل الانضمام بحد ذاته تم النظر إليه من قبل المناصرين كلحظة محورية فى تكامل السوق الأوروبية الحرة قدمت آلاف من العمال البولنديين مع وسائل للهروب من الصعاب التى كانت نتيجة تلك العمليات إلى حد بعيد.

حتى الآن، وعلى الرغم من التأثيرات البنائية الواضحة من قبل هذه العمليات الأوسع، يجب فهم الهجرة أيضا ودائما على أنها "تتضمن بشكل عميق مجموعة من الشبكات الاقتصادية، والاجتماعية، والإثنية المعقدة" (quoted in Misra et al.2004:5،Sassen1998:62). وفى الواقع، فإن غانا، كأى مكان آخر فى غرب أفريقيا، لها تاريخ طويل في الهجرة المؤقتة – مع التنقل بين المناطق والأقاليم وعبر الحدود الدولية طريق واحد تسعى إليه الأسر لضمان بقائهم على قيد الحياة (Peil 1995). وفى الآونة الأخيرة، بدأت هجرات متزايدة من غانا إلى بريطانيا، ليس فى أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات- كما فى السابق، وليس غاية فى البساطة كما توحى الرواية – ولكن فى الستينيات والسبعينيات، عندما كان الناس يفرون من الصعوبات المتزايدة التى يواجهونها فى ظل حكومة ناكروما، نظرا للعلاقات القديمة (الاستعمارية) التى تربط بين غانا وبريطانيا (Koser 2003). وفى بولندا أيضا وعلى الرغم من أن ما بين عامى ١٩٤٥، وانهيار الشيوعية فى عام ١٩٨٩ ارتكزت سياسة الهجرة البولندية على الانعزالية (مثال ذلك أن الدولة لم تقدم قط أرضا خصبة لتوظيف العمالة فى الاقتصاديات الأوروبية الغربية والذى كان من المفترض لها أن تفعله)، لبشر لا يزالون ينتمون إلى التيار اليساري. وفى فترة ما بعد الحرب، كان جزء كبير من هذه الهجرة له نوازع سياسية، على الرغم من أن عدة آلاف من البشر غادروا أيضا بحثا عن

عمل: منتقلين أساسا إلى ألمانيا؛ سواء بطريقة شرعية على أساس مؤقت أو بطريقة غير شرعية (Iglicka 2005).

إن الهجرة لم تكن جديدة كما أنها لا تفهم على أنها ترتبط بالعملية التي ظهرت من خلال نشر مبادئ الليبرالية الجديدة وممارساتها عبر جنوب الكرة الأرضية وشرق وسط أوروبا، إن الهجرة الجماعية في العقود الأخيرة تفهم بطريقة أفضل كانعكاس لعودة الظهور في ثوب جديد من المحاولة واختبار إستراتيجيات سدّ حاجة الأسر من أجل البقاء. في غانا، يتم تضمين الهجرة بالأساس وبشكل عميق في الاقتصاد الأُسرى، في شبكات القرابة والمجتمع الأوسع، إن التكاليف الناتجة عن الانتقال بين القارات والصعوبات في الحصول على الأوراق اللازمة (سواء كانت شرعية أو غير شرعية) والشكوك المرتبطة بالعثور على مأوى وعمل عندما يصل المهاجر إلى بلد المقصد، كل ذلك يعني أن المهاجرين لابد أن يعتمدوا على عائلاتهم وشبكات اجتماعية أوسع لتقديم الدعم في أثناء عملية الهجرة. وبالمثل إذا تم النجاح في الوصول لبلد المقصد فعادة ما يقوم الناس بتحويل الأموال، ليس فقط للأقارب ولكن للمجتمع الأوسع (عن طريق جمعيات الوطن على سبيل المثال) في محاولة لتحسين حالتهم في الوطن. لأجل هذه الأسباب، فضل موهان (Mohan 2006) أن يرى الهجرة ليس بوصفها عملا بسيطا عبر منطق اقتصادى بشكل مفرط، ولكن تحركا حول مجموعة من العلاقات والالتزامات الاجتماعية (تجاه الأسرة والأقارب والمجتمع) والتى توجد بشكل كبير داخل عالم أخلاقى يتجاور مع عالم آخر اقتصادى، كما تدخل فيها أشياء مثل الوضع والانتماء بنفس قدر دخول الأمور المالية والبقاء (Mohan 2006:870-71).

في بولندا، بدا الارتفاع الأخير والمطّرد في معدلات الهجرة أكثر وضــوحا مرتبطا بما يسمى: "إستراتيجيات البقاء للأسر"، ونتيجة لاستدماج الفردية الليبراليــة الجديدة العدوانية والجديدة في المجتمع حتى (Garapich 2007)، بشكل أكثــر ممــا كان لنفس هذه الآليات من تأثير في غانا. ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإن الــشبكات المجتمعية الأوسع التى بنيت عبر السنوات عبر الأصــدقاء والعائلــة والجيــران والزملاء في بولندا (Stenning 2003)، استمرت في كونها ذات أهمية في تــسهيل عملية الهجرة عن طريق – على سبيل المثال – تزويــد النــاس بنقطــة البدايــة للاتصال من أجل الوصول إلى الوجهة التى يختارونها (Eade et al. 2007).

إن تتبع "التاريخ السابق" لهذه التدفقات يعد أمرا مهمًا لأنه يكشف عن تغيــر الطرق التى من خلالها تفهم كل من الهجرة والليبراليــة الجديــدة والعلاقــة بــين الاثنين، لقد أظهر البحث في بولندا ودول شرق وسط أوروبا الأخرى أنــه علــى الرغم من أن الحياة اليومية في شرق وسط أوروبا تحولت بالتأكيد مع التحول مــن اشتراكية الدولة إلى رأسمالية السوق الحرة، فإن الناس قد وجدوا الطرق لإدارة هذا التحول. فبعيدا عن التشرد الكامل، فإن الأنماط المجتمعية ووسائل كــسب الــرزق التى تمت تنميتها تحت ظلال اشتراكية الدولــة تــم تكييفهــا؛ ولكــن اســتمرت. باختصار، فقد وجدت الأُسر سُبل البقاء (حتى لو كان من النادر تحقيق الرفاهيــة) في الاقتصاد الذى يمر بفترة انتقالية (Stenning 2003،2005). وكما يذهب لــسميث (٢٠٠٧) فإن هذه الممارسات تحتاج إلى أن يتم فهمها لــيس كــرد فعــل بــسيط للمصاعب الناتجة عن إعادة الهيكلة النيوليبرالية (والتى، بوجودها خارجــا والتــى كانت دائما في علاقة تبعية للاقتصاد الرسمى تعمل وفقا لخطوط ليبرالية جديــدة) كجزء لايتجزأ "من إطار أوسع من الاقتصاد الثقافى والممارسات الاقتصادية غيــر

الجوهرية"، والتى تشكل مع اقتصاد تطبيق الليبرالية الجديدة على السوق نوعا "الاقتصاديات المتنوعة" فى شرق أوروبا ووسطها (Smith 2007 :216).

كذلك بالنسبة للهجرة؛ فرغم إعطاء قوة دفع متجددة، وتغيير أنماطها بالتأكيد فى مدى السنوات الأخيرة، كان رحيل الأسر من غانا وبولندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى فى غرب أوروبا قبل مواعيد إعادة الهيكلة لاقتصادياتهم الوطنية تبعا لخطوط الليبرالية الجديدة. فبدلا من استجابة بسيطة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية، ظهرت الهجرة بالتالى كمجموعة من الممارسات تقف جنبا إلى جنب مع إعادة الهيكلة للتفاعل معها بطرق معقدة. فمثل هذه الممارسات تتنوع، وتؤدى إلى بزوغ أنماط مختلفة تماما من الحراك من قبل جماعات مختلفة جدا. وكما نعرض أدناه، فتلك الفروق غالبا ما تكون ذات أهمية حاسمة فى تشكيل تجربة المهاجرين عندما يصلون إلى الوجهة التى يختارونها.

إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة: اقتصاد لندن وعودة المقموع.

لقد ظهرت العديد من المبادئ الرئيسية للتفكير الليبرالى الجديد، والتى تم تطويرها بعد ذلك فى واشنطن وبروكسيل، والتى أحدثت كل هذه الفوضى فى غانا وبولندا، ظهرت فى لندن: من الحكومة والمنظمات شبه الحكومية ومؤسسات الفكر والرأى [بيوت الخبرة] والمحللين فى السبعينيات والثمانينيات (Massey 2004). وبعيدا عن كونها المكان الوحيد الذى يلتمس العديد من النازحين طريقهم إليه بسبب إعادة الهيكلة النيوليبرالية جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا وشرق وسط أوروبا، يمكن التفكير فى لندن كموقع رئيسى فى إنتاج الأفكار التى ساعدت فى تشكيل تلك الحركات فى المقام الأول (Massey 2007). وقد ساعدت هذه الأفكار فى توليد

عملية إعادة الهيكلة الجذرية لاقتصاد لندن نفسه على خطوط الليبرالية الجديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية، مما يغذى الطلب على اليد العاملة المهاجرة.

فكما فى غانا وبولندا، لعبت الدولة دورا حاسما فى عملية إعادة الهيكلة تلك. وقد ظهر ذلك بجلاء في، تحرير سوق العمل، وإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية للدولة وتقديم سياسات جديدة للهجرة، تلك التغيرات ساهمت فى تشكيل ظهور التقسيم الخاص بالعمالة المهاجرة فى لندن على مدى العقد الماضى أو نحو ذلك، وعليه فقد أصبح بمقدور هؤلاء الذين يأتون إلى لندن من بلدان مثل غانا وبولندا الآن إيجاد مكان للعمل (May et al.2007).

على سبيل المثال، فقد ظهر بحلول منتصف التسعينيات أن المملكة المتحدة -ولندن خصوصا- واجهت مشكلة بعينها. فبجانب المستويات العالية من النمو وزيادة الطلب من جانب أرباب الأعمال على كل من العمال أصحاب المهارات العالية والآخرين من أصحاب المهارات المنخفضة بقيت هناك مستويات عالية من البطالة (بين مجتمعات الأقليات العرقية البريطانية بشكل خاص) صاحبها ركود اقتصادى (GLA 2002). ومع نقص العمال من أصحاب المهارات العالية، ومع إصلاح الرعاية الاجتماعية، على ما يبدو، أصبح من غير المستطاع تحويل فائدة العدد الكافى من العمال من ذوى المهارات المنخفضة المتعطلين إلى الأعمال ذات الأجور المنخفضة، وبدأ أرباب الأعمال كسب الحكومة لتخفيف القيود على استخدام الأيدى العاملة الأجنبية (Flynn 2005).

وكانت النتيجة تقديم نظام جديد للهجرة المنظمة فى عام ٢٠٠٢ ، والذى صمم من أجل تخفيض مستويات اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية وتسيير الهجرة الشرعية لمصلحة الاقتصاد البريطانى (Morris 2002). وبعد تقديم نظام "الهجرة

المنظمة" ارتفع عدد الذين يدخلون إلى بريطانيا بشكل شرعى بحثا عن العمل بشكل كبير من نحو أربعين ألفا فى العام فى منتصف التسعينيات إلى ما يزيد علـــى ٢٠٠ ألف سنويا في عام ٢٠٠٤ (Flynn 2005). قدمت إدارة الهجرة أيضا وبشكل حاسم تدرج صارم من أصناف الدخول والامتيازات المرتبطة: تتراوح مـــا بـــين حـــق الإقامة لأصحاب المهارات العالية، إلى الدخول المؤقت بدون أية حقوق لأصـــحاب المهارات المنخفضة (RsA 2005). وبنفس الدرجة من الاهتمام، قد تم تخطيط تلك القنوات الخاصة بالدخول والامتيازات الملحقة بها تبعا لتدفقات من الهجرة محـــددة بعينها. فعند النظر إلى القضية من منظور أوسع نجد أن أولئك الذين يـــأتون إلـــى بريطانيا من ذوى الدخول العالية (نصف الكرة الشمالى) يكونون أكثر حظـــا مـــن السكان الأصليين فى لندن فى إيجاد عمل إدارى أو فنى، بينما هؤلاء القادمون من نصف الكرة الأرضية الجنوبى، فإما أنهم لا يجدون أى فرصة عمل على الإطلاق أو يحصلون على وظائف متدنية الأجور إذا ما وصلوا حاملين المـــؤهلات العليـــا (Spence 2005). فكونهم غير مؤهلين للمنفعة، قدم هؤلاء العاملون لأرباب الأعمال رأس المال الجاهز الرخيص من العمالة المرنة.

من خلال التقاطع مع عدم المساواة الأكثر شيوعا فى سوق العمل فى لندن، والأنماط المميزة عنصريا بوضوح من التوظيف والبطالة، ومن ثـــمّ فمـــع مطلـــع الألفية الجديدة فإن تقسيما خاصا بالعمالة المهاجرة وجد طريقه إلى الظهور أيـــضا فى لندن. الحقيقة أنه بحلول عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ فإن ٤٦% من الوظائف الأوليـــة للمدينة (خدم ومنظمون ونظار وعمال) تم شغلها من قبل عمال ولدوا فى الخارج؛ وكانت المجموعة الوحيدة الأكبر هي التى جاءت إلى لنـــدن مـــن جنـــوب الكـــرة الأرضية (Spence 2005). وكانت مستويات الدفع أو المقابل المادى لأولئك الـــذين يعملون فى الوظائف الأولية منخفضة جدا، كما بجانب ظروف العمل سيئة جـــدا.

ففي مسح أخير للعمال ذوى الأجور المتدنية فى لندن - على سبيل المثال - (May et al. 2007)، وجد ماى وآخرون أن حوالي ٩٢% يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجر المعيشى الذى حددته السلطة الأعلى فى لندن (حوالي ٧،٠٦ جنيها إسترلينيا فى الساعة فى ٢٠٠٥)، كما أن أكثر من النصف يعملون فى أوقات تخلو فيها الشوارع (فى الصباح الباكر أو النوبات الليلية أو المتأخرة).

رغم ذلك، فقد كان إدخال نظام الهجرة المنظمة فى الحقيقة الخطوة الأولى الوحيدة فى الإصلاح الجذرى الأكبر لنظام الهجرة البريطانى..ففى الأول من مايو عام ٢٠٠٤ وجدت الحكومة البريطانية نفسها فى مواجهة مورد لا ينضب من العمالة الرخيصة. تم تقديره بالأساس سنويا بتدفق ما بين ٥٠٠٠ و ١٣٠٠٠ يصلون من البلدان المنضمة للاتحاد الأوروبى (Dustmann et al. 2003)، وفي الفترة ما بين مايو ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٦ كان هناك أكثر من ٣٥,٠٠٠ من الناس تم قيدهم فى برنامج: "قيد العمال الحكومى" وكان ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ منهم من البولنديين (Home Office et al. 2006). رغم ذلك فإن كل هؤلاء الذين تم قيدهم قد وصلوا إلى المملكة المتحدة، وفقط نسبة منهم وصلت إلى لندن؛ ممثلين موردا كبيرا من العمال الجدد زودوا لندن بدفعة رئيسية من احتياطى العمالة. وللتأكد من أن مثل هذه العمالة يمكن أن يتم استخدامها للتأثير الأفضل، دخل هؤلاء إلى بريطانيا قادمين من دول منضمة إلى الاتحاد الأوروبى، والذين بالطبع فعلوا ذلك تحت ظل ظروف خاصة جدا. ففى ظل ظروف محددة للغاية ترتبط بالحق الفعلى للإقامة فى بريطانيا (currie 2006)، يمكن للناس فقط العمل بطريقة شرعية إذا قاموا بتسجيل أنفسهم فى وقت لاحق على نظام تسجيل العمال ولا يمكنهم المطالبة بعوائدهم إذا لم يستدم تسجيلهم حتى مدة ١٢ شهرا. وتحت ظل هذه الظروف فإنه يتم ضمان استمرارية مرونة سوق العمل.

ويرجع ذلك جزئيا -على ما يبدو- إلى أن أرباب الأعمال يفضلون الآن وبشكل متزايد العاملين البيض من شرق وسط أوروبا أكثر من الملونين أو الأقليات العرقية الأخرى أو القادمين من نصف الكرة الأرضية الجنوبى (Hebert et al. 2008 ، ولذلك فإن العمال فى الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي يسجلون نجاحا ملحوظا فى العثور على فرصة عمل. وبالنسبة للحكومة البريطانية، فإن الدعم المستمر من العمالة (البيضاء) من الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي قد سهل عمليا وضع قيود أكبر على عدد تصاريح العمل على العمال ذوى المهارات المنخفضة من خارج الاتحاد الأوروبى (وزارة الداخلية، ٢٠٠٦؛ وزارة الداخلية والخارجية والكومنويلث، ٢٠٠٧)، مما خفف وطأة المخاوف من هذا النوع من رد الفعل الجماهيرى العنيف الذى اتسمت به فى وقت سابق فترات من الهجرة الجماعية عندما تمت السيطرة على تيارات الهجرة من قبل أناس من دول الكومنويلث الجديدة (Smith 1989). أما بالنسبة للعاملين أنفسهم فقد عمل ثلاثة أرباع ممن وصلوا مؤخرا من بولندا فى المهن الروتينية أو شبه الروتينية (Eade et al.2007)، كما أخذت المنافسة على النهاية المتمثلة فى الوظائف المنخفضة الأجر لسوق العمل فى لندن فى الازدياد بشكل ملحوظ. ففى مثل سياق التحول هذا فإن هؤلاء المبعوثين من غانا وبولندا، هؤلاء الذين أعطينا مساحة لأصواتهم لتخرج فيما سنعرض فيما بعد، لابد وأن يكسبوا لقمة العيش.

"تبدو الفنادق غاية في الروعة، ولكن ماذا يحدث وراء الكواليس؟".

وحتى فى سعى الليبرالية الجديدة جاهدة إلى خلق عالم بلا حدود لرأس المال؛ فإنها تستمر فى الاعتماد على أنظمة التحكم بالحدود وأنظمة تقييد الهجرة

من أجل الحدّ من حركة بعض العمال وزيادة السيطرة على آخرين (Chacon 2007). وعلى الرغم من ذلك، فبالنسبة إلى أشخاص مثل جوليا؛ فإن قرار البحث عن عمل في لندن يعد قرارا يتسم بالاستقامة إلى حدٍ كبيرٍ. فمع نشأتها في تايشى في جنوب بولندا، كان يجب على جوليا ترك المدرسة الثانوية قبل تخرجها عندما أصبح واضحا أن راتب أبيها من شركة التعدين حيث يعمل، لم يعد كافيا لدعم الأسرة. لم يكن تاريخ جوليا الوظيفى فى بولندا غير اعتيادى، من خلال اتخاذ خطوات متكررة بين مختلف الوظائف ذات الأجر المنخفض في المطاعم، والصناعات الصغيرة، وتجارة التجزئة (in this volume،see Smith et al). وعلى سبيل المثال فقد عملت في البداية في واحدة من مطاعم تايشى الآخذة في الانتشار؛ تلك المطاعم الخاصة بالأطعمة السريعة، وقد انتقلت إلى محل بيع الزهور والذى أفلس، وانتقلت منه إلى شركة ملابس صغيرة. وقد اتخذت القرار بمغادرة بولندا في ربيع عام ٢٠٠٥ "من أجل السبب نفسه الذى من أجله أتى ٨٠% من البولنديين إلى هنا؛ من أجل العمل... بسبب الدخول"[١]. وعلى الرغم من أن فكرة مغادرة بولندا كانت صعبة قليلاً، فإنها لم تكن الأولى في أُسرتها التي تفعل ذلك. فخلال الثمانينيات، عمل والدها بانتظام في مواقع البناء في ألمانيا ومازال يقوم برحلات غربا لاستكمال أجره من المنجم.

لقد كان أمر تنظيم الحركة سهلا. فقد انتقل أيضا أحد أصدقاء صديق شقيقة جوليا إلى لندن وأجرى اتصالا مع مالكة بولندية وهناك كانت له اتصالاته مع الوكالات التي تزود فنادق لندن بالموظفين المختصين. ومع ذلك، فإن الوصول إلى لندن كان بمثابة صدمة؛ فكان المنزل الذى انتقلوا إليه مكونا من ثلاثة طوابق مع تقطين المالكة فيه في الطابق الأول، وكانت هناك ٥ حجرات نوم ومطبخ وحمام واحد يتم استخدامه من قبل ما لا يقل عن ٢٥ من المستأجرين. وبعد امتلاكها

لحجرتها الخاصة فى المنزل، كان المكان "شـيئا لا يُمكـن تخيُلـه... والمراتـب المنتشرة فى جميع الأماكن على الأرضية... عندما رأيت الأوضاع هناك؛ كنت قـد قاربت على الإصابة بانهيار عصبى".



(الشكل ٣-١)

امرأة بولندية تنظف بهو المقر الرئيسى لإحدى شركات لندن الكثيرة.

وكما أكد جان مكرازيكى رئيس اتحاد البولنديين فى بريطانيا العظمـى فـإن الشبكات الرخوة من "الهجرة المتسلسلة" والتى تم الاعتماد عليها مـن قبـل جوليـا وأيضا الكثيرين، تقدم غالبا السكن المروع الذى ينتقل إليه هؤلاء القادمون إلى لندن (مبدئيا على الأقل) تعد من السمات المشتركة في قـصص المهـاجرين البولنـديين (Mokrzycki 2006). ومثل جوليا، فإن الكثير والكثير من النساء يعملن خـصوصًا فى فنادق لندن (Evans et al. 2007). ففى عام ٢٠٠٢، وظفت الـصناعة الفندقيـة

البريطانية ما يزيد على ٢٨٠,٠٠٠ من العمال، حيث تقع حوالي ١٠% من الغرف الفندقية فى البلاد فى لندن (Evans et al. 2007:88). وإن كانت هذه تميل للاستفادة من موظفى الوكالات لتوفير المرونة العددية، فإنه على مدى العقد الماضى أو نحو ذلك شهدت إعادة هيكلة ملحوظة: ارتبطت فيما أشار إليه إيفـانس (٢٠٠٧) باسـم "التعاقد خلسة من الباطن". وهكذا، اتجهت فنادق بريطانيا نحو زيادة اعتمادهم على الوكالة أكثر من الموظفين فى الداخل؛ وعلى سبيل المثال، فـإن اسـتغلال ميـزة عرض مفرط جديد من عمال الوكالة - غالبا من المهاجرين - فى كلا الـوجهين؛ سواء فى الأجور المنخفضة أو ظروف العمل السيئة. وبالتالى، وعلى الرغم من أن فنادق لندن مازالت تتجه نحو دفع الأجور لموظفى الداخل مقابل سـاعات العمـل، فإن فريق النظافة التابع للوكالة يتم الدفع له فى أغلب الأحيان مقابل نظافة الغرفة- مفهوم الدفع بالقطعة الذى إذا ما قارناه بأجر العمل بالساعة غالبا ما يكون أقل من الحد الأدنى الوطنى للأجور (Evans et al. 2007). فالانتقال للوصول إلـى العمـل بالقطعة أدى إلى كلٍ من الضغط: نزولا بالأجور وتكثيفا ملحوظا فى حجم العمـل، حيث يسعى المتعاقدون من الباطن للإبقاء على هامش ربحهم مـن خـلال زيـادة الإنتاج. وحقيقة الأمر، فإن معدل الأجور فى القطاع هو الأقل فى بريطانيا (فالعمل ذو الدوام الكامل يعنى دخلا يقف عند ٨٠,٢١٠ جنيهًا إسترلينيًا فقط أسبوعيًا فـى عام ٢٠٠٥)، فى حين أن الفنادق تمتلك واحدا من أعلـى المعـدلات فـى مبـالغ تعاقدات العمالة وأقل المستويات كثافة فى أى قطـاع مـن قطاعـات الاقتـصاد البريطانى (ASHE 2005 ;Smith and Crroll 2003;Wills 2005).

ومثلها مثل جوليا، فإن زوفيا (٢٠ عاما من لودز فى وسط بولندا) وضـعت فى حالة اتصال مع وكالة توظيف تخدم قطاع الفنادق مـن خـلال شـقيقة أحـد الأصدقاء البولنديين، كان شريكها فى السكن. عملت معظم الوقت مـع البولنـديين

واللتوانيين، وتعاطت بشكل جيد مع زملائها ولكن لايزال المقابل المادى ضعيفا- مع جنى زوفيا لـ ٢٠٠ جنيه إسترلينى مقابل الغرفة الواحدة التى تنظفها. وكما أوضحت كل من زوفيا وجوليا بأنهما يؤديان عملا قاصما للظهر فعلاً. الآن، مع تلك المستويات المنخفضة من الدخول؛ يجد الناس فى بعض الأحيان أن من الضرورى القبول بعمل إضافى:

> مرة واحدة أسبوعيًا... أتت المديرة الرئيسية من الوكالة للتحقق من عملنا وأظهرت شكواها من كل شيء. كانت الفتيات جاثيات على ركبهن ينظفن الممرات، وكان يجب علىَّ تنظيف المصابيح والممر والأبواب والإطارات وكل شيء. لذلك يبدو الفندق رائعا، ولكن ماذا يحدث وراء الكواليس - للوصول إلى مثل هذه النتيجة- هو عمل شاقٌ جدا.(Zofia)

> حدثنى صديق لى قائلاً: "اسمعى يا جوليا، فى هذا المخبز يحتاج المالك لأحدهم... وأظن أنه أنت من يحتاج... لا تخافى من العمل الشاق". لذلك ذهبت إلى المخبز ولكننى لم أترك الفندق أثناء النهار. فكنت أعمل مساءً فى المخبز ونهارا فى الفندق. وكنت أغفو ما يقرب من ساعتين يوميا وبقيت على هذا الحال لنحو أسبوع ونصف، ولكننى لم أستطع التحمل أكثر من ذلك. (Julia)

ورغم تعاطف زوفيا بشكل جيد مع عاملات التنظيف الأخريات، فقد كانت علاقاتها مع مشرفيها أكثر صعوبة. وكانت هذه المشكلة ترتبط جزئيا بكثافة العمل مع دفع المشرفين لفرقهم لتدبر أمر عدد أكبر وأكبر من الغرف. ولكن ظهرت أيضا التوترات العرقية عبر شكوى زوفيا من مشرفتها السمراء ذات الأصول الأفريقية دليلا والتى بدت على أنها أرادت أن تجعل حياة زوفيا فى الفندق أصعب ما يكون:

كانت مديرتي من أوكرانيا وكانت الأخرى- لا أعـرف، فكـل مـا أعرفه أنها كانت سوداء من مكان ما فى أفريقيا... ومهما قمت بفعله لم يكن جيدًا بما فيه الكفاية بالنسبة لها، وكانت دائمًا تعطيني الفتيـات اللواتي بدون خبرة؛ لذا كان يجب عليّ مساعدتهن كثيرًا، وكنّ أيضًا يعملنْ ببطء... أرادت الفتيات قول إن العمل شاق جدا وأنهن يشعرن بأنهنّ يتعرضن للذّل. إنهن يذّللن، هذه هي الحقيقة. (زوفيا)

وبوجه عام فإن العمل خادمة كان يعطى شعورا طاغيـا بالوحـدة – كمـا وجدت زوفيا نفسها كما قالت: "وحيدة طوال الوقت في هذه الغرف". وفي الواقـع، فإن الوحدة كانت تشكل موضوعا متكررًا في حسابات العديد من العمال البولنديين الذين قمنا بالتحدث إليهم. ولم يتم تلطيف هذا الشعور الطاغي للوحدة مـن خـلال صلاتها مع المجتمع البولندي الأوسع في لندن. فبدلا من الاتفـاق مـع الإجابـات السابقة، اتجهت زوفيا إلى رؤية الاشتراك في الجنسية كتهديد؛ عند التنافس علـى الوظائف نفسها والمساكن نفسها والذي بشكل أعم لا يمكـن الوثـوق بهـا، كمـا أوضحت جوليا (see also McIlwaine 2005) :

كان لدي في بولندا المزيد من الوقت للأصدقاء؛ فكنت أستطيع قضاء وقت أطول معهم. لدي هنا أصدقاء، ولكن ليسوا كثيرين. لقد تعلمت أيضًا أن البولنديين أُناس شديدو الغيرة؛ كانوا الأسوأ ممن رأيت فـي حياتي... حتى السود كانوا متكاتفين ولكن البولنـديين لـم يقـدموا المساعدة لبعضم البعض قط، بل كانوا يطعنونك مـن الخلـف. لقـد رأيت ذلك هنا؛ فنحن نخاف كثيرا من شخص يقوم بالعمـل بـشكل أفضل منا.

ولأن الحياة خارج العمل أيضا كانت غالبا غاية فى الصعوبة، فقد سعى الناس إلى وضع صعوباتهم فى نصابها الصحيح. فالأكثر وضوحا، مع صعوبة التحمل فى وقتها، كان ينظر إلى الحياة فى لندن من قبل الكثيرين على أنها تزودهم بالفرص غير المتاحة فى أوطانهم وتكون قابلة للاحتمال لأنها كانت مؤقتة، كما لخصت جوليا قائلة:

"أنت تعرف، إذا ما أخذت فى الاعتبار أن الأرباح والكسب هو ما يبقينى فى لندن، ذلك ما يجعلنى أتكفل بنفسى؛ فأدفع إيجار الشقة وثمن الطعام وتذاكر السفر ومستحضرات التجميل والملابس، وبالإضافة إلى ذلك أضع مبلغا جانبا. أما فى بولندا فهذا من المستحيل، لأنه إذا ما أردت العيش بمفردى فإننى للأسف لن أستطيع كسب المال لاستئجار حتى شقة صغيرة من غرفة واحدة".

بالطبع، فإن الميل نحو رؤية الهجرة من خلال هذه التعابير يكون إلى حد كبير نتاج الحرية التى تمتع بها مواطنو الدول المنضمة للاتحاد الأوروبى فى المجىء والذهاب من بريطانيا كما يريدون. كما أشارت جرازيانا، "لم تكن بولندا بعيدة؛ إنها فقط ساعة ونصف من ستانستيد" برؤية من هذه التعابير، كانت الحياة فى لندن قابلة للاحتمال لأنها كانت معروفة بما كان يسمى: توفير أساليب لكسب بعض الاستقلالية ولتخفيف بعض العبء عن أُسرهم فى بولندا، وتوفير المال الكافى حتى ولو كان صعبا لإيجاد حياة أفضل عند العودة للوطن.

هذه القدرة على العودة ليست فقط مسألة مسافة جغرافية، أو وقت أو مال. فبالنسبة لهؤلاء الباحثين عن عمل فى بريطانيا، تكون المسألة الرئيسية الحالة القانونية لهؤلاء الذين بدون تأشيرة دخول مناسبة، فليس لهم الحق فى البقاء وبناء

وطن جديد، أو الرجوع لهذا الوطن الذى قد تركوه وراء ظهورهم. فبالنسبة لهؤلاء الذين يفتقرون إلى تلك الحقوق، يمكن للحياة فى لندن أن تكون مختلفة تماما.

"متى تقدم مستنداتك الخاصة...
هذا غالبا ما يقومون بالبحث عنه"

وعلى النقيض من السهولة التى يجيب بها البولنديون عن اتخاذ طريقهم إلى بريطانيا، فقد انتقل الناس من غانا إلى لندن عن طريق قنوات متنوعة وغالبا ما كانت ملتوية. فقد أتى القليل إلى لندن فى وقت سابق للانضمام إلى أقاربهم في إطار خطة الحكومة البريطانية لجمع شمل العائلات. وآخرون قد سافروا كمرافقين على تأشيرة دخول رفاقهم. وهناك عدد قليل انتقل إلى بلدٍ آخر من بلدان الاتحاد الأُوروبي أولاً، وحصل على جواز سفر للاتحاد الأُوروبي وبعد ذلك شقوا طريقهم إلى بريطانيا. ورغم ذلك، والذي لم يكن مفاجأة أن الناس غالبا ما يكونون حذرين من النقاش حول حالات هجرتهم بأى تفاصيل، فكان من الواضح أن بعضهم موجود فى بريطانيا بشكل غير شرعى. فالغالبية العظمى من الناس يمكثون متجاوزين الوقت المقرر لهم من خلال تأشيرة زائر أول أو طالب؛ مما أكسبهم تسمية غامضة كمهاجرين "غير منتظمين". فرغم أنه لا أحد يعرف الحجم الحقيقي للهجرة غير المنتظمة فى بريطانيا، فإن الدراسات تُظهر أن هذه التجارب هى بأى حال من الأحوال غير عادية، مع تقدير أن تلك الأعداد من البشر تتراوح فيما بين ٣١٠,٠٠٠ إلى ٥٧٠,٠٠٠ نسمة فى عام ٢٠٠١ (Woodbridge 2005).

وقد أعلنت الحكومة البريطانية مرة أخرى عند انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي اعتزامها اتخاذ إجراءات صارمة ضد الهجرة غير الشرعية تهدف إلى وقف تدفق المهاجريين غير الشرعيين القادمين إلى بريطانيا من خارج الاتحاد

الأوروبى. وكجزء فى هذه العملية، سعت الدولة البريطانية لمزيد من تأمين حدودها التى تتجاوز الحدود الإقليمية، إلى الإجراءات المتعلقة بإصدار التأشيرات فى قنصليات بريطانيا فى الخارج على سبيل المثال، كما أوضح كواسى من غانا قائلاً: "عندما تقدم أوراقك طلبًا للفيزا(*)، هذا غالبا ما يقومون بالبحث عنه: هل سوف تعود إلى بلدك عندما تنهى ما جئت من أجله؟".

فبالنسبة لأصحاب الأوضاع غير المنتظمة، فإن الحياة غير مستقرة. ويكفي أن هناك الخوف الدائم من الاعتقال والترحيل. كما قالت "أبينا" ـ والتى هي أيضا من غانا -: "إذا ما جئت ولا تملك الأوراق فإنك حينئذ ستكون فى أزمة كبيرة"، وإيجاد عمل أصبح أيضا أكثر صعوبة، من خلال خوف أرباب الأعمال من الغرامات المستحقة على هؤلاء الذين يوظفون تلك العمالة فى مخالفة وضعهم كمهاجرين، ومن ثم إلى إمدادات جديدة من العمالة المقننة بدلاً منها من شرق وسط أوروبا.

ومع ذلك، فى حين أن المبحوثين فى الاستطلاع من البولنديين كانوا صغار السن نسبيا، فإن الغانيين الذين عملنا معهم كانوا يميلون إلى أن يكونوا أكبر سنا؛ غالبا فى الثلاثينيات أو الأربعينيات. وكان العديد منهم يرعى أطفالا، إما قد تم إلحاقهم بعائلاتهم فى بريطانيا، أو كون الأطفال بالفعل وجدوا لمرة واحدة فى بريطانيا، أو (كل من الرجال والنساء) تركوا أطفالهم مع العائلة فى غانا؛ بينما يبحثون هم عن عمل خارج البلاد. فبالنسبة لهؤلاء، فإن السبب الرئيسى وراء مجيئهم إلى بريطانيا خصوصا هو تأمين المال الكافى لإجراء تحويلات منتظمة إلى أسرهم فى الوطن، كما أوضحت "إما": "لقد كنت قادرة على تقديم مثل القوت

(*) تأشيرة الدخول.(المترجم)

اليومى العائلى؛ تقديم الطعام لهم عن طريق إرسال المال إليهم كل شهر، ومن ثـم يستطيعون ابتياع الطعام... فإذا ما عدت إلى الوطن فإن راتبى لن يكون كافيا حتى بالنسبة لى".

على هذا النحو، فإن الصعوبات التى واجهها الناس فى سبيل إيجاد فرصـة عمل، والمستويات المنخفضة جدا من الأجور المرتبطة بنوع من الأعمـال التـى غالبا ما يتم تأمينها، لها تشعبات بعيدة عن رفاهيتهم الفورية. كما لا ينبغى التقليـل من حجم هذه التحويلات وأهميتها ولا حتى من شأن الصعوبات التى لا بد أن يمر بها الناس من أجل دعمهم، والتى يجب تقييمها. فتحويلات الأموال خارج البلاد تم تقديرها حديثا لتكون غانا ثالث أكبر مصدر للعائدات الأجنبية (Anarfi et al. 2003) ويعد مصدر دخل حيوى لكثير من الأُسر. وهي تستخدم لتمويل كل من المـشاريع الرامية إلى تأمين مستقبل أفضل (فى كثير من الأحيان: تعليم الأطفـال) والحيـاة اليومية يوم بيوم. فأكثر من ٨٠% من العمال الغانيين الذين تحدثت إليهم يقومـون بإرسال المال للوطن بانتظام؛ بكميات تتفاوت حسب الظروف ولكن بمعدل يـدور حول ١٠٠ جنيه إسترليني شهريا؛ من دخل شهرى يبلغ متوسطه فقط ٨٥٠ جنيهًـا إسترلينيًا. وعلى الرغم من أن هذه المساهمة لا تقدر بثمن للأسرة فى الوطن، فمثل هذه المبالغ تمثل استنزافا ملحوظا لدخل هؤلاء الذين يقومون بالـدعم (Datta et al. 2007). أضف إلى هذه الضغوط المالية الألم النفسى الذى يعانى منه هؤلاء الذين هم مجبرون على ترك أطفالهم فى الوقت الذي يسعون فيه للعمل فـى الخـارج حتـى يتمكنوا من تقديم مستقبل أفضل لأطفالهم؛ Datta et al. 2006 انظـر أيـضا (Aranda 2003;Parrenas 2005). فى الواقع، أحد أكثر الجوانب الشنيعة فى سياسـة الهجـرة البريطانية بالطبع، هو أن هؤلاء الذين يعيشون فى بريطانيا بدون إذن لا يـستطيعون

المغامرة بترك البلاد لزيارة الأُسرة فى الوطن على سبيل المثال، أو على الأقل غير قادرين على العودة.



(الشكل ٣-٢)

امرأة غانية تنظف المراحيض فى المقار الرئيسية لأحد البنوك الدولية الرئيسية فى لندن. "لذلك هل يعنى ذلك أنه بسبب لونك، لن تستطيع فعل ما تريد فعله؟

تبدو كل هذه الروايات صادمة أكثر عندما يجد المرء أن عددا من الناس الذين تحدثنا معهم قد شغلوا قبل ذلك مواقع إدارية أو مهنية فى أوطانهم (أكثر من النصف وصل إلى بريطانيا حاملين مؤهلات عليا)، مناصب من شأنها فى الماضى توفير التأمين الكبير والعيش الكريم فى غانا. ومع ذلك، ففى بريطانيا لم يستطع هؤلاء الناس إلا تأمين الوظائف ذات الأجور المتدنية فقط. بالنسبة للبعض، فالمشكلات التى يواجهونها فى إيجاد فرصة عمل ملائمة يجب أن تتماشى مع وضعهم غير القانونى. كما أن المؤهلات من خارج البلاد غالبا ما لا يتم الاعتراف بها من قبل أرباب الأعمال البريطانيين. ولكن حتى أولئك الذين تدربوا فى بريطانيا، ومنحوا إذنا أبديا بالبقاء، غالبا ما يواجهون الصعوبات. فبالنسبة لهؤلاء الناس، فإن المشكلات فى إيجاد عمل مهنى تظهر بشكل واضح بإشارة إلى العنصرية المستمرة فى سوق العمل فى لندن (Herbert et al. 2008). فمارى، والتى كانت فى غانا تشغل منصبا رفيع المستوى فى شركة الرقابة على الموانئ، ولكن رأت أن راتبها يهبط وتم تقليص الفرص المتاحة بسبب انهيار الاقتصاد الغانى، أصبحت الآن تدرس للحصول على شهادة فى إدارة الإسكان. وتروى تجربتها على النحو التالى:

> صديق لى أخبرنى قائلا: "مارى، إن هذا المنهج الدراسى الذى تقدمين عليه فى الجامعة، أعدك، أنك لن تستطيعى الحصول على عمل به فى هذا البلد، إذًا لماذا ترهقين نفسك؟"... هل هذا يعنى، أنه بسبب لونك، لن تستطيع فعل ما تريدين فعله؟"، ما تريدين أن تفعليه، لن تستطيعى القيام به؟... فهذا شىء أقاتل من أجله.

بينما تستمر مارى فى دراسة مقررها الدراسى، عملت أُوبى عاملة نظافة فى لندن بشكل غير رسمي. لقد تطورت عمليات العقود من الباطن خصوصا فى عالم لندن السري، حيث تحرر عقود النظافة الآن من خلال الاستعانة بمصادر خارجية ينتقل بمقتضاها عدد صغير من شركات النظافة العالمية للعمل في لندن. وكما أوضحت أوبى، فإن تلك الشركات قدمت الخبرة الخاصة فى الاستفادة من موارد لندن من العمال من جنوب الكرة الأرضية للحفاظ على تكاليف العمال لديها منخفضة، وفى الآونة الأخيرة، عمل هؤلاء العمال ضد العمال الجدد من شرق وسط أوروبا وسائل لتقليل رواتبهم بدرجة أكبر:

فى هذه الآونة يقدم المتعهدون الناس من رومانيا وبلغاريا(٢)... وما يفعلونه هو عندما يقومون بإحضارهم، فإنهم يقومون بإبعاد بعض من هؤلاء الأفارقة. يقولون لهم إن هؤلاء أُوروبيون ولهم الحق فى العمل أكثر منكم... فنحن نواجه ما نواجهه لأن بعضنا لا يملك المستندات. لذا يمكنك قهرنا، يمكنك فعل أى شيء، يمكنك أن تجعلنا نلعق البلاط. فسوف نفعل ذلك لأننا إن لم نفعل فنحن مُقالون، وعندما يقولون إنك مُقال، فإن ذلك يعطيك شعورا بالخوف. كيف ستنجو؟ إنك لا تستطيع الذهاب للعمل فى مكان آخر؛ لأنك إذا ما ذهبت سوف يسألونك: "أين أوراقك، أنت تعرف؟... إذا ما تكلمت ضد أى شيء. حينئذ سوف تتعرض للتهديد من قِبلهم... "نحن نعلم أنك لا تملك أوراقا؛ لذا يمكننا إقالتك فى أى وقت".... و.... هؤلاء الناس عندما يأتون، فإنهم لا يهتمون كم تدفع لهم. مثل السيدة من رومانيا التى جعلوها فيما بعد مشرفة....عندما كنت مازلت أتحصل على ستة جنيهات، كانت تتحصل هى على ثلاثة أو أربعة جنيهات تقريبًا. لم

تكن تمانع، وكانت سعيدة جدا، وقالت، "انظرى، إن هذه النقود فى رومانيا تشترى كثيرًا من الأشياء".

فى ضوء هذه المنافسة، فإن المقابل المادى للعمال ينخفض بشكل متزايد. فعامل النظافة فى مترو الأنفاق: "كواسى" ـ الذى كان يعمل فى غانا مهندسا معماريا ـ يجنى فقط ٢٢٠ جنيها إسترلينيا أسبوعيا. وكما أوضح، مثل هذا العمل لا يدر فقط عائدا منخفضا، بل إن مطالبه كثيرة: بوقوف العمال المتكرر واستمرارهم فى تنظيف القطارات والأرصفة من القمامة، كل هذا بينما يعملون بدون ضوء الشمس أو هواء نقى:

> إن تنظيف والتقاط القمامة من القطارات صعب جدا. لأن لدينا الكثير من القمامة وبسبب، أنت تعلم ثانى أكسيد الكربون؟ أحيانا، إذا ما استخدمت شيئا مثل القطن؛ القطن الأبيض... فسوف ترى ترسبات الكربون الأسود بسبب الكهرباء هنا... ضع يدك على الحائط. أو استخدم بعض القفازات لتنظيفها قبل أن تعرف أنها سوداء. إنها ليست جيدة على الإطلاق لصحتنا.

فى ضوء هذه الصعوبات، من المهم النظر إلى مدى تعايش الناس فى بريطانيا- فى كلا الجانبين المالى والشعورى - مقتطعين ليس فقط من قوتهم ولكن أيضا من حياتهم من أجل أنفسهم فى بريطانيا. فمثل المبحوثين البولنديين مال أيضا المبحوثون الغانيون إلى الاعتماد على شبكات من مواطنيهم لإيجاد عمل وتأمين السكن؛ غالبا ما يشاركون السكن مع غيرهم من الغانيين. ويرجع ذلك حتى الآن -جزئيا- إلى عدم القدرة على الرحيل؛ فالعديد قد أقام فى لندن فترة أطول مما كان مقدرا (بالتأكيد فترة أطول من المبحوثين البولنديين)، وربما يرجع ذلك جزئيا إلى

تجاربهم مع العنصرية، والتى قادت الكثيرين نحو تكوين صداقات فـــى المجتمــع الغانى بدلا من السعى وراء تكوين صداقات خارج هذا المجتمـــع، اتجهــت هــذه الشبكات بشكل أكثر شمولية، وأعمق إلى حدٍ ما من تلك التى وصـــفها المجيبـــون البولنديون. وقد قامت أيضا بوظيفة أُخرى بديلة (Herbert et al. 2008;c.f Eade et al. 2007).

وبشكل أكثر وضوحا فبجانب الدعم المادى، ساعدت هذه الشبكات على فتح الطريق للناس للحفاظ على الصلة مع الشتات الأوسع الغانى فى لندن، ومع غانـــا نفسها. وقليل من هؤلاء الذين تحدثنا إليهم كانوا أعضاءً في جمعيـــات المـــوطن – كمتسع عبر الانتماءات الوطنية والتى بدت، فى لندن على الأقل، مهيمنًا عليها مـــن قِبل صفوة الطبقة المتوسطة (Mohan 2006). وبدلاً من ذلك، يستخدم الناس حفلات التأبين والخدمات التذكارية (مناسبات مهمة بالنسبة للغانيين) خـــصوصا الكنيـــسة كوسيلة لإبقاء الاتصال مع العائلة والأصدقاء فى لندن وغانا والتحدث بلغتهم الأم، ومتابعة الأخبار القادمة من الوطن.

إن مثل هذه الشبكات التى تزود الناس بوسائل لإدامة الشعور القوى والـــدائم بالهوية الغانية عندما يكونون بعيدين عن الوطن. والأهم حتى من هذا، ربما، هـــو الدور الذى تلعبه الكنيسة فى تعزيز الشعور بالكرامة واحترام الذات بـــين هـــؤلاء العمال. بالنسبة لهؤلاء الذين يقومون بـــ"العمل القذر" لليبرالية الجديدة (Herod and Aguiar 2006). يعد نقص الاحترام هو قضية رئيسية؛ أحدهم يحضر من الـــوطن إليهم كل مرة يجمعون فيها رواتبهم وكل مرة الناس الذين في مكاتبهم وعربـــاتهم التى نظفوها تمضى عليهم دون تقدير أو عرفان كأنهم غيـــر مـــرئيين (see Wills 2006). فبالنسبة إلى العديد من المبحوثين الغانيين أدى هذا النقص فى الاحترام إلى

تفاقم الشعور بالتمييز العنصرى، وذلك مع العلم بأن المؤهلات والخبرات التى جاءوا بها من غانا كانت ضئيلة القيمة فى بريطانيا، وإزاء استمرار انتشار الشعور تجاه أنفسهم بأنهم غير مرحب بهم في كثير من الأحيان فى الخارج. ومع ذلك، ففى الكنيسة، كما أوضح "كوفر"؛ فإن العمال غير المرئيين فى الليبرالية الجديدة يصبحون مرئيين، ليس ذلك فحسب، بل يصبحون مُرَحَبًا بهم ليس كعمال من ذوى الأجور المنخفضة، وليس كمهاجرين ولكن كأعضاء فى مجتمع واحد يجمعهم من خلال الإيمان واحترام الذات: "ففى كنيستى، عندما تصل إلى هناك، سوف ترى أنك ضيف في مجتمع يحتضنك؛ فتصبح كأنك غانى أو أمريكى أو أيًا ما كنت ... فسوف ينظرون إليك على أنك عضو فى الكنيسة... فتشعر كأنك فى وطنك".

النتائج

بضم هذه الروايات جنبا إلى جنب، يمكن التوصل إلى نتيجتين متعارضتين جذريا تتعلقان بالعلاقات بين الليبرالية الجديدة والهجرة. فمن ناحية، يمكن سرد قصة الويلات والكوارث المتلاحقة. وهؤلاء الذين دفعتهم الصعوبات التى ترتبت على أعقاب إعادة الهيكلة النيوليبرالية إلى ترك بلادهم، من بولندا وغانا، وأنهم قد ذهبوا إلى لندن فقط ليواجهوا صعوبات أكثر فى معركتهم لتأمين الحياة والعيش في ظل الاقتصاد الذى تعرض إلى تغير جذرى فى ثلاثة عقود من الإصلاح الليبرالى الجديد. ومن ناحية أخرى، يمكن للمرء أن يشير إلى أن إعادة الهيكلة المطلقة والتى أدت إلى مثل هذه الصعوبات، مكنت فى حالة بولندا على الأقل آلاف من البولنديين من الفرار من الاقتصاد المتعثر والبحث عن فرص جديدة فى "أحد البلدان الأوروبية"؛ بينما خلفت إعادة الهيكلة الاقتصادية فى لندن الطلب على العمل

المتدنى الأجر والتى أعطت الناس القادمين من كل من بولندا أو غانا الفرصة - مهما كانت ضئيلة - لصنع حياة أفضل لأنفسهم وعائلاتهم لكسب مبالغ من المال لا يمكن تصور تحقيقها فى الوطن.

النتيجة قد لا تكون مرضية، أكثر من البحث فى إذا كنا قد أصبحنا فى حاجة إلى فهم التناقضات الكامنة فى الليبرالية الجديدة (Harvey 2005) وتعقيدات العلاقات بين العمليات المتناقضة والممارسات المعقدة بنفس القدر للهجرة. حالما يتم التعرف على تلك التعقيدات، ينبغى لها حينئذٍ ألا تأتى كمفاجأة أن التجارب الحية لهؤلاء التى كانت تحركاتهم تجسد "الليبرالية الجديدة المسافرة أو تنقل الليبرالية الجديدة" بشكل واضح كانت بنفس القدر من التعقيد.

وعلى سبيل المثال، فإنه من الواضح أن المنافسة مع الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبى فى النظام الاقتصادى المتدنى الأجور فى لندن فى تزايد. ونتيجة لذلك، ظهرت آلاف التوترات بين الجاليات المهاجرة المختلفة كما بين المهاجرين والمواطنين البريطانيين فى التنافس على نفس الوظائف ذات الأجر المتدنى. تظهر المنافسة جليا بين القادمين من شرق ووسط أوروبا وجماعة من المهاجرين جاءوا فى وقت سابق من جنوب الكرة الأرضية وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا على وجه الخصوص (Herbert et al. 2008). مثل هذه التوترات لم تنشأ فقط فى سوق العمل، - من أجل أسباب متنوعة- نتيجة أن أرباب العمل يميلون أكثر وأكثر نحو تفضيل العمالة من شرق أوروبا ووسطها على هؤلاء القادمين من جنوب الكرة الأرضية ولكن فى مجال العمل: إذ إن المشرفين، من أى دولة يتجهون نحو تفضيل شركائهم فى الوطن فى توزيع المهام والتوصيات من أجل الترقية وما إلى ذلك (Datta et al. 2007). ومثل هذه التوترات، غالبا ما يتم تقديمها من قبل العمال

أنفسهم داخل إطار عرقي واضح هنا في تصريحات كل من العمال البولنديين والغانيين عن نظرائهم.

تدور هناك أيضا بعض الشكوك، على المدى القصير على الأقل، عن هوية الخاسرين في هذا التنافس. كما أن الحكومة البريطانية ضيقت على الهجرة غير المنظمة وفرضت قيودا أكثر على تدفق العمال من ذوى المهارات المنخفضة من خارج الاتحاد الأوروبى، فسوف يصبح الأمر أكثر صعوبة على القادمين من دول مثل غانا للوصول لسوق العمل في لندن، بينما هؤلاء الموجودون بالفعل في لندن سوف يواجهون مزيدا من انعدام الأمن والصعوبات. إذا فإن الفرص التي تفتح ذراعيها للعمالة المهاجرة هي بلغة أخرى، يتم تصنيفها تبعا للعرق حيث يضطر الناس لمناقشة نظام هجرة عنصرى واضح. وعبر المدى الطويل أيضا، حتى إذا كانوا قادرين على البقاء في لندن، فإن الدلائل تشير إلى أن مجموعات المهاجرين من غير أصحاب البشرة البيضاء يتلقون عوائد مادية أقل من نظرائهم في سوق العمل في لندن؛ لأنهم لايزالون يواجهون مشكلات التمييز العنصرى (Wheatley-Price 2001).

لكن الكثير من العمال الذين تحدثنا إليهم -الغانيين والبولنديين- على حد سواء أيضا تحدثوا بإطناب عن كيفية تقديرهم لفرصة العيش والعمل جنبا إلى جنب مع أناس من كل الكرة الأرضية وشعورهم بالاطمئنان بين غيرهم من اللندنيين (Herbert et al. 2008). وبالمثل، بينما تعمل سياسات الهجرة البريطانية على مضاعفة الأضرار العنصرية التي تمت مواجهتها بالفعل من قبل المهاجرين من بلدان مثل غانا، كانت بعض سياسات سوق العمل الحكومية كانت حاسمة في تأمين المكاسب المهمة لمثل هؤلاء العمال. إن الأكثر وضوحا، مع استثناء قطاع الفنادق

والضيافة، أن استطلاعاتنا عن اقتصاد لندن المتدنى الأجور أشارت إلى أن أرباب الأعمال يميلون إلى الالتزام بالحد الأدنى للأجور الوطنية، حتى لو قاموا نادرا بدفع المستوى الأعلى من هذا الحد الأدنى (May et al. 2007). بينما تلعب كل من الدولة المرسلة والمستقبلة دورا حاسما فى تشكيل تدفقات الهجرة وأيضا فى تشكيل حياة هؤلاء المهاجرين، حينئذ، تحتاج الدولة أيضا أن يتم فهمها دوما على أنها مؤسسة معقدة ومتناقضة فى كثير من الأحيان. فسياسة الدولة أيضا قابلة للتغير. فخلال فصلى الربيع والصيف ٢٠٠٧، وعلى سبيل المثال وجدت الحكومة البريطانية نفسها تحت ضغط متزايد لبدء برنامج تنظيم ومنح عفو عام عن مئات الألاف من المهاجرين غير النظاميين الذين يلعبون دورا مهما فى الاقتصاد البريطانى وخصوصا اقتصاد لندن (www.strangersintocitizens.org.uk).

تمت قيادة الحملة من أجل التنظيم من جانب قاعدة واسعة من المنتمين إلى الاتحادات التجارية، وجماعات الضغط -خصوصا- المنظمات الدينية. كما أن الكنيسة لعبت دورا محوريا فى الحياة اليومية يوما بعد يوم للعديد من عمال لندن المهاجرين، مقدمين للناس ليس فقط متسعا للحفاظ على الشعور والهوية والانتماء عندما يكونون خارج الوطن ولكن مساحة قليلة من الاحترام فى الحياة المليئة بعدم الاحترام، إنها مجموعات دينية بدلا من كونها المنظمات السياسية التقليدية، والتى يمكن أن تحمل الأمل الأفضل من أجل تحسين حياة العديد من العمال المهاجرين سواء كانت تقاتل من أجل الأجر المعيشى أو القوانين (Wills 2004). هذه الحملات فى غاية الأهمية، ليس فقط لأنها تثبت أنه من الممكن مقاومة الليبرالية الجديدة، ولكن لتأمين مستقبل أفضل لأولئك الذين غالبا ما سيكون عليهم تحمل أعباء "الليبرالية الجديدة المسافرة أو المتنقلة".

هوامش

إن البحث الذى جاء عنه هذا الفصل تم تمويله من قبل مجلس البحث الاجتماعى والاقتصادى (المدن العالمية في العمل Aworld RES 0230694) والسلطة الأكبر فى لندن، أوكفام ، كوين مارى، جامعة لندن وينسون. وقد أجرى بالتعاون مع مواطنى لندن وأخذت الصور بواسطة كرميس كلن (www.chrisclnn.com) بتكليف من الـ أيد نتيتيز ESRC وبرنامج لكريس كلن. يود الكُتاب توجيه الشكر إلى كل هؤلاء وخصوصا العمال الذين أعطونا الوقت للتحدث معهم أثناء البحث وبدونهم كان من الممكن ألا يكون هناك مشروع.

١- المقابلات مع المشاركين البولنديين أُجريت بالبولندية، ثم ترجمت إلى الإنجليزية فيما بعد، ولضمان الحفاظ على وضوح المعنى تم تصحيح المادة المقدمة هنا من الأخطاء النحوية المقدمة فى عملية الترجمة؛ أما المقابلات مع المشاركين الغانيين قد تمت بالإنجليزية وقد عرضت مواد هذه المقالات بشكل حرفى وللحفاظ على عدم كشف الهوية تم تغيير جميع أسماء العاملين.

٢- فى الواقع قد يعمل البلغاريون والرومانيون فقط فى بريطانيا إذا ما منحوا تصريح عمل (مؤقت) فى إيطار خطة قطاع المملكة المتحدة - برنامج يمكن أصحاب الأعمال فى الصناعات (منخفضة المهارة) من مواجهة نقص العمالة للتقدم للحصول على تصريح بالعمل المؤقت من جانب المتقدمين من بلغاريا ورومانيا، وبما أن الخطة لا تضم عمال نظافة (إلا باستثناء العمل فى طواقم

عمل المقاصف أو فى المطاعم) فإنه من غير المرجح أن الشعب الذى تنتمى إليه "أوبى" هو البلغارى والرومانى. الأرجح هو أنها من واحدة من الدول المنضمة، على الرغم من أن تلك التصريحات قد أوضحت وجود قابلية عامة أكبر فى تصريحات كل من العمال وأرباب الأعمال الذين قمنا بإجراء المقابلات معهم لرسم خطوط تمييز واضحة بين الـ"أفارقة" والـ"قادمين من أوروبا الشرقية".

المراجع

Anarfi, J., and S. Kwankye (2005) *Migration from and to Ghana: A Backround Paper*, Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex.

Aranda, E.M. (2003) 'Global care work and gendered constraints: The case of Puerto Rican transmigrants', *Gender and Society* 17(4): 609–26.

Armstrong, R. (1993) *Ghana Country Assistance Review: A Study in Development Effectiveness*, Washington DC: World Bank.

ASHE (Annual Survey of Hours and Earnings) (2005) 'Table 4.1a: Weekly Pay – Gross – for all employee jobs in United Kingdom', www.statistics.gov/uk/downloads/theme_labour/ASHE.2005/2005_industry.pdf; accessed 25 March 2008.

Bayart J. (1993) *The State in Africa: the Politics of the Belly*, Harlow: Longman.

Beckman, B. (1992) 'Empowerment or repression? The World Bank and the politics of African adjustment', in P. Gibbon (ed.), *Authoritarianism, Democracy and Adjustment: The Politics of Economic Reform in Africa*, Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, pp. 83–105.

Bockman, J., and G. Eyal (2002) 'Eastern Europe as a laboratory for economic knowledge: The transnational roots of neoliberalism', *American Journal of Sociology* 108(2): 310–52.

Castles, S., and M.J. Miller (2003) *The Age of Migration*, London: Palgrave Macmillan.

Chacón, J.A. (2007) 'Migrant workers: Casualties of neoliberalism', *International Socialist Review* 54, July–August, www.isreview.org/issues/54/casualties.shtml.

Clifford, J. (1989) 'Notes on travel and theory', *Inscriptions* 5, http://humwww.ucsc.edu/CultStudies/PUBS/Inscriptions/vol_5/clifford.html.

Coombe, R., and P. Stoller (1994) 'X marks the spot: The ambiguities of African trading in the commerce of the black public sphere', *Public Culture* 15: 249–74.

Craig, D., and D. Porter (2003) 'Poverty reduction strategy papers: A new convergence', *World Development* 31(1): 53–70.

Currie, S. (2006) '"Free" movers? The post-accession experience of Accession 8 migrant workers in the United Kingdom', *European Law Review* 31(2): 207–29.

Datta, K., C. McIlwaine, Y. Evans, J. Herbert, J. May and J. Wills (2006) *Work, Care and Life amongst Low Paid Migrants in London: Towards a Migrant Ethic of Care*, Global Cities at Work Working Paper Number 5, Department of Geography, Queen Mary, University of London.

Datta, K., C. McIlwaine, J. Wills, Y. Evans, J. Herbert and J. May (2007) 'The new development finance or exploiting migrant labour? Remittance sending among low-paid migrant workers in London', *International Development Planning Review* 29(1): 43–67.

De Broeck, M., and V. Koen (2000) *The Soaring Eagle – Anatomy of the Polish Take-Off in the 1990s*, IMF Working Papers, Washington DC: International

Monetary Fund.
Dustmann, C., M. Casanova, M. Fertig, I. Preston and C. Schmidt (2003) *The Impact of EU Enlargement on Migration Flows*. Home Office Online Report, London, www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs2/rdsolr2503.pdf.
Eade, J., S. Drinkwater and M. Garapich (2007) *Class and Ethnicity: Polish Migrant Workers in London*, Full Research Report – ESRC End of Award Report. RES-000-22-1294. Swindon: ESRC.
Evans, Y., J. Wills, K. Datta, J. Herbert, C. McIlwaine and J. May (2007) '"Subcontracting by stealth" in London's hotels: Impacts and implementation for labour organising', *Just Labour: A Canadian Journal of Work and Society* 10: 85–98.
Favell, A., and R. Hansen (2002) 'Markets against politics: Migration, EU enlargement and the idea of Europe', *Journal of Ethnic and Migration Studies* 28(4): 581–601.
Flynn, D. (2005) 'New borders, new management: The dilemmas of modern immigration policies', *Ethnic and Racial Studies* 28(3): 463–90.
Garapich, M. (2007) 'The builder, the fighter, and the conman: Individualism and identity among transnational Polish migrants', paper presented to the Department of Geography, Queen Mary, University of London, October.
GLA (2002) *London Divided: Income, Inequality and Poverty in the Capital*, London: Greater London Authority.
Harvey, D. (2005) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.
Herbert, J., K. Datta, Y. Evans, J. May, C. McIlwaine and J. Wills (2008) 'Multicultural living? Experiences of everyday racism amongst Ghanaian migrants in London', *European Urban and Regional Studies* 15(2): 103–17.
Herod, A., and L.L.M. Aguiar (2006) 'Introduction: Cleaners and the dirty work of neoliberalism', *Antipode* 38(3): 425–34.
Home Office (2006) *A Points Based System: Making Migration Work for Britain*, London: Home Office.
Home Office and Foreign and Commonwealth Office (2007) *Managing Global Migration: A Strategy to Build Stronger International Alliances to Manage Migration*, London: Home Office and Foreign and Commonwealth Office.
Home Office, Department of Works and Pensions, HM Revenue and Customs and Department of Communities and Local Government (2006) *Accession Monitoring Report, May 2004 to March 2006*, London: HMSO.
Iglicka, K. (2005) *EU Membership Highlights Poland's Migration Challenges*, Country Profiles, Migration Information Source, Centre for International Relations, Warsaw.
Kicinger, A. (2005) *Between Polish Interests and the EU Influence: Polish Migration Policy Development 1989–2004*, Central European Forum for Migration Research Working Paper 9, Warsaw.
Koser, K. (2003) 'New African diasporas: An introduction', in K. Koser (ed.), *New African Diasporas*, London: Routledge, pp. 1–16.
Kowalik, T. (2001) 'Ugly face of the Polish success', in G. Blazyca and R. Rapacki (eds), *Ugly Face of the Polish Success*, Cheltenham: Edward Elgar, pp. 33–53.
Larner, W. (2000) 'Neoliberalism: Policy, ideology, governmentality', *Studies in*

Political Economy 63: 5–26.

Manuh, T. (2001) 'Ghanaian migrants in Toronto, Canada: Care of kin and gender relations', *Research Review* 17(2): 17–26.

Massey, D. (2004) 'Geographies of responsibility', *Geografiska Annaler* 86B(1): 5–18.

Massey, D. (2007) *World City*, Cambridge: Polity Press.

Massey, D.S., A.B. Gross and K. Shibuya (1994) 'Migration, segregation, and the geographic concentration of poverty', *American Sociological Review* 59(3): 424–45.

May, J., J. Wills, K. Datta, Y. Evans, J. Herbert and C. McIlwaine (2007) 'Keeping London working: Global cities, the British state and London's new migrant division of labour', *Transactions of the Institute of British Geographers* 32(1): 157–62.

McIlwaine, C. (2005) *Coping Practices amongst Colombian Migrants in London*, Department of Geography, Queen Mary, University of London.

Misra, J., J. Woodring and S.N. Merz (2004) 'The globalization of care work: Immigration, economic restructuring and the world-system', unpublished paper, Department of Sociology and Centre for Public Policy and Administration, University of Massachusetts–Amherst.

Mitchell, K. (2004) *Crossing the Neoliberal Line: Pacific Rim Migration and the Metropolis*, Philadelphia: Temple University Press.

Mohan, G. (2006) 'Embedded cosmopolitanism and the politics of obligation: the Ghanaian diaspora and development', *Environment and Planning A* 38: 867–83.

Mohan, G. (2007) 'Making neo-liberal states of development: The Ghanaian diaspora and the politics of development', unpublished manuscript.

Mohan, G., E. Brown, B. Milward and A. Zack-Williams (2000) *Structural Adjustment: Theory, Practice and Impacts*, London: Routledge.

Mokryzcki, J. (2006) President of the Federation of Poles in Great Britain, personal interview.

Morris, L. (2002) *Managing Migration: Civic Stratification and Migrants' Rights*, London: Routledge.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2005) *Trends in International Migration*, Paris: OECD.

Parreñas, R. (2005) 'Long distance intimacy: Class, gender and intergenerational relations between mothers and children in Filipino transnational families', *Global Networks* 5(4): 317–36.

Peck, J. (2006) 'Liberating the city: between New York and New Orleans', *Urban Geography* 27(8): 681–713.

Peil, M. (1995) 'Ghanaians abroad', *African Affairs* 94(376): 345–67.

Rees, P., and P. Boden (2006) *Estimating London's New Migrant Population*, London: Greater London Authority.

RSA (2005) *Migration: A Welcome Opportunity? A New Way Forward by the RSA Migration Commission*, London: RSA.

Sassen, S. (1991) *The Global City: New York, London, Tokyo*, Princeton: Princeton University Press.

Sassen, S. (1998) 'The de facto transnationalizing of immigration policy', in C.

Joppke (ed.), *Challenge to the Nation State*, Oxford: Oxford University Press, pp. 49–86.
Shields, S. (2006a) *Transnational Capital, Class Configuration and the Social Implications of Poland's On-going Transition to a Market Economy*, Centre for International Politics, University of Manchester.
Shields, S. (2006b) *Historicizing Transition: The Polish Political Economy in a Period of Global Structural Change*, University of Manchester Centre for International Politics Working Paper Series, No. 17, University of Manchester.
Simon, D. (2001) 'Neo-liberalism, structural adjustment and poverty reduction strategies', in V. Desai and R. Potter (eds), *The Companion to Development Studies*, London: Arnold, pp. 86–92.
Smith, A. (2007) 'Articulating neo-liberalism: Diverse economies and urban restructuring in post-socialism', in E. Sheppard, H. Leitner and J. Peck (eds), *Contesting Neoliberalism: The Urban Frontier*, London: Guilford, pp. 204–22.
Smith, M., and M. Carroll (2003) 'Branch report for hotel and restaurants in the UK', unpublished report for European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Dublin.
Smith, S.J. (1989) *The Politics of 'Race' and Residence*, Cambridge: Polity Press.
Spence, L. (2005) *Country of Birth and Labour Market Outcomes in London: An Analysis of Labour Force Survey and Census Data*, London: Greater London Authority.
Stenning, A. (2003) 'Shaping the economic landscapes of post-socialism? Labour, workplace and community in Nowa Huta, Poland', *Antipode* 35(4): 761–80.
Stenning, A. (2005) 'Post-socialism and the changing geographies of the everyday in Poland', *Transactions of the Institute of British Geographers* 30(1): 113–27.
Strangers into Citizens (2007) *Call for a Pathway to Legal Status for Long Term Migrants*, www.strangersintocitizens.org.uk; accessed 26 July 2007.
Wheatley-Price, S. (2001) 'The unemployment experience of male immigrants in the English labour market', *Applied Economics* 33(2): 201–15.
Wills, J. (2004) 'Campaigning for low paid workers: The East London Communities Organisation (TELCO) Living Wage Campaign', in W. Brown, G. Healy, E. Heery and P. Taylor (eds), *The Future of Worker Representation*, Oxford: Oxford University Press, pp. 262–82.
Wills, J. (2005) 'The geography of union organising in low-paid service industries in the UK: Lessons from the T&G's campaign to unionise the Dorchester Hotel, London', *Antipode* 37(1): 139–59.
Wills, J. (2006) 'Low wage urban labour markets and the fight for respect', Department of Geography, Queen Mary, University of London, unpublished paper available from the author.
Woodbridge, J. (2005) *Sizing the Unauthorised (Illegal) Migrant Population in the United Kingdom in 2001*, London: Home Office.
World Bank (2003) *African Adjustment Study: The Case of Ghana*, Washington DC: World Bank.
World Bank (2004a) *World Development Indicators*, Washington DC: World Bank.
World Bank (2004b) *Global Development Finance*, Washington DC: World Bank.

٤

الليبرالية الجديدة ونقادها

تجـربة الفقـراء العـاملين فى مـانشيستر

فنسنت باتيسون

لقد نشأت أستمع مرارًا وتكرارا، إلى درجة الملل، أن "العمل الجاد " هو سر النجاح: "اعمل بجد وسوف تتقدم" أو "إنه العمل الجاد الذى أوصلنا إلى مـا نحن عليه". لم يقل أحدٌ قط أنك تستطيع العمل بجد – أكثر مما تعتقـد أنـه ممكن – ولا تزال تجد نفسك تزداد غرقا فى الفقر والـدين. (Ehrenreich 2002:220).

ديبى[١] هى عاملة نظافة فى الخامسة والعشرين من عمرهـا تعمـل بأحـد مستشفيات مانشيستر. عمليا يعد قذرا وشاقا ولكنه مهمٌ فى إدارة المستشفى ولكـن هذا لا ينعكس فيما تحصل عليه من مردود مـادى. حيـث تحـصل علـى ٥,٨٨ جنيهات إسترلينيا مقابل الساعة، والذى هو أعلى من معدل الحـد الأدنـى للأجـر الوطنى الحالى والذى يقدر بـ ٥,٧٣ جنيهات إسترلينية مقابل الساعة،[٢] ولكنه لا يكفى لتلبية حاجاتها الأساسية. فبعد دفع الإيجار والفواتير ومصاريف المواصلات، يبقى لديبى ما يكفى فقط لشراء الطعام لمدة أسبوع. فتشترى الماركات الاقتصادية،

وتعتمد على الأغذية التى تشعرها بالامتلاء بدلاً من الطعام الصحى والمغذى. ويعني دخلها المحدود أنها نادرا ما تختلط اجتماعيا. وفى الأونة الأخيرة، كان عليها أن تتخلى عن متنفسها الاجتماعى الوحيد – ممارسة كرة القدم – لأنها لا تستطيع تحمل تكاليف السفر ورسوم المباراة. حصلت ديبى على منحة مالية من عملها وكانت ترى أنها تستحق المزيد. فمع مزيد من المال تستطيع ديبى تحمل تكاليف طعام أفضل، وحياة اجتماعية، وبعض الملابس الجديدة أو أن يكون لها حساب توفير. ويمكن لها أيضا التفكير فى ترك منزل أمها والحصول على مكان خاص بها. بيد أن، تلك الاحتياجات الأساسية فى بريطانيا فى القرن الواحد والعشرين تبدو بعيدة عن متناولها فى الوقت الراهن؛ فديبى واحدة من بين ما يزيد على خمسة ملايين عامل من أصحاب الدخول المنخفضة (يعرَّفون بأنهم يتقاضون أقل من ٦,٥٠ جنيهات إسترلينية في الساعة) و ٢,٢ مليون هم حجم العمالة الفقيرة فى المملكة المتحدة (Cooke and Lawton 2008;) ؛ للحصول على إحصاء شبيه للعمالة متدنية الأجر في بولندا وسولفيكيا، (see Smith et al. in this volume). فبالنسبة لديبى وأمثالها، فإن العمل لا يؤتى ثماره.

كانت ديبى واحدة مما يزيد على مائة من المشاركين انخرطوا فى بحث عن الدخول المعيشية والعمل والأجر المنخفض فى مانشيستر، وسوف نقدم بعض النتائج فى هذا الفصل. مضى البحث فى مرحلتين متمايزتين ومترابطتين: الأولى: لقد استهدفت حساب الدخل المعيشى لمختلف الأُسر العاملة فى مانشيستر. ثانيا: استهدفت استخدام تلك الأرقام لتقييم الأثار الناجمة عن التفاوت بين ما يحتاج العمال لتقاضيه من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية محليا (الأجر المعيشى) والأجور الفعلية، فى ضوء الحد الأدنى الوطني للأجور. وكان الهدف هو تقديم النقد لعمليات تطبيق الليبرالية الجديدة فى مانشيستر باستخدام مفهوم العدالة الاجتماعية للأجور

المعيشية "والسياقات الصغيرة للصيغ اليومية للعمالة الفقيرة فـــي مانشيـــستر" (Barnett 2005:9). استهدف البحث الإضافة إلى مادة علمية ناقصة عـــن ليبراليـــة جديـــدة تـــم اختبارها على أرض الواقع عن طريق التحقيق فى كيفية تأثير هذه العمليات على إنتاج وإعادة إنتاج المناخ اليومى للعمال من ذوى الأجور المنخفضة.

فقد اهتمت الكثير من الدراسات عن الليبرالية الجديدة بتعريف وتنظير ونقـــد العمليات المتنوعة لليبرالية الجديدة، وكيف أظهرت تلك العمليات نفسها عبر الزمان والمكان (انظر على ســـبيل المثـــال، Brenner and Theodore 2002;Peck and Tickell 2002) ومع ذلك، التراث البحثي حول اختبار هذه العمليـــات علـــى أرض الواقع من قبل العمال ذوى الدخول المنخفضة والمجتمعات يعد أقل تطورا (انظـــر في هذا الكتاب (Radcliffe 2004; Smith and Rochovska 2007; Smith et al; Ward et al.2007). ويعد هذا البحث عملا مهما لأنه كما أطرى بينهابيت (١٠٢:١٩٨٦) قائلا: "إن مهمة النقد هى إظهار كيف يمكن للعبر ذاتية أن تتحول إلى البين ذاتية": هذا هو كيف للاتجاهات العالمية للكُتّاب عن الليبرالية الجديدة أن تعبر عن نفـــسها فى حياة الأفراد ضمن سياق مكانى محدد. على هذا النحو، فلنقد أى شىء نحتـــاج إلى تقييم كيف تغيرت الخبرات لجماعات متنوعة من البشر فى أماكن محددة تحت ظل الليبرالية الجديدة وما هى عواقب ذلك. يركز الفصل على كيف أن التغيـــرات فى سوق العمل من جراء تطبيق الليبرالية الجديدة مؤثرة على معنى وخبرة عامـــل الفقر فى مانشيستر وماذا يعنى هذا بالنسبة لقضايا العدالة الاجتماعية؛ فيبدأ بلمحـــة موجزة عن تغير سوق العمل وبزوغ مفهوم الأجر المعيشى كوسائل للتواكب مـــع هذه التغيرات فى سوق العمل وتأثيراتها على العمال. بعد ذلك يتم عرض مرحلتين من البحث ومناقشة النتائج قبل الخاتمة وتقييم موجز عن مستقبل العدالة الاجتماعية – فى شكل الأجر المعيشى – فى المملكة المتحدة.

الليبرالية الجديدة وأسوق العمل فى المناطق الحضرية: لماذا العمل لم يعد يؤتى ثماره المرجوة:

منذ السبعينيات، أُذيعَت الليبرالية الجديدة "من ومضة من عين فريدرك هايك لتصبح الخطاب والممارسات اليومية" (leitner et al. 2007 :I) بدرجات متفاوتة حول العالم. لقد نشأت أساسا بدائل لما أصبح بعد ذلك المشروع الاقتصادى السياسى المهيمن للكنزية الفوردية، فأصبحت الليبرالية الجديدة هي الاختزال الأكاديمى الشعبى لوصف الإصلاحات الاقتصادية للغرض الذى يتم استخدامه بدرجات متفاوتة من أجل تنشيط الاقتصاديات السياسية للعديد من الدول الصناعية فى الفترة التى سميت (ما بعد الفوردية) (Amin1994;Jessop 2003). فبعد الوقوف على النجاحات للتجارب الليبرالية المبكرة فى تشيلى ودول أمريكا اللاتينية الأُخرى (Harvey et North 2005)،(see in This Volume Olson)، أصبحت الليبرالية الجديدة "هى الاستجابة السياسية الإستراتيجية لاحتمال الانكماش العالمى للعقد السابق" (Brenner and Theodore 2002: 2-3) فى أوخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات، خصوصا فى فترة حكم ريجان وتاتشر.

كتب بارنر وآخرون (Barnner et al. (2005:I يقولون "يعتمد الفكر الليبرالى الجديد على الاعتقاد بأن الأسواق المفتوحة والتنافسية، والتى لا يتم التدخل بها بالتنظيم، والمتحررة من تدخل الدولة والإجراءات التى تتخذها الجماعات الاجتماعية، تمثل الآلية المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية". ارتكز هذا الفكر على فكرة فشل الفوردية فى السبعينيات التي تؤكد "حدث فى السوق، ولم يحدث بسبب السوق" (emphasis in original،Peck 1996:2). وعلى هذا النحو، يفضل هؤلاء

الذين يقدمون الإصلاحات الليبرالية الجديدة التدمير الخلاق (انظر Brenner et al. 2005) أو التراجع (انظر Peck and Tickell 2002).

جدول (٤-١) أمن العامل في سوق العمل الفوردى والليبرالى الجديد

الأمان	الفكر الفوردى	الليبرالية الجديدة
سوق العمل	فرص العمل الكافية نتيجة ضمان الدولة للتوظيف الكامل.	توظيف كامل يضمن جيشا احتياطيا كبيرا من العمال وبالتالى الحفاظ على الضغوط التضخمية منخفضة للأجور. تزايد انعدام الأمان فى سوق العمل.
الوظيفة	الحماية من الفصل التعسفى والأنظمة المتعلقة بالتعيين والفصل وفرض التكاليف على أرباب الأعمال ... إلخ.	انخفاض كبير فى الحماية ضد الفصل العنصرى والأنظمة المتعلقة بالتعيين والفصل من العمل وفرض تكاليف العمالة الحقيقية مشاركة بين أرباب الأعمال والدولة (من خلال الإعانات في العمل).
الوظائف	محراب صمم للاشتغال أو العمل المهنى بالإضافة إلى التسامح مع ممارسات الفصل ووضع الحدود	تآكل الوظائف المتعلقة بالحياة الذهنية الناجمة عن الاعتداء على مفاهيم الجماعة. وأسفرت عمليات المرونة عن انخفاض

	لتحقيق الإتقان. حدود الحرف والمؤهلات الوظيفية. الممارسات التقليدية والنقابات الحرفية ... إلخ.	أسواق العمل الداخلية.
العمل	الحماية ضد الحوادث والمرض في العمل من خلال لوائح الصحة والسلامة. تحديد ساعات العمل بالساعات غير الاجتماعية أو غير أوقات الذروة.	حماية محدودة ضد الحوادث والمرض في العمل من خلال لوائح الصحة والسلامة. تقليل الاشتراكات مثل الدفع المرضي. تنظيم وقت العمل في بعض الصناعات ولكن ليس غيرها.
إعادة إنتاج المهارات	فرص واسعة النطاق لاكتساب المهارات وشحذها، من خلال التلمذة الصناعية والتدريب على العمل... إلخ.	الفرص المحدودة في اكتساب المهارات وتقويتها من خلال التلمذة الصناعية والتدريب على العمل... إلخ.
الدخل	حماية الدخل من خلال الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي الشامل وفرض ضرائب تصاعدية.	حماية محدودة للدخل من خلال تشريعات الحد الأدنى للأجور. فوائد العمل متاحة أكثر لمن هم في قمة هرم الدخل. نظام الفوائد أو الضرائب الارتدادية يؤدى إلى مصيدة الفقر.

التمثيل	حماية الأصوات الجماعية في سوق العمل، من خلال نقابات عمالية مستقلة وجمعيات أرباب الأعمال التى ترجع اقتصاديا وسياسيا إلى الدولة مع وجود حق الإضراب... إلخ.	تقليص حماية الأصوات الجماعية فى سوق العمل، من خلال النقابات العمالية المستقلة وجمعيات أرباب الأعمال. فيتم تقليص حق الإضراب فى العديد من البلدان من خلال التشريعات.

المصدر: مقتبس من ستاندتنج ١٩٩٧: ٨-٩

عن المؤسسات التنظيمية الفوردية الكنزية من خلال مجموعة متنوعة من التجارب الليبرالية الجديدة والتى هدفت إلى:

تقليص حجم الحكومة، وإفساح الفضاء للقوى التنافسية، وتوسيع نطاق الوصول للقطاع الخاص وإعادة توزيع الثروة على أساس مبادئ السوق وتدمير الاتحادات العمال والمؤسسات الأخرى التى هى "ضد التنافسية" و"ضد السوق" (Tickell and Peck 2003:13).

إن أحد المجالات التى تأثرت بشكل عميق بتلك العمليات هو سوق العمل، والذى تتم إعادة تنظيمه جذريا وزيادة مرونته مع استهداف إعادة بناء قانون السوق من خلال إعادة العمالة جزئيا كسلعة (Esping –Anderson 1985). ففى الخمسة وعشرين عاما الأخيرة، اختبر العمال فى الطرف الأدنى من سوق العمل الآثار المترتبة على هذه العمليات أولا: من خلال خفض مظاهر عدم الأمان فى سوق العمل لهؤلاء الذين وجدوا تحت ظل الفكر الفوردى (انظر جدول ٤-١).

أما فى المملكة المتحدة، فمنذ ازدهار الليبرالية الجديدة البريطانية تحت حكم تاتشر فى أواخر السبعينيات، أدت إستراتيجيات التحكم الرأسمالى فى مرونة سوق العمل وإعادة التنظيم إلى التسابق نحو القاع فى تأمين العمل وظهور العقود التى تنقصها العديد من المعايير فى الطرف الأدنى من سوق العمالة "التى ارتبطت بالأجور المتدنية جدا، والإدارة القسرية، وعمليات العمل المكثفة، وفى أوقات من غير المعتاد فيها العمل وانقلاب معدلات الوظائف المرتفعة رأسا على عقب" (Felstead and Jewson 1999:3). ولقد زاد من أهمية هذا النوع من العمالة من خلال إستراتيجيات المُرونة فى أماكن العمل – مثل الاستعانة بمصادر خارجية فى القطاعين العام والخاص – وتراجع المؤسسات الجماعية- مثل نقابات العمال- من خلال استخدام التشريع. إن أخذ تلك التغيرات مجتمعة تشكل تحولا عميقا للعمال من حيث علاقتهم بأصحاب أعمالهم، وزملائهم، وسوق العمل، فى القطاعين العام والخاص (See Perrons 2000; Rubery et al. 2005; Peck and Tickell 2007). لقد أدت التشريعات الرئيسية لإعادة هيكلة سوق العمل تحت إدارة تاتشر إلى زيادة الفقر والحرمان الاجتماعى والفوارق الاجتماعية (Powell 2000). وعندما جاء حزب العمل الجديد إلى السُلطة فى عام ١٩٩٧ كان قد ورث شكلا من أشكال سوق العمل الذى كان مُختلفا تمام الاختلاف عما كانت عليه السوق فى آخر مرة ترأس فيها حزب العمل عام ١٩٧٩.

لقد حصدت سياسات الطريق الثالث لحزب العمل الجديد إمكانية الاستمرار أو عدم قطيعة مع التاتشرية فى مجال السياسة الصناعية حيث دعا إلى "تجاوز كل من الديمقراطية الاجتماعية قديمة الطراز والليبرالية الجديدة" (Giddens 1998:26). واحتضن بلير العديد من السياسيات التاتشرية، مثل الالتزام بمصادر خارجية، ومرونة سوق العمل، وعدم التسامح مع نقابات العمال. ومع ذلك، وخلافا لتاتشر،

كان بلير حريصا على تحقيق التوازن بين المرونة الموجهة نحو السوق مع التـزام الحد الأدنى من معايير "الإنصاف فى العمل". على هذا النحو، نفّذ حـزب العمـل الجديد مجموعة من السياسات التى هدفت إلى خَلق مردود مادى للعمل من خـلال مزيج من أرضية قانونية للحد الأدنى من الأجر واعتمـادات ضـريبية(٣) للعمـل كوسائل لتحفيز العمال (Davies and Freedland 2000). وفى عام ١٩٩٨، وعـدت وزيرة التجارة والصناعة مارجريت بيكيت Marrgaret Beckett(١٩٩٧-١٩٩٨) "بأنه سوف ينهى الحد الأدنى الوطنى ما يجلبه الفقر من عار" وسـوف يبـدأ سـد الفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء (مقتبسة فيAbrams 2002).

ومع ذلك فإن بيان حزب العمل الجديد وواقع العمال ذوى الأجور المُنخفضة لا يكون أكثر اختلافا. فعندما تم تطبيق الحد الأدنى للأجور الوطنى فى عام ١٩٩٩ كان أجر مستوى العمال البالغين ــ أى فوق الـ٢١ عاما ــ يعادل ٣,٦٠ جنيهات إسترلينية مقابل ساعة العمل الواحدة . فبدلاً من إنهاء الفقر فى المقابل المادى، بدا الأمر وكأن حزب العمل الجديد يضفى الطابع المؤسسى على نحو فعَّال، حيث تـم وضع هذه المستويات مع التحويل، ورغم ذلك فيجب ألا تخلق تكاليف ثقيلة علـى المشروعات (Howell 2004:5). ومع ذلك فلم يقوموا "بانتهاك المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، تلك التى حافظت على انخفـاض معـدلات التضخم والتقشف المالى" (Craig and Cotterell 2007:508). وتم أيـضا تحديـد مستويات الحد الأدنى من الأجور دون الإشارة إلى ما يحتاج الناس لكـسبه لتلبيـة احتياجاتهم الأساسية فى الحياة (Veit-Wilson 2004). على هذا النحو، لـم يقـدم التشريع الجديد الأجور المعيشية المناسبة للأسر العاملة وكان أحد الأسـباب وراء استمرار ارتفاع معدلات العمالة الفقيرة (Grover 2005; Plamer et al. 2007).

ولا يقتصر هذا بطبيعة الحال على المملكة المتحدة؛ فالوقوف على فشل التشريع الحكومى والفيدرالي للحد الأدنى للأجور فى تقديم أرضية أجور مناسبة للعاملين كان مصدرا للسخط المجتمعى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى ذلك إلى ظهور الحركات الشعبية المحلية من أجل الأجور المعيشية فى بدايات التسعينيات والتى طالبت بيوميات [أجر يومى] عادلة مقابل عمل يومى عادل (Merrifield 2002). فالأجر المعيشى يدفع إلى العمال ما يكفيهما بحيث يتمكنون من تلبية احتياجاتهم الأساسية ومن ثم تجنب الفقر والاستبعاد الاجتماعى. ففي كلمات أحد تقارير يونسون (٢٠٠٢)، والتى كانت عن "العدالة وليس الإحسان"؛ يهدف الأجر المعيشى حقيقة إلى الحصول على مقابل مادى من العمل فى الطرف الأدنى من سوق العمل، عن طريق وضع الضغوط التصاعدية من خلال الفعالية المحلية التصاعدية، على راتب العمل والظروف المحلية له.

لقد قامت حركة الأجور المعيشية كحركة، بإعادة تمكين بعض العمال من ذوى الأجور المنخفضة فى بعض المناطق الحضرية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإعادة تنشيط الحركة العمالية المحلية عن طريق ملء الفراغ الذى كانت تشغله المؤسسات اليسارية القديمة، مثل نقابات العمال انظر(Wills 2006) ؛ وأدى ذلك إلى تكوين التحالف الواسع النطاق الذى التف حول قضية الأجور المعيشية من مجموعة من المنظمات المحلية وتشمل الجماعات الدينية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المحلى والمؤسسات الأكاديمية وجمعيات العاملين التى توحدت جميعها حول الاهتمام بالقضايا الدائرة بشأن الأجور المتدنية، والفقر، والعزل الاجتماعى، والعدالة الاجتماعية؛ فتزود الأجور المعيشية الوسائل اللازمة للعاملين والمجتمعات لمواجهة بعض العمليات الليبرالية الجديدة التى أطلقت العمال داخل الدولة بكمية كبيرة مما نتج عنه الضغوط نحو تدنى المرتبات وظروف العمل (Peck 2002).

وقد بدأت حركة الأجور المعيشية المعاصرة فى مدينة بالتيمور فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٤ (انظر Niedt et al.1999 ;Havey 2000 ;Wash 2000) ومنذ ذلك الحين انتشرت فى أكثر من ١٣٠ منطقة حضرية فى أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية (Luce 2004;Weldon and Targ 2004;Levin-Walldman 2005)، كما تم تدويل مفهوم الأجر المعيشي ونشره في بلدان أخرى لديها مسارات اقتصادية وسياسية مماثلة للولايات المتحدة، مثل المملكة المتحدة على سبيل المثال. فقد بدأت أولى حملات الأجور المعيشية فى المملكة المتحدة فى ٢٠٠١ فى شرق لندن كواحدة من حملات متعددة قامت بها رابطة جاليات شرق لندن (انظر Wills 2001a،2004،2004 2007;Grimshaw). لقد التفت الحملة حول بحث قام به أكاديميون فى جامعة كوين مارى فى لندن عن انخفاض الأجور فى لندن (انظرWills 2001a). واستخدم هذا البحث باحث من وحدة ميزانية الأسرة فى جامعة يورك، وتم حساب مستوى الأجر المعيشى لسكان لندن. وأظهر البحث أن العمال يحتاجون إلى ٦،٣٠ جنيه إسترلينى مقابل ساعة العمل الواحدة حتى يستطيعونا تلبية احتياجاتهم الأساسية فى العاصمة، والتى كانت تزيد بـ ٢,٢٠ جنيها إسترلينى مقابل الساعة عن الحد الأدنى العام الوطنى للأجور والبالغ ٤,١٠ جنيها إسترلينى (أكتوبر ٢٠٠١) (انظرWills 2001a).

والمثير للاهتمام حول الأجور المعيشية فى المملكة المتحدة هو الجهد المشترك لحساب مستويات الأجور المعيشية المحلية بدقة. فقد كان هناك جدول أعمال للبحوث المتزايدة والتى تهدف إلى حساب ما تحتاجه الأسرة من أموال تكسبها مقابل ساعة العمل الواحدة لتكون قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وقد كان الأسلوب المفضل لحساب تكاليف الاحتياجات فى المملكة المتحدة قد استخدم معايير الميزانية، لتوصيف سلة من السلع والخدمات التى إذا استُهلكت من شأنها أن تعطى الأسرة مستوى معيشى لائق محدد مسبقا. صحيح أن هناك منهجيات مختلفة

لذلك، ولكن كانت الطريقة المفضلة الأقل تكلفة هي التي تعتمد على سلة السلع والخدمات لكن تشكل معيارا موازنيا مقبولا، والتي تكفلت بأسلوب حياة أساسي منخفض التكلفة ولكنه شامل. فالأموال اللازمة للحصول على هذه السلة من السلع والخدمات تمثل الحد الأدنى من الدخل الذى تحتاجه الأسرة لتلبية احتياجاتها الأساسية محليا. لقد استُخدمت هذه الطريقة لحساب مستويات الدخل المعيشى فى العديد من مدن المملكة المتحدة، مثل: يورك (Parker 1998)؛ لندن (Wills 2001a;GLAE 2005،2006،2007)؛ سوانسى (Parker 2002)؛ برايتون (Ambrose 2003)؛ بربمنجهام (Pierson 2005)؛ وكارديف (Littman and Murphy 2006). (انظر جدول ٤,٢). على سبيل المثال، هذه كانت طريقة حساب الأجر المعيشى لمانشيستر.

(جدول ٤-٢)

مستويات الأجور المحسوبة فى مناطق المملكة المتحدة المتنوعة باستخدام المعايير الموازنية ذات التكلفة القليلة.

المنطقة الحضرية	السنة	الأجر المعيشى (جنيه/ مقابل الساعة)	الحد الأدنى الوطنى للأجور (جنيه / مقابل الساعة)
يورك	١٩٩٨	٥٨,٥	٦٠,٣
لندن	٢٠٠١	٣٠,٦	١٠,٤
سوانسى	٢٠٠٢	٥٦,٥	٢٠,٤
برايتون	٢٠٠٣	٣٨,٦	٥٠,٤

برمنجهام	٢٠٠٥	٥٠,٦	٠٥,٥
لندن	٢٠٠٥	٧٠,٦	٠٥,٥
ريكسهام	٢٠٠٦	٠٠,٦	٣٥,٥
كارديف	٢٠٠٦	٥٠,٦	٣٥,٥
لندن	٢٠٠٦	٠٥,٧	٣٥,٥
لندن	٢٠٠٧	٢٠,٧	٥٢,٥
لندن	٢٠٠٨	٤٥,٧	٧٣,٥ (*)

(*) ملحوظة: تم تحديثها من ٥,٥٢ جنيهات إسترلينية فى ١ أكتوبر ٢٠٠٨.

المصدر : نقل عن باركر Parker ١٩٩٨،٢٠٠٢، ويلز Wills ٢٠٠١ GLAE ٢٠٠٥،٢٠٠٦،٢٠٠٧،٢٠٠٨:، أمبروز Ambrose، برايتون Brighton ٢٠٠٣، بيرسون Pierson ٢٠٠٥، ليتمان Littman ٢٠٠٦، ولجنة الأجر المنخفض Low Pay Commission ٢٠٠٧.

الأجر المعيشى فى مانشيستر:

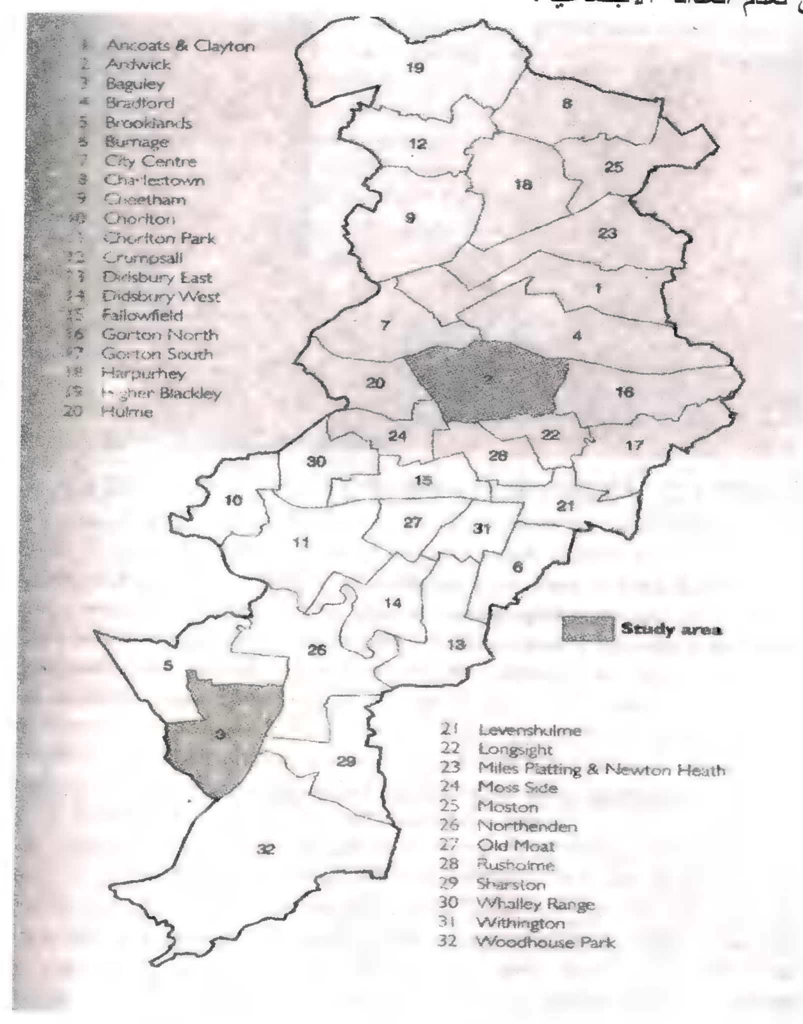
تم اختيار مانشيستر موقعا للدراسة لأنها تعطى مثالا جيدا على تناقض المدينة ذات السياسات الليبرالية الجديدة، فبجانب الغنى الفاحش - الذى كان يجذبه تحول مشاريع مجلس المدينة - كان هناك الفقر المدقع لمانشيستر القديمة. ذاك الفقر لم تتم تجربته من قبل الغنى الجديد للمدينة ولكن يتحمل العبء الأكبر من العناصر السلبية للعمليات الليبرالية الجديدة. هنا تنتشر "مشكلات الفقر والتي تتخذ

شكلا محليا، لتدنى الأجور فى أجزاء كبيرة من الاقتــصاد [و] مــن الاغتــراب الاجتماعى والسياسى" (Peck and Ward 2002:3).

تأتى مانشيستر -حاليا- فى المرتبة الرابعة فى قائمة أكثر السلطات المحلية حرمانا فى إنجلترا، خلف ليفربول وهاكانى وتاور هاملتس فى لندن. فنصف سكان المدينة يعيشون فى أحياء والتى هى من بين أعلى ١٠ بالمئة من المناطق الأكثــر حرمانا فى إنجلترا (شــراكة مانشيــستر٢٠٠٧ Manchaster Partnership 2007). وارتفع معدل عدم المساواة بين الفائزين والخاسرين فى الاقتصاد السياسى الليبرالى الجديد لمانشيستر، كما وصف جورج أوسبورن مستشار الظل لوزير المالية للمدينة قائلاً: "ربما أكثر الأمثلة وضوحا بشكل صارخ؛ التقــسيم الجديــد بــين الأغنيــاء والفقراء" فى المملكة المتحدة (Ottewell 2007)، بينما صدر تقريرٌ من المركــز عن المدن (٢٠٠٧) وضع فيه مانشيستر على لائحة أكثر المدن عدم عدالــة فــى المملكة المتحدة. حيث كانت هناك عواقب وخيمة على العدالــة الاجتماعيــة فــى المدينة نتيجة عدم المساواة. على هذا النحو، تشابهت بين مانشيستر فى كــل مــن السياق الاقتصادى السياسى التاريخى المعاصر مع العديد من الأجــور المعيــشية للمدن فى الولايات المتحدة الأمريكية.

فالطريقة التى تم اختيارها لحساب الأجر المعيشى لمانشيستر كانــت هــى وحدة الموازنة الأُسرية المنخفضة التكلفة ولكن بمعايير موازينية مقبولــة (LCA). ونظرا لحجم السلطة المحلية ولصعوبة إيجاد تفسيرات للأجر المعيشى لمثــل هــذه المنطقة الواسعة، فقد تم اتخاذ قرار بأنه ينبغى إجراء البحث على مستوى الحــى؛ فتم اختيار أحياء أردويك وباجيلى (انظر الشكلين ٤-١، ٤-٢)؛ لما تميــزت بــه

كلتا المنطقتين من الأعداد الكبيرة من الأسر منخفضة الـدخل، وهـي المؤشـر الرئيسى لعدم العدالة الاجتماعية.



(الشكل ٤-١)

مانشيستر ومناطق البحث على الخريطة: أردوبك وبيجويلى



(الشكل ٤-٢)

مانشستر: منظر متداخل للفقر إلى جانب الغنى.

لقد تم اتخاذ القرار بأنه سيتم حساب مستويات الدخول المعيشية لثلاثة أنماط افتراضية رئيسية من الأسر:

(١) زوجان مع طفلين

(٢) والد وحيد مع طفلين

(٣) شخص بالغ واحد: يعيش فى كل من الحيين فى ظروف مختلفة – على سبيل المثال، فى مجال الإسكان الاجتماعى والمساكن الخاصة المستأجرة، مع أو بدون وجود سيارة، مستحقين للإعفاء الضريبى أو غير مستحقين، ويعملون ساعات مختلفة. فهذه كانت أنماط الأُسرة التى تم استخدامها فى البحث السابق فى مانشيستر.

وكان من بين أهداف البحث تحديث الميزانيات المخصصة لأنماط الاستهلاك في ٢٠٠٧. فلقد تم وضع هذه الميزانيات في العام ١٩٩٧ ولم يتم تحديثها منذ ذلك الحين. وعلى هذا النحو، فقد قام البحث بتحديث العناصر الأساسية للموازنة بالكامل مستخدما بيانات الاستهلاك والسلوك والنتائج بالنسبة للمجموعة البؤرية ذات الدخل المنخفض لإعطائهم نوعا من الصلة المعاصرة (للحصول على حساب كامل لهذه العملية، انظرPattison 2008a). وثمة وسيلة أخرى للبحث وهو الإصغاء إلى الانتقادات السابقة لمعايير الميزانية من خلال تنوع أنواع امتلاك المنازل (الإسكان الاجتماعي هو النوع الوحيد المستخدم في النسخة الأصلية للموازنات)، وأيضا من خلال ضم المدخرات وإعادة تسديد الديون بفاعلية بدلاً من كونها مجرد بنود مدرجة (انظرPattison 2008a). وقد تم حينئذٍ وضع اللمسات الأخيرة على الميزانيات، مستخدما نتائج المجموعة البؤرية والتسعير المحلي لإنتاج التكلفة الأسبوعية اللازمة لتلبية المستوى المحلي للمعيشة، والذي يمكن حينئذٍ أن يستخدم لاستخلاص مستويات الأجور المعيشية.

ففي مجموع ٦٤ مستوى مختلفة من الأجور المعيشية تم حسابهما بالنسبة لأنماط مختلفة من الأسر والتغيرات الأساسية في أسلوب الحياة انظر Pattison 2008a. جاءت جميع مستويات الأجور باستثناء أربعة مستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى الوطني للأجور؛ انخفضت تلك الأربعة مستويات أدنى من الحد الأدنى للأجور عندما حل الائتمان الضريبي للعمل؛ لأن الجزء الأكبر من الدخل الذي يحتاج إليه لتلبية ما جاء بالموازنة (الأسرية) تم استخلاصه من الإعانات المالية الحكومية. في حين اختلفت أرقام الدخل المعيشي بشكل ملحوظ اعتمادا على ظروف الأسرة، فكان الرقم الرئيسي لمانشيستر هو ٦,٥٠ جنيهات إسترلينية مقابل

ساعة العمل الواحدة. يعطى هذا الرقم بداية للأجر المتدنى مقابل ساعة العمل للأسر التى فى خطر الدخول إلى تجربة الفقر. ومع ذلك، فيمثل هذا الرقم إشكالية لعدة أسباب، منها: أنه لا يسمح لمختلف أنماط الأسرة بتلبية احتياجاتها الأساسية، ويفترض إدراكا كاملا للفوائد المتاحة وتوفير السكن الاجتماعى (انظر Pattison 2008a). على الرغم من هذا، ولغرض هذا الفصل فإنه تكفى الإشارة بأن الأجور المعيشية لمانشيستر - ويقصد بها مستوى الأجر مقابل الساعة الذى تحتاجه الأسرة لتلبية احتياجاتها الأساسية المحلية - كان أعلى مما حصلت عليه فى الوقت الراهن الأسر ذوات الدخول المنخفضة فى المدينة. ولذلك كان السؤال الثانى أما الباحث هو: "ما التجربة الواقعة للعمالة الفقيرة والتى نتج عنها تقديم الحد الأدنى للأجور الوطنى لمستوى أقل من الحد الأدنى للأجور فى مانشيستر؟" يستكشف القسم التالى هذه التجارب من خلال مجموعة مختارة من الاقتباسات الحوارية التى كانت ضمن المقابلات التى أجريت مع العاملين فى مستشفى وايتنشو.

تجربة فقر العمل فى مانشيستر:

"تعتمد أنا وزوجتى على الأقراص المضادة للاكتئاب ولكنها لم تحل المشكلة، أليس كذلك؟ أنا أعنى، نحن نعانى لأننا فقراء. فكل شيء يترتب على الدخل؛ فمزيد من الدخل يعنى أن إطلالتك للحياة سوف تتسع؛ فسوف يكون لديك المزيد من الاختيارات وآفاق أوسع ولكن ماذا نمتلك؟"، (أليكس فى الأربعينيات من العمر، يعمل عامل نظافة بدوام كامل، مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية فى الساعة).

كان أليكس يعمل عامل نظافة بدوام كامل في مستشفى وايتنشو في باجولي، كان يتحصل على ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية مقابل ساعة العمل الواحدة، والذى كان أقل من الخط الرئيسى للأجر المعيشى فى مانشيستر والمقدر بـــ٦,٥٠ جنيهات إسترلينية. اعترف أليكس أنه كان فقيرا وأنه يعرف السبب. فببساطة شديدة لم يكن دخله كبيرا بشكل كافٍ لتلبية مصاريف حياته، كما كشف حديثنا أنه أصبح من الواضح أنه لم يكن مسرفا، ولكنه أراد فقط كل ما يريده الآباء والأمهات، وهو أن يكونوا قادرين على تحمل النفقات الأساسية لأبنائهم والبعض القليل الزائد على ذلك. كما في كلمته "لتوسعة آفاقهم". إلا أن دخله بالإضافة إلى دخل زوجته، كان غير كافٍ لتحقيق ذلك، فكيف يشعر أليكس بشأن العمل بجد طوال اليوم، والقيام بعمل مهم ثم يتقاضى ٢٠٠ جنيه إسترليني كل أسبوع بعد الضرائب؟ ماذا يتحمل أليكس أسرته دون التأكد من أن النفقات تتناسب ودخلهم؟ هذان هما السؤالان والإجابات من قبل أليكس وعمال آخرين مثله يعطون التركيز لهذا القسم، والذى تعطى نكهة تجربة فقر العمل فى مانشيستر (انظر لمزيد من التفاصيل Pattison2007،2008a،2008b).

العمل مقابل الدخل المنخفض:

كان هناك اتفاق عام بين هؤلاء الذين تمت مقابلتهم على أن مستويات الأجور التى يتقاضونها متدنية جدا فى مقابل قدرتها على تلبية المصاريف الأساسية للحياة فى مانشيستر وظهرت إجابات متنوعة تصف مستويات أُجورهم على أنها تُشكل "دفع الفقر" أو "دخل الكفاف (الإبقاء على قيد الحياة)" والتى كانت تكفى لتغطية نفقاتهم:

أنا أتقاضى راتبى بشكل شهرى ولكنه لا يكفى نفقات الشهر كله... فهناك ما يكفى فقط من المال فى المصرف لتسديد الفواتير مع المزيد المتبقى لنفقات الحياة ... فإذا لم تتغير الأجور فإن لدى توقعات قاتمة حقا؛ فأنا ما ألبث أن أحصل على المال؛ حتى يقتضى إنفاقه فى الحال (ريشارد، فى الأربعينيات، حمال، بدوام كامل، مقابل ٨٨,٥ جنيها إسترلينيا مقابل الساعة).

هذا الوضع يتحول إلى الأسوأ مع الارتفاع النسبى للفواتير على نحو غير متناسب مع الدخل: "فالأسعار تستمر فى الارتفاع وأنا أفكر جيدا إلى أين سوف تذهب فى النهاية؟ فما أتلقاه من أجور لا ترفع بنفس المعدل، لذا يزداد الأمر صعوبة كل عام" (ألين فى الثلاثينيات من العمر، يعمل حمالا بدوام كاملا، مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية مقابل الساعة). كان ذلك صائبا جدا فى العام ٢٠٠٨، حيث ارتفع التضخم فى مصاريف ضريبة المجلس وارتفاع تكاليف الغذاء والمحروقات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ٨٠ بالمائة ممن شملهم الاستطلاع كانوا غير راضين عن ظروف عملهم، خصوصا الافتقار إلى إعانة المرض؛ فكانت الإعانة المرضية الوحيدة لهؤلاء العمال التى تم تفويضها هى الإعانة المرضية الدستورية أو الشرعية والتى كانت تصل إلى ٧٢,٥٥ جنيها إسترلينيا فى الأسبوع، وكان يمكن دفعها من اليوم الرابع المتتابع للانقطاع عن العمل – بالنسبة للثلاثة أيام الأولى لا يتلقى العاملون أى مقابل. ولقد كان لذلك تأثيرات مالية خطيرة على العاملين عندما يتعرضون للمرض. فعلى سبيل المثال، يقول أحد العمال "فى الماضى تعرضت لنزلة برد ولكن سآتى إلى العمل لأنى لا أستطيع الحصول على إجازة ... فعليك أن تعيش بعيدا عن قانونية الحد الأدنى، لكن كيف من المفترض

لك العيش بعيدا عن ذلك؟ إنها حتى لن تكفى لدفع الإيجار ناهيك عن بقية الفواتير" (أليكس فى الأربعينيات من العمر، عامل نظافة بدوام كامل مقابل ٥,٨٨ جنيها إسترلينيا فى الساعة).

لقد وضع هذا العاملين فى ورطة مالية. فالبقاء متعطلاً للمرض يعنى خسارة المقابل المادى ذي القيمة ومحو الميزانيات الأسبوعية المتوازنة جيدا، أما الذهاب إلى العمل فإنه يعنى الحصول على المقابل المادى ولكن يجعل العمال أنفسهم يشعرون بشعور أسوأ. وقد أطلق أرونسون وآخرون (٢٠٠٠) على ذلك مصطلح: "الحضور أثناء المرض"؛ حيث يلجأ الناس إلى العمل على الرغم من مرضهم لأنهم لا يستطيعون تحمل خسارة قيمة دخلهم. وأشاروا إلى أن هذا هو الأكثر شيوعا فى الطرف الأدنى من سوق العمل كما هو الحال مثل: الحماية الأساسية- مثل إعانة المرض- لديه كل شيء ولكن اختفى فى محاولة لخفض تكاليف العمالة.

إن الأثر المشترك لتدنى الأجور وظروف العمل الفقير تؤثر على العاملين نفسيا، مع اعتقاد الكثيرين منهم بأن رواتبهم وظروف عملهم تعكس قيمتهم فى المجتمع. لقد أشار أكثر من النصف بأشكال مختلفة إلى الشعور بالضآلة بسبب دخولهم المتدنية وتأثيراتها اللاحقة على نمط حياتهم. وأدى ذلك إلى نمو الإحساس لديهم بأنه لا يتم احترامهم من قبل المجتمع. إن دور الشعور بالاحترام كما يعكسه التراث البحثي كتأثير للدخل المنخفض غالبا ما يتم إهماله لصالح التأثيرات على معايير الحياة أو القوى الشرائية (انظر Sennett 2003). فى الواقع، فإن الاحترام ليس عاملاً مطلقا أو متعلقا بتعريفات الفقر. فالعمال لا يستطيعون أكل الاحترام، أو الالتجاء تحت سقف الاحترام أو إنفاق الاحترام ، إلا أنها لا تزال قضية رئيسية فى

المقابَلات. فكان التأثير المشترك لهذا الافتقار إلى الاحترام ليعطى العمال الشعور بأنهم أقل فى القيمة فى سوق العمل وعلى نطاق واسع فى المجتمع.

هذه التجارب أدت إلى اعتقاد ٤٠ بالمائة من العمال ممن تمت إجراء المقابَلات معهم أن العمل لم يؤت ثماره، فعلى النقيض من أهداف حزب العمل الجديد لخصت ديبى رأى المجيبين من خلال رؤيتها:

> ليست هناك فائدة من العمل لأنه عندما يتعين عليك دفع أموال إضافية لكل شيء، فإن ذلك يلتهم أى أموال إضافية تحصل عليها من العمل؛ فعندما تعمل يجب عليك دفع الإيجار وضرائبك واستهلاكك من الغاز والكهرباء، ولكن من خلال الصدقة يمكن أن يُدفع لك الإيجار والضرائب... فهم لا يصدقون أنك فقير مادمت تعمل. فأنا أدفع للناس الذين هم يعيشون على الإعانة، ولكن لا أستطيع تحمل نفقات شراء أى شيء لنفسى! أن أدفع لشخص آخر للحصول على منزل عندما لا أملك أنا واحدًا وأُطعم واحدًا آخر. بينما أشق أنا طريقى بصعوبة. أنا أشعر كما لو أننى أُعاقب لأنى أعمل. فينبغى عليهم مساعدتك. أعنى أنه على شخص ما فى مكان ما مكافأتك على العمل. (ديبى، العشرينيات من العمر، عاملة نظافة بدوام كامل، مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية فى الساعة).

العيش على دخل منخفض:

لقد أثر انخفاض الدخل على الذين أجرينا معهم المقابلات بطرق عديدة، تلك التي تتداخل في كثير من الأحيان مؤدية إلى تفاقم تجربة الفقر. لقد كانت القضايا الثلاثة الرئيسية الناشئة عن البحث هي: تأثيرات الرواتب المنخفضة على استهلاك الغذاء، والقدرة على الحصول على سكن لائق، وعدم القدرة على المشاركة في النشاطات، والانزواء في مستويات مضمونة لكثير من البريطانيين. هنا أقوم باستكشاف بعض القضايا المرتبطة بفقر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليف السكن وسهولة الوصول إليه (لمزيد من التفاصيل، انظر Pattison 2007، 2008b).

ففي النقاش حول تصورات العمال لمستويات رواتبهم، ركزت الإجابات بشكل متكرر على كيفية تأثير الدخل على مظاهر حياتهم. وحتى محاولة توفير الضروريات الأساسية قد تم وصفها بأشكال متنوعة على أنها "المعركة المستمرة"، "تدمير الروح"، "النضال العسير". لقد كانت تأثيرات الدخل على الطعام والسكن دائما في طليعة المناقشات. فقد أثر الدخل المنخفض على قدرة الأُسر على تحمل نفقات اتباع نظام غذائي متوازن. وقد أشار شيبلر (٢٠٠٤) للطعام كبند إنفاق مرن حيث يمكن شراؤه بالمال الذي يتخلف بعد دفع الفواتير والإيجار التي تم وضعها في الميزانية. فبالنسبة للغالبية العظمى من المجيبين فإن ذلك يعني أن لديهم قدرا أقل مما يحتاجون إليه من المال من أجل الطعام: " أنا دائما أضطر إلى استقطاع بعض من المال المخصص لشراء الطعام لتسديد الفواتير ودفع الإيجار ... وعندما أُسدد الفواتير يتبقى معي ٢٠ جنيها إسترلينيا أسبوعيا لإنفاقها على الطعام". (بيتر، الأربعينيات من العمر، عامل نظافة بدوام كامل مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية في الساعة). كان نتيجة ذلك أن عددا قليلا من عينة البحث (١٨ بالمئة) كان يجب

عليهم التخلى عن بعض وجبات الطعام لأنهم لا يستطيعون توفير المال اللازم للطعام لنهاية الأسبوع: "أحيانا أتخلى عن بعض الوجبات بسبب المال ... فسوف تنظر فى المبرد وتعتقد أنى يجب أن أذهب للتسوق ولكنك لا تحصل على المال اللازم للذهاب حتى يوم تلقى الأجر" (آندى، الأربعينيات من العمر، حمال بدوام كامل يعمل مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية فى الساعة).

ومع ذلك، فإن المشكلة الأكثر شيوعا التى تم تأكيدها فى المقابلات كانت القدرة على تحمل نفقات الطعام الصحى والطازج والتى كانت مشكلة أُبلغ عنها من قبل ٧٨ % من المشاركين. لقد عبروا عن شكواهم من عدم قدرتهم على تحمل نفقات الفواكه والخضراوات الطازجة أو اللحوم الطازجة أو المكونات الطازجة لصنع وجبات منزلية. وأقروا الحاجة لتناول الطعام بشكل صحى، ولكنهم مُنِعوا من القيام بذلك بسبب نقص المال. فبدلاً من ذلك، اعتمد العديد على نظام غذائى من السعرات الحرارية الرخيصة (Hitchman et al 2002) من وجبات الطعام التى تجهز عن طريق وضعها فقط فى المايكرويف، والأغذية المعلبة والوجبات الخفيفة التى تحتوى على نسبة عالية من الدهون والأملاح والسعرات الحرارية، ومنخفضة القيمة الغذائية: "الخيار السهل هو الوجبات السريعة، كما تعلمون فوجبات أفران المايكرويف رخيصة ومريحة، فإذا كنت لا تملك المال، فكل ما لديك هو الخيار الرخيص" (ديبى العشرينيات من العمر، عاملة نظافة بدوام كامل، مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية فى الساعة). كثير ممن أجابوا على تساؤلاتنا اشتروا السلع الاقتصادية من أجل الوصول إلى أقل قدر ممكن من السعرات الحرارية. فهذا النظام الغذائى، بينما يسد الجوع حقيقة؛ ولكن له آثارًا بعيدة ومتوسطة المدى على صحة الفرد بما فى ذلك زيادة مخاطر السمنة والسكرى وأمراض القلب وعدة أنواع من السرطان (انظرKempson 1996). ورغم أن العديد منهم يعرفون

تأثيرات نظامهم الغذائى، فإنهم أقروا أن قيود الدخل على المدى القصير والحاجة إلى تجنب الوصول لمرحلة الجوع تم ترجيحه على الاعتبارات الصحية على المدى البعيد.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار ٢٨% إلى أنهم يناضلون ماديا من أجل الوصول إلى الدخل المادى للأطعمة المغذية الرخيصة لأنهم لا يستطيعون تحمل نفقات حيازة سيارة، وبالتالى وجدوا أنفسهم يعيشون فى "صحارى الغذاء" (Wrigley 2002;Wrigley et l.2003). "صحارى الغذاء" هى استعارة تمثل تلك المناطق من المجتمع حيث "لا يمكن الحصول على الطعام الرخيص المغذي فعليا" (Whitehead 1998:189) فى دائرة قطرها ٥٠٠ متر من المنازل. ظهرت صحارى الغذاء نتيجة لتغير جغرافيا تجارة التجزئة فى المملكة المتحدة فى الثلاثين عاما المنصرمة مع ظهور المتاجر الكبيرة خارج المدينة ولاحقا انخفاض الأسواق المركزية فى المدينة الداخلية (Wrigley 2002;Wrigley et al.2003). على هذا النحو، وجد السكان الذين لا يملكون سيارات صعوبة متزايدة فى الوصول إلى المتاجر واضطروا إلى التسوق فى المحال التجارية المحلية، والتى كانت غالبا أكثر كُلفة وكانت خياراتها من السلع محدودة: "لدينا محال تجارية أقرب مثل نيسا، وهى تبعد مسافة خمس دقائق، لكن الاختيارات بها محدودة وأكثر كُلفة. تعرفون أنكم تدفعون الضعف مقابل أى شىء هنا؛ لذلك تحصل أمى على طعام أقل مقابل نقودها (ميريام، العشرينيات، عاملة نظافة بدوام كامل، مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية فى الساعة). هذا يعنى أن الأسر التى لا تملك سيارة تناضل من أجل الوصول إلى اتباع نظام غذائى صحى متوازن محليا.

لقد كانت قضايا القدرة على تحمل التكاليف وسهولة الوصول واضحة أيضا في السوق المحلية للإسكان. فمن حيث القدرة على تحمل التكاليف، قد تسببت مشكلات العرض والطلب في سوق الإسكان في المملكة المتحدة بشكل عام إلى ارتفاع أسعار المساكن على نحو غير متناسب مع الدخل. ونتج عن هذا التسعير خروج الأسر ذات الدخل المنخفض من حيز القدرة على امتلاك أو حتى تأجير المنازل الخاصة. ففي مانشيستر، ازداد متوسط أسعار العقارات بنسبة ١٦,٥ % إلى ١٥٩,٧٨٩ جنيها إسترلينيا في ٢٠٠٧. على الرغم من أن تلك الأسعار أقل من المعدل الوطني، أدت غلبة الأجور المتدنية في المدينة إلى اعتراف مجلس مدينة مانشيستر (٣: ٢٠٠٧) أن هناك "مشكلة متنامية في القدرة على تحمل التكاليف في المدينة. على سبيل المثال، فلأول مرة، منزل في أورديك في ٢٠٠٢ يصل إلى ٢,٣ مرة مثل المتوسط المحلي للدخل بينما في باجويلي كان ٣,٤ مرة. وبحلول ٢٠٠٦ ارتفع هذا الرقم إلى ٤,٨ مرة مثل متوسط الدخل المحلي في كلتا المنطقتين (مجلس مدينة مانشيستر ٢٠٠٧) على هذا النحو، قال الكثير من المبحوثين: "أنهم لا يمكنهم حتى الحلم بامتلاك مسكن"؛ يقصدون مساكنهم الخاصة تبعا للأجور التي يتلقونها إذا لم يكن لديهم أدنى فرصة للحصول على قرض عقاري بحجم ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أو أكثر. فعدم القدرة على تحمل تكاليف السكن كانت له عواقب وخيمة على مستويات العدل الاجتماعي في المدينة، حيث أصبح العدد المتزايد لسكان المدينة يتم استثناؤه من ملكية المنازل. وأكثر من ٨٠ % من المشاركين في الدراسة ادعوا أنهم لا يعتقدون أنهم يستطيعون تحمل تكاليف شراء منزل في ظل الأسعار الحالية عن طريق دخولهم الأسرية. ذلك يمكن أن يكون له عميق الأثر على الحراك الاجتماعي؛ إذ تتسع الهوة بين من لديهم وبين من ليس لديهم أصول. فبالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الشراء، تم

النظر إلى قطاع التأجير الخاص على أنه شيء لا يملك أحد القدرة لتحمل نفقاته، مع إجبار الأفراد على إنفاق قدر كبير من دخلهم فى حساب بنود أخرى، بسبب تكلفة السكن الخاص وعدم توافر السكن الاجتماعى فى المدينة.

كان أحد عناصر انسيابية الدولة لتاتشر فى الثمانينيات هو خصخصة المساكن الشعبية من خلال تشريع "حق الشراء". ومع ذلك فقد كان بيع المخزون الموجود مع عدم توافر بناء وحدات جديدة يعني أن الطلب المحلى على السكن الاجتماعى قد فاق بكثير المعروض. أشار أُوتويل (٢٠٠٦) أنه بيع أربعة منازل فى مانشيستر تحت ظل سياسة حق الشراء لكل فرد يضاف إلى قائمة الانتظار. وقد تجلت فى قوائم انتظار طويلة منذ ما يزيد على ٣٠,٠٠٠ ينتظرون الإسكان الاجتماعى - بزيادة تقترب من ١٠٠ % على مدى الخمس سنوات الماضية: "لقد كنت على قائمة الانتظار لأكثر من أربع سنوات، ولكنى اعتقدت أنهم نسوا أمرى!"، (ديبى، فى العشرينيات، عاملة نظافة بدوام كامل مقابل ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية فى الساعة). عززت تجارب مشابهة لمشاركين آخرين الاستياء نحو النظام وتفاقم الشعور القائم بالفعل بأن العمل لا يؤتى ثماره من الناحية المادية: "إن المضحك فى الأمر أنه إذا ما قمت بالتوقف عن العمل وتوجهت للاعتماد على الإعانة الحكومية؛ أستطيع حينها أن أحصل على شقة للسكن فى الحال ويتكفلون هم بدفع الإيجار. أنت تعلم، فمن المحتمل أن يدفع لى المال! ولكن لأننى أعمل وأدفع الضرائب؛ أُوضع على تلك القائمة اللعينة! فكل هذا خطأ! (ريتشارد، فى الأربعينيات، حمال بدوام كامل، يتقاضى ٥,٨٨ جنيهات إسترلينية مقابل ساعة العمل الواحدة).

لقد أظهرت تلك المقتطفات الموجزة من البحث في الخبرة المعاشـــة للفقـــر الناجم عن عمليات الليبرالية الجديدة فى كل من سوق العمـــل (المـــستويات الـــدنيا للأجور وظروف العمل الناجمة عن مصادر خارجية)، وسوق الإســـكان (إعـــادة تنظيم لوائح قروض التسليف وخصخصة الإسكان العام، مما أثر تكـــاليف الـــسكن وكيفية الوصول إليه تباعا). أظهرت كيف أن الذاتيات المتحولة لليبرالية الجديدة قد أصبحت ذاتيات داخلية من خلال التجارب اليومية للعمالة الفقيرة فـــى مانشـــستر. على هذا النحو كانت هذه العمليات جزءًا من السبب المؤدى إلى اتساع عدم العدالة الاجتماعية وزيادة مستويات فقر العمل فى مانشيستر. وفـــى الختـــام، أود العـــودة بشكل مختصر إلى مفهوم العدالة الاجتماعية ومستقبلها فى المملكة المتحدة.

الدائرة المفرغة، العدالة الاجتماعية المحلية، والليبرالية الجديدة القائمة بالفعل

فى ضوء الآثار الضارة لليبراليـــة الجديـــدة علـــى العمـــال ذوى الأجـــور المنخفضة، فإن ملاحظة عدم كفاية الحد الأدنى للأجر الحالى وظهور مفهوم الأجر المعيشى فى المناطق الحضرية فى الولايات المتحدة والمملكة المتحـــدة، اســـتهدف البحث الحالى استقراء الليبرالية الجديدة التى تمت تجربتهـــا علـــى أرض الواقـــع بالتطبيق على العمال الفقراء في مانشيستر من خلال عدســـة الأجـــر المعيـــشى. فالأجر المعيشى يعد مفهومًا جوهريا من مفاهيم العدالـــة الاجتماعيـــة. فأنـــا أرى العدالة الاجتماعية تقوم على العدالة والمساواة فى الحصول علـــى الفـــرص. أمـــا بالنسبة لهارفى (Harvey 1972) فالعدالة الاجتماعية تُعنى فقط بتوزيع الدخل بحيث يمكن تلبية احتياجات السكان، بينما يرى سين(sen 1985) أن العدالة الاجتماعيـــة تدور حول القدرات – ما يستطيع الأفراد القيام به. ومع ذلك، فقد أشـــار كاتـــسون

وآخرون (٢٠٠٠:٦٣١) أن "السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، من خلال رفع القيود على ممارسات القوى غير المتكافئة، تؤدى إلى زيادة الظلم وحدوث هبوط اقتصادى والدوامة الاجتماعية "فالآثار الناجمة عن حياة الأسر الفقيرة العاملة غير عادلة أو منصفة ولا تدع مجالاً لتحقيق العدالة فى الفرص أو الحصول على الاحتياجات الأساسية أو الإمكانات، أو تعظم القوة الكامنة الإنسانية. ولقد حاولت حركة الأجور المعيشية التصدى لهذه المظالم الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مستوى من الأجر للعمال منخفضى الأجر يستطيعون به تلبية احتياجاتهم الأساسية وتجنب الفقر والاستبعاد الاجتماعى. هذه هى الخطوة الأولى على طريق طويل للسماح للأسر ذات الدخل المنخفض بالحصول على نفس الفرص المتاحة لغالبية الأفراد فى بريطانيا القرن الواحد والعشرين.

ومع ذلك، فإن الأجر المعيشى هو قطعة واحدة فى نطاق أوسع من أُحجية الفقر التى تدعو إلى تصورات بديلة أو جدول أعمال من أجل العدالة الاجتماعية فى المناطق الحضرية من خلال المنافسة ضد السياسات النيوليبرالية الحالية (Leitner et al. 2007). ولقد أدارت الحركات التى تجمعت حول مفهوم الأجر المعيشى حملات أيضا حول قضايا مثل الأسعار المعقولة للسكن، كما أدركوا أن تلك القضايا المجتمعية هى جزء من إستراتيجية أوسع للوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر. فكان أحد النجاحات الرئيسية لمجموعات مثل (تيليكو TELCO) كان وضع قضايا الفقر وتدنى الأجور، والاستبعاد الاجتماعى والعدالة الاجتماعية من جديد فى كل من الأجندة السياسية المحلية والوطنية.

ومع ذلك، فهناك حدود لما يمكن أن تحققه حملات الأجر المعيشى، وذلك نتيجة قلة عدد العمال المشمولين بالتشريعات المحلية. فهذا يمكن أن يحد من

تأثيرات مثل هذه الحملات عموما فى معدلات الفقر وتنظيم سوق العمل الأوسـع. ففى الاستجابة الأخيرة لعريضة الأجر المعيشى، ذكرت حكومة المملكـة المتحـدة أنها ظلت ملتزمة بمعالجة الفقر، من خلال الاستمرار فى عمل إستراتيجيات جعلت العمل يؤتي ثماره من خلال الحد الأدنى الوطنى للأجور والائتمان الضريبى للعمل بدلاً من أجور معيشية محلية. ومع ذلك، فالزيادات الحالية فى عدد أفـراد العمالـة الفقيرة فى المملكة المتحدة، إلى جانب المشاكل الأخيرة للمدفوعات الزائدة للائتمان الضريبى أدت إلى تراجع ثقة الجمهور فى هذه الإستراتيجية(٤). فإذا لم يتم النظر إلـى الأجر المعيشى على أنه الطريق إلى الأمام للمساعدة فى تخفيف حدة الفقر فى المملكـة المتحدة من قبل حزب العمل الجديد، فإننا نكون بحاجة إلى تغيـرات فـى إسـتراتيجية الرواتب لضمان ائتمانات ضريبية تصل بالأجور إلى الارتفاع للعمال من ذوى الأجور المنخفضة إلى مستويات كافية بحيث يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية(٥).

وخلاصة القول، ففى سياق المناخ النيوليبرالى الحالى وولع حـزب العمـال الجديد إلى تخفيف حجم تنظيمات العمل وتقليصها، تبقى هناك تحديات كبيرة جـدا للسعى من أجل إرساء العدالة الاجتماعية فى سوق العمل فى المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على تحمل المستويات الحالية من الفقر وعدم المساواة لكـل من نجاح الاقتصاد الوطنى وإعادة الإنتاج المحلى للعمالة، أدى إلى تزايـد أهميـة تناول هذا التحدى بشكل كبير.

هوامش

أود أن أشكر فرانك هونت، الأمين الإقليمي ليونيسون نورث ويست لدعمه البحث الذى أجريته من خلال موارد اليونيسون: وديبورا لتمان ضابط المصنفات التجارية فى يونسون لندن، على مناقشتنا، ورينا وود (Unison) وكلر برين أونيل (Woodhouse Park) لما قدموه من مساعدة لا تقدر بثمن من خلال تجنيد المشاركين: والمشرفين على: بروفسور كيفن وارد، ودكتور نيل كو؛ لما قدموه من دعم ومشورة. أود أيضا أن أوجه الشكر إلى المحررين لإشراكى فى هذا المشروع. حيث لا يمكن أن ينكر ذلك بصير.

(١) تستخدم أسماء مستعارة لحماية هوية المشاركين.

(٢) فى الوقت الذى أُجرى فيه البحث كان الحد الأدنى للأُجور ٥,٣٥ جنيهات إسترلينية مقابل ساعة العمل الواحدة.

(٣) تأمين العمل الضريبى هو دفع أعلى من أرباح العامل المنخفض الأجر فى عمر الـ ٢٥ وأكثر ويعملون على أقل تقدير ٣٠ ساعة فى الأسبوع إذا لم يتم تعطيلهم أعلى من ٥٠ ساعة يعود إلى البيت، أو الآباء الذين يحتاجون إلى العمل لما يزيد على ١٦ ساعة فى الأسبوع للتأهل. القدر الذى يتم تلقيه يرتكز على دخل الأسرة وظروفها.

(٤) وقد أدت المشكلة الأخيرة للائتمان الضريبى الزائد إلى تراجع الثقة لدى الكثير من الأسر منخفضة الدخل فى النظام وقد وضعت الكثير من الادعاءات (Henck and Inman 2007). وفى السنوات الثلاث الماضية كانت هناك

زيادة فى المدفوعات لما يقارب الـ ٦ مليارات جنيه إسترلينى حاولت الحكومة المطالبة بعودة ذلك من الأسر منخفضة الدخل وكانت العواقب وخيمة. وقد أشار هينك وإنمان (٢٠٠٧) إلى أن مئات الآلاف من الأسر قد تعرضوا للدفع الزائد واضطر بعض المطالبين لبيع منازلهم ورهنها لتحمل السداد. على هذا النحو، لم يعد ينظر إلى نظام الإعفاءات الضريبية من قبل العديد كأداة فعالة لتعظيم الأجر. فى الواقع، لقد لاحظ فرانك فيلد عضو البرلمان عن بريكنهيد فى ٢٠٠٦ أن الإعفاءات الضريبية تعد بشكل واضح أسلحة غير حادة ضد الفقر، وهى مكافأة لمحاولة عملية شق رقيقة لفتحة مفتاح بواسطة منشار المعادن (quoted in Branigan and Inman 2006:n.p.،Field 2006).

(٥) انظر كوك ولوتون ٢٠٠٨ من أجل تغيرات السياسة الممكنة.

المراجع

Abrams, F. (2002) *Below the Breadline: Living on the Minimum Wage*, London: Profile.

Ambrose, P. (2003) *Love the Work, Hate the Job: Low Cost but Acceptable Wage Levels and the 'Exported Costs' of Low Pay in Brighton and Hove*, Brighton: University of Brighton.

Amin, A. (1994) 'Post-Fordism: Models, fantasies and phantoms of transition', in A. Amin (ed.) *Post-Fordism: A Reader*, Oxford: Blackwell, pp. 1–40.

Aronsson, G., K. Gustafsson and M. Dallner (2000) 'Sick but yet at work: An empirical study of sickness presenteeism', *Journal of Epidemiology and Community Health* 54: 502–9.

Barnett, C. (2005) 'The consolation of "neoliberalism"', *Geoforum* 36: 7–12.

Benhabib, S. (1986) *Critique, Norm and Utopia: A Study of the Foundations of Critical Theory*, New York: Columbia University Press.

Brenner, N., and N. Theodore (2002) 'Cities and the geographies of "actually existing neoliberalism"', in N. Brenner and N. Theodore (eds), *Spaces of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe*, Oxford: Blackwell, pp. 2–32.

Brenner, N., J. Peck and N. Theodore (2005) 'Neoliberal urbanism: Cities and the rule of the market', draft, July 2005, www.geography.wisc.edu/faculty/peck/Brenner-Peck-Theodore_Neoliberal_urbanism.pdf; accessed 31 January 2007.

Centre for Cities (2007) *Cities Outlook 2008*, London: Centre for Cities.

Cooke, G., and K. Lawton (2008) *Working Out of Poverty: A Study of the Low-Paid and the 'Working Poor'*, London: IPPR.

Craig, D., and G. Cotterell (2007) 'Periodising neoliberalism?', *Policy and Politics* 35: 97–514.

Davies, P., and M. Freedland (2007) *Towards a Flexible Labour Market: Labour Legislation and Regulation since the 1990s*, Oxford: Oxford University Press.

Ehrenreich, B. (2002) *Nickel and Dimed: Undercover in Low-Wage USA*, London: Granta.

Esping-Anderson, G. (1985) *Politics against Markets*, Princeton: Princeton University Press.

Felstead, A., and N. Jewson (1999) (eds) *Global Trends on Flexible Labour*, London: Macmillan.

Giddens, A. (1998) *The Third Way: The Renewal of Social Democracy*, Cambridge: Polity Press.

GLAE (Greater London Authority Economics) (2005) *A Fairer London: The Living Wage in London*, London: Greater London Authority.

GLAE (Greater London Authority Economics) (2006) *A Fairer London: The Living Wage in London*, London: Greater London Authority.

GLAE (Greater London Authority Economics) (2007) *A Fairer London: The Living Wage in London*, London: Greater London Authority.

Grimshaw, D. (2004) 'Living wage and low pay campaigns in Britain', in D. Figart

(ed.), *Living Wage Movements: Global Perspective Views*, New York: Routledge, pp. 101–21.
Grover, C. (2005) 'Living wages and the "making work pay" strategy', *Critical Social Policy* 25: 5–27.
Harvey, D. (1972) 'Social justice and spatial systems', in R. Peet (ed.), *Geographical Perspectives on American Poverty*, Worcester: Antipode, pp. 87–106.
Harvey, D. (2000) *Spaces of Hope*, Edinburgh: Edinburgh University Press.
Harvey, D. (2005) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.
Hencke, D., and P. Inman (2007) 'Harsh rules force poor to spurn tax credits', *Guardian*, www.guardian.co.uk/business/2007/oct/09/money.socialexclusion.
Hitchman, C., I. Christie, M. Harrison and T. Lang (2002) *Inconvenience Food: The Struggle to Eat Well on a Low Income*, London: Demos.
Howell, C. (2004) 'Is there a Third Way for industrial relations?', *British Journal of Industrial Relations* 42: 1–22.
Jessop, B. (2003) 'Changes in welfare regimes and the search for flexibility and employability', in H. Overbeek (ed.), *The Political Economy of European Employment: European Integration and the Transnationalization of the (Un)employment Question*, London: Routledge, pp. 29–50.
Kempson, E. (1996) *Life on a Low Income*, York: Joseph Rowntree Foundation.
Kitson, M., R. Martin and F. Wilkinson (2000) 'Labour markets, social justice and economic efficiency', *Cambridge Journal of Economics* 24: 63141.
Leitner, H., E.S. Sheppard, K. Sziarto and A. Maringanti (2007) 'Contesting urban futures: Decentering neoliberalism', in H. Leitner, J. Peck and E.S. Sheppard (eds), *Contesting Neoliberalism: Urban Frontiers*, New York: Guilford Press, pp. 1–25.
Levin-Waldman, O.M. (2005) *The Political Economy of the Living Wage: A Study of Four Cities*, New York: M.E. Sharpe.
Littman, D., and H. Murphy (2006) *A Living Wage for Cardiff*, London: Unison.
Low Pay Commission (2007) *Historical Rates*, www.lowpay.gov.uk; accessed 27 February 2008.
Luce, S. (2004) *Fighting for a Living Wage*, London: Cornell University Press.
Manchester City Council (2007) *Affordable Housing Trends in Manchester and Salford 2007. Technical Report November 2007*, Manchester: Manchester City Council.
Manchester Partnership (2007) *Manchester State of the City Report 2006/2007*, Manchester: Manchester Partnership.
Merrifield, A. (2002) *Dialectical Urbanism: Social Struggles in the Capitalist City*, New York: Monthly Review Press.
Niedt, C., G. Ruiters, D. Wise and E. Schoenberger (1999) 'The effects of the living wage in Baltimore', Economic Policy Institute Working Paper no. 119, www.epinet.org; accessed 9 December 2004.
Ottewell, D. (2006) 'Year-and-a-half wait for home', *Manchester Evening News*, 6 January, www.manchestereveningnews.co.uk; accessed 26 February 2008.
Ottewell, D. (2007) 'City's "growing poverty gap"', *Manchester Evening News*, 1 September, p. 16.
Palmer, G., T. MacInnes and P. Kenway (2007) *Monitoring Poverty and Social Exclusion 2007*, New Policy Institute, www.jrf.org.uk/bookshop/eBooks/2152–

poverty-social-exclusion.pdf; accessed 18 January 2008.
Parker, H. (1998) *Low Cost but Acceptable: A Minimum Income Standard for the UK: Families with Young Children*, Bristol: Policy Press.
Parker, H. (2002) *Low Cost but Acceptable: A Minimum Income Standard for Working Households with Children, Living in Swansea, South Wales*, National Centre for Public Policy, University of Wales, Swansea.
Pattison, V. (2007) 'The experience of working poverty in Manchester', *Unison Supplementary Evidence to the Low Pay Commission*, www.unison.org.uk/acrobat/LPC92007supplementary.pdf; accessed 6 January 2008.
Pattison, V. (2008a) *The Living Wage and Working Poverty in Manchester*, Ph.D. thesis, University of Manchester, www.bwpi.manchester.ac.uk.
Pattison, V. (2008b) *Experiencing Neoliberalism: The Working Poor in Manchester*, Brooks World Poverty Institute Working Paper Series, www.bwpi.manchester.ac.uk.
Peck, J. (1996) *Work-place: The Social Regulation of Labor Markets*, London: Guilford Press.
Peck, J. (2002) 'Labor, zapped/growth, restored? Three moments of neoliberal restructuring in the American labor market', *Journal of Economic Geography* 2: 179–220.
Peck, J., and A. Tickell (2002) 'Neoliberalizing space', *Antipode* 34: 380–404.
Peck, J., and A. Tickell (2007) 'Conceptualizing neoliberalism, thinking Thatcherism', in H. Leitner, J. Peck and E.S. Sheppard (eds), *Contesting Neoliberalism: Urban Frontiers*, New York: Guilford Press, pp. 26–50.
Peck, J., and K.G. Ward (2002) 'Placing Manchester', in J. Peck and K.G. Ward (eds), *City of Revolution: Restructuring Manchester*, Manchester: Manchester University Press, pp. 1–17.
Perrons, D. (2000) 'Living with risk: Labour market transformation, employment policies and social reproduction in the UK', *Economic and Industrial Democracy* 21: 283–310.
Pierson, J. (2005) *A Living Wage? Mapping Low Pay in Birmingham: A Report Written for Birmingham Citizens and Community Union's Living Wage Campaign*, www.birminghamcitizens.org.uk; accessed 18 November 2005.
Powell, M. (2000) 'New Labour and the Third Way in the British welfare state: A new and distinctive approach', *Critical Social Policy* 20: 39–60.
Radcliffe, S.A. (2004) 'Neoliberalism as we know it, but not in the conditions of its own choosing: A commentary', *Environment and Planning A* 37: 323–9.
Rubery, J., K. Ward, D. Grimshaw and H. Beynon (2005) 'Working time, industrial relations and the employment relationship', *Time and Society* 14: 89–111.
Sen, A. (1985) *Commodities and Capabilities*, Amsterdam: North-Holland.
Sennett, R. (2003) *Respect: The Formation of Character in an Age of Inequality*, London: Penguin.
Shipler, D.K. (2004) *The Working Poor: Invisible in America*, New York: Vintage.
Smith, A., and A. Rochovská (2007) 'Domesticating neoliberalism: Everyday lives and the geographies of post-socialist reform', *Geoforum* 38: 1163–78.
Standing, G. (1997) 'Globalization, labour flexibility and insecurity: The era of market regulation', *European Journal of Industrial Relations* 3(1): 7–37.
Tickell, A., and J. Peck (2003) *Making Global Rules: Globalisation or Neoliberalisation*,

draft, December, www.nottingham.ac.uk/geography/general/news-events/Tickell_MakingGlobalRuleslongversion.pdf; accessed 31 January 2007.
Unison (2002) *Justice Not Charity: Why Workers Need a Living Wage*, submission to the Low Pay Commission by Unison and the Low Pay Unit, October, London: Unison.
Veit-Wilson, J. (2004) 'The need for scientific not arbitrary judgements', in Zacchaeus 2000 Trust, *Memorandum to the Prime Minister on Minimum Income Standards*, London: Unison, Appendix 4.
Walsh, J. (2000) 'Organising the scale of labor regulation in the United States: Service-sector activism in the city', *Environment and Planning A* 32: 1593–610.
Ward, K.G., C. Fagan, L. McDowell, D. Perrons and K. Ray (2007) 'Living and working in urban working class communities', *Geoforum* 38: 312–25.
Weldon, L.S., and H. Targ (2004) 'From living wages to family wages?', *New Political Science* 26: 71–98.
Whitehead, M. (1998) 'Food deserts: What's in a name?', *Health Education Journal* 57: 189–90.
Wills, J. (2001a) *Mapping Low Pay in East London*, report written for TELCO's Living Wage Campaign, www.geog.qmw.ac.uk/staff/pdf/finalreport.doc; accessed 16 December 2004.
Wills, J. (2004) 'Organising the low paid: East London's living wage campaign as a vehicle for change', in W. Brown, E.G. Healy, E. Heery and P. Taylor (eds), *The Future of Worker Representation*, Oxford: Oxford University Press.
Wills, J. (2006) 'What's left? The Left, its crisis and rehabilitation', *Antipode* 38(5): 907–15.
Wills, J. (2007) *A Chronology of the London Living Wage*, www.geog.qmul.ac.uk/livingwage/chronology.html; accessed 29 April 2007.
Wrigley, N. (2002) 'Food deserts in British cities: Policy context and research priorities', *Urban Studies* 39: 2029–40.
Wrigley, N., B. Warm and B. Margetts (2003) *Food Retail Access and Diet: What the Leeds Study Desert Reveals*, www.dolphin.soton.ac.uk/ee2002/desert/html; accessed 18 September 2006.

٥

المساومة مع الشيطان

تطبيق الليبرالية الجديدة والعمل غير الرسمى والمقاومة العمالية فى صناعة الملابس فى تركيا

آرجيل - آرجين

اقتادت الضغوط الناجمة عن العولمة والسياسات النيوليبرالية العديد من الدول، بما فيها تركيا، للاندماج فى السوق العالمية. ففى بدايات الثمانينيات، تحولت السياسات الاقتصادية التركية من إستراتيجيات الحماية الزائدة للاستعاضة عن الواردات من أجل السياسات النيوليبرالية المرتكزة على اقتصاد السوق المفتوح والإنتاج الموجه للتصدير. ومن أهم الصناعات التى انضمت بها تركيا إلى السوق العالمية صناعة المنسوجات والملابس، والتى توسعت بسرعة أكبر من جميع مجالات التنمية الاقتصادية فى تركيا، حيث ازدادت الصادرات فجأة.

إن هذا الفصل يبحث كيف أصبحت السياسات النيوليبرالية جزءا لا يتجزأ على المستوى المحلى فى ورش صناعة الملابس والتى ازدهرت فى الأحياء الواقعة على أطراف إسطنبول، حيث باتت مشاركة فى الإنتاج الموجه للتصدير. ويركز هذا الفصل على تأثير سياسات النيوليبرالية على هيكل التوظيف لصناعة الملابس فى تركيا ومواقف العمال المقاومة فى ورش التصنيع . فيربط هذه السياسات بسياسات الحياة اليومية من خلال التركيز على السبل التى من خلالها

ينخرط عمال ورش التصنيع فى نضالات خاصة بهم، وحدود تلك النـــضالات فـــى سياق علاقات الإنتاج المتغيرة وسياسات الدولة والبدائل التنظيمية القائمة.



(الشكل ٥-١)

خريطة تركيا

يبدأ الفصل بوضع القطاع غير الرسمى فى سياق الـــسياسات النيوليبراليـــة ومرونة سوق العمل. ثم يقدم معلومات أساسية عن سياسات الضبط الهيكلـــى فـــى تركيا (الشكل ٥-١)، والتى من خلاله تتم إدارة اقتصاد السوق المفتوحة والإنتـــاج الموجه للتصدير. ومن ثم يركز على كيفية تأثير تطبيق بـــرامج التكيـــف الهيكلـــى وعلاقات الإنتاج المتغيرة على هياكل العمالة وسياسات الدولة والأنشطة النقابية فى تركيا. وأخيرا، يدرس الفصل كيف تؤثر هـــذه التغيـــرات علـــى حمايـــة العمالـــة ونضالات العمال فى ورش صناعة الملابس.

السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، ومرونة اليد العاملة والقطاع غير الرسمى:

لقد تغير دور القطاع غير الرسمى بشكل كبير فى الاقتصاد نتيجة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، والتى من خلالها تزيد مرونة اليد العاملة عبر سلاسل التعاقد من الباطن. لقد أدى تزايد عدم الاستقرار فى الأسواق العالمية، والتقلبات فى الطلب، والتحولات السريعة فى خطط الإنتاج إلى تشجيع ظهور هياكل إنتاجية مرنة وقليلة المخاطر فى عمليات خاصة بالعمالة تتسم بأنها أكثر مرونة (Standing 1989 2002). لقد قادت هذه العمليات الشركات أيضا إلى تقليل القوى العاملة ذات الأجر الثابت والاعتماد أكثر على العاملين بنظام التعاقد والعاملين من المنازل والعمالة المؤقتة (Radcliffe 1999;Boris and Prugl 1996;Beneria 1989). ولقد أدى هذا بدوره إلى أن تعمل شركات الإنتاج ساعات عمل أكثر مرونة والتعاقد من الباطن مع مشاريع غير رسمية صغيرة لا تغطيها تنظيمات العمالة.

غالبا ما يتم تعريف القطاع غير الرسمى كأنشطة ربحية تعمل خارج نطاق التنظيم العام (Sassen 1991; Beneria 1989; Castells and Portes 1989). ويتميز هذا القطاع عادةً بسهولة فى الخروج والدخول، حيث رؤوس الأموال الصغيرة، والمعدات الصغيرة، والأجور المتدنية، وانعدام حقوق العمال والعمالة ذات العمل المكثف والعمل الذى لا يتطلب المهارة العالية وانعدام عقود العمل الثابتة (Charmes 2000;Hahn 1996). لقد وضعت الدراسات المبكرة القطاع غير الرسمى بأنه متخلف عن أنماط ما قبل الرأسمالية فى الإنتاج. فحتى الثمانينيات كانت منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة والبنك الدولى تنظر إلى القطاع غير الرسمى أساسا كجزء من عملية التنمية لا يتجزأ من التصنيع فى

البلدان الأقل نموا (Waldinger and Lapp 1993; Beneria 1989). فكان يفترض أن وضع الإنتاج الجماهيرى الضخم سوف يستوعب القوى العاملة وأن الأشكال غير الرسمية للإنتاج سوف يتمّ القضاء عليها تدريجيا. كما كان ينظر إلى القطاع غير الرسمى كمنطقة الإنتاج والإعاشة التى قللت تكلفة إعادة إنتاج القوى العاملة وحافظت على فائض السكان (Hahn 1996;Castells and Portes 1989).

وفى تركيا، أصبح القطاع غير الرسمى منذ الخمسينيات أحد الاهتمامات الرئيسية لأدبيات علم الاجتماع، حيث انتقال سكان الريف إلى المناطق الحضرية. ولقد انتشرت في الأدبيات المبكرة عن القطاع غير الرسمي وجهة نظر مماثلة لنظرية الاتجاه السائد. ففي ضوء هذه النظرية تم تحليل القطاع غير الرسمى داخل سياق الهجرة وظروف العمل غير المؤكدة. فكثير ما يقال أن الوظائف ذات الدخول السيئة جاءت إلى المناطق الحضرية عن طريق الهجرة. على سبيل المثال فقد نسب تيكيلى (١٩٧٨) ظهور القطاع غير الرسمى فى تركيا إلى الهجرة المطردة من الريف للحضر فى السبعينيات. فقد أشار إلى أن عدم قدرة القطاع النظامى فى المدن على استيعاب القوى العاملة الريفية أدى إلى أن توجه هذه القوى العاملة نشاطها الاقتصادى للقطاع الهامشى. وبالمثل وصف شينبايلى (١٩٨١) القطاع غير الرسمى بالقطاع الهامشى من الاقتصاد فى بداية الثمانينيات.

ومع ذلك، لم توضح وجهات النظر تلك حقيقة القطاع غير الرسمى اليوم. ووفقا لشارمز (٢٠٠٠)، فإن النشاطات غير الرسمية شكلت ما بين ٢٠% و٩٥ % من القوى العاملة الحضرية للبلدان الأقل نموا خلال التسعينيات. واتسع عدد العمال فى النشاطات غير الرسمية بشكل دراماتيكى فى الثمانينيات فى أمريكا اللاتينية، تشكلا بين ٥٠ و ٧٠ % من القوى العاملة فى الحضر (Lwason 1992 :16). أما فى

بنجلاديش، فقد كانت ٧٠ % من القوى العاملة فى الحضر غيـر رسـمية (Charmes 2000) و ٨٠ % من الوظائف الجديدة كانت فى القطـاع غيـر الرسـمي فـى بدايـة التسعينيات فى مدينة جواتيمالا (Radcliffe 1999). لقد أصبح هذا القطاع بالتالى الـسمة الأساسية فى البلدان الأقل نموا بدلاً من كونه جزءا هامشيا من الاقتصاد.

فلم يكن يتم التأكيد على الظهور المتزايد للقطاع غير الرسـمى فقـط فـى البلدان الأقل نموا، ولكن أيضا فـى البلـدان الأكثـر تطـورا (Boris and Prugl 1996;Gordon and Sassen 1992). فقد أشار جورجون وساسين(١٩٩٢) إلـى أن فرص العمل الأساسية التى تقدم الأمن والعمل المستديم لجمهـور الأفـراد غيـر المدرب تنخفض بشكل مطّرد فى البلدان الأكثـر تطـورا. مـن ناحيـة أخـرى، فإن استخدام مصادر أرخص وأكثر مرونة من العمالة غيـر المنظمـة يتعـرض للزيادة والوظائف المؤقتة وغير الرسمية وأشكال التوظيف الذاتى التي ظلت تنمـو بشكل سريع.

لقد جاء التخلى عن صفة الرسمية كرد فعل للصناعات مـن أجـل تـسريع المنافسة الدولية والضغوط لخفض التكاليف. وتساعد سلاسل التعاقد مـن البـاطن على السماح للشركات التجارية لتغيير تقسيم العمل فى مثل هذه الطريقة التى تُوكل المهام التى تحتاج المهارات المنخفضة وذات الأجر المنخفض من العمل لحـساب شركات صغيرة الحجم فى القطاع غير الرسـمى. لقـد أعطـت هـذه التغيـرات الشركات المرونة فى استخدام رأس المال والعمالة. من ناحية أُخرى، وبذلك فإنهـا تمكنت من تجاوز قوانين الدولة، والتشريعات الاجتماعية، والرقابة المنظمة علـى الأيدى العاملة من خلال تحويل المهام التى تحتاج للمهارة المنخفضة وتتلقى الأجر

المنخفض إلى القطاع غير الرسمى (Castells and Pores 1989). لقد ربطت سلاسل التعاقدات من الباطن والتى تسمح للشركات الأم بالمحافظة على المرونة فى استخدامها لرأس المال واليد العاملة وتجنب الالتزامات الثابتة للعمال، الشركات الدولية بشركات محلية صغيرة، وورش عمل والعاملين من المنازل. وتلك السلاسل اجتذبت بشدة القطاع غير الرسمى إلى الأسواق الدولية ذات التنافسية العالمية العالية. فأصبحت الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها نفس النشاط الذى تتمتع به المنظمات الكبيرة والمصانع فى نموذج الإنتاج الناتج عن السياسات النيوليبرالية (Boris and Prugl 1996; Lawson 1992).

لقد وضعت السياسات النيوليبرالية والتغيرات الهيكلية فى الرأسمالية الدولية، القطاع غير الرسمى والإنتاج على نطاق صغير فى بؤرة التنمية الاقتصادية فى البُلدان الأقل نموا، وحولت الأشكال القديمة للإنتاج إلى أشكال جديدة فى البلدان الأكثر تقدما. وبينما كان اندماج الشركات العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى عمليات الإنتاج نفسها باتت الحدود الفاصلة بين القطاعين غير واضحة. ومن ثم، فلم يعد أحد ينظر إلى تنمية القطاع غير الرسمى كإستراتيجية للإنقاذ لفقراء الحضر؛ كما لم يعد أحد ينظر إليه على أنه جزء منحرف من الاقتصاد الذى من المتوقع افتقاده عندما يصبح القطاع الرسمى كبيرا بما يكفى لتوظيف القوى العاملة المتاحة. وأركز في الأقسام التالية، على الديناميكيات المحلية للإنتاج غير الرسمي وإستراتيجيات العمال فى صناعة الملابس فى إسطنبول. ومع ذلك، فلقد فصّلت أولاً كيف دخلت السياسات الليبرالية الجديدة إلى تركيا وكيف أثرت هذه السياسات فى صناعة الملابس.

التكيف الهيكلى فى تركيا:

فى الثمانينيات، اتبعت تركيا نفس الطريق الذى اتبعته كثير من الدول فى تقديم برامج التكيف الهيكلى، (North and Olson انظر في هذا الكتاب) جزئيا للتعامل مع الدين الخارجي والذى بلغ ١٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ (Ahmed 1993) وأيضا للتعامل مع أزمة اقتصادية -Elson1995:Saad) Filfo2005:Escober 1995) [1]، وبموجب نصيحة – أو بالأحرى الضغط – من قِبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وُضِعت برامج التكيف الهيكلى فى الأجندة التركية فى يناير من العام ١٩٨٠. وأُعيدت جدولة الديون الخارجية التركية بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨١ وتم تزويدها بقرض من البنك الدولى للتكيف الهيكلى قدره ٢٥٠ مليون دولار (Ertan Lemontagne 1991).

هدف البرنامج إلى خفض معدلات التضخم عن طريق تحرير الأسعار، لتخفيض الإنفاق العام، لتقليص الاستهلاك من خلال خفض الأجور وزيادة الصادرات لزيادة القدرة على تسديد الديون والحصول على قروض جديدة. والتزمت السياسة بضرورة خفض تكاليف وحدة العمل، وكذلك خفض الطلب المحلى لترك مزيد من السلع تتوفر فى الأسوق الخارجية. وتطلب كل ذلك سيطرة أكبر وتخفيضات على الأجور(Cagatay and Berik 1994;Yeldan 1994)؛ لقد أدت سياسة وضع حدود للأجور وتقديم برامج التكيف الهيكلى إلى معارضة اجتماعية قوية. فمحاولة إجبار نقابات العمال لقبول سياسة شد الحزام كانت مكلفة جدا، مع إضراب ٥٤,٠٠٠ عامل وخسارة ٧,٧ مليون يوم عمل بين يناير وسبتمبر ١٩٨٠ (Ahmed 1993:209).

وردا على استمرار حالة عدم الاستقرار، تمت الإطاحة بالنظام المدنى بانقلاب عسكرى فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠. وتم حل البرلمان وتعليق الدستور، وتم حظر النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدنى. وتم تعليق المساومات الجماعية ونشاطات الإضراب (Ahmed 1993). ومع ذلك، ظل البرنامج الهادف إلى استقرار الاقتصاد على حاله. فتحت ظل بيئة شديدة القيود والتى أنشأها الانقلاب ولضمان تنفيذ برامج التكيف الهيكلى من دون أى معارضة اجتماعية كبيرة من الصحافة أو النقابات أو البرلمان. فعقب الانقلاب أصبح مهندس برنامج الاستقرار فى تركيا: "تورجت جوزال" نائب رئيس الوزراء المسئول عن الاقتصاد وقد عقّب فيما بعد قائلاً: إنه لو لا انقلاب سبتمبر ١٩٨٠، ما كان قد كُتب النجاح للبرنامج الاقتصادى (Ertan Lemontagne 1991)[٢].

ولقد أظهرت الحكومات التركية المتعاقبة منذ بداية الثمانينيات وبشكل نشط ومتحمس، استعدادها للسماح لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية. وعملت معظم هذه الحكومات كشريك فعال مع القطاع الخاص فى البحث عن الأسواق الخارجية، من خلال إعطاء حوافز للشركات المصدِّرة وفى إنشاء البنية التحتية اللازمة لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية. وكان أحد النجوم الصاعدة للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة هو التصدير الموجه للمنسوجات وصناعة الملابس.

صناعة النسيج والملابس فى تركيا:

لم تكن صناعة النسيج والملابس جديدة فى تركيا. فى الواقع، فتلك الصناعة تعد في الواقع من أقدم أشكال الإنتاج الصناعى التى عرفتها البلاد. فقد بدأ التصنيع فى تركيا أثناء القرن التاسع عشر بإنتاج السلع الاستهلاكية، مثل النسيج،

والملابس، والمواد الغذائية. ومع ذلك، فقد استهدفت صناعة النسيج والملابس بشكل أساسى السوق المحلية حتى الثمانينيات. وكانت حصة الإنتاج من صناعة المنسوجات منخفضة جدا فى إجمالى الصادرات، فى حين أن صادرات المواد الخام لصناعة النسيج كانت أعلى بكثير (Ansal 1999; Eraydin 1998).



(الشكل ٥-٢)

حي هامشى نمطى فى إسطنبول ، عمل فيه الباحثون عمال ملابس.

وإلى جانب إدخال برامج التكيف الهيكلى، قُدم الدعم إلى صناعة النسيج والملابس كمحور رئيسى للتصدير، وأيضا تم إعطاء الحوافز. وكانت حصة المنسوجات فى إجمالى الصادرات تقدر بنحو ٢ % فقط فى عام ١٩٦٨ ولكن ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٣ % فى عام ١٩٨٣ . كما ارتفعت صادرات النسيج والملابس من ٨١ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٦,٢ بليون دولار فى عام

١٩٩٥ ثم إلى ١١,٨ بليون دولار فى ٢٠٠٥ (Eraydin 1998;Neidik and Gereffi 2006) ، وفى الوقت نفسه ازدادت حصتها فى الناتج الصناعي إلى ٤٥,٥% في عام ١٩٩٠ (Sonmez 1996). وقد أظهرت صناعة الملابس خصوصا طفرة كبيرة قدرت بنحو ٦٠ % من مجمل الإنتاج فى صناعة الملابس والنسيج فى التسعينيات (Ansal 1999;Kayasu 1995).

وتبعا لمنظمة العمل الدولية (١٩٩٦) فقد نمت العمالة فى صناعة الملابس والمنسوجات فى تركيا بمقدار ٣٣,٧ فى المئة بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٣[٣]. فصناعة الملابس، تلك التى تشغل ١,٥ مليون عامل وفقا للأرقام الرسمية، هي واحدة من القوى الدافعة الكبرى للاقتصاد التركي (Bodgener 1997) . وبالتالى أصبحت تركيا واحدة من الدول الخمس الأولى فى تصدير الملابس عالميا فى عام ١٩٩٥ (Neidik and Gereffi 2006)[٤].



(الشكل ٥-٣)

اثنتان من ورش تصنيع الملابس، مخبأتان فى الطابق الأرضى والمرأب لشقة مسكونة

التقسيمات المكانية للعمالة فى صناعة الملابس وورش التصنيع:

يرتكز الإنتاج، لا سيما فى صناعة الملابس التركية بالأساس على علاقات التعاقد من الباطن. فتعتمد الصناعة اعتمادا كبيرا على إنتاج الورش صغيرة الحجم والقطاع غير الرسمى (Ansal 1999; Kayasu 1995). وإن كان هناك بعض التقديرات بشأن العمل غير الرسمى فى صناعة الملابس فى تركيا، فإنها لا تقدم صورة واضحة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود أبحاث فى هذا المجال، ومن جانب آخر إلى الطابع الخفى للقطاع غير الرسمى.

إن أحد الأسباب وراء توسع القطاع غير الرسمى فى صناعة الملابس هى اللامركزية المتزايدة فى الإنتاج من قبل الشركات ذات النطاق الواسع (الكبرى) وذلك من أجل المنافسة فى الأسواق الدولية. فمنذ منتصف الثمانينيات، قامت الشركات ذات النطاق الواسع فى تركيا بتشجيع مراقبى العمال لديهم والذين تم تعيينهم مؤقتا لاستخدام فوائضهم فى إقامة ورش عمل من الباطن عن طريق ضمان الوصول إلى السوق والطلبات التجارية (Duruiz 1995;Ataтuz 1992). والواقع أن المقابلات التى تم إجراؤها مع ممثلى اتحاد النقابات فى تركيا قد أكدت تلك المسألة[٥]. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر ممثل اتحاد صناعة الملابس والمنسوجات (Teksif)[٦] أنه منذ الثمانينيات قامت بعض الشركات الكبرى أو ذات النطاق الواسع بتوفير آلات لعمالها من ذوى الخبرة كتمويل من الفوائض. بينما خفضت بالتالى الشركات الأم عدد العاملين فى الشركة الأساسية ونقلوا بعض مراحل الإنتاج لمثل هذه الورش الصغيرة والتى تقع غالبا فى مناطق سكنية فى إسطنبول (انظر الأشكال ٥-٢ و ٣-٢).

لقد تركزت عملية الإنتاج فى صناعة الملابس فى تركيا حــول تخــصص ورش العمل الفردية والشركات فى مراحل معينة فى صناعة الملابــس الجــاهزة. ومع ذلك، هناك نمط واضح ينطوى على الفصل بين المهام، وكيف تنتشر مواقــع بعينها للإنتاج المتخصص داخل المناطق الحضرية. فعمليات الشغل تتطلب عمــالا مؤهلين من أصحاب الياقات البيضاء والزرقاء يوجدون بشكل أساسى فى الشركات الكبرى التى توجد قواعدها بالأساس فى المناطق الصناعية. ومعظم العاملين فــى مثل هذه الشركات لديهم مظلة رسمية، مثل عقد العمل وحق الضمان الاجتمــاعى. من ناحية أخرى، فإن الأعمال الروتينية كثيفة العمالة والتــى لا تتطلــب مهــارة مثل الخياطة والتطريز، غالبًا ما يتم التعاقد بشأنها بعقود من الباطن لورش تتخــذ من الحدود الخارجية للمناطق السكنية أماكن لها. وبذلك تساهم الشركات الــصغيرة فى تراكم رأس المال فى شركات التــصدير، مــن خــلال تزويــدهم بمــدخلات رخيصة نسبيًا.

إن تقسيم عمليات العمل بين مشروعات مختلفة لا ينتج عنه فقد المرونة فى صور الطلب التجاري فقط ، ولكن أيضا يخلق إمكانية ظهور أشكال العمــل غيــر الرسمى مما يقلل التكاليف ويعزز القدرة التنافسية على المستوى الدولى من ناحيــة إستراتيجيات تقليل التكاليف التي تعتمد على الإيجارات الأرخــص فــى أطــراف الأحياء السكنية وقلة تكاليف نقل العمال بسبب وجود الورش بالفعل فــى المنــاطق السكنية. ومن ناحية أخرى، فإن الإخفاء المادى لورش العمل فى الأحياء الهامشية يخلق إمكانية للنشاط السرى وغير الرسمى.

سياسات الدولة المرتبطة بصناعة الملابس والقطاع غير الرسمى:

على الرغم من أن العاملين فى ورش العمل لهم رسميًا الحقوق فى المعاملة المتماثلة مع العاملين الآخرين، فإن أيًا من هذه الحقوق على ما يبدو لم يتم أخذه بالاعتبار ضمن القوانين التنظيمية لهذه الورش. وفى الواقع، فقد تم الاستشهاد بالقانون بشكل منظم وبدت التشريعات الرسمية فاقدة لأهميتها وقوتها لحماية هؤلاء العمال. ففى كثير من ورش صناعة الملابس، والتى قمت بإجراء البحث فيها كان لا يوجد فى كثير من الأحيان عقود مكتوبة بين العمال وأرباب الأعمال. فكان الاتفاق الشفهى هو العقد الأساسى بين كلا الطرفين. وكانت الغالبية من العمال لا تتم تغطيتهم عن طريق التأمين الوطنى ولا حتى أنظمة الضمان الاجتماعى. ولم تدخل اللوائح الاجتماعية الرسمية المنظمة مثل حق التقاعد، وأيام العطلات الرسمية، وحقوق الأمومة، والقيود المفروضة على ساعات العمل الإضافية، والإجازات المدفوعة، ومستويات الحد الأدنى للأجور ولوائح تنظيم شئون الاشتراطات الصحية فى مكان العمل، حيز التنفيذ فى قوانين ورشة العمل.

لقد كان التهاون في تطبيق تشريعات العمل فيما يتعلق بعمال الورش يرتبط على ما يبدو بالطابع غير الرسمى للورش وإخفائها على أطراف الأحياء السكنية؛ فتبدو الورش كالمساكن المأهولة من الخارج وبالتالى فإنه يكون من السهل عليها التهرب من فرق تفتيش العمالة (شكل ٥-٣). بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الحوادث التى ذكرها العمال عدم رسمية فضاءات العمل وصعوبة تطبيق القوانين المنظمة للعمل.

فى أحد الأيام، جاء رجلان يرتديان ملابس منمقة إلى الورشة، وعندما وصلا، كنا نعلم أنهما كانا مسئولين من الحكومة. سأل الرجلان المدير عن مكان صاحب العمل؛ فرد المدير نفسه قائلاً: "إن صاحب العمل ليس هنا، إنه لم يأت

اليوم فقد ذهب إلى قريته فى زيارة. أما أنا فمجرد عامل فى الورشة ". ذهبا مفتشين العمالة ولم يأتيا مرة أُخرى" (زينب، عاملة، فى الثامنة عشر من العمر)[٧].

وكما ذكرت بريك (١٩٨٧) فى دراستها القيمة عن عمال السجاد، والتى تعد أصغر حجما وأكثر قتامة بين الورش والأكثر صعوبة للكشف عنها من قبل مفتشى العمالة وتطبيق تشريعات العمل. ومن المفارقات أنها تعد الأسوأ فى ظروف العمل والأسهل لأرباب الأعمال فى تجنب فرض عقوبات. ومع ذلك، يفسر هذا الجدال فقط نصف القصة. فمنذ اندماج تركيا داخل السوق الدولية، من خلال ميزة تكلفة العمالة، والمعدلات الربحية المحدودة وعدم استقرار إنتاج الورش لم تسلم نفسها بسهولة لتنظيم العمال القياسى. فقد أشار أيضا أرباب الأعمال فى إسطنبول استحالة فرض الحقوق الاجتماعية الرسمية تحت ظل علاقات القوى القائمة فى السوق: "إن العمل فى غاية عدم الاستقرار؛ فأحيانا لا يوجد عمل لمدة ستة أشهر، فكيف لى أن أُوظف عمالاً بضمان اجتماعى وتأمين وطنى، بينما مستقبل العمل غير آمن؟ (بيك للمنسوجات، رب عمل).

لقد تركزت سياسات الدولة فى صناعة الملابس بشكل رئيسى فى زيادة مدخلات التبادل الأجنبى، وإمكانية التصدير من البلد وإمكانية خلق فرص عمل. أما العمل غير الرسمى وإنتاج الورش والعمال أنفسهم فتلقوا القليل من الاهتمام؛ فكان هناك فقط ٦٥٠ مفتشاً على العمالة فى وزارة القوى العاملة لمراقبة معايير العمل فى مختلف أرجاء البلاد فى بدايات الألفية الثالثة. ولقد قُدِّر عدد العاملين فى صناعة المنسوجات والملابس فى إسطنبول وحدها بنحو ٣ ملايين عامل (Kaya 2000). ومن الواضح أن معايير العمل لا يمكن السيطرة عليها بهذا العدد

المحدود من المفتشين مع ورش العمل المخبأة على أطراف إسطنبول، ناهيك عن جميع أماكن العمل فى تركيا.

فمنذ تنظيم الصناعة عن طريق سلاسل العقود الدولية من الباطن، والتى لم تلتزم بسهولة باللائحة المتشددة، فإن تطبيق معايير العمل، من خلال زيادة مفتشى العمالة لم تنتج عنه نتائج إيجابية فى كثير من الأحيان. وعلى سبيل المثال، فقد أشار ممثلو معهد تخطيط الدولة إلى المشروع الذى تم تطويره فى عام ١٩٩٦ – ٩٧ فى المدن الغربية من تركيا. هذا المشروع تم دعمه من قبل وزارة القوى العاملة والحكام المحليين ومقر قيادة الشرطة والبلديات والنقابات. وشمل فرض معايير معينة للعمل فى الورش، مثل: تحديد الحد الأقصى لساعات العمل وتنفيذ إعطاء المقابل المادى نظير ساعات العمل الإضافية وأنظمة الضمان الاجتماعى، ونظم دفع التعويضات والعطلات الرسمية والتخلى عن عمالة الأطفال؛ ففى واحدة فقط من المدن: أوساك، تم تغطية نحو ١٠,٠٠٠ عامل بالضمان الاجتماعى نتيجة لهذا المشروع، وتم تخفيض ساعات العمل إلى ٧,٥ ساعة يوميا وذلك بدعم من قوات الشرطة. ومع ذلك، فمع نهاية العام أعلنت ما يقرب من ٤٠ % من ورش العمل إفلاسها.

النقابات العمالية وعمال القطاع غير الرسمى فى تركيا:

لقد كان لتطوير سلاسل دولية للتعاقد من الباطن تأثير مدمر على الأشكال التقليدية لمنظمة الاتحاد عبر العالم. وبما أن الاتصال المباشر بين هؤلاء مع القوى الحقيقية فى سلاسل الإنتاج والعمال قد تم كسرها، وأصبح التفاوض العلنى الجماعى حول شروط العمل أو التوظيف المحدود (Hale and Wills 2005;Ergun

2004) أصبح انتهاك حقوق العمال ومنع الأنشطة النقابية أكثر وضوحا في صناعة الملابس والمنسوجات ذات الحراك العالي، إن حالات الاحتجاج الجماعي للعمال والأشكال التقليدية للتنظيم النقابي غالبا ما ينتج عنه أن تنتقل شركات البيع بالتجزئة إلى مكان آخر ويفقد العمال المحليين وظائفهم (Hale2005; Anner and Evans 2004;Traub-Werner and Cravey 2002). ولقد أوضح البحث حول سلاسل التعاقدات من الباطن في صناعة الملابس أن العداء كثيرًا ما يتولد ما بين أرباب الأعمال والأنشطة النقابية (Kearney and Gearhart 2004; Khan 2002). وغالبا ما كانت تواجه النقابات العمالية التقليدية صعوبة في الاهتمام باحتياجات وحقوق النساء العاملات في القطاع غير الرسمي اللاتي يمثلن أغلبية العمال في صناعة الملابس (Kabeer 2004; Rowbotham and Mitter 1994).

لقد تراجعت في تركيا قوة النقابات العمالية بشكل تدريجي نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي منذ بدايات الثمانينيات، كما تناقص عدد أعضاء النقابات العمالية نتيجة انخفاض عدد العاملين في وظائف مستقرة أو دائمة. وهناك أيضا فجوة هائلة بين عدد أعضاء النقابة العمالية وعدد العاملين في القطاع الرسمي. على سبيل المثال، بينما كان العدد الإجمالي للعمال المسجلين يبلغ ٧,٤ مليون في عام ١٩٩٢، بلغت عضوية النقابات فقط ٢,٢ مليون (Turel 1993). وقد كافحت النقابات من أجل الحفاظ على أعضائها وهي تواجه بالفعل صعوبات في تطوير إستراتيجيات جديدة من شأنها تنظيم العدد المتنامي لعمال القطاع غير الرسمي.

وعلى الرغم من أن بعض ممثلي النقابات على علم بأهمية ورش التصنيع والقطاع غير الرسمي، خصوصا في صناعة الملابس، فلا توجد لديهم إستراتيجيات ملموسة لاستهداف الورش. وأحد الأسباب الأساسية في ذلك هي

الصعوبة الواضحة فى تنظيم ورش التصنيع. لقد أشار ممثلو النقابات إلى أن أى محاولة من أجل التنظيم يمكن بسهولة الكشف عنها ومنعها من قبل أرباب الأعمال.

> فنحن لا نستطيع حتى الوصول إلى تنظيم ورش العمل متوسطة الحجم، لذا فلنضع جانبًا الورش الصغيرة لنفترض أننا حاولنا تنظيم ورشة عمل بها أربعون عاملاً. فلرب العمل أصدقاء بين العمال؛ فإذا ما قام أحدهم بالتسجيل فى النقابة العمالية، يجد نفسه أو تجد نفسها خارج باب الورشة فى اليوم التالى (ما أُريد قوله أنه سوف يطرد)
> (هاك – هو ممثل نقابى).

كما يشير أرباب العمل أيضًا إلى الهيكل الحالى للصناعة وعدم الرسمية التى تحفز من قبل سلاسل التعاقدات من الباطن والمنافسة الدولية:

> إن الدخول فى النقابات لا يمكن تطبيقه إلى ورش صناعة الملابس لأنه عند دخول العمال إلى النقابات فإنهم يتمتعون حينئذ بالعديد من الحقوق الاجتماعية مثل: حق الحصول على بدل مادى فى العطلات الرسمية، وحق التقاعد أو التحكم فى ساعات العمل، ويمكن لأصحاب الأعمال فى هذه الورش أن يدعموا مثل هذا النوع من القوى العاملة.
> (هاك – هو ممثل نقابى)

يشير ممثلو النقابة العمالية أيضًا أنه من الممكن تركيز جهودهم المحددة على مناطق عمل أكبر، ومن ثم يستطيعون الحصول على حجم عضوية معقول يدفع رسوما تمكنهم من اكتساب قاعدة تتمتع بقوة أكبر. وبالتالى، فعلى الرغم من حقيقة أنه لا يوجد حدود على حجم مكان العمل بالنسبة لحجم وجود النقابات فى قانون العمل فقد مالت النقابات العمالية إلى استهداف أماكن العمل التى توظف ما يزيد على ٣٠ عاملاً.

فبدلاً من وضع جهودها فى مشروع طويل ومجهد لتنظيم ورش التصنيع الصغيرة غالبا ما تركز الاتحادات النقابية على الأحداث العامة الأكثر تأثيرًا مثل تنظيم المظاهرات ضد الانتقاص من حقوق العمال والخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذه المحاولات حاسمة ولها تأثيرٌ غير مباشر على عدم الرسمية من حيث توسيع الوعى بحقوق العمال ومنع تآكل نظم الضمان الاجتماعى، فإنها لا تقدم الفرص لتنظيم العاملين فى القطاع غير الرسمى.

وتعد التأثيرات المحافظة فى نقابات العمال عقبة أخرى تواجهها هذه المنظمات. فكثيرا ما يقال أن نمو القطاع غير الرسمى عبر سلاسل التعاقدات من الباطن هو اعتداء على الحالة الاجتماعية، لأن هذا القطاع يقلل تكاليف العمالة ويُقصى النقابات العمالية (Koc 1999). إن التوجه نحو البعد عن الرسمية عن طريق سلاسل التعاقد من الباطن، غالبا ما يوصف بأنه خدعة لتقويض النقابات من خلال تقسيم عمليات العمل إلى وحدات صغيرة (DISK-AR 1994). كما أن ضيق حجم أماكن العمل وطبيعة السرية فى الأماكن السكنية، وسياسات انخفاض تكلفة الأيدى العاملة فى صناعة الملابس، كل ذلك قد أدى إلى تقديم صعوبات فى وجه النقابات عند التنظيم فى القطاع غير الرسمى. ومع ذلك، فإن المنظور الذى يرى القطاع غير الرسمى على أنه هجومٌ على النقابات، يخلق أيضًا الانقسام بين العمال ويمثل عقبة فى تطوير الإستراتيجية الإيجابية، من أجل تنظيم القطاع غير الرسمى. إن هذه النقابات تتجه مع تأثيرات المحافظين إلى إدراك العاملين فى المصانع الكبيرة على أنهم عمال "حقيقيون"، ومن ثم، فإنهم أكثر مركزية. وعلاوة على ذلك، فإنهم إما أن يقوضوا العمال فى الأحياء السكنية وإما الأسوأ من ذلك، رؤيتهم كتهديد أو عقبة تواجه تنظيم عمال المصانع، وقد اعترف ممثل نقابى بهذا الموقف:

لا يُنظر إلى القوى العاملة في القطاع غير الرسمي حتى من قبل العديد من أعضاء النقابات العمالية على أنها تمثل عمالاً حقيقيين. وقد تم تبني هذا المنظور ليس فقط من قبل النقابات العمالية ولكن أيضا، من قِبل العديد من عمال المصانع. فيرى بعضهم أنهم في وضع مميز عن هؤلاء العاملين في القطاع غير الرسمي؛ فلا ينظرون إلى مشاكل هؤلاء العمال على أنها مشاكلهم. فيتم النظر إلى هذه القوى العاملة على أنها مؤقتة، سياسية، وغير منظمة أو صغيرة جدا في العمر بحيث تكون قادرة على التنظيم أو حديثة العهد بنضال العمال؛ ومن ثم ينظر إليهم كأنهم "حثالة المجتمع" DISK، (union representative).

وخلاصة القول: أن منظمات العمل الرسمية وسياسات الدولة توفر بدائل وحماية محدودتين لعمال القطاع غير الرسمي على المستويات الدولية، والإقليمية، والمحلية؛ واضعة في اعتبارها فقر الإمكانيات التنظيمية الموجودة لعمال القطاع غير الرسمي. ويركز القسم التالي على أعمال المقاومة لعمال صناعة الملابس وحدودها.

المساومة وحدودها:

طور عمال صناعة الملابس إستراتيجيات على المستوى المحلي بشكل فردي وجماعي من أجل ظروف عمل أكثر عدالة، والحصول على رواتب أعلى، وزيادة السيطرة على أماكن العمل. فالنزاعات الرئيسية في ورش العمل ترتبط بالأجور، وساعات العمل الإضافية، ووتيرة العمل؛ ويرتبط كلاهما بالتالي بالتحكم

فى عمليات العمل ويرتبط كل هذا بتقليص قوة العمل. وقد اعتمدت الإستراتيجيات المطورة من قبل العمال على قدرتهم على التفاوض، من أجل ظروف أكثر عدالة. ويأتي أحد مصادر القوة تلك لعمال الملابس تأتي من علاقاتهم القرابية، وقد تم حشد هذه العلاقات من قبل العمال، فضلاً عن أرباب العمل كجزء من العلاقات فى أماكن العمل. أما عن العلاقات بين الجنسين، فغالبًا ما يتم تضمينها والتلاعب بها داخل العلاقات القرابية، كما يتم تفعيل هذه العلاقات من قبل أرباب الأعمال والعمال على حد سواء:(٨)

> كان هناك خلافٌ فى الورشة، حيث كنت أعمل وقد أردت الرحيل؛ فلم يعط لي المدير راتبي فى الشهرين الماضيين. سابقًا، اعتدنا أنا وشقيقتى العمل فى نفس المكان وكانت شقيقتى مخطوبة؛ فكنا نخرج أنا وهى وخطيبها معًا. وعندما قلت للمدير إنى قد خططت لترك العمل وطالبت بدفع مستحقاتى؛ هددني بإخبار عائلتى أنى كنت أخرج بصحبة رجال. عدت إلى المنزل وقلت لعائلتى ما حدث فى الورشة قبل أن يقوم المدير بإخبارهم. حينئذ حضر المدير إلى منزلنا للتحدث إلى عائلتى وتجادل مع والدى. بعدها كان على المدير أن يدفع لى راتبى. حينئذ تركت العمل. (سيبل، عاملة فى الثامنة عشرة من عمرها).

فضلاً عن تفعيل الأشكال التقليدية للعلاقات الاجتماعية، طور العمال أشكال جديدة لأواصر التضامن داخل ورش العمل الصناعية. وغالبا ما يدخل عمال صناعة الملابس فى عملية التفاوض أو مقاومة ظروف العمل جنبا إلى جنب مع زملائهم فى العمل كأفراد الأسرة الواحدة:

كنا في مناوبة في وقت العمل الإضافي في تلك الليلة. وجاءت فتاتان متأخرتان خمس دقائق، وسأل المدير عن سبب تأخرهما. فقالتا: "لم تتركنا عائلاتنا نأتي في وقت مبكر؟" فقال المدير: "حينئذ أخبروا عائلاتكن ألا يدعوكن تعملن، أيضا"، وقد قام بطردهن. بعد ما ذهبت الفتاتان، شعر خمسة عمال بالضيق وقاموا بترك العمل؛ فتدخل شريك المدير قائلا: " لماذا سمحت للفتيات بالخروج أثناء الليل؟ إنهن سيشعرن بالخوف. ينبغي علينا أن نذهب ونعيدهن في النهاية (حتى لا نفقد سبعة عمال مرة واحدة) كان على صاحب العمل استدعاء هاتين الفتاتين من أجل الرجوع للعمل. (زينب، عاملة في الثامنة عشر من العمر).

إن نجاح محاولات التفاوض أو المساومة تعتمد على سلسلة من المحاور مثل قدرة العمال على العمل معا، وبدائل العمل الموجودة والحاجات الحالية لرب العمل، وعما إذا كان من السهل إحلال عمال محل العمال المشاركين في عملية المساومة. لقد أشار سكوت (١٩٨٥) إنه عندما نميز مستويات متنوعة من المقاومة مثل الرسمي مقابل غير الرسمي، والفردي مقابل الجماعي، والتلقائي والقصير الأجل، فنحن نتحدث في الواقع عن حدود الخيارات المتاحة في إطار مستوى القمع. فمن منظور مشابه، أشير إلى أن محددات المقاومة في ورش صناعة الملابس تحتاج أيضا إلى أن يتم تحليلها مع الأخذ في الحسبان سياق القمع.

ليس هناك أي تضامن في صناعة الملابس. تلك هي قاعدة ورش العمل لأنه يتم إجبار العمال على العمل. وعندما يفتحون أفواههم، يقول المدير إن الباب من هنا؛ فنحن دائمًا تحت تهديد الطرد ... فعندما تحاول أن تشتكي من شيء ما إلى المدير يعتقد الجميع أنك على حافة الطرد أو التخلي عن العمل؛ فإن المدير يطرد

كل من يجادله. فأنا لم أحاول قط مجادلة المدير. الشيء الوحيد الذى أستطيع أن أفعله هو ترك العمل، عندما تصل الأمور إلى ذروتها (أو بعبارة أخرى عندما تصبح الظروف لا تطاق) ولا أستطيع فعل أى شيء آخر. (بيرنا، عاملة فى عامها التاسع عشر).

فى دراستها عن الوكالة الاجتماعية للعمال المرنين فى المملكة المتحدة، أشارت كوك (٢٠٠٠) إلى أن الحصول على الحقوق هو جانب مهم من جوانب تمكين العمال. فالافتقار إلى حق الطعن ضد الفصل غير العادل- سواء على المستوى القانونى أو التطبيق- يمكن أن يؤثر جديا فى قوة العمل فى تحدى المعاملة غير العادلة. فقد لاحظت أن طبيعة انعدام الأمن فى العمل يعطى العمال قوة محدودة جدا للتفاوض بشأن حقوقهم. وتتأثر أيضًا قوة التفاوض لدى العمال بالمستوى المتدنى من المشاركة من جانب النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية. وبالمثل فغالبا لا يملك العمال أى ضمان رسمى للعمل فى ورش التصنيع فى تركيا. فتتعرض نشاطاتهم المقاومة والتضامنية للتهديد بسبب انعدام الأمن فى العمل والخوف الدائم من فقدان وظائفهم، ربما للسبب نفسه، تصبح المقاومة والتضامن لديهم فرصة للنجاح فى مساومة رب العمل عند تخيل ترك العمال لوظائفهم.

خاتمة: المساومة مع الشيطان

أصبحت صناعة الملابس فى تركيا صناعة تصديرية ناجحة من خلال دفع الجزء الكبير من العمالة القائمة على الإنتاج نحو القطاع غير الرسمى. فتنظيم الصناعة داخل سلاسل من التعاقدات الدولية من الباطن والضغط المستمر على الأسعار ومستوى المرونة التى تفرضها السوق الدولية هى الآليات الرئيسية لهذا

التقسيم الخاص بالعمل. من ناحية أخرى، قدمت سياسات الدولة المهتمة بصناعة الملابس بدائل محدودة لتحسين ظروف العمل فى الورش، جزئيا بسبب ما تعاني منه من قصور وجزئيا، من خلال الوعى بحساسية هذه الصناعة. وبسبب حساسية ورش العمل التصنيعية للتقلبات الدولية، كانت محدودية حماية الدولة والعمل ذات الطابع غير الرسمي، وشعور العمال بأنهم تحت التهديد المستمر بفقدان وظائفهم.

ترتبط المقاومة بحدود قدرة العمال على المساومة إذا ما كان هناك أى قناة يتم من خلالها تمرير الطلب؛ سواء كان هناك أى تنظيم رسمي موجود لدعم المقاومة، وما هى كلفة المقاومة بالنسبة لكل عامل على حدة، فيتم قمع أعمال المقاومة فى ورش العمل، من خلال انعدام الأمن فى العمل والتهديد المستمر بفقدان الوظائف. لقد طور عمال صناعة الملابس إستراتيجيات للمقاومة كجزء من واقعهم اليومى، وطور العمال تلك الإستراتيجيات، وفقا لمصادر القوة المتاحة لهم. ومع ذلك، هناك فرص رسمية وحماية اجتماعية محدودة من شأنها أن تساعد على تحويل هذه الإستراتيجيات إلى أواصر تضامن بعيدة الأمد ومدها إلى سياق أوسع.

هوامش

أنا ممتن لبروفيسور نينا لورى، والدكتورة إما كلافينج، ولوسى ماى بلين والمحررين من أجل اقتراحاتهم القيمة وملاحظاتهم الثرية. ومشروع جوائز الـ ORS وكلية الجغرافيا والسياسة وعلم الاجتماع، جامعة نيوكاسيل، مقدمين المنح الدراسية لإكمال هذه الدراسة.

(١) وقد اجتذبت برامج التكيف الهيكلية انتقادات عديدة منذ أن قدمت لأول مرة. فقد أشار الباحثون إلى أن برامج التكيف الهيكلى لها تأثير سلبى فى استقطاب زيادة الدخل، وتحديد التنمية كعمليات اجتماعية شبيهة بنظرية داروين عن التطور ترتكز على أخلاقيات الجشع، والبقاء للأصلح فى السوق دون أى حيز للتقاسم: تقويض حقائق التاريخ والثقافة المجتمعية للمجتمعات التى تم تطبيق السياسات بها؛ مسببة آثارًا كارثية على الفقراء فى العالم النامى (Standing 2002;Pilger 2001; Elson 1995).

(٢) بعد فترة الازدهار الأولية المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلى، وجدت تركيا نفسها فى حلقة مفرغة من عدم الاستقرار المالى ونمو الديون، واعتمادها اعتمادا كبيرا على تدفق رءوس الأموال قصيرة الأجل، مؤدية إلى ثلاث أزمات مالية متتالية فى عام ١٩٩٤ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ أثناء هذه الأزمة تأثرت الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعمالهم نتيجة الإفلاسات. كما جرت أيضًا تسريحات ضخمة فى المشاريع الكبرى. ومدفوعات الدين هى

أكبر البنود فى الميزانية اليوم؛ فتشكل أكثر من نصف إجمالى الإنفاق الحكومى (Bugra 2003; Onis 2006).

(٣) يتناول التقرير العمالة الرسمية فقط. واعتبار أن العمالة غير الرسمية شـائعة فى صناعة الملابس، وهذا الحجم هو على الأرجح أعلى من ذلك.

(٤) هذا السيناريو ليس فريدا لتركيا؛ فصناعات الملابس، والنسيج، والأحذية هـى قطاعات التصدير الرئيسية لكثير من البلدان الأقل نموا؛ فقـد تغيـر التوزيـع الجغرافى لهذه الصناعات بشكل دراماتيكى فى الثلاثين عاما الماضية. كما يتم تدويل السوق؛ فتم نقل تلك الصناعات من الدول الأكثر تطورا، حيث مـازالوا يستهلكون، إلى البلدان الأقل تطورًا (منظمة العمل الدولية ١٩٩٦).

(٥) ويستند الجزء التجريبى من هذه الدراسة على بحث ميدانى للدكتوراه أُجـرى فى الأحياء الهامشية فى إسطنبول بين مايو ١٩٩٩ وسبتمبر ٢٠٠٠. ركـزت المقابلات شبه المنظمة مع أصحاب الورش والمقابلات المركزة مع العـاملات الإناث وملاحظة المشاركين كعمال فى ورشة ملابس، تشكل المصادر الرئيسية للبيانات فى المجمل ٢١٠ عمال فى ورشة و٥٠ من الإنـاث العـاملات فـى الورش تم إجراء المقابلات معهم. وجاءت البيانات المكملة من مقابلات شـبه منظمة مع عدد كبير من مقدمى المعلومات، من بينهم مديرو شركات التعاقدات من الباطن، وممثلو النقابات والحكومة.

(٦) يوجد ثلاثة اتحادات رئيسية للنقابات فى تركيا، تسمى اتحاد النقابات للـساعين وراء العدالـة (Hak-is) ، "العمـال الثوريـون" و"اتحـاد النقابـات

والعمال"(DISK)، "اتحاد النقابة فى تركيا"(Turk-is). "تيكشيف" هـو قـسم النسيج والملابس فى الـ (Turk-is).

(٧) لقد تم تغيير أسماء الورش والعاملين للحفاظ على الخصوصية.

(٨) من أجل نقاش مفصل بشأن تفعيل العلاقات بين الجنسين عن طريـق أربـاب الأعمال والعاملين فى ورش الملابس غير الرسمية، انظر: آرجـين ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤.

المراجع

Ahmad, F. (1993) *The Making of Modern Turkey*, London and New York: Routledge.

Anner, M., and P. Evans (2004) 'Building bridges across a double divide', *Development in Practice* 14(1/2): 34–46.

Ansal, H. (1999) '75 Yılda Başı Çeken Sektörlerden Tekstil', in O. Baydar (ed.), *75 yılda Çarklardan Çiplere*, Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, Türkiye Ekonomik ve Toplumsal Tarih Vakfı, Istanbul, pp. 183–90.

Atauz, S., and A. Atauz (1992) 'Enformel Sektör, Kentsel İşgücü Pazarları, Sosyal ve Ekonomik Yapılanmalar Üzerine Betimsel Tartışmalar', *Planlama*, 9: 4–21.

Ayata, S. (1991) *Sermaye Birikimi ve Toplumsal Değişim*, Ankara: Gündoğan.

Beneria, L. (1989) 'Subcontracting and Employment Dynamics in Mexico City', in A. Portes, M. Castells and L.A. Benton (eds), *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, London: Johns Hopkins University Press, pp. 173–88.

Berik, G. (1987) 'Women carpet weavers in rural Turkey: Patterns of employment, earning and status', *Women, Work and Development* 15, Geneva: International Labour Organization.

Bodgener, J. (1997) 'The clothing industry in Turkey', *Textile Outlook International* 71: 37–59.

Boris, E., and E. Prügl (eds) (1996) *Homeworkers in Global Perspective*, London: Routledge.

Buğra, A. (2003) 'The place of economy in Turkish society', *South Atlantic Quarterly* 102(2/3): 453–70.

Çağatay, N., and G. Berik (1994) 'What has export-oriented manufacturing meant for Turkish women?', in P. Sparr (ed.), *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*, London: Zed Books, pp. 78–95.

Castells, M., and A. Portes (1989) 'World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy', in A. Portes, M. Castells and L.A. Benton (eds), *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, London: Johns Hopkins University Press, pp. 11–37.

Charmes, J. (2000) 'Informal sector, poverty and gender: A review of empirical evidence', unpublished paper presented in 'Homeworkers Worldwide International Mapping Workshop', Leeds.

Cook, J. (2000) 'Flexible employment – Implications for a gendered political economy of citizenship', in J. Cook, J. Roberts and G. Waylen (eds), *Towards a Gendered Political Economy*, London: Macmillan, pp. 145–64.

Cravey A. (2004) 'Students and the anti-sweatshop movement', *Antipode* 36(2): 203–8.

DİSK-AR (1994) 'Dünyada ve Türkiye''de Sendikal Hareketin Krizi', *DİSK Araştırma Enstitüsü Aylık Bülteni* 16: 13–20.

Durutz, L. (1995) 'Gümrük Birliği Arifesinde Türk Hazır Giyim Sanayi: Sanayinin Rekabet Gücü', *DİSK Araştırma Enstitüsü Aylık Bülteni* 18: 13–15.

Elson, D. (1995) 'Male bias in macro-economics: The case of structural adjustment', in D. Elson (ed.), *Male Bias in the Development Process*, Manchester University Press, Manchester, pp. 164–90.

Eraydın, A. (1998) 'Ekonomik Başarının Yükünü Üstlenenler: Dış Pazarlarda Rekabet Gücü Kazanan Konfeksiyon Sanayinde Kadın Emeği', in F. Özbay (ed.), *Küresel Pazar Açısından Kadın Emeğinde ve İstihdamında Değişmeler: Türkiye Örneği*, Istanbul: İnsan Kaynağını Geliştirme Vakfı, pp. 105–44.

Ergün, E. (2002) 'Understanding the integration of Istanbul's peripheral neighbourhood into the world market: A disclosure of women's labour in the "secure" places', *Boğaziçi Journal: Review of Social, Economic and Administrative Studies* 16(11): 21–33.

Ergün, E. (2004) *Atölye Kızları: A Study of Women's Labour in the Export-oriented Garment Industry in Turkey*, Ph.D. thesis, Newcastle University.

Ertan-Lemontagne, Ö. (1991) *IMF-Supported Programs in Developing Countries and Their Impact on Vulnerable Groups: The Case of Turkey after 1980*, Ph.D. thesis, University of New Hampshire.

Escobar, A. (1995) *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*, Princeton: Princeton University Press.

Gordon, I., and S. Sassen (1992) 'Restructuring the urban labour market', in S. Fainstein, I. Gordon and M. Harloe (eds), *Divided Cities: New York and London in the Contemporary World*, Oxford: Blackwell, pp. 105–28.

Hahn, J. (1996) 'Feminization through flexible labour', in E. Boris and E. Prügl (eds), *Homeworkers in Global Perspective: Invisible No More*, New York and London: Routledge, pp. 219–38.

Hale, A. (2005) 'Organising and networking in support of garment workers', in A. Hale and J. Wills (eds), *Threads of Labour*, Oxford: Blackwell, pp. 40–68.

Hale, A., and J. Wills (2005) 'Threads of labour in the global garment industry', in A. Hale and J. Wills (eds), *Threads of Labour*, Oxford: Blackwell, pp. 1–15.

ILO (1996) *Globalization Changes the Face of Textile, Clothing and Footwear Industries*, Geneva: International Labour Organization.

Kabeer, N. (2004) 'Globalization, labour standards and women's rights', *Feminist Economics* 10(1): 3–35.

Kaya, S. (2000) 'Activist round table' organized by Working Group on Women Home-based Workers in Turkey, International Association for Feminist Economics Conference, Istanbul.

Kayasü, S. (1995) *Local Production Organisations Oriented Towards Global Markets: Subcontracting Relationships in Clothing Industry*, Ph.D. thesis, METU, Ankara.

Kearney, N., and J. Gearhart (2004) 'Workplace codes as tools for workers', *Development in Practice* 14(1/2): 216–23.

Khan, S.I. (2002) 'Trade unions, gender issues and the ready-made garment industry in Bangladesh', in C. Miller and J. Vivians (eds), *Women's Employment in the Textile and Manufacturing Sectors of Bangladesh and Morocco*, Geneva: UNRISD/UNDP.

Koç, Y. (1999) 'Sendikacılığın Güncel Sorunları', *Türkiye İşçi Sendikaları Eğitim Yayınları* 40, Ankara.

Laurie, N., and L. Bondi (eds) (2006) *Working the Spaces of Neoliberalism: Activism, Professionalisation and Incorporation*, Oxford: Blackwell.

Lawson, V. (1992) 'Industrial subcontracting and employment forms in Latin America: A framework for contextual analysis', *Progress in Human Geography* 16(1): 1–25.

Munck, R. (2005) 'Neoliberalism and politics and the politics of neoliberalism', in A. Saad-Filho and D. Johnston (eds), *Neoliberalism: A Critical Reader*, London: Pluto, pp. 60–69.

Neidik, B., and G. Gereffi (2006) 'Explaining Turkey's emergence and sustained competitiveness as a full-package supplier of apparel', *Environment and Planning A* 38: 2285–303.

Öniş, Z. (2006) 'Varieties and crises of neoliberal globalisation: Argentina, Turkey and the IMF', *Third World Quarterly* 27(2): 239–63.

Pearson, R. (1992) 'Gender issues in industrialisation', in T. Hewit, H. Johnson and D. Wield (eds), *Industrialisation and Development*, Oxford: Oxford University Press, pp. 222–47.

Peck, J., and A. Tickell (2002) 'Neoliberalizing space', *Antipode* 34(3): 380–404.

Pilger, J. (2001) *The New Rulers of the World: A Carlton Programme for ITV UK*, Rugby and London: George Over.

Polanyi, K. (2001) *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times*, Boston MA: Beacon Press.

Radcliffe, S.A. (1999) 'Latina labour: Restructuring of work and renegotiations of gender relations in contemporary Latin America', *Environment and Planning A* 31(2): 196–208.

Rowbotham, S., and S. Mitter (eds) (1994) *Dignity and Daily Bread: New Forms of Economic Organising among Poor Women in Third World and the First*, London: Routledge.

Saad-Filho, A. (2005) 'From Washington to post-Washington consensus: Neoliberalism agendas for economic development', in A. Saad-Filho and D. Johnston (eds), *Neoliberalism: A Critical Reader*, London: Pluto Press, pp. 113–19.

Sassen, S. (1991) 'Informal economy', in J.H. Molenkopf and M. Castells (eds), *Dual City: Restructuring New York*, New York: Russell Sage Foundation, pp. 79–101.

Scott, J.C. (1985) *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*, London: Yale University Press.

Şenyapılı, T. (1981) *Gecekondu: Çevre İşçilerinin Mekanı*, Ankara: METU.

Standing, G. (1989) 'Global feminization through flexible labour', *World Development* 17(7): 1077–95.

Standing, G. (2002) *Beyond the New Paternalism: Basic Security as Equality*, London: Verso.

Tekeli, İ. (1978) 'Kalkınma Sürecinde Marjinal Kesim ve Türkiye Üzerine Bir Deneme', in İ. Tekeli and L. Erder (eds), *Yerleşme Yapısının Uyum Süreci Olarak İç Göçler*, Ankara: Hacettepe University, pp. 338–62.

Traub-Werner, M., and A. Cravey (2002) 'Spatiality, sweatshops and solidarity in Guatemala', *Social and Cultural Geography* 3(4): 383–401.

Türel, O. (1993) *Ekonomik Büyüme, İstihdam ve Sendikalar*, Ankara: METU Development Studies.

Varçın, R. (1996) *An Analysis of Conflict and Cooperation in the Informal Sector of the*

Economy in Turkey, Ph.D. thesis, University of Oregon.
Veltmeyer, H., and J. Petras (2005) 'Foreign aid, neoliberalism and US imperialism', in A. Saad-Filho and D. Johnston (eds), *Neoliberalism: A Critical Reader*, London: Pluto Press, pp. 120–26.
Waldinger, R., and M. Lapp (1993) 'Back to the sweatshop or ahead to the informal sector?', *International Journal of Urban and Regional Research* 17(1): 6–29.
Yeldan, E.A. (1994) 'The economic structure of power under Turkish structural adjustment: Prices, growth and accumulation', in F. Şenses (ed.), *Recent Industrialization Experience of Turkey in a Global Context*, London: Greenwood, pp. 75–90.

٦

تعاملات التأهيل إلى العمل وإنشاء الذاتيات الليبرالية الجديدة

التنشئة الاجتماعية فى ألمانيا الشرقية (سابقًا)

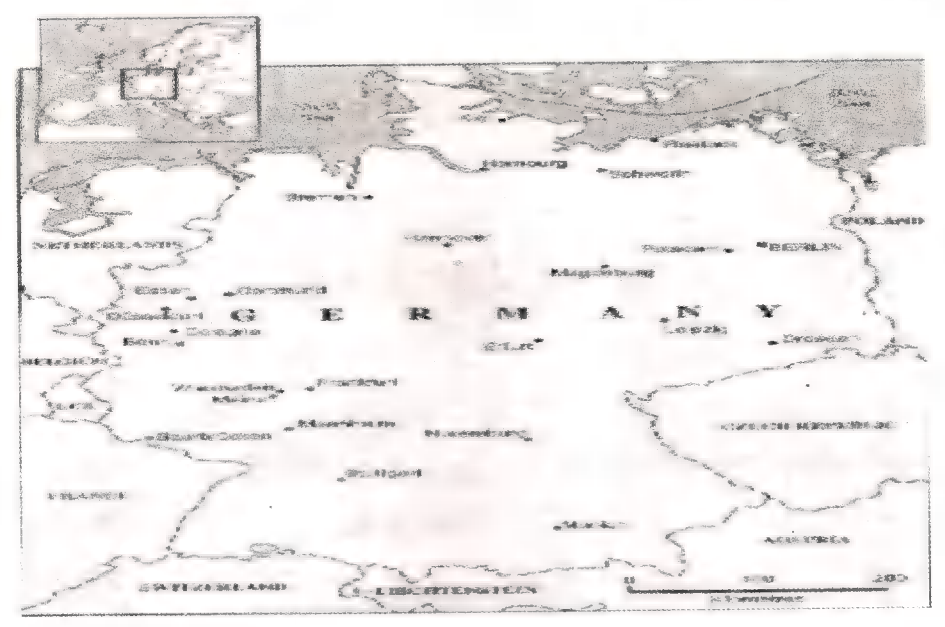
كاثرين هورشليمان

سياق المخاطرة

منذ بضع سنوات، بدأت الجريدة الإقليمية الرئيسية لتيورنجيا فى دولة ألمانيا الشرقية سابقا، مبادرة جديدة لمساعدة المتسربين من التعليم فى اتخاذ خطواتهم الأولى نحو عالم سوق العمل: فقد قدّمت لهم الفرصة لنشر إعلانات مجانية فى قسم المهن فى ملحق نهاية الأسبوع لجذب انتباه أصحاب الأعمال الذين قد يكونون قادرين على تقديم مكان للتدريب المهنى. شملت الإعلانات المنشورة صورة بحجم صورة جواز السفر مع وصف مختصر عن المؤهلات، والمهنة المفضلة، والمهارات الأساسية، والسمات الشخصية. وقد تم الطلب من أصحاب الأعمال الاتصال على هذه الإعلانات والتقدم لأى من هؤلاء الشباب الذين يسوقون لأنفسهم وطاقاتهم فى سوق العمل بهذه الطريقة.

فى حالة ارتفاع معدلات البطالة والنقص الحاد فى أماكن التدريب المهنى (Vogel 1999; Lutz 2001)، رمزت الإعلانات بشكل صارخ عن المقصود بالعملية

المزدوجة التي يطلق عليها "الاتجاه نحو الفردية والتحول الليبرالي الجديد". والتي تمت صياغتها في الاختيار والفرصة والمبادرة الذاتية، كما كشفت هذه الإعلانات عن الوجه القبيح لسلعة العمل والتي تجعل الشباب غير محصنين ضد الاستغلال. فطموحاتهم المهنية غير ذات أهمية، إذ إن هؤلاء الشباب يسعون لاجتذاب أي صاحب عمل محتمل، مادامت رواتب التدريب المهني منخفضة، حتى لهؤلاء الذين نجحوا في الحصول على أماكن للتدريب من خلال الإعلانات، فإنهم لن يتمكنوا من الحياة بدون دعم مالي إضافي من الوالدين أو الخدمات الاجتماعية.



(الشكل ٦-١)

خريطة ألمانيا

إن إيجاد عمل ذى أجر، هو بالطبع، الطريق الرئيسى الذى يؤدى إلى تكوين حياة مستقلة أو الوصول على الأقل إلى تحقيق الذات للعديد من الشباب. فبالحديث عن الاستغلال وتسليع العمل، من ثم فإن المخاطر سوف تعمل على الحد من أهمية العمل فى إدراك الشباب لتحقيق ذاته، وتحقيق مستوى مادى معين من المعيشة ولتحمل علاقات اجتماعية مهمة. هذا يحدث ومع ذلك، فإنها تلفت الانتباه إلى علاقات القوى غير المتكافئة التى تستمر فى تشكيل حياة الشباب تحت ظل ظروف مطلقة من الفردية التى تم تقديمها على أنها تحرير وتعدد بأسلوب التعبير الليبرالى الجديد.

لقد قمت فى هذا الفصل، بتسليط الضوء على الضغوط التى تمارس على الشباب فى ألمانيا الشرقية أثناء بحثهم عن فُرص للتدريب والعمل، والتى كان من شأنها تمكينهم من تحقيق طموحات حياتية أوسع. لقد قمت بوصف الطبيعة غير المترابطة للمسارات فى العمل التى تنتج من ظروف صعبة لسوق العمل والهادفة إلى إبراز كيف يقوم الشباب بالتفاوض معها. ويرتكز الفصل على مقابلات أُجريت مع ١٠١ من الشباب فى مدينة ساكسون فى لبزج (انظر الشكل ٦-١) [١]. وقد تم انتقاء الشباب فى نوادى الشباب، وتم إجراء المقابلات معهم فى مناقشات جماعية تم عقدها لأكثر من خمسة أسابيع فى عام ٢٠٠٣. كان معظم الشباب ما بين الثانية عشرة والثامنة عشرة من العمر. وكانوا خليطا من الذكور والإناث والخلفية التعليمية، بل إن فى بعض مجموعات الصداقة انضم كبار المشاركين وصغارهم إلى المناقشات (الجدول ٦-١).

وكما هو المتوقع، فإن مسألة العمل والتعليم ما بعد السادسة عشرة كانت الأكثر صلة بهؤلاء الذين يقتربون من إنهاء التعليم الثانوى- هؤلاء الذين تتراوح

أعمارهم ما بين ١٤ / ١٥ عامًا أو على هذا النحو. ورغم تركيز البحث فى المقام الأول على الآثار المترتبة على الهوية لارتباطات الشباب بالثقافات الشبابية المنقولة عبر الدول، فإن مسائل التوظيف والتأمين المـادى احتلـت مـساحة كبيـرة فـى المناقشات مع المشاركين الأكبر سنا، والذين رسموا صلات قوية بـين خيـارات أسلوب حياتهم والفرص المهنية المتاحة. بينما كان تنوع اهتمامـاتهم بالموسـيقى، والموضة، والإعلام يعكس ثقافات الشباب فيما بعد الحداثة كما فى أى مكان آخـر (Epstein 1998; Miles 2000)، لقد كان عدم الأمان المادى الذى يواجه العديد مـن المشاركين فى هذا المشروع يحدد مدى ما يستطيعون كشفه من خلال "الاسـتهلاك التفاخرى"، ويعنى ذلك أن أساليب التنوع الثقافى لا تتم ترجمتها بالـضرورة إلـى هويات متشرزمة تؤشر علـى عـدم الاسـتقرار والتقلـب (Horschelmann and Schafer 2005; Horschelmann 2008). من ناحية أخرى فقد فـضل المبحوثـون الحصول على العمل الطويل الأجل (الملبي للحاجـات) فـوق أى خيـار آخـر وتوجهوا إلى إقامة علاقات اجتماعية قائمة على الثقة، والصداقات القوية، والانتماء إلى جماعات الأقران والصلات القوية بعائلاتهم. ومن ناحية أُخـرى، فقـد تمـت صياغة الهويات الجماعية من خلال الإثنية القديمة والقومية والفئات الإقليمية التـى استُبعدت وعَملت ككبش فداء للآخرين، لاسيما المهاجرين. وكانت أساليب الحيـاة الفردية أكثر تميزا بين المشاركين الأكبر سنا من المـستويات الدراسـية الأعلـى والذين تمتعوا بتعليم أفضل وغالبا ما كانوا من أصول عائلية أكثر ثراءً. أما صغار المشاركين وهؤلاء من أصحاب المستويات الدنيا من التعلـيم، فـإنهم لا يبتعـدون كثيرا عن الأسلوب السائد لجماعة أقرانهم.

ملخص للمجموعات التى تم التركيز عليها فى الدراسة الخاصة بمدينة لبزج

الجدول ٦-١

النشاط	العمر	النوع	مستوى التعليم	الوالدين
أ) نادٍ لا يتم الإشراف عليه	١٠-١٣	٤ إناث ١ ذكور	طلاب احتياجات خاصة ٤ مستوى منخفض و ١ متوسط فى الفصل الدراسى	٢ غير موظفين ١ عامل ٢ خدمة ٣ غير معروف
ب) درس تعليم الرسم	١١-١٤	٣ إناث ٢ ذكور	٤ فى مستوى متقدم ١ فى مستوى متوسط	٢ عمال ٢ خدمة ٤ محترفين
ت) درس تعليم التصوير	١٩-٢٣	٣ إناث ٣ ذكور	٤ طلاب جامعيون ١ طالب تمريض	١ لا يعمل ٣ عمال ١ خدمة ٤ محترفين
ث) نادى لا يتم الإشراف عليه	١٠-١٩	٢ إناث ٦ ذكور	■ فى حقوق متوسطة ٢ فى حقوق دنيا ١ فى مدرسة مهنية	٤ غير موظفين ١ ربة منزل ٣ عمال ٢ خدمى ٢ غير معروف
ج) درس تعليم تقييم نماذج البناء	١٠-١٣	٤ ذكور	٢ فى صفوف أعلى ١ فى صف متوسط ١ فى صف أدنى	١ غير موظف ٣ عامل ٤ خدمى

ح) ناد لا يتم الإشراف عليه	١٤-١٨	٣ إناث ٦ ذكور	٨ فى صفوف متوسطة ١ فى مدرسة مهنية	٢ غير موظفين ٢ ربات بيوت ١ معاش مبكر ١ يعاد تأهيله ٤ عمال ٦ خدميين ٢ غير معروف
خ) ناد ممول ذاتيا عن طريق العمل	١٣-١٦	٤ إناث ١ ذكر	٢ حقوق متوسط ٣ صفوف أعلى	١ عمال ٢ خدمى ٦ مهنيين ١ غير معروف
د) ناد أدبى	١٥-١٧	٤ إناث ٣ ذكور	١ صف متوسط ٦ صف أعلى	٧ خدمى ٦ مهنى ١ غير معروف
ذ) ناد يتم الإشراف عليه أسبوعيا	١٥-١٩	١٢ إناث	٧ صف أعلى ٤ مدرسة مهنية ١ غير معرف / بدون صف دراسى	٣ غير موظفين ٤ عمال ١٤ خدميًا ٢ مهنى ١ عمل خاص

هوامش الجدول:

أ) بعض المجموعات تتقابل بشكل منتظم، من أجل دراسة معينة، وآخرون يتقابلون بشكل يومى أو أسبوعى، وإما أن يكونوا غير خاضعين للرقابة كليا أو خاضعين للرقابة من جانب العمال الشباب، والذين يديرون فى بعض الأحيان بعض الأنشطة معهم.

ب) الصف الأدنى = هبيتشويل، الصف المتوسط= ميتل شويل / ربيل شويك، الصف الأعلى = جيمنسيوم.

ج) تتضمن أصحاب الياقات الزرقاء (العمال) عمال المصانع غير المدربين والمدربين وهؤلاء الذين يعملون فى الإنتاج الحرفى (الجزارين والخبازين). وتتضمن عمال الخدمات وعمال النظافة من أصحاب المهارات المتدنية، وكذلك المهرة من عمال المكاتب، وعمال الخدمة العامة، والممرضات، والعاملين فى مجال الصحة أما المهنيين فيتضمن المعلمين ومحاضرى الجامعات والمهندسين.

وفي الوقت الذي فضل البعض الخيار الأوسع من أساليب الحياة التى جاءت بها الليبرالية الجديدة، كان معظم الناس يعبرون عن قلقهم بشأن انعدام الأمن الوظيفي للشباب، والذى مثل تهديدا كبيرا لسبل معيشتهم. ففى الحالة التى يكون فيها ثلثا السكان فى سن العمل، إما أن يكونوا عاطلين لمدة طويلة أو يتنقلوا باستمرار بين العمل المؤقت وفترات قصيرة من البطالة وإجراءات إعادة التأهيل (Vogel 1999; Lutz 2001)، فإنه لا ينبغى أن يكون من المستغرب أن يختار العديد من الشباب التصويت "بمحض إرادتهم"، للتخطيط للانتقال إلى ألمانيا الغربية أو إلى الخارج فى المستقبل من أجل الحصول على وظائف أفضل (Dienel 2005; Forster 2004). فيجتمع الحراك مع مدى المقاييس الأخرى "لحكم الذات" (Rose 1996، 1999) لتلبية الاحتياجات المتصورة لسوق عمل غير مستقر بحيث يكون مزودا بالموارد وتنظيم المشاريع وقادرا على التكيف مع التغير فى وقت قصير (Kelly 2006; Burchell 1996).

الاتجاه إلى الفردية والفكر الحكومي

إن إحدى الطرق فى تصور كيف يستجيب الشباب فى ألمانيا الشرقية إلى الوضع الاقتصادى الصعب هو عبر نظرية "التحول نحو الفردية" التى طورها ألرتش بيك أثناء عمله على نظرية "مجتمع الخطر" (1993; Beck-،Beck 1986 Gernsheim 2002). كان محور بيك الأساسى هو أن المجتمعات الصناعية تقوم بإنتاج مجموعة واسعة من المخاطر الجديدة التى تأكل الثقة فى فعالية وصلاحية الآليات السياسية والاقتصادية والعملية والتقنية الحالية. وقد قام بتطوير إطار عمل يرتبط بظهور مخاطر عالمية جديدة للتغيرات فى هياكل المجتمع، بحجة أن الأفراد يتأثرون بشكل متزايد ومتساوٍ بالمخاطر وأن استجابتهم تشكل بشكل أقل من أواصر التضامن التقليدية مثل تلك الصلات الخاصة بالطبقة الاجتماعية. فلم تعد زيادة الثروة الحماية التى تعمل ضد بعض من المخاطر الناتجة عن المجتمع الصناعى، فهناك بالتالى أيضا استقطاب أقل بين أولئك المتأثرين أو غير المتأثرين بالمخاطر أكثر مما تم الاعتياد عليه فى مجتمع الطبقة الواحدة. وذهب بيك إلى أن التفاوتات الاجتماعية لم تختف، بل إن المستوى العام للثروة قد ازداد مع رخاء الدولة ونتيجة لذلك، تآكلت أُسس التضامن الطبقى. أما البطالة فكانت واحدة من القضايا التى قام بالتركيز عليها والتى مع الاعتراف بأن بعض الفئات المهمشة كانوا الأكثر تضررا، وصفها بأنها عملية مؤقتة ولأن حال الحياة (أو دائما) أن يتقابل عدد أكبر وأكبر من الناس فى بعض المراحل من حياتهم. وقد اعترف بيك (١٩٨٦ - ١٩٩٣) باستمرار عدم المساواة الاجتماعية ولكن يراها تبتعد بشكل متزايد عن الهياكل الطبقية وكتشكيل المراحل المؤقتة أثناء منحى الحياة للفردي. وكنتيجة لذلك يميل الأفراد وبشكل متزايد إلى النظر إلى عدم المساواة على أنه ينتج عن سمات شخصية

وأفعال أكثر مما ينتج عن ظروف مجتمعية وهياكل اجتماعية (Beck and –Gernsheim 2002) وبناءً عليه يضطر الأفراد إلى وضع أنفسهم داخل مركز خطط حياتهم:

> وكما يتم توسيع نطاق الخيارات وضرورة الاختيار بينهم، فكذلك هى أيضا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات يتم تنفيذها بشكل فردى من أجل التكيف والتنسيق والتكامل. فإذا أرادوا تجنب الفشل يجب على الأفراد أن يكونوا قادرين على التخطيط لمدى بعيد والتكيف مع التغيرات: فيجب عليهم التنظيم والتنقل، ووضع الأهداف، والتعرف على العقبات، وتقبل الهزيمة، ومحاولة البداية من جديد ويحتاجون إلى المبادرة، والمثابرة، والمرونة، والتسامح مع الإحباط (Beck and Beck-Gernsheim 2002:4).

ويستند عمل بيك على تحليلات لألمانيا الغربية، ودولة الرفاهية بعد الحرب، فبافتراض وجود دولة الرفاهية بتأثيراتها المزدوجة، من ناحية تعميم الحقوق والفرص والوصول إلى الضروريات المادية الأساسية، ومن ناحية أُخرى، معاملة مواطنيها كأفراد يتمتعون بالمسؤولية فى استخدام هذه الحقوق والفرص (Peck 1993). فهو يدرك الحاجة إلى التفريق بين الأشكال المختلفة لمجتمع المخاطر، ولكن يعرض القليل من خلال النظرة الثاقبة فى كيفية تحليل مثل هذه الاختلافات، وكيفية فهم الظروف المجتمعية فى أجزاء أُخرى من العالم. فأشار بيك إلى احتمالية "تشطر الفقر–أو اتجاهه نحو الفردية"، ولكن قدم رؤى قليلة التفصيل بشأن أسبابها وظروفها. إنه يقلل أيضا من الأهمية المستمرة للهياكل الاجتماعية لوضع الأفراد بشكل غير عادل فى مجتمع المخاطر. ربما جاءت ضغوط التوجه الفردى فى الواقع لتُكبد الأفراد من كل الخلفيات، ولكن كيف يكونون قادرين على الاستجابة

لها وكيف يمكن أن يتأثروا بشدة من خلال اتخاذ القرارات الخاطئة والتى تختلف بشكل كبير بين الجماعات الاجتماعية.

قد كانت هذه نقطة مركزية للنقد لكثير من المعلقين. فتحدى من ثم إيفنز (٢٠٠٢ : ٢٦٢) التطبيق المبسط لمفهوم "نمو الفردية أو الاتجاه نحو الفردية" في بيئات سياسية، اجتماعية وثقافية مختلفة، من خلال طُرق تفترض اتجاهات أُحادية الجانب داخل سياقات غير متمايزة من "التحديث"، بينما ذهب كُتَّاب مثل فيرلونج كارتميل (١٩٩٧)، وروبيرت (١٩٩٥)، وبيز وآخرون (١٩٩٧) وإسينجارد إلى إلقاء الضوء على الأهمية المستمرة للفروق الاجتماعية والاقتصادية في حياة الشباب. ومع ذلك كان الارتباط الأكثر انتقادا لفروض بيك حول السلامة فيما يتعلق بنمو الفردية، جاء من أولئك الذين تأثروا بظروف اقتصادية اجتماعية عالمية غير عادلة قائمة في أوقات طويلة قادمة. وقد بدأ الباحثون عبر الثقافات تحدى الاتجاه الأول (see Amit-Talai and Wulff 199 5; Ansell 2005)، بينما يتم التعامل مع الاتجاه الآخر في الأعمال الأخرى حول الحوكمة والذاتية والتي سارت خلف الإطار الفكري لفوكو (Walkerdian 2003،Foucault 1988; Rose 1996 1999;Kelly 2006; وكذلك كما هو الحال في الانتقادات المادية التاريخية لليبرالية الجديدة (Brenner and 2005; Bourdieu 1998،Theodore 2002; Harvey 1999).

لقد اعتمدت بوضوح على تلك التدخلات النقدية في النقاش التالى من أجل الوصول إلى ما هو أبعد من مجرد السرد الوصفى لعمليات التوجه الفردى، والتى قدّرها فى الواقع ما قام به بيك، للوصول إلي إلقاء الضوء على جوانب أكثر تمتعا بحرية الاختيار من الذاتيات الليبرالية الجديدة، واستمرار علاقات القوى غير المتكافئة وأهمية السياق (2003 Walkerdine). وهناك قضية أخرى مهمة وهى ألا

نقلل من مشاركة الشباب النشطة فى صنع حياتهم، وخلق ارتباطــاتهم بــالظروف الحالية (James et al. 1998; Jenks 1996)، والفوائد التى تُجنى من تنــوع أنمــاط الحياة التى تُقدمها مجتمعات السوق الحالية (Miles 2000). إن وضــع هــذا فــى الحسبان لهو شىء ذو أهمية خاصة فى سياق ألمانيا الشرقية فيما بعد الاشــتراكية والذى جرى عليه البحث. إن الشباب هنا يتمتع بالتأكيد بتنوع كبير فــى خيــارات السير الذاتية، والآراء السياسية والهويات الثقافية أكثــر ممــا تمتــع بــه آبــاؤهم وأجدادهم. ومع ذلك يمكن القول إن هذا الاختيار المتزايد هو وهــم ســطحى وأن أوجه الأمن المادى التى قدمتها الاشتراكية فى العودة إلى التجانس السياسى أتاحت المزيد من الحرية لظهور الإبداع فى التعبير عن الذات والمــشاركة الفاعلــة فــى الحياة الاجتماعية.

وبينما تبدو العديد من الردود المفصلة فيما بعد للوهلة الأولى على أنها تتفق مع آراء بيك نحو الفردية، فإنها تختلف في جانب مهم: فالإســتراتيجيات الفرديــة التى وصفها أغلب المشاركين لم تكن غاية فى حد ذاتها، ولكــن وســائل لإيجــاد سيناريو حياتي وحياة مستقرة يمكن التنبؤ بهما بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، فــى حين قد أشار بيك إلى أن مجتمع المخاطر يخلق هياكل جديدة من عــدم المــساواة يمكن أن تؤثر على الجميع فى مراحل مختلفة من حياتهم، مما يجعل الطبقات تتمتع بقدر أقل وأقل من التواصل، كان للشباب الذين تم إجراء المقــابلات معهــم فــى المشروع مصادر مختلفة جدا عند تصرفهم فى تلبية مطالــب التوجــه الفــردى. فنشأتهم فى منطقة محرومة هيكليا تجعل حياتهم كذلك أكثر تزعزعا وخطورة. فقد أثرت ظروف السياق الاقتــصادى الــسياسى علــى فرصــهم الفرديــة وعلــى الإستراتيجيات التى يمكن أن يحتاجوها للتكيف من أجل التجــاوب مــع المخــاطر القادمة من موقعهم الجغرافى الخاص (Cartmel 2004; Jentsch and Shucksmith

2004; Bynner 2005; Walther et al. 2005). والبحث التبعي الذى أجرى ما بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٤ من قبل فورستر (٢٠٠٤) على تجارب شباب ألمانيا الشرقية فى التغير المجتمعى أظهر بوضوح ، اتساع الضرر الهيكلى وتأثيراته على تقييم الأفراد لمجتمع السوق. فبحلول عام ٢٠٠٤ كان ثلثا من بلغوا الواحد والثلاثين من العمر ممن أجريت لهم المقابلات قد ذاقوا البطالة و٣٤ % تم صرفهم عن العمل أكثر من مرة. ويلخص فورستر أن البطالة تعمل عبر جميع السكان وتؤثر ليس فقط على هؤلاء الذين تم جعلهم زائدين على الحاجة، ولكن أيضا هؤلاء الذين لديهم تجارب غير مباشرة خاصة بهم من خلال الأسرة والأصدقاء مكونين شعورا جماعيا بهذا العيب الذى يحدد معرفة الناس بالنظام الاجتماعى الحالى.

تتعارض هذه النتائج وبشكل واضح مع أكثر توقعات بيك تفاؤلاً لفرص الاكتفاء الذاتى الذى يمكن أن يقدمه المجتمع الغنى للعامل الفقير (Beck and Beck Gernsheim 2002). فقد أشاروا إلى الحاجة إلى مدخل أكثر شمولا وأكثر اعتمادا على المقارنة بين الثقافات، منهج يعتمد النقد أكثر من مجرد تقديم وصف الظروف العالمية المفترضة حقا. لهذا فنحن فى حاجة للرجوع إلى دراسات علماء الأنثروبولجيا، وعلماء الاجتماع، والجغرافيين حول الشباب والطفولة ، فقد طور هؤلاء سياقا خاصا بالحسابات العلائقية الخاصة بالعمر وإعادة الإنتاج الاجتماعى (Katz 2004; Skelton and Valentine 1998; Ansell 2005; Talai and Wulff 1995; James et al. 1998). فالانتقادات الماركسية لما دعا إليه هارفى (٢٠٠٥) "نزع الملكية بالتراكم"، وتحليل فوكو لعمليات التحكم فى الذات (Rose 1996، 1999) هى مفيدة بشكل أكبر فى فهم لماذا أن التعبيرات عن الفردية لا تعادل ببساطة عدم التدخل، وما بعد الحداثة والخيارات الجماعية لنمط الحياة. إن منظورات فوكو عن التوجه الفردى لوصفها خطابا أكثر وليست نتيجة واقعية

للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تسمح برؤية أفضل داخل علاقات القوى والمعرفة التى تنتج أفرادا كأصحاب الأعمال الحرة، وكما قال كيلى (٢٠٠٦ : ٨):

> تتجه بعض الخطابات النفسية المرتبطة بالرؤى الليبرالية الجديدة لمشروع لإنتاج رؤية للذات بوصفها المبادرة الذاتية. لقد ظهرت الليبرالية الجديدة، ليس فقط كوسائل لإدارة الدولة، والاقتصاد، والمجتمع المدنى، ولكن أيضا كوسائل للتحكم فى هذه المجالات من خلال تصرفات عقلانية ومستقلة ومسؤولة لفاعل متزن، حر، نشط يمكن تعريفه بصاحب العمل الحر.

وتتسم الذاتيات التى تم خلقها بتقابلات رئيسية بين الحاجة إلى المرونة، من جهة، والاحتياج إلى التحام الذاتيات المستقرة القادرة على التعاطى مع المطالب المستمرة فى التغير، من الجهة الأُخرى. يصف ولكرداين (٢٠٠٣ : ٢٤١) هذا بلباقة:

> يقال إن هذه الأيام تحتاج إلى فاعل قادر على الابتكار الذاتى المستمر. فضلاً عن كونه المُنتج المقصود للأشكال المعاصرة من التعلم، والتدريب، وهذا الفاعل ارتكز على ولقى الدعم من نظام كامل من الدعم النفسى وبالأخص أشكال المشورة والعلاج... فى حين أن تحقيق الذات هو ما هو متوقع لمشروع الحياة والذى ينجح فيه يتم الحكم عليه من خلال قدراته النفسية على النجاح، والقدرة على التعامل مع حالة عدم اليقين. وعدم معرفة من أين سيأتى العمل ... إلخ، فى الواقع ينتج الفشل الاستباقى القريب والذى يحيى على أنه فشل شخص ... من المفترض للفاعل أن يكون قادرا على اختيار من

يستطيعون بناء أنفسهم من خلال العروض الكثيرة ولكن، هذا الفاعل في الواقع من المفترض أيضا أن يستمر من خـــلال مركـــز ثابـــت، وشخصية قادرة على الصمود.

ويبين التحليل التالى كيف أن تلك المتناقضات تؤثر فى الشباب فـــى ألمانيـــا الشرقية الخاصة في سعيهم عن مسارات مستقبلية حياتية ذات معنى. فأولاً: قمـــت باختبار رؤيتهم لإمكانية توظيفهم المستقبلية وما هى الاحتمـــالات والقيـــود التـــى يتوقعونها. ويلى هذا مناقشة عن "تقنيات الذات" والتى تصبح الإستراتيجية الرئيسية لإدارة الدخول إلى سوق العمل. وقمت بتسليط الضوء على المدى الذى يظهر بـــه التوجه الفردى من قبل المشاركين كشىء يستطيعون فعله (خصوصا فى مرحلة ما بعد الاشتراكية حيث لا يمكن تصديق السياسات الثورية كلية)، ولكن أيضا تظهـــر الآثار المهمة للوصول غير العادل للموارد مثل الشبكات الاجتماعية، ورأس المال الثقافى، والأمن الأمومي (الوالدي) على قدرات الشباب على التعامل مع المخـــاطر السياسية.

حول عدم اليقين:

مثل بقية بلدان شرق وسط أوروبا، اعتنقت ألمانيا الشرقية الاتجاه الليبرالـــي الجديد "العلاج بالصدمة" فى الانتقال من اشتراكية الدولة إلى الرأسمالية ويفتـــرض أن "هذا التحول هو تنفيذ تدريجي غير معقد لمجموعة من السياسات التى تنطـــوى على اقتصاد السوق وتحرير التجارة جنبا إلى جنب مع الديمقراطيـــة" (Smith and Pickles 1998: 2; Bradshaw and Stenning 2004). ومع ذلك، فإن مسار ألمانيـــا الشرقية الخاص يختلف عن البُلدان الأُخرى التى تمر بمرحلة ما بعـــد الاشـــتراكية نتيجة قرار توحيد ألمانيا فى عام ١٩٩٠ عن طريق الضم، والذى أدى إلى اعتمـــاد

النظام الاقتصادى لألمانيا الغربية والنظام السياسى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة (Dunford 1998; Behrend 1995). فبين ليلة وضحاها، واجهت الشركات فى ألمانيا الشرقية المنافسة القادمة من نظرائهم الغربيين الأكثر كفاءة، مضطرين إلى التكيف مع القوانين الجديدة جذريا، والممارسات الإدارية، والهياكل التجارية استجابة لطلبات المستهلكين المتغيرة، وبيع منتجاتهم بنفس مستويات الأسعار وإلى نفس الأسواق كما الشركات فى الجهة الغربية. أدى ذلك إلى "ركود لم يسبق له مثيل عُوِّض فقط عنه من خلال التحويلات الضخمة من ألمانيا الغربية" (Dunford 1998:100). وانخفض إنتاج الصناعات التحويلية والتعدين بشكل كبير وارتفعت معدلات البطالة. ومنع التحويل من الغرب إلى الشرق الزيادة الحادة فى معدلات الفقر التى أصابت دولا أخرى فى مرحلة ما بعد الاشتراكية ، وأدى إلى ارتفاع دخول أولئك الذين يعملون. بينما وصلت أيضا معاشات التأمين على التقاعد إلى مستويات عالية (Horschelmann 2004). ومع ذلك فإن مستويات البطالة ظلت عالية وزادت الفوارق الاجتماعية بشكل ملحوظ عبر العشرين عاما المنصرمة. ومن المقرر أن ترتفع أكثر فى السنوات القادمة نتيجة للتغيرات التى حدثت مؤخرا فى تشريعات الضمان الاجتماعى الألمانى والتى قلصت زيادة فوائد الفوائض وغيرها من أشكال الإعانات الاجتماعية (Paugam 2004).

لقد كان أحد المؤشرات الرئيسية لعدم المساواة الهيكلية بين الفئات الاجتماعية والمناطق الألمانية هو فقر الطفل. فمعدلات نسبة فقر الطفل تقاس بنسبة الأطفال الذين ينشأون فى أسر بأقل من ٥٠ % من متوسط الدخل الوطنى، وهذا المعدل أعلى بكثير من كل ولايات ألمانيا الشرقية عن نظرائها فى ولايات ألمانية الغربية (٢١ % بالمقارنة مع المعدل الوطنى البالغ ١٧ %)(Bertram 2006: 38). فمع استمرار كون الدخل فى ألمانيا الشرقية أقل، فإن معدل نسبة فقر الأطفال قد

قيست بالمقارنة بمتوسط الدخل لولايات الاتحاد الفدرالى للولايات الشرقية والتى ليست أقل سوى بنسبة ١٤ % (مقارنة بـ ١٦ % بالنسبة لولايات ألمانيا الغربية (Bertram 2006)). ففوارق الدخل ومع ذلك لا تزال فوارق أقل وضوحا فى ألمانيا الشرقية مما هى عليه فى ألمانيا الغربية، ولكن ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل يعنى أن الأطفال والشباب فى تجربة ألمانيا الشرقية يعانون من مستويات أعلى من الحرمان، وهذا بدوره يؤثر على تعليمهم، وصحتهم، واندماجهم الاجتماعى، وفرص العمل فى المستقبل.

وكما ارتفعت معدلات الحرمان، وعدم المساواة، تم تقليص تمويل برامج الدولة للرعاية الاجتماعية وغيرها من وسائل تنمية الأطفال والرفاهية الاجتماعية للشباب والمواصلة فى بيعها أو خصخصتها. فلم يبق إلا القليل للجمهور من المرافق الترفيهية والنوادى الاجتماعية الممولة، والتى تقع فى معظم المناطق المحرومة من المدن مثل ليبزج، وهي جميعا تعاني من نقص التمويل وامتلاك أعداد قليلة من الموظفين المدربين. هذا، جنبا إلى جنب مع الوضع الصعب للوالدين اللذين قد يكونان غير قادرين على دعم أطفالهما بالموارد المالية أو حتى عبر الشبكات الاجتماعية أو تقديم المشورة المهنية، يفرز عن منطقة من عدم التكافؤ الكبير فى الفرص لشباب يواجهون المنافسة فى سوق العمل الضيقة. هؤلاء الذين فى حاجة لتنويع تدريبهم، وإذا كان من الضرورى بالنسبة لهم الانتقال إلى ألمانيا الغربية لإيجاد فرصة عمل فإن الذين ينقلون عادة هم هؤلاء الذين لا يتمتعون إلا بالقدر القليل من الموارد لدعمهم . فهم ليسوا فقط قد بدأوا من موقع خطر، ولكن أيضا يواجهون أخطارا مستقبلية أكبر، نظرا لامتلاكهم موارد أقل للتراجع والاتجاه نحو الوظائف ذات الراتب المنخفض والأقل ثباتا والتى أصبحت فخا بدلاً من كونها مرحلة مؤقتة فى دورة الحياة.



(الشكل ٦-٢)

تجديد دورة القرن فى الإسكان فى جنوب شرق ليبزج (شتدفورستاد)

إن أغلبية المشاركين في مشروعنا البحثي هذا قد شهدوا بالفعل البطالة فى عائلاتهم أو بين أصدقائهم، وهم يقلقون كثيرا من كيفية تأثيرها عليهم فى المستقبل. فهم لا يصفون فقط الآثار المادية للبطالة ولكن أيضا الآثار الاجتماعية والنفسية مثل: تراجع احترام الذات، والإحباط، والانسحاب من الحياة الاجتماعية، والقلق المستمر حول المستقبل. ففى (شرق ليبزج)، حى قديم للطبقة العاملة ليس بعيدا عن وسط المدينة، أجرينا مقابلات لمجموعة مختلفة من الجنسين من بين الطلبة من ذوى الاحتياجات الخاصة بين الثانية عشرة والرابعة عشرة فى العمر، والذين كانوا

يعانون من المستويات المنخفضة من التحصيل الدراسي وحالة عائلاتهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وهم يأتون بالأساس يوميا إلى النادى وتأتي أغلبيتهم من نفس مناطق الجيرة، ففى معظم الحالات تفصلهم منازل قليلة. يقدم النادى بعض النشاطات المنظمة من صنوف الطبخ وألعاب الطاولة ولكنهم بالأساس فقط يقومون بـ"التسكع" هناك ويستخدمون النادى كمكان رئيسى لمقابلاتهم. أشار طاقم عمل النادى بوضوح إلى عدم امتلاكهم القدرة على تقديم ما هو أكثر بكثير من مجرد وجودهم ورعاية المرافق. كان هذا هو الملمح المنتشر، خصوصا فى مراكز الشباب والأندية الشبابية ذات التمويل العام. فلديهم عدد قليل فقط من أعضاء فريق العمل ممن يتقاضون أجرا كاملاً (عادة واحد فقط أو اثنين) وكانت بطريقة أُخرى تُدار من قبل متطوعين غير مدربين أو عمالة مؤقتة على خطط خلق الوظائف. تلك الخدمات التى يتلقاها الشباب، خصوصا الفقراء الذين لا يمتلكون القدرات المالية لدفع تكاليف الأنشطة الترفيهية، والذين كانوا فى كثير من الأحيان لا يقدرون على تلبية احتياجاتهم منها، إن لم يكن من حيث توفر المكان والمرافق ثم من حيث عدد الموظفين المدربين وعروض الأنشطة المنظمة والتى هى مؤمنة لأولئك الأكثر ثراءً. وعلاوة على ذلك، ركزت سلطات المدينة على الرياضة والتى فى الواقع العلمى قد هيمن عليها الذكور، وتم استبعاد الكثير من الفتيات، اللاتى تم تنظيم مجموعات خاصة بهن فى بعض الأندية.



(الشكل ٦-٣)

منطقة راقية جدا فى غرب ليبزج (جرونوا)

وتركز المناقشة التي أجريت مع جماعة فى "شرق ليبزج" بالأسـاس علـى مسألة فرص العمل والتعليم، وعلى الرغم من أننا نركز بالأساس على اهتمامـاتهم الترفيهية. فعندما قمنا بسؤالهم إذا ما كانوا يعرفون أحدا من العاطلين، فقاموا جميعا باستثناء واحد فقط بالاستشهاد بأحد الوالدين. وقد اختلفوا على الآثار النفسية للبطالة ولكن تم تحديد العمل باعتباره شرطا أساسيا للرفاهية المادية:

المحاور : هل تعرف أيا من العاطلين عن العمل؟

بيتينا : [٢] نعم ، والدتى.

سابين : نعم، أمى أيضا. فلديها مشكلة فى الظهر.

نيك : والدى أيضا لا يعمل، ولكن لن أستطيع أن أخبركم السبب.

المحاور : إذا كنت تعرف أناسا عاطلين، فماذا يعنى هذا؟

سابينا : همم.

بيتينا : إنهم فقط يجلسون في المنزل ولا يفعلون أى شيء جدير بالاهتمام.

سابينا : لا، أمى لا تفعل.

بيتينا : حسنا، أمي تفعل ذلك... فهي تسعى للحصول على عمل بين الحين والآخر ولكنها لا تفلح في الحصول على أى عمل.

المحاور: حسنا، إنه ليس بهذه السهولة، أليس كذلك؟

بيتينا: إنها تحاول أن تتقاعد الآن.

المحاور : هل يتغير الناس عندما يصبحون عاطلين عن العمل ؟

بيتينا : نعم.

سابينا : حسنا، أمي لم تتغير، فقط ظلت على حالها.

بيتينا : يجلسون في الجوار ويزيدون من معاقرة الخمر.

المحاور : ولكن هل من المهم أن يحصل الفرد على عمل ؟

سابين : نعم ، إنه من أجل المال.

بيتينا : حسنا، نحن جميعا نريد أن يكون لنا مال أكثر وأكثر ولكن بدون المال، لا يمكنك أن تفعل أى شيء (المجموعة الأولى).

وبالقرب من هذا النادى، قابلنا مجموعة أخرى في مركز ثقافي للشباب والذين كانوا في الفئة العمرية نفسها، ولكن من مدارس ذات مستوى أعلى. وعلى الرغم من أنهم من خلفية اجتماعية ميسورة وواحدٌ فقط منهم كان أحد والديه لا يعمل، فإنهم ألقوا الضوء أيضا على أهمية العمل من أجل الأمن المادى والهيبة والمنزلة:

كارين : أود القول إن الناس الذين يحبون العمل، أوافق على أنهم دائمـا نـاجحون،
ولكنى أعتقد أن على الجميع العمل بدلاً من الجلوس فى المنزل، وأنا أعنى،
ماذا تريد أن تفعل طوال النهار فى البيت؟ يمكن لهـذا أن يعطيـك شـعورا
بالإحباط التام بمرور الوقت، وأود القول، إنني لا أظن أنه يمكننى ذلك.

المحاور : لماذا إذن يعد العمل مهما جدا للناس؟

كارين : حسنا، لكسب المال وعدم البقاء فى المنزل طـوال النهـار، وأعتقـد أن
العاطلين من المرجح لهم أن يصبحوا خاسرين بشكل عام.

مارسيل : بلى، الهيبة، يمكن أن يؤخذ على هذا المحمل. (المجموعة الثانية)

وبناء عليه يظل العمل المأجور فى مهنة مفيدة شيئا محوريا لتكوين الهويـة الذاتية، والاحترام الاجتماعى وإتمام الحياة. بدلاً من إحاطته بإمكانات الحياة البديلة المرتكزة على الحد الاجتماعى الأدنى للأجور، فحتى هـؤلاء المـشاركون الـذين جربوا ومارسوا جوانب تهدف إلى الاشتغال بالعمـل المـأجور والحيـاة المهنيـة الطويلة الأمد من أجل كسب كل من الثقة بالنفس واحترام الآخرين. فقـد أُثيـرت قضية "الاحترام" خصوصا من جانب المشاركين الذكور، والذين تسرب إليهم القلق حول فرصيهم فى إيجاد شريك للحياة إذا ما كانوا لا يتمتعون بالأمان المالى وبدون وظيفة ثابتة. ففشلهم فى إيجاد وظيفة لا يشكل تهديدا فقط على وضـعهم المـادى ولكن أيضا فى فرصهم فى تكوين أُسرة "والتماشى" مع المعايير الاجتماعية العامة:

المحاور: هل تعد البطالة قضية تشغل بالكم بين الحين والأخر؟ العمل، إيجاد عمل؟

آندى : كنت فى إحدى المرات عاطلاً عن العمل لمدة شهرين وكنت قلقا بشأن هذا
الموضوع، حينئذ بالنسبة إلىّ كان ذلك مثلا، أننى لا أستطيع الحصول على

إعانات البطالة، فقد كان علىّ أن أعيش على دعم الدخل، أنا أقصد، كــان فقط لمدة شهرين ولكن بعد هذين الشهرين أصابنى اكتئاب شديد.

ناديا : حقا ؟ لماذا ؟

آندى : حسنا، أنا أعنى الحصول على دعم الدخل.

ناديا : حسنا، حسنا.

المحاور : هل لك أن تخبرنا عن سبب شعورك بهذا الاكتئاب الشديد؟

آندي : حسنا، فى ذلك الوقت لم يكن لدى أى توقعات. كان ذلك مباشرة بعد عــام الخدمة الاجتماعية (تستبدل بها الخدمة العسكرية). لم أكن قد حصلت على مكان للتدريب. وكان علىّ أن أدفع الإيجار بطريقة أو بأخرى. ولم يبدُ أن شيئا قادما لى فى الطريق قريبا. أو على أية حال لم يكن أمــامى هــدف أسعى إليه. وهذا هو ما جعل هذين الشهرين بتلك الصعوبة.

المحاور: لماذا يعد هذا صعبًا جدا ؟ أعنى ألم تستطع القول، حسنا، الإيجار ســوف أجمع المال بطريقة ما، لماذا كان من السيئ أن تكون بــلا عمــل؟ لمــاذا يكون العمل بهذه الأهمية؟

آندى: إنه ليس مهما، أنا أعنى، إذا كنت أمتلك المال، كنت أتصور العيش برفاهية دون عمل. فأنا أعتقد أننى أستطيع أن أشغل نفسى. وأعتقد أنه فقط من أجــل الحصول على شيء أقوم به، أنا أعنى أنك لا تحصل فقط على مقدار أقل من المال ولكن أيضا تحصل على الأسوأ من ذلك، حسنا إنه من الغباء التحــدث عن السمعة إذا ما كنت تستحق ذلك أم لا. ولكن فى أى حال إنه من الــسيئ أن تقول إنك عاطل. فالإحساس بأنك تحقق شيئا ما، أعنــى يعطيــك أيــضا شعورا بالارتياح الداخلى أو على الأقل هذا مــا أشــعر بــه فــى العمــل. (المجموعة الثالثة).

تمثل المرونة إلى حد كبير وسيلة لتحقيق غاية أكثر من كونها غاية في حد ذاتها. في حين أن فرص السفر واختبار أنماط حياتية مختلفة قد تم اتخاذه من قبل بعض المشاركين" (خصوصا بين أولئك الذين تلقوا تعليما أفضل) ومعظمهم يستهدفون الأمن المادى والاستمرارية فى دعم الهويات والروابط الاجتماعية:

المحاور: من ثم، إذا كان لديك المزيد من المال، ما الشيء الزائد الذى كنت تفعله؟

روبرت: حسنا، أضع المال بعيدا فى مكان ما وهذا كل شيء.

بيتر: نعم.

روبرت: بعيدا بقدر ما أستطيع.

ستيفن: فى حساب بنكى، سيكون هذا أفضل.

توم: لحفظه من أجل الاستفادة منه فى شيء ما.

ستيف: نعم، من أجل حفظه لشيء ما.

المحاور: من أجل ماذا؟

ستيفن: لا أعرف.

بيتر: من أجل شراء منزل.

ستيفن: نعم، منزل.

بيتر: إذن هل يمكن أن يكون أفضل حالاً فى مرحلة ما، أفضل من أن تنفقه دفعة واحدة. فى النهاية تمتلك، ربما منزل جديد. ويمكنك حينئذ السكن بأقل تكلفة. ولكن لا تزال تحتاج إلى عمل."

المحاور: فامتلاك منزل، هذا حلم بالنسبة لك، كهدف مثلاً ؟

بيتر: نعم.

ستيفت: نعم، بالطبع.

بيتر: ولكن حينئذ أُريد أيضا أن تكون لى أُسرة؛ فلا أود أن أفعل ذلك دون أســرة. (المجموعة الرابعة).

حيثما كان آباء المشاركين من العاطلين، فإنهم لا يــصفون كيــف تغيــرت الحالة المزاجية فى الأُسرة فحسب بل يصفون أيضا كيف أثرت الضغوط من أجل العيش بشكل مقتصد على تقديرهم لذاتهم ومكانهم فى جماعات الأقران فى المدرسة خصوصا، وكيف أنهم غير قادرين على المشاركة فى أنواع من الاستهلاك التــى من شأنها جعلهم مواكبين للتطور ومتمدنين. لقد قام واحد من أصــغر مــشاركينا، يدعى ستيفن البالغ ١١ عاما بوصف هذا بشكل غير مباشر عندما كان يتحدث عن صديق له كان والداه من المتعطلين:

> أنا حقا لا أُعير اهتمامًا لما يرتديه الناس. على سبيل المثــال، أحــد أصدقائى فقير. لم يملك والداه عملاً ولذلك فهو لا يرتــدى الملابــس الجديدة. فهو يرتدى فقط الملابس القديمة وهكذا، لكنه لا يزال أفضل صديق لي. (المجموعة الأولى)

وغالبا ما يصف المشاركون ممن أنهوا بالفعل دراستهم المدرسية مــساراتهم إلى العمل ذي الأجر ومزيد من التعليم بأنها لا يمكن التنبؤ بها أو غير ناجحــة أو ممزقة.



(الشكل ٦-٤)

شارع التسوق فى وسط ليبزج

فقد تضمن بحثهم عن عمل ليس فقط عددًا متسعًا من طلبات التقدم إلى عمل، ولكن أيضا السعى وراء المزيد من التدريب (عادة غير مدفوع الأجر) فى الأماكن التى، لا تؤدى إلى عمل فى كثير من الأحيان. مرة أُخرى، يقلق المشاركون من أن يكون لديهم سقف توقعات عالٍ ويحتاجون لمراجعة المعايير الخاصة بهم من أجل الحصول على عمل. والاقتباس التالى من المجموعة (الرابعة) يبين هذا بوضوح. تتكون المجموعة بالأساس من الفتيان الذين كانوا على وشك المغادرة، أو قد غادروا بالفعل المدرسة. فقط، وجد واحد منهم فرصة للتلمذة الصناعية فى شركة شحن مناجم محلية من خلال الاتصالات الأُسرية، بعدما دفعت

جدته مصاريف رُخصة القيادة الخاصة به. والآخرون قد قدموا في الوظـــائف دون جدوى أو انتقلوا من عمل مؤقت إلى آخر.

المحاور: هل تقلق بشأن البطالة؟

كريستينا: نعم.

روبرت: أنا أقلق بشأن ذلك كل يوم.

المحاور: ولكنك لديك وظيفة الآن، أليس كذلك؟

روبرت: نعم، ولكن أنت لا تعلم إلى متى تستمر.

المحاور: ما نوع العمل الذى تريده؟

روبرت: أريد أى شيء، كما قلت. كل ما يأتيني سوف أقبل به. مـــا دام المقابـــل المادى جيد.

ستيفن: أود أن أفعل أى شيء تقريبا ولكن حتى الآن النتائج ضـــعيفة جـــدا، ومـــع مقابلات العمل الآن، وهذا حق ليس لى يد فيه.

المحاور: هل كان عليك أن تذهب إلى أى مقابلات حتى الآن؟

ستيفن: لا، حتى الآن لم أتلق إلا الرفض فقط وهكذا.

المحاور : وعلام تقدم طلباتك تلك؟

ستيفن: حسنا، كمساعد فى متجر أو شيء من هذا القبيل.

المحاور: حسنا، ولكنك لا تعتقد أنك قد حصلت على الكثير من الفرص؟

ستيفن: (هز رأسه)

المحاور: لا. فى هذه الحالة، أتمنى لك التوفيق.

ستيفن: لأن، فى الماضى، كان كل ما عليك هو أن تذهب إلى هنـــاك، فيقولـــون: "نعم، حسنا سوف نأخذك للعمل" ولكنه ليس الوضع الذى عليه الأمر الآن.

بيتر: حسنا، إن هذا ما تم الاعتياد عليه.

ستيفن: كل هذه الاختبارات وكل ذلك. هم حقيقة يختبرونك. وأنا لم أذهب بعيدا قط عن مقابلة العمل. فما وصلت إليه فقط هو شراء الطوابع وإرسالها وانتظار الرد والذى كان الرفض.

نيك: لكن هذه هى طبيعة الأمر.

بيتر: الأمر نفسه هنا.

روبرت: إنه من الصعب إيجاد عمل فى هذه الأيام.

ستيفن: إنهم يستنتجون الكثير من خلال مظهرك هذه الأيام.

روبرت: نعم فهذا أمر سيئ فى الوقت الحاضر.

المحاور: ستيفن هل استخدمت يوما وسيطا للعمل أو شيء مثل هذا؟

ستيفن: همم.

المحاور: نعم؟

ستيفن: نعم، أنا حقا أُحب ذلك تماما ولهذا جئت بالفكرة لفعل شيء من هذا القبيـــل. كان هذا فى حانوت داى، وأنا حقا أُريد أن أتقدم إليهم مرة أُخرى ولكـــنهم لا يقبلون أى شخص. (المجموعة الرابعة)

كان المشاركون الذين لم يحصلوا بعد على فرصة للتدريب قد توقعوا الحاجة إلى إكمال الأعداد أو عام الخدمة الاجتماعية. وقد وجهوا النقد إلى تلـــك الخطـــط بوصفها تضييعا للوقت ولا تساعدهم فى تطوير مهارات أو مؤهلات مفيـــدة. فقـــد

شعروا بوصمة عار بدلاً من التمكين من خلال تلك القياسات الخاصة بالدولة للحفاظ على هؤلاء الشباب فى التعليم وقُباله سجل البطالة، وكانت المخاطر على تطور مستقبلهم ملحوظة. فبدون التدريب المهنى المعترف به، يكون خيارهم الوحيد اتخاذ الوظائف التى لا تحتاج إلى مهارات وذات الأُجور المنخفضة، لقد كانوا غير محظوظين فى إيجاد عمل يتطلب مهارة وأكثر ثباتا حتى إذا ما انتقلوا إلى أجزاء أخرى من ألمانيا فمخاطر هذا النظام قائمة، ويؤدي كل ذلك إلى فئة مستبعدة من العمال الشباب الذين فى نفس الوقت، هم أقل قدرة على الاعتماد على إعانات الدولة التى تمنعهم من الانزلاق إلى هوة الفقر.

حكم الذات

وعلى الرغم من إحباطاتهم، فقد تساءل عدد قليل من الشباب الذين أُجريت معهم المقابلات عن الأسباب الهيكلية للبطالة والتدهور الاقتصادى. فبدلاً من ذلك، ركزوا على أوجه القصور الخاصة بهم من خلال عدم بذل الجهد أو "العبث" فى المدرسة وعلى النحو الوارد أعلاه، فالقلق بشأن مظهرهم وسلوكياتهم التى توضح قضايا النمط والتجسيد والثقافة الرئيسية التى يتم اكتسابها من خلال تقنيات الحكم الذاتى والجهد الشخصى. وانعكس القليل بشكل محورى على الطرق التى من خلالها يمكن للخلفية الأُسرية والشبكات الاجتماعية أن يؤثرا ظاهريا على خصائص الشخصية (Cote 1999, 2002; Bourdieu 1984). لقد كانت ردودهم متماثلة بشكل لافت للنظر لتلك التى قدمت من قِبل إيفانز (٢٠٠٢) فى ملخصها لنتائج المشروع البحثى الأنجلو ألمانى. حيث ألقت إيفانز الضوء على هذا الأمر قائلة (٢٠٠٢ : ٢٦٢):

على الرغم من الإحساس بعدم وجود رقابة فى الفئات الأقل حظا وعدم الإيمان ببعض مبادئ التوجه الفردى والجدارة، علق معظم المشاركين فى البحث أهمية كبيرة على الجهد الفردى واعتقدوا بأنه إذا ما عمل الناس بجد وحققوا مؤهلات مناسبة حينئذ يكونون قادرين على شق طريقهم المستقل الخاص فى عالم البالغين. أما الصلات الاجتماعية فإنها تفسدهم و"تجعلهم يعملون من أجلك" فضلاً عن أهمية الصورة الذاتية وتقديم النفس الذى تم إيضاحها بشكل كبير. فهم بالتأكيد ليسوا غافلين عن تأثرات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ولكن على الأقل عليهم أن يكونوا "واقعيين" فى طموحاتهم وأهدافهم الفردية.

وبالمثل، ركّز المشاركون فى مشروعنا بشكل أساسى على جهودهم الخاصة وضرورة بذل جهد أكبر، حتى فى مواجهة عقبات لا يمكن التغلب عليها فيما يبدو. وهكذا ظلّت مجموعة من الصبية متمسكين برأيهم بأن إيجاد فرصة للتلمذة الصناعية هى وبشكل رئيسى مسألة وقت وجهد، رغم ما واجهوه من تجاربهم الأولى المحبِطة مع طلباتهم التى كانت بلا جدوى.

المحاور: صحيح. هل كان هناك مشكلة حينئذ فى الحصول على فرصة للتلمذة الصناعية هنا؟

بول: نعم.

أدم : نعم .

تيلو: لا ليس حقيقة.

المحاور: حسنا. هل هذا شيء يجب عليك التفكير فيه الآن؟

أدم: نعم؟

تيلو: أنا أعنى، أنها ليست حقا مشكلة. عليك فقط تحقيق شيئا فى المدرسة ومن ثم تكون قادرا على تقديم طلباتك فى كثير من الأحيان بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، أنا أعرف شخصا لم تكن له نتائج جيدة فى المدرسة لكن حصل على عرض من أربعة أماكن للحصول على تدريب مهنى. فهو فقط حاول باجتهاد، فى وقت مبكر، وتقدم كثيرا.

المحاور: هل قمت بإرسال أى طلبات حتى الآن؟

باول : نعم.

أدام: بالطبع.

المحاور: وكيف سارت الأمور؟

باول: سيئة جدا.

المحاور: حقا؟

باول: حسنا، نعم.

تيلو: فأنا لا أملك مكانا فى هذا التوقيت.

جونز: إن مشكلة أغلب الشباب هى أنهم يذهبون إلى مركز الوظائف، ولكن إذا ما أتممت الدراسة، فأنت تحتاج إلى التنقل من شركة إلى شركة وأن تسأل، ذلك لأن مركز الوظائف ليس لديه كل أماكن التدريب. فأنا أعلم من تجربتى الخاصة فقد أخطأت بعدم اتخاذى جولة للسؤال. وهذا الخطأ الذى يغفله الكثير من الناس. فهم يعتقدون أنه بحصولهم على شهادة إتمام الدراسة سيحصلون على فرصة على أية حال.

تيلو: إن الشركات تطلب أكثر بكثير وإذا لم تحقق ذلك حينها لا يحق لك أن تتفاجأ بأنك لم تحصل على مكان للتدريب وحينها لا يمكنك القول أنه لا توجد أماكن للتدريب. أعتقد أن هذا هو محض هراء.

جونز: إنهم فقط لا يريدون أن يكون لهم مكان للتدريب.

تيلو: بالضبط. أنا أعنى، عندما رأيت واحدا منهم يقدم أوراقه خمس أو ست مرات. أليس هذا كافيا! أيجب عليك أن تتقدم ستين أو سبعين مرة.

المحاور: إذن هل فعلت ذلك ستين أو سبعين مرة؟ فأنا أجد ذلك كثيرا جدا.

تيلو: حسنا، نعم هذا كثير، بين الثلاثين والستين يعد كثيرا. فأنا أيضا لم أُرسل الكثير. فقد قُمت بإرسال نحو خمس عشرة مرة. فسوف أقول بصدق، أنى كنت كسولا والآن يجب علىّ أو أنا أضطر إلى الذهاب أقل أو أكثر إلى المدرسة الصناعية. ولكن هذا يزعجني. (المجموعة الخامسة)

فقد تم تعريف الفشل فى المدرسة على أنه العقبة الرئيسية فى وجه الحصول على العمل (المرغوب فيه) وأبدى المشاركون انتقادا شديدا لصعوباتهم وصعوبات أصدقائهم فى تحقيق النتائج المطلوبة فى المدرسة، من أجل الحصول على مؤهلات معينة. فقد كانوا على وعى كبير بالمكافآت المعتمدة على المؤهلات الجيدة. فلهؤلاء الذين من خلفيات تعليمية أقل، كان السؤال المسيطر هو تحقيق الفرد لشهادة إتمام الدراسة والتى سوف تمكنهم من التدريب من أجل تقلد ما يريدونه (انظر المجموعة الأولى أدناه) بينما لهؤلاء الذين قد حصلوا بالفعل على تعليم فى مدارس ذات مستوى أعلى كانت القضية هى صراع الحصول على تقدير أعلى ومهارات وخبرات إضافية للسير الذاتية الخاصة بهم (انظر المجموعة السادسة أدناه):

آينز : أريد أن أنتهى من المدرسة ثم أحاول القيام "بالأباتور"

سابينا : ولكن فى هذه اللحظة يبدو أنك سوف تحتاج إلى إعادة السنة.

آينز : ماذا ؟

سابينا : يبدو أنه بالفعل أنك سوف تحتاج إلى إعادة العام الدراسى. فكل فرد فى فصلنا يبدو عليه أنه يحتاج إلى إعادة السنة.

المحاور : هل تقول أن لديك فرصا أفضل مع الأبيتور؟

سابينا : إذا كان لديك مؤهل جيد من مدرسة متوسطة، فهذا يكفى، لأنه يجب عليك الحصول على درجات أفضل، أنت تعلم الكثير عن الأشياء، لذا تستطيع الحصول على مؤهل أفضل. حينئذ أستطيع القول، فإذا حصلت على مؤهل من التقدير ٩ (منخفض)، فسوف أظل أُكمل الدراسة وسيكون هذا الشىء الأفضل، أو التقدير ١٠، وسوف تذهب لدراسة زوج من الفصول الدراسية (المجموعة الأولى).

المحاور: هل تشعر أنه بالإمكان تحقيق ما تريد تحقيقه؟

آن : بالطبع. فعلى سبيل المثال، فقد ذهبت إلى مدرسة شاملة والهدف الأساسى الذى كان على العمل بجد من أجله كان هو إمكانية قبولى فى المدرسة الإنجيلية. وقد عملت بجد فعلاً من أجل هذا، ونعم، فقد تم قبولي الآن، وأعتقد، إذا ما حاولت بجد، وإذا ما أردت ذلك بإخلاص وقمت بتقديم بعض التنازلات من أجل ذلك، فسوف تسير الأمور على ما يرام.

سارا : (إذا كنت ترغب فى السفر إلى الخارج). حينها يجب عليك حقا الإعداد مبكرا لذلك. على سبيل المثال، فأنا لم أُقرر بعد ما سأفعله، أعني أنني أعرف ما أُريد فعله، لكنه سوف يتغير على مدى السنوات الثلاث المقبلة. مثل، على سبيل المثال، هذه الشهادة الخاصة باللغة الإنجليزية. فإنه ليس شيئا يمكن الجلوس ببساطة والتفكير فيه، حسنا، الآن أنا أمتلك تلك الشهادة الخاصة باللغة الإنجليزية فى ثلاث سنوات مقبلة فى الشهادة الثانوية، ولنترك الأمر عند هذا الحد، يجب عليك الاستمرار فى ذلك، فغير كاف فقط أن تكتفى بالمدرسة. فيجب عليك دائما التحلى بشيء زائد قليلا. (المجموعة السادسة).

ثمة ميل في كل المجموعات التى تم إجراء المقابلات معها تقريبا إلى تأكيد الطرق الفردية للتعامل مع وضع الوظيفة الصعب عبر النداءات من أجل الاستجابات السياسية المساندة. فقد اعتنقت الخطابات بشكل واضح فكر التوجه الفردى للحكم الذاتى، مشددة على ضرورة المثابرة للوصول إلى المرونة والتنقل الجغرافى كما الانتقال نزولاً. ومع ذلك، فقد ألقى بعض المشاركين الضوء على سخط هؤلاء الذين فشلوا فى إيجاد فرصة عمل رغم التفانى الشديد. فالظروف وراء تحكم الأفراد والتى تمت الإشارة إليها على أنها "غير عادلة" تضمنت العمر والتمييز بين الجنسين والنقص الحاد فى فرص العمل فى "الشرق". وقد أوضحت إجاباتهم مرة أُخرى حلولا فردية مثل: التطبع وإعادة التدريب والأهم من ذلك، الانتقال إلى غرب ألمانيا.

المحاور : هل تقلق بشأن عدم الحصول على عمل؟

آندى : حسنا، لا يزال لديك الخيار فى الذهاب إلى مكان آخر، أليس كذلك ؟

أعنى، مكان حيثما يوجد العمل.

المحاور : وأين ذلك ؟

ناديا : فى الغرب.

المحاور : لذا هل تقول إنه لا يتم توزيع الفرص بعدالة ؟

كارل : كلا، لماذا ؟

المحاور : لأنه يجب عليك الذهاب إلى الغرب للحصول على عمل ؟

آندي : حسنا.

كارل : هذا هو خيارك. أنا أعنى أن الفرص توزع بعدالة. فى إمكانك الذهاب إلى أى مكان تريد. فدائما لديك تلك الفرصة.

المحاور : وماذا إذا أردت البقاء هنا ؟

آندى : حينئذ يجب عليك أن تتمتع ببعض المرونة. (المجموعة الثالثة).

لقد أعد معظم المشاركين أنفسهم للانتقال إلى ألمانيا الغربية لإيجاد مكان للتدريب أو العمل. ويرى البعض منهم أن هذه فرصة عظيمة ويتطلعون إلى إمكانية الحصول على خبرات جديدة. وينطبق هذا بشكل خاص على المشاركين الأفضل تعليما، والذين يعنى التنقل لهم البحث عن فرص مهنية أفضل وتطوير أساليب حياة جديدة ومثيرة. لقد قمنا أيضا بإجراء المقابلات مع شباب من مناطق فقيرة. ومع ذلك، كان الانتقال إلى الغرب أو فقط إلى أى مدينة أُخرى فرصة للـ"هروب" من الظروف الصعبة (Horschelmann and Schafer 2007). فكجزء من هذه الحالات، تم النظر إلى التنقل كضرورة أكثر من كونه خيارا حرا وشيئا ينطوى على كلفة شعورية كبيرة (انظر أيضا Jones 1995). فالمجازفة بفقدان

الاتصال مع الأصدقاء والعائلة نتيجة مغادرة المدينة التى تمتعوا بالعيش فيها كانت سببا يدعو إلى الاضطرار إلى الابتعاد يسبب القلق للعديد من الشباب الذين قُمنا بإجراء المقابلات معهم.

المحاور : هل تفضل الذهاب إلى الغرب أو بالأحرى البقاء فى الشرق ؟

كارا : نعم، أود الذهاب.

هانا : نعم.

ماريا : حسنا، أنا لا أعرف، وأنا أعتقد.

سوزان : حسنا، ليس لدى رأى مخالف لهم.

هانا : إذا ما حصلت على وظيفة جيدة فى الغرب وأسعد بها وكان الناس على ما يرام، حينئذ فليس لدى مشكلة فى ذلك. فهذا بالضبط إذا كان لديك عمل تافه فى الشرق. حيث لا أحب القائمين عليه، لا أعرف. حينها سوف أفضّل أيضا الذهاب إلى الغرب.

تينا : وإذا حصلت على عرض أفضل فى الغرب. حينها بالطبع سوف تذهب. (المجموعة السابعة)

وبصرف النظر عن تعليمهم وجنسهم ووضعهم الطبقى، شارك مشاركونا بفاعلية فى برنامجنا فى بناء حياة تتناسب ومجتمع الخطر. فتضمنت إستراتيجياتهم تعليما أفضل لتراكم الثروة الثقافية والاجتماعية بصورة خاصة فى أوقات فراغهم، والتنقل من مكان لآخر والمرونة وبذل المزيد من الجهد ومراجعة توقعاتهم. فى حين قد يكون ذلك مخيبا لآمال واضعى النظريات الاجتماعية والمهتمين بالاستجابات الجماعية التى تتمتع بقدر أكبر من الثورية لعدم المساواه الهيكلية التى

خلدتها الاقتصاديات النيوليبرالية والتى من وجهة نظر العديد من الشباب لا يوجد لها بديل. فـ"حكم الذات" هو الشيء الوحيد الذى يمكنهم القيام به والآن. فلا يحتوى على أية قفزات كبيرة فى المذهب ولا يتضمن العودة للوراء إلى "الأيام الجميلة الفائتة" للاشتراكية والتى لا تزال تفقد مصداقيتها بشكل واسع فى ألمانيا الشرقية، على الرغم من النجاحات الانتخابية لحزب " أليسار". ولا يعنى مع ذلك أن الشباب قد عمد إلى إستراتيجياته الفردية في "إدارة الخطر" من اللعب على المستوى الاجتماعى. بالإضافة إلى احتمالات مختلفة لاكتساب الثقافة الرأسمالية من خلال التعليم العالى واللاصفى (وكما عبر عنها Cote 2002 ، الهوية كرأسمالية)، إن رأس المال الاجتماعى الذي يعمل فى شكل شبكات ونظم دعم الأسرة يصنع فارقا كبيرا فى مواجهة المخاطر التى يمكن للأفراد مقابلتها (انظر أيضا Jentsch and Shucksmith 2004; Evans 2002; Lehmann). وشملت الإستراتيجيات بالاعتماد على دعم الأسرة والشبكات، خيارا لا يحظى بشعبية وهو العيش على نفقة الوالدين والحصول على المساعدة من أحد الوالدين لاستخدامها فى العثور على معلومات حول فرص العمل فى المستقبل واستخدام اتصالاتهم مع شركات تجارية أو صناعية معينة وفى بعض الأحيان يقيم الوالدان مشروعات صغيرة مثل (المحلات) من أجل توفير إمكانات مستقبلية لأبنائهم.

سابينا : حسنا، أريد أن أكون طبيبة بيطرية أو ...

آنى : أنا لا أعرف .

سابينا : أريد أن أكون طبيبة بيطرية أو إن كان هناك شيء آخر أريد أن أصبح عليه وهو مساعد فى متجر أو طبيب عادى أو شيء مثل ذلك .

آنيس : مساعدة متجر للحيوانات المدللة. مثلاً.

المحاور : تحب المهنة؟ .

سابينا : كلا، فوالداى يريدان فتح متجر للحيوانات المدللة ... أو ملجأ للحيوانات.

(المجموعة الأولى)

ونادرا ما كان المشاركون يوجهون النقد إلى عدم المساواة البنائية. إلا أن التفاوض على المطالب الفردية قد أدى بالبعض إلى البحث عن كبش فداء جماعى يمكن توجيه اللوم له أو تحميله مسؤولية ما يواجهونه من صعوبات. وعلى عكس ما قد يتوقع، فإن هذا لا يتناقض مع مواقفهم تجاه الانضباط الذاتى والمرونة والعمل الجاد. بل بدلاً من ذلك، فقد حمّلوا المهاجرين المسؤولية على تلقيهم مزايا اجتماعية مقابل جهد ضئيل، نظرا لعدم تماشيهم مع منطق التوجه الفردى الذى يدّعون أنهم يتبعونه. فهم يضخمون بشكل وحشى أعداد المهاجرين الذين يعيشون فى لبزج والمزايا التى يحصل عليها هؤلاء. وارتفعت فوبيا رهاب الأجانب بين المشاركين الذكور والإناث على مختلف الخلفيات. رغم ذلك تم الإعراب عن آراء أكثر تطرفا من قِبل شباب أقل حظا من التعليم وأكثر فقرا:

روبرت : أنا لا أكره الأجانب الذين يعملون. الذين يفعلون كل شىء مثلنا نحن الألمان. لذا، إذا عملوا ... هناك أجانب يجيئون إلى مكتب التأمين الاجتماعى بسياراتهم المرسيدس! نعم، هذا أمر فظيع. فهم ينتظرون قرابة الخمس دقائق فى المكتب يحصلون على الشيك ثم يعودون إلى منازلهم.

ميشيل : إنهم يحصلون على كل شىء مقابل لا شىء.

روبرت : هذا فظيع. يجب عليك إلقاء نظرة على شقتى ثم إلقاء نظرة علـــى شـــقة أحد الأجانب.

المحاور : إذن تعتقد أنهم يمتلكون أكثر مما تمتلك ؟

روبرت : حسنا، بالطبع. وأغلى وأغلى!

ميشيل : فلديهم خمسة مسجلات فيديو ، وثلاثة كاميرات.

روبرت : وشقتى تتساقط تقريبا إلى أجزاء.

ميشيل : عشرة هواتف نقالة.

روبرت : لأننى لا أستطيع تحمل نفقات أى شيء.

ميشيل : فى ذلك اليوم، عندما ذهبت إلى مركز العمل، رأيت أحد الأجانب بصحبته هاتف نقال على أحدث طراز. وأريد حقا أن أعرف من أين يحـــصلون على المال لذلك؛ فإننى لم أمتلك قط فى حياتي ما امتلكوه من المال!

روبرت : يجب عليّ أن أكسب مثل هذا الكم من المال أولاً، ثم يحصلون هم عليـــه بعد ذلك. (المجموعة الرابعة)

مثل هذه الرؤى العدائية للأجانب كانت ومع ذلك، يـــتم تحـــديها مـــن قبـــل مجموعات مختلفة، خصوصا من قِبل أولئك الذين يقدرون أنماط العـــيش البديلـــة، والذين كانوا هم أنفسهم يعانون من التميز و/ أو مثل: دورين، أدنـــاه ، التـــي رأت أوجه تشابه بين حاجتهم الخاصة إلى التنقل وموقف المهاجرين فى ليبزج:

آنا : من المؤكد أن هناك البعض (الأجانب) يعمل بجد هنا ويدعم عائلتـــه ويـــدفع ضرائبهم وهكذا. أنا لا أمانع مع هؤلاء، ولكن أنت تعـــرف هـــؤلاء الـــذين

جاءوا إلى هنا مؤخرا، بطريقة ما حمقاء، حسنا، يمكن أن يفعلوا ذلك في مكان آخر يمكنهم فعل ذلك فى بلادهم.

دورين : ولكن ماذا كنت تفعل، إذا على سبيل المثال، افترضنا أنك حصلت على وظيفة رائعة فى الخارج. قلت لنفسك هل يمكنك تخيل العمل بالخارج؟

آنا : نعم.

دورين : حينها سوف يفكرون بنفس الطريقة بشأنك. هل تعرف ما الشعور الذى يجلبه ذلك لك ؟

ليديا : نعم، لكن يوجد البعض هنا ممن لم يقوموا بتكييف أنفسهم بعد. (المجموعة الثامنة)

إن "التوجه الفردى" لا يؤدى فى حد ذاته إلى مزيد من الانفتاح على الآخرين كما لا يؤدي إلى تراجع الهويات الإثنية والعنصرية والوطنية. فيمكنها، فى الواقع، تعزيز منطقة المنافسة التى لا ترتكز على السياسات الانتقامية والمغالية فى حب الوطن. ومع ذلك فإنها فى الوقت نفسه توفر إمكانية أكبر لتعاطف أكبر وتقارب عالمى نتيجة التشابه فى الخبرات.

خاتمة:

بدلاً من تبني تعميم الأوصاف والنظريات الخاصة بالتوجه الفردى، فنحن بحاجة إلى البقاء فى حالة تأهب لعمليات التمايز الاجتماعى التى تضع الأفراد بشكل غير عادل على طول المحاور المختلفة لتوزيع المخاطر (Mythen; 2005 Green et al. 2000; Isengard 2003). تلك المخاطر يتم تمييزها ومعايشتها وفهمها تاريخيا وجغرافيا واجتماعيا من مواقف معينة، داخل سياقات معينة. فبينما تعكس

ردود الشباب خطابات التوجه الفردى فإن البحث الذى يقدمه هذا الفصل يرى أنـــه من المحتمل أن يكون من المفيد التفكير فى التوجه الفــردى مــن خــلال الماديــة التاريخية وعدسة فوكو فى ثلاث طرق مترابطة:

- كمطلب مؤسسى (هيكلى).
- كخطاب سياسى.
- كشكل من الحكم الذاتى يستخدمه الشباب للنجاح فــى مجتمعــات الخطــر، تنطوى على كل من الإكراه والفرص.

مثل هذا الاتجاه يضع بؤرة التركيز على الجوانب غير الاختياريـــة للتوجــه الفردى ويقدم نقطة انطلاق للنقد الذى يعترف بالضغوط الاجتماعية والاقتــصادية والسياسية التى تؤثر على الأفراد الذين يسعون إلى مسارات حياتية قابلة للتعــايش فى وضع يعرض فيه بعض ملامح الاستقرار فى جوانــب الهيكــل الاجتمــاعى. وتحتفظ بالتركيز على الشباب دون تجاهل السياق الاجتماعى الذى تتكــشف فيــه أعمالهم وضد ما يخططون له فى المستقبل (Lehman 2004; Evans 2002).

إن "الأخطار" قد لا يكون من الممكن التنبؤ بها ويتم توزيعها علــى طــول المحاور التى لم تعد محددة بالوضع الاجتماعى والمكان، وإنما هى خطوة أبعد مما ينبغى لعرضها عالميا واختبارها. فالبحث المقدم هنا يُظهر احتيــاج الــشباب إلــى رأسمالية اقتصادية واجتماعية وسياسية واقعية لتقليل التهديد بالفشل فى مجتمعــات الخطر فى مرحلة ما بعد الاشتراكية. غير أنه فى ألمانيا مصادر هذه الأشكال من رأس مال لم يتم توزيعها بشكل عادل على الإطلاق بين الجزأين الشرقى والغربى من البلاد وفى ألمانيا الشرقية نفسها التى تمر بمرحلة مابعد الاشتراكية. وهذا مــن شأنه وضع العديد من الشباب فى موقف أكثر خطرا بكثير من نظــرائهم الأكثــر

ثراءً. أولئك الذين بسبب الوضع الهيكلي الصعب وموقفهم غير المميز بالفعل، فشلوا في الحصول على وظائف مستدامة أو مواصلة التعليم دخولاً في حلقة مفرغة من الوظائف المؤقتة غير المنتهية، أو إعادة التدريب الدوري أو الخمول الاقتصادي التام والذي يسرع من تضييق خياراتهم الحياتية في المستقبل. فهم يحتاجون إلى قدر كبير من المرونة والمثابرة والحظ من أجل كسر هذه الحلقة، وبما أن نظام التأمين الاجتماعي الجديد القاسي يقدم لهم خطوات قليلة "مرة أخرى على الطريق". فقد يظهر "حكم الذات" على خط المطالب الليبرالية الجديدة للمرونة والتنقل والاعتماد على الذات كخيار وحيد أمام الشباب والتي تآكلت أسس الدعم الاجتماعي لديهم، ولكنها لن تعالج مسألة عدم المساواة الاجتماعية والتي تضعهم على مسارات غير عادلة في المستقبل. لهذا فهناك الحاجة إلى زيادة الالتزام السياسي، والتضامن، والاستمرارية، والتي لا يبدو أي منها قريب الحدوث في ظل المناخ الحالي من تقليص الرعاية الاجتماعية وسياسة "شد الأحزمة (التقشف)".

هوامش

(١) لقد تم تمويل المشروع بواسطة مجلس البحث الاجتماعى الاقتصادى (Ref. Roooo223 955) وركز على: "العولمة، والممارسة الثقافية، وهوية الشباب فى ألمانيا الشرقية السابقة".

(٢) جميع أسماء الذين أُجريت معهم المقابلات تم تغييرها لإخفاء هويتهم.

المراجع

Amit-Talai, V., and H. Wulff (1995) *Youth Cultures: A Cross-Cultural Perspective*, London: Routledge.

Ansell, N. (2005) *Children, Youth and Development*, London: Routledge.

Beck, U. (1986) *Risikogesellschaft. Auf dem Weg in eine andere Moderne*, Frankfurt: Suhrkamp.

Beck, U. (1993) *Die Erfindung dea Politischen. Zu einer Theorie reflexiver Modernisierung*, Frankfurt: Suhrkamp.

Beck, U., and E. Beck-Gernsheim (2002) *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences*, London: Sage.

Behrend, H. (ed.) (1995) *German Unification: The Destruction of an Economy*, London: Pluto Press.

Bertram, H. (2006) 'Overview of child wellbeing in Germany: Policy towards a supportive environment for children', Innocenti Working Paper no. 2006–2, Florence: UNICEF Innocenti Research Centre.

Bourdieu, P. (1984) *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste*, Cambridge MA: Harvard University Press.

Bourdieu, P. (1998) *Acts of Resistance: Against the New Myths of Our Time*, Cambridge: Polity Press.

Bourdieu, P. (1999) 'Site Effects', in P. Bourdieu (ed.), *The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society*, Cambridge: Polity Press, pp. 123–9.

Bourdieu, P., and J.-C. Passeron (1977) *Reproduction in Education, Society and Culture*, London: Sage.

Bradshaw, M., and A. Stenning (eds) (2004) *East Central Europe and the Former Soviet Union: The Post-Socialist States*, London: Pearson.

Brenner, N., and N. Theodore (eds) (2002) *Spaces of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe*, Oxford: Blackwell.

Burchell, G. (1996) 'Liberal government and techniques of the self', in A. Barry, T. Osborne and N. Rose (eds), *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government*, London: UCL Press, pp. 19–36.

Bynner, J., E. Ferri and P. Shepherd (eds) (1997) *Twenty-Something in the 1990s: Getting On, Getting By, Getting Nowhere*, Aldershot: Ashgate.

Bynner, J. (2005) 'Rethinking the youth phase of the life-course: The case for emerging adulthood?', *Journal of Youth Studies* 8(4): 367–84.

Cartmel, F. (2004) 'The labour market inclusion and exclusion of young people in rural labour markets in Scotland', in W. Mitchell, B. Bunton and E. Green (eds), *Young People, Risk and Leisure: Constructing Identities in Everyday Life*, London: Palgrave Macmillan, pp. 75–93.

Côte, J. (2002) 'The role of identity capital in the transition to adulthood: The individualization thesis explained', *Journal of Youth Studies* 5(2): 117–34.

Dienel, C. (ed.) (2005) *Abwanderung, Geburtenrückgang und regionale Entwicklung. Ursachen und Folgen des Bevölkerungsrückgangs in Ostdeutschland*, Wiesbaden: VS Verlag.

Dunford, M. (1998) 'Differential development, institutions, modes of regulation

and comparative transitions to capitalism: Russia, the Commonwealth of Independent States and the former German Democratic Republic', in J. Pickles and A. Smith (eds), *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations*, London: Routledge, pp. 76–114.

Epstein, J.S. (1998) *Youth Culture: Identity in a Postmodern World*, Oxford: Blackwell.

Evans, K. (2002) 'Taking control of their lives? Agency in young adult transitions in England and the new Germany', *Journal of Youth Studies* 5(3): 245–69.

Förster, P. (2004) *Ohne Arbeit keine Freiheit. Warum junge Ostdeutsche rund 15 Jahre nach dem Susammenbruch des Sozialismus noch nicht im gegenwärtigen Kapitalismus angekommen sind*, Leipzig: Rosa-Luxemburg-Stiftung.

Foucault, M. (1988) 'Technologies of the self', in L.H. Martin, H. Gutman and P.H. Hutton (eds), *Technologies of the Self: A Seminar with Michel Foucault*, Boston MA: University of Massachusetts Press, pp. 16–49.

Furlong, A., and F. Cartmel (1997) *Young People and Social Change: Individualization and Risk in Late Modernity*, Buckingham: Open University Press.

Green, E., W. Mitchell and R. Bunton (2000) 'Contextualizing risk and danger: An analysis of young people's perceptions of risk', *Journal of Youth Studies* 3(2): 109–26.

Harvey, D. (2005) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.

Harvey, D. (1999) *The Limits to Capital*, London: Verso.

Hörschelmann, K. (2004) 'The social consequences of transformation', in M. Bradshaw and A. Stenning (eds), *East Central Europe and the Former Soviet Union: The Post-Socialist States*, London: Pearson, pp. 219–46.

Hörschelmann, K. (2008) 'Politics, lifestyle and identity: The story of Sven, east Germany', in C. Jeffrey and J. Dyson (eds), *Telling Young Lives: Portraits in Political Geography*, Philadelphia: Temple University Press, pp. 81–96.

Hörschelmann, K., and N. Schäfer (2005) 'Performing the global through the local: Young people's practices of identity formation in former East Germany', *Children's Geographies* 3(2): 219–42.

Hörschelmann, K., and N. Schäfer (2007) '"Berlin is not a foreign country, stupid!" Growing up "global" in eastern Germany', *Environment and Planning A* 39(8): 1855–72.

Isengard, B. (2003) 'Youth unemployment: Individual risk factors and institutional determinants. A case study of Germany and the United Kingdom', *Journal of Youth Studies* 6(4): 357–76.

James, A., C. Jenks and A. Prout (1998) *Theorizing Childhood*, Cambridge: Polity Press.

Jenks, C. (1996) *Childhood*, London: Routledge.

Jentsch, B., and M. Shucksmith (2004) *Young People in Rural Areas of Europe*, Aldershot: Ashgate.

Jones, G. (1995) *Leaving Home*, Buckingham: Open University Press.

Katz, C. (2004) *Growing Up Global: Economic Restructuring and Children's Everyday Lives*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Kelly, P. (2006) 'The entrepreneurial self and "Youth at-risk": Exploring the horizons of identity in the twenty-first century', *Journal of Youth Studies* 9(1):

17–32.
Lehman, W. (2004) '"For some reason I get a little scared": Structure, agency, and risk in school–work transitions, *Journal of Youth Studies* 7(4): 379–96.
Lutz, B. (2001) 'Im Osten ist die zweite Schwelle hoch. Fehlende Arbeitsplätze und Nachwuchsstau vor den Toren des Arbeitsmarktes', *Forschungsbericht aus dem ZSH*, 01–02, Halle.
Miles, S. (2000) *Youth Lifestyles in a Changing World*, Buckingham: Open University Press.
Mythen, G. (2005) 'Employment, individualization and insecurity: Rethinking the risk society perspective', *Sociological Review* 53(1): 129–49.
Paugam, S. (2004) 'Armut und soziale Exklusion: Eine soziologische Perspektive', in H. Häussermann, M. Kronauer and W. Siebel (eds), *An den Rändern der Städte. Armut und Ausgrenzung*, Frankfurt: Suhrkamp, pp. 71–96.
Roberts, K. (1995) *Youth and Unemployment in Modern Britain*, Buckingham: Open University Press.
Rose, N. (1996) 'Governing "advanced" liberal democracies', in A. Barry, T. Osborne and N. Rose (eds), *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-liberalism and Rationalities of Government*, London: UCL Press, pp. 37–64.
Rose, N. (1999) *Governing the Soul*, London: Free Association Books.
Skelton, T., and G. Valentine (eds) (1998) *Cool Places: Geographies of Youth Cultures*, London: Routledge.
Smith, A., and J. Pickles (1998) 'Introduction: Theorising transition and the political economy of transformation', in J. Pickles and A. Smith (eds), *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations*, London: Routledge, pp. 1–24.
Vogel, B. (1999) 'Arbeitslosigkeit in Ostdeutschland. Konsequenzen für das Sozialgefüge und für die Wahrnehmung des gesellschaftlichen Wandels', *SOFI–Mitteilungen* 27.
Walkerdine, V. (2003) 'Reclassifying upward mobility: Femininity and the neo-liberal subject', *Gender and Education* 15(3): 237–48.
Walther, A., B. Stauber and A. Pohl (2005) 'Informal networks in youth transitions in West Germany: Biographical resource or reproduction of social inequality?', *Journal of Youth Studies* 8(2): 221–40.

٧

ظهور العامل الفقير: أسواق العمل

الليبرالية الجديدة والاقتصاديات المتنوعة في مدن ما بعد الاشتراكية

أدريان سميث، وأليسون ستيننج،
إلينا روشوفيكا، وداريوز سواتيك

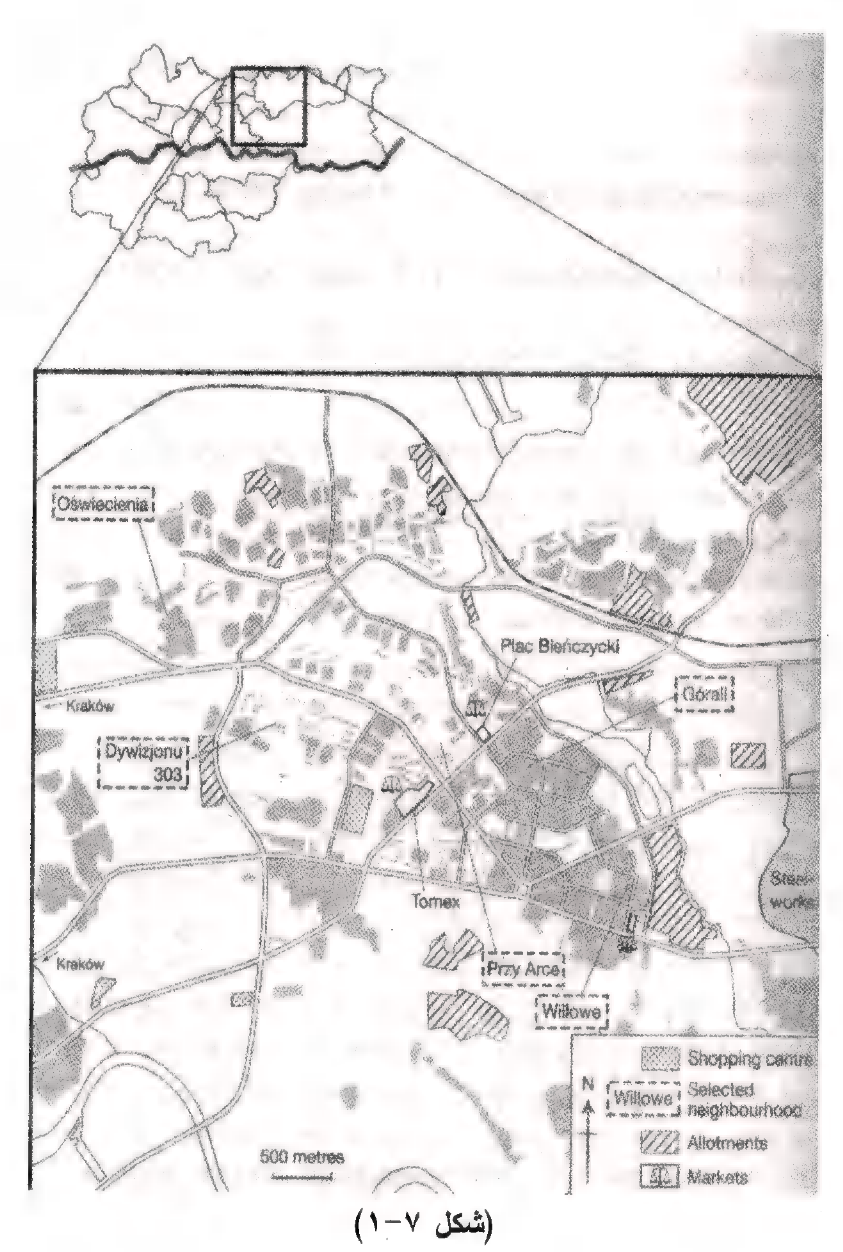
منذ انهيار الدولة الاشتراكية في شرق وسط أوروبا كانت هناك عملية واسعة النطاق لتحويل سوق العمل. فقد تحول التوظيف الآمن والرائع نسبيا في الشركات المملوكة للدولة إلى المزيد من التمايز في سوق العمل وعدم اليقين وزيادة البطالة. وقد انتشرت العمالة المتدفقة من الصناعات المملوكة للدولة سابقا نتيجة لتتابع تخفيض التصنيع (Smith 2000). ولكن رافق التدهور الاقتصادى نمو أشكال جديدة من التوظيف مع زيادة عدم المشاركة في سوق العمل (Rainnie et al. 2002). وقد تم ربط إعادة الهيكلة القطاعية بتوسيع نشاط قطاع الخدمات، خصوصا في المدن الرئيسية؛ حيث خلقت فرص عمل في كل من القطاعات ذات التمويل المرتفع والمتوسط ومجموعة كبيرة من العمالة الأقل أمنا وذات الأجور المنخفضة في القطاعات ذات الأوضاع المتدنية. إن العديد من هذه القطاعات التي قد نمت حديثا قد تحالفت من أجل تغيرات في عقود العمالة والأمان الخاص بها،

مخلفةً زيادة عدم الاستقرار فى سوق العمل. حيث ارتبط الكثير من تلك التحـــولات لسوق العمل بالتوجه نحو الليبرالية الجديدة لمجتمعات دول شرق وسط أُوروبا كبـــرامج للتحول فى مرحلة ما بعد الاشتراكية والتى تقوم بالتركيز على إعادة هيكلة دور الدولة، وزيادة التركيز أيضا على المسؤولية الفردية والأخلاق. وتوسيع نطاق التـــسليع للحيـــاة اليومية، من الرعاية الصحية إلى وسائل النقل العامة وخدمات التعليم.

وقد أدت هذه التحولات إلى تفاقم تجزئة أسواق العمل فى وسط شرق أُوروبا مخلفة العديد من أسواق العمل المتمايزة والتى تتـــصف بـــاختلاف فـــى الأجـــور والتوظيف وظروف الحالة الوظيفية، وتقوية الانقسامات الاجتماعية. ويبحث هـــذا الفصل الظاهرة المتنامية الخاصة بانعدام الأمن ورداءة الجودة والعمالـــة الطارئـــة (Peck and Theodore 2001)، وتنوع العمل بين الأُسر الأفقر فى المدن إبان فتـــرة ما بعد الاشتراكية، وأثار ذلك على العدالة الاجتماعية. لقد بحثنا فى الـــسبل التـــى يمكن بها إعادة هيكلة سوق العمل والطرق التي تعمل على أن يتحول هؤلاء الذين يتم النظر إليهم تقليديا كعمال إلى مجموعات متنوعة في مواقفها الطبقية (Gibson and Graham 1992; Smith and Stenning 2006). إن هـــؤلاء العمـــال، تتـــراوح أعمالهم بين العمالة الرسمية وغير الرسمية والعمل المحلى وغير المأجور وأشكال من التوظيف الذاتى والأعمال الحرة. وتعيد تلك الأشكال المتغيـــرة مـــن العمالـــة صياغة الماديات والذاتيات للطبقة الاجتماعية، كما أنها تعبر عن معانى العمل التى تعـــاد أيـــضا صـــياغتها (Bauman 1998; McDowell 2003; see for example، Stenning 2005b) ، وتعمل على خلق عدم الاستقرار فـــى تـــأمين ســـبل العـــيش لتقويض الالتزامات من أجل العدالة الاجتماعية.

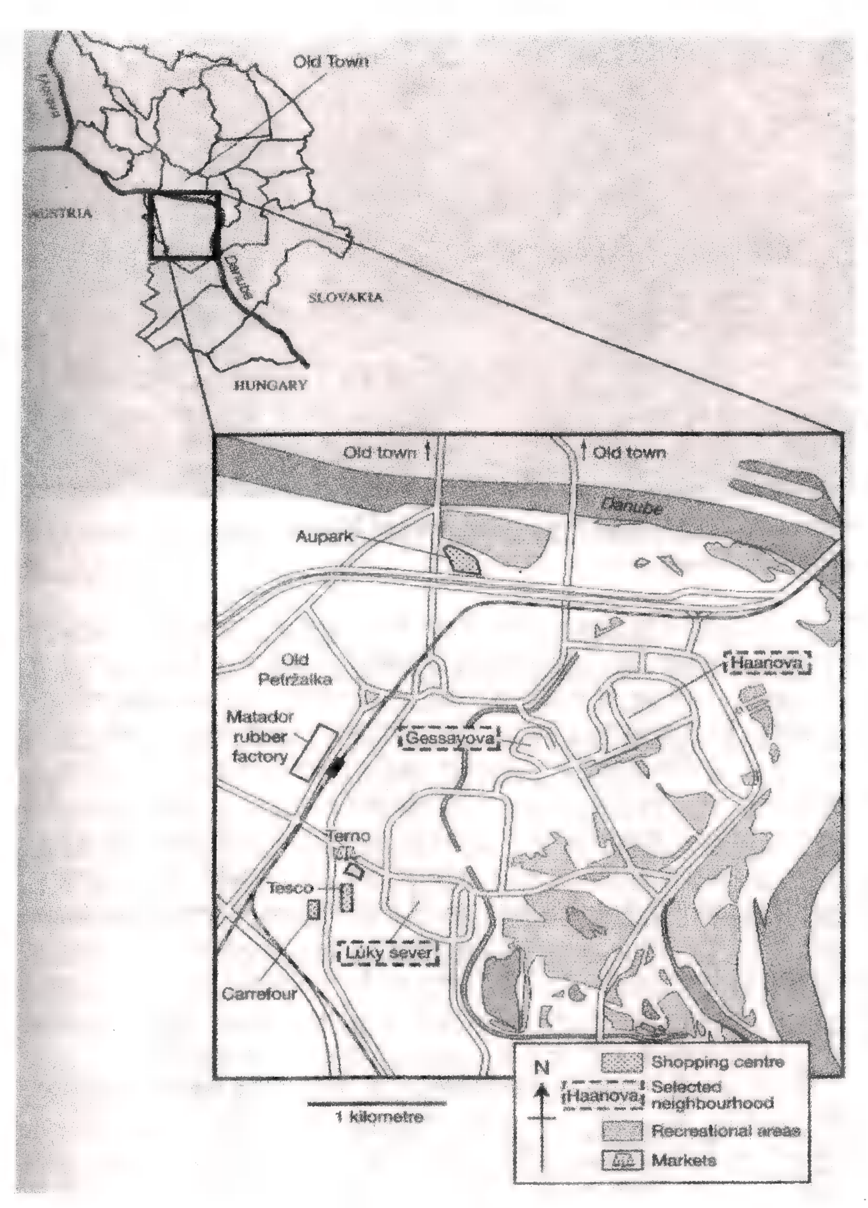
وفي الوقت الذي حظيت فيه انقسامية (تشظي) سوق العمل بدراسة جيدة فى أمريكا الشمالية وأُوروبا الغربية (Peck 1996)، كانت هذه ظاهرة أكثر حداثة وأقل تعرضا للبحث فى عالم ما بعد الاشتراكية. ففى هذا الفصل، ببحث الأشكال المتنوعة من تكامل سوق العمل فى اثنين من المدن الكبرى فى أُوروبا الوسطى – كراكوفا، وبولندا، وبراسيسلافا، وسلوفاكيا– ودراسة السبل التى من خلالها يقوم هؤلاء الذين يجدون أنفسهم فى هامش أسواق العمل الطارئة وغير الآمنة، بتوفير سبل العيش لأنفسهم. فنطرح التساؤل، كيف لمثل هؤلاء العمال وأُسرهم التعاطى مع تقسيم سوق العمل، وتآكل الأمن الوظيفى وظهور الفقر بين العاملين، واستكشاف مختلف الممارسات الاقتصادية لأولئك الذين لا تمدهم وظائفهم الرسمية بالدخل الكافى لضمان إعادة الإنتاج الاجتماعى. وبهذا الاتجاه، نحن نؤكد على المفاصل بين المشاركة فى سوق العمل والمجالات الأُخرى للحياة الاقتصادية، بما فى ذلك العمالة غير الرسمية وغير القانونية، والشبكات الاجتماعية للأسر، والإعانات التى تقدمها الدولة واستخدام الأصول المادية.

ويتم تنظيم الفصل على النحو التالى. فى الجزء التالى سوف ندرس الديناميكيات الرئيسية لسوق العمل فى البُلدان التى تعيش مرحلة ما بعد الاشتراكية فى شرق وسط أوروبا،



(شكل ٧-١)

خريطة نواهوتا، كركوفا، بولندا.



(الشكل ٧-٢)

خريطة بيترزلكا، براتيسلافا، سلوفاكيا



(الشكل ٧-٣)

أوزيدل بريزي آرك، واحدة من ضواحي نواهوتا.

مع إلقاء الضوء على زيادة التقسيم والتوجه نحو الليبرالية الجديدة. ثم نناقش بعد ذلك هذه التغيرات فى سياق أسواق العمل فى المدينتين اللتين قمنا بإجراء البحث عليهما. أما عن الجزء الثالث فسنكتشف حياة العمل للمقيمين فى منطقتين سكنيتين بعينهما. وبعد استكشاف تجربة انعدام الأمن الوظيفى وظهور "الفقراء العاملين"، نوثق الطرق التى تقوم الأُسر من خلالها بالمشاركة فى الوظائف غير الرسمية وغير القانونية، جامعين بين وظائف متعددة داخل الأُسرة، وربط عملهم بأصعدة أُخرى لاقتصادياتهم الأسرية. ونلقى الضوء على الحاجة إلى فهم المفاصل المعقدة بين وظائف الأُسرة فى سوق العمل وممارستها الاقتصادية الأوسع من أجل الإحاطة تماما بكيفية كفاحهم من أجل خلق سبل عيش يمكن تحملها فى وجه تغير التوظيف الدراماتيكى.



(الشكل ٧-٤)

منظر لبيترزلكا المدينة الرئيسية القديمة لبراتيسلافا.

ويعتمد البحث على العمل الميدانى فى اثنتين من أكبر المناطق السكنية فى وسط أُوروبا "الحقبة- الاشتراكية": ناوا هوتا فى كاركوا، بولندا، بيترزلكا فى براتسلافا، سلوفاكيا (الشكلان ٧-١ و٧-٢). لقد أصبحت هذه المناطق السكنية التى بُنيت أثناء فترة ما بعد الحرب، المأوى عند ترحيل السكان من الأُسر الشابة نسبيا، والتى استمرت فى الاتصال بالمناطق الريفية وفيها بعد الاقتصاديات الأوسع للمدينة على حد سواء. فكلتا المنطقتين بنيتا فى ذروة الاشتراكية لدولة فى وسط أوروبا، وكلاهما تقعان بجوار المراكز الحضرية الرئيسية. وبهذه المواصفات فإن المنطقتين توفران دراسة حالة نموذجية لمستوطنات حضرية أُنشئت خِلال عهد الدولة الاشتراكية (الشكلان ٧-٣، و٧-٤). وقد استخدمت الدراسة منهجا متعدد المداخل، من حيث إن المصادر وسجلات السكان الدقيقة منعتنا من تكوين عينة ممثلة استقصائية عشوائية تماما، فكان نهجُنا لتحديد "ممثلين" لسكان أحياء كل

منطقة من خلال حزمة من المعايير، بما فى ذلك المستويات النسبية للاستبعاد الاجتماعى (بالاعتماد على بيانات التعداد وتحليل بيانات سلطة الإسكان)، مع تدوين ملاحظات ميدانية مفصلة، والموقع وسهولة الوصول فيما يتعلق بالمدينة الرئيسية، وعمر البناء. ففي كل حى، تم اختيار الكتل السكنية (عمارات سكنية متراصة) لتعكس مجموعة من المواقف الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك مستويات الفقر، وحجم الكُتلة وتكوينها الديموجرافي. وداخل كل كُتلة قمنا أولاً: بتطبيق استبيان وجهًا لوجه مع ٣٥٠ أسرة تم اختيارها بشكل عشوائى. ثم تحديد مجموعة مُختارة من ٧٠ أسرة من أجل المتابعة وإجراء مقابلات متعمقة. اعتمدنا على عدد من المعايير للتعرف على هذه الأسر، بدءا من دخل الأسرة لضمان مدى المواقف المادية لها. وتم إجراء المقابلات ما بين خمس وأربعين دقيقة وساعتين، وقد أُجرى العديد منها مع أكثر من فرد فى الأُسرة الواحدة. وقد استُكمِل العمل الخاص، بالاستبيانات والمقابلات من خلال البحث الإثنوجرافى، متضمنا ملاحظات فى أسواق الشوارع، ومطابخ الحساء، ونُزل المشردين، وأندية أصحاب المعاشات، والمخصصات والملاعب وغيرها من أماكن المجتمع الرئيسية، وتم إجراء ٩٠ مقابلة شبه مقننة مع عدد من مقدمى المعلومات الرئيسيين فى الدولة وغيرها من الأطر المؤسسية. لاكتشاف قضايا الاستبعاد الاجتماعى، والمقاييس السياسية والاستجابات المؤسسية.

التحول وتطبيق الليبرالية الجديدة فى أسواق العمل

بينما تختلف تجربة العمل وإعادة هيكلة العمالة جغرافيا عبر شرق وسط أوروبا، تم تحديد عدد من اتجاهات سوق العمل المُشتركة (Rainnie et al. 2002).

فقد مهدت المستويات العالية للتوظيف الآمن نسبيا أو تحت ظل اشتراكية الدولة ، مهدت الطريق إلى انتشار البطالة الرسمية أو المقنعة؛ وتم إحلال الأمن الوظيفى بزيادة فى انعدام الأمن الوظيفى. وقد تعرض تمثيل الموظفين إلى الضعف نتيجة تحول الحلول السياسية وتداعى النقابات، والاعتماد على المشروعات المملوكة للدولة لتوفير ليس فقط الأجور النقدية، ولكن أيضا وسائل الراحة الاجتماعية العينية (Domanski 1997،the social Wage)، فقد استبدلنا بها اختلافات أكبر فى القيمة للأجور الرسمية، وبالنسبة للعاطلين اعتمدوا على إعانات حكومية ذات قيمة منخفضة وعلى الأنشطة غير الرسمية المدرة للدخل، القانونية منها وغير القانونية. فما ظهر سابقا على أنه أسواق عمل رائعة نسبيا، مع محور هيمنة الدولة بشكل كبير وبعض النشاطات الإضافية على الهامش (Smith and Stenning 2006)، أصبح الآن أكثر تنوعا وتقسيما.

ثمة أربع عمليات رئيسية مترابطة كان لها أثر فى أسواق العمل لدول ما بعد الاشتراكية. أولاً: تتسم أسواق العمل فى مرحلة ما بعد الاشتراكية بمجموعة أكثر تميزا من العمليات المؤدية إلى التجزئة (التشظي) أكثر من سابقيها فى الدولة الاشتراكية (Pailhe 2003)، فعلى الرغم من وجود التشظي أيضا تحت ظل النظام السابق (Domanski 1990)، فإن تشظي سوق العمل سواء بين القطاعات أو داخلها، يؤدي إلى ظهور عوالم مستقلة من العمل. فالتجزئة بين القطاعات يحدث نتيجة لانهيار التصنيع فى اقتصاديات شرق وسط أوروبا وما يصاحب ذلك من نمو التوظيف فى القطاعات المالية، والإنتاجية، والخدمات الأساسية، خصوصا فى المدن الرئيسية.

جدول ٧-١

متوسط الأجور فى سلوفاكيا وبولندا (اليورو فى إجمالى الشهر)

	سلوفاكيا (٢٠٠٥)	براتيسلافا (٢٠٠٥)	كراكوفا (٢٠٠٦)	بولندا (٢٠٠٦)
متوسط الأجور	٤٨٥	٧٠٠	٦٥٢	٦٠٠
الخدمات المالية	٩٤٧	١,٠٤٩	١,٢٥٤	٩٧١
الفنادق والمطاعم	٣٦٠	٤٢٨	٥٠١	٣٨٤

المصدر: تم حسابها من البيانات المقدمة من مكتب الإحصاء المركزى البولندى ومكتب الإحصائيات السلوفاكى.

واشتملت عملية التشظي أيضا على تمايز متزايد لظروف العمل وأجوره داخل القطاعات، منعكسا فى استقطاب الدخل (Milanovic1999) كما يتضح من متوسط مستويات الأُجور الشهرى فى سلوفاكيا وبولندا (جدول ٧-١). ففى كلا البلدين، يُعد "الخدمات المالية" هو القطاع الأعلى أجرا، بينما الأقل أجرا هى قطاعات الفنادق والمطاعم. وتتركز كل الأنشطة بشكل متزايد فى المناطق الحضرية الرئيسية- مثل التى نُركز عليها هُنا - مما يؤدى إلى استقطاب الأُجور فى المدن.

وقد رافق أيضا عملية تشظي سوق العمل إعادة تشكيل الفوارق بين الجنسين داخل سوق العمل. فكانت النساء فى كثير من الأحيان أول من يفقد وظيفته وقد وجدت من الصعب بشكل أكبر بالنسبة لها العثور على عمل جديد، مشاطرةً تجربة المكوث فترات طويلة بدون عمل (2002; Pine 1998 Hardy and Stenning). وظهرت أيضا فروق الأجيال - فى كلا طرفى العمر؛ فقد استمر ارتفاع البطالة

فى صفوف الشباب، بمن فى ذلك الخريجون، ولم يعمل مثل هذا العدد الكبير من الشباب العاطلين يوما ما بعمل رسمى. كما يتم أيضا تسريح عدد كبير من العُمَّال الكبار (فوق الخمسين) فى كثير من الأحيان عن طريق التقاعُد المُبكر بدلاً من الفصل من العمل (Cazes and Nesporova 2003a;Surdej 2004)، وإيجاد صعوبة جمة فى إعادة الدخول إلى سوق العمل (Junghans 2001; Stenning 2005a، 2005b، 2009).

ثانيا: لقد أصبحت أسواق العمل فى مرحلة ما بعد الاشتراكية أيضا محفوفة بالمخاطر؛ حيث إن الالتزام بالعمالة الكاملة يحول إلى علاقات عمل فردية، مع انخفاض التمثيل الجماعى، وعدم الاستقرار فى وقت العمل، فى بعض الحالات، بالإضافة إلى التوجه نحو الاعتماد بشكل أكبر على العمالة المؤقتة بدلاً من العمالة الرسمية (Cazes and Nesporova 2003b; EIR Online 2002). وقد أكدت المحاولات الأخيرة لتنظيم العمل المؤقت وظهور وكالات التوظيف العالمية فى المنطقة (Coe et al. 2006) أن هذا الشكل من أشكال العمالة الطارئة سيصبح أكثر أهمية. وقد ارتبطت أيضا الخطوات نحو زيادة مرونة سوق العمل بعدم الاستقرار فى شَغل الوظائف، خصوصا فى قطاعات الخدمات الجديدة، ومستويات جديرة بالاعتبار من "تولى الوظائف المتعددة".

ثالثا: ازدياد عدم المشاركة، من خلال الانسحاب من سوق العمل ودوام البطالة (Cazes and Nesporova 2003b). وتتفاوت التقديرات لكنها تشير إلى أنه قد تم فقد ما يقرب من ١٩ مليون وظيفة فى السنوات الأولى من التحول (Smit 2000). وفى الآونة الأخيرة، أدى العودة إلى النمو الاقتصادى الإيجابى إلى معدلات عالية فى خلق فرص العمل، ولكن معظم الاقتصاديات فى شرق وسط

أوروبا لم تتمكن من خلق فرص عمل كافية من حيث العدد والمكان لموازنة خسائر التوظيف. في الواقع، كان هناك فشل عام في التصدي للمشاكل الخطيرة المتمثلة في البطالة طويلة الأجل (Burns and Kowalski 2004). ففي عام ٢٠٠٥، في كل من بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا كان مابين ٤٦ % و ٦٨% من العاطلين المسجلين بعيدين عن أي العمل لأكثر من اثنى عشر شهرا (OECD 2006: 269). وفي معظم البُلدان، تقتصر إعانات البطالة ما بين ستة إلى اثنى عشر شهرا وهذه المعدلات الخاصة بالتغطية غالبا ما تكون منخفضة بما يعادل٢٥ إلى ٣٠ % من العاطلين (Cazes and Nesporova 2003b:116). إن الحد من إعانات البطالة ليست سوى أحد العوامل وراء النمو الملحوظ في الأفراد التاركين لقوة العمل، إما أن يصبحوا رسميا غير "فعالين" أو لتبادل إعانات بطالة غير موجودة بمعاشات التقاعد والعجز عن العمل. فبتكرار الخبرات في المناطق الصناعية القديمة في المملكة المتحدة (Beatty and Fothergill 2002)، فقد أصبح الانسحاب من سوق العمل السمة الأساسية المميزة لديناميكيات سوق العمالة عبر شرق وسط أوروبا.

رابعا: إن استمرار المعدلات العالية للبطالة قدمت سياقا للتوجه الليبرالي الجديد في تنظيم سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية الهادفة إلى تعزيز المرونة (Smith and 2004; Jurajda and Mathernova 2007 Rochovska 2004، Surdej). وكما ارتأت دراسة البنك الدولي:

> قد تحتاج دول الاتحاد الأوروبي إلى الوقوف في جانب المزيد من المرونة وقِلة الأمان الوظيفي. قد يكون هذا هو الحال بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد على وجه الخصوص، لأنهم

يمتلكون بينات للعمل أكثر فقرا وأقل فى معدلات التوظيف مع وجود مظاهر للتفاوت الكبير (Rashid et al. 2005:59).

ويمضي التقرير إلى القول بأن أى عمل، حتى فى الوظائف مُنخفضة الأجر، جدير بالاهتمام، "إن العمال منخفضى الأجر يكونون فى كثير من الأحيان من ذوى الدخول الثانوية التى تُكمل الدخل من أفراد الأُسرة الآخرين. وإذا كان هذا هو الحال، فإن تدنى الأجور لا يعنى بالضرورة الفقر" (Rashid et al. 2005:64)، وعلى الرغم من أن الكاتب لا يُقدم أى دليل لدعم هذا الادعاء، فإن المستويات المرتفعة للبطالة على المستوى الوطنى قد شجعت الحكومات فى المنطقة إلى تركيز اهتمامها فى خلق فرص عمل دون النظر فى نوعية التوظيف، وذلك فى رد فعل للسياسات الغربية المرددة: "اعمل أولا" (Peck and Theodore 2000).

فقد كان التركيز فى بولندا وسلوفاكيا[1]، على خفض معدلات البطالة من خلال خفض الإعانات وتقديم "حوافز" للعمل، وتحرير سوق العمل من خلال إصلاحات قانون العمل. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في شعار "العمل يدر عائدا" وبرنامج تحرير سوق العمل وإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية لحكومة دزوريندا النيوليبرالية السابقة فى سلوفاكيا (Barancova 2006; Fisher et al. 2007; Smith and Rochovska 2007)، وهذا بجانب تنظيم المشروعات وتطوير برامج العمل الخاصة بالحكومة البولندية، متضمنة عبارة: "اعمل أولاً" وخطتها للتخفيف من قانون آثار العمل (Chancellery 2002)، مما يُسهّل فى توظيف العمال وتسريحهم. ففى بولندا، بينما الحكومات المتعاقبة على اليسار واليمين، تحركت لجعل قانون العمل أكثر مرونة للسيطرة على الإنفاق الحكومى، قد تم ضم ذلك فى خطة

هاوزنر عام ٢٠٠٣،[٢] فى محاولات لاستهداف المزيد من المنافع الاجتماعية الرئيسية بشكل أكثر نجاحا (Millard 2006) ولتطوير مؤسسات لسوق العمل أكثر فعالية (EIR Online2004). وقد شجعت الانتخابات فى الآونة الأخيرة فى كل من بولندا وسلوفاكيا على التخفيف من التخفيضات فى الرعاية الاجتماعية ومرونة سوق العمل، كما ركزت الحكومة الجديدة على الرفض الجزئى للدولة الليبرالية الجديدة التي تنظر من زاوية واحدة (Millard 2006; Smith and Rochovska 2007).

ففى المناطق الحضرية التى تشكل محور هذا البحث، لم تكن قضية سوق العمل الرئيسية حتى وإن كانت البطالة – حيث تراوحت معدلات البطالة فى براتيسلافا وكراكوفا بين ٣ فى المائة و٧ فى المائة على التوالى عام ٢٠٠٦، مقارنة مع المعدلات الوطنية بين ١٣ % و١٥ %. بل إن القضية الرئيسية كانت هى الجودة والأمن الوظيفى، مرتبطة بظهور العاملين الفقراء. فكان "الفقراء العاملون" ظاهرة جديدة نسبيا فى عالم ما بعد الاشتراكية، وإلى حد كبير فى المناطق الحضرية، عاكسة تقسيم أسواق العمل فى الحضر. ففى كلتا المدينتين كانت هناك عمليات بارزة لإعادة هيكلة سوق العمل منذ بدايات التسعينيات (الجدول ٧–٢). وشمل هذا انخفاضا فى التوظيف فى الصناعات التحويلية والبناء ونموًا جذريًا فى قطاعات التعليم العالى[٣]. وقد اتضح النمو خصوصا فى تجارة التجزئة والجملة والخدمات المالية والعقارات. وقد اتسمت هذه القطاعات النامية بمستويات أجور مختلفة بشكل ملحوظ (انظر الجدول ٧–١).

الجدول (٧-٢)

تغيير العمالة القطاعية، براتيسلافا، كراكوفا، من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٥

براتيسلافا	١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٥
الصناعة	٤١,٦٧١	٣٩,١٢١	٣٢,٥٥٧	٣٣,٣٢٥
البناء	١٥,٨٥٠	١٣,٩١١	٩,٢٤٩	٨,١٤١
التجارة والإصلاح	١٣,٥٤٣	١٢,٢٨٩	١٥,٧٨٢	١٩,٩٠١
الفنادق والمطاعم	٣,٥١٩	٣,١٧٢	٣,٥٠٦	٣,٤٩٥
النقل والتخزين والاتصالات	٢٤,٤٠٧	٢٤,٣٣٩	٢٣,٠٨٨	٢٣,٠٧٧
الخدمات المالية	٥,٨١٥	١٠,١٣٩	١٤,٨٨١	١٦,٦٠٣
تجارة التجزئة	٢٣,٥٥٢	٢٠,٧٥٤	١٩,٩٥٠	٢٦,٩٨٠
الإدارة العامة والدفاع	١٢,٩٢٥	١٤,٩٠٥	١٧,٢٧٤	٢١,٤٦١
التعليم	٢٧,٠٤٥	٢٣,٧٨٩	٢١,٩٩١	٢٠,٢٤٩
العمل الاجتماعي والصحي	١٧,١٦٥	١٧,١٠٠	١٦,٠٩٧	١٤,٤١٦
غيرها من الخدمات المجتمعية والاجتماعية	١٤,٥٧٢	١٤,٦٠٥	١٣,٣٣١	١١,٥٩٤

كراكوفا	١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٥
الصناعة	٦٧,٣٠٠	٧٤,٩١٤	٧٧,٧٠٩	٤٨,٧٤٤
التشييد والبناء	٣٨,٨٠٠	٣٣,٦٧٠	٣٢,٩٢٩	١٧,٨٥٦
التجارة والإصلاح	٢٠,٧٠٠	٢٩,٩٨٤	٣٦,٧٣٩	٣٦,٠٧٩
الفنادق والمطاعم	٦,٧٠٠	٦,١٦٠	٦,٠٧٥	٦,٥٤٧
النقل والتخزين والاتصالات	١٤,٦٠٠	١٩,٥٨٤	٢٢,٥١٨	١٥,٩٣٦
الخدمات المالية	٧٠٠٠	٨,٦٥٦	١٠,٤٣٢	٨,٥٤٥
استئجار العقارات والأنشطة التجارية	١٦,١٠٠	٢٤,٣٦٣	٢٩,٠١١	٣٠,٠٧٧
الإدارة العامة والدفاع	٦,١٠٠	٧,٦٠٦	١١,٠٥٣	١٤,٧٥٩
التعليم	٣٦,٩٠٠	٣١,٢٩٦	٣٢,٦٤٨	٣٤,٤٧٨
العمل الاجتماعى والصحى	٢٥,٩٠٠	٣١,١١٤	٣١,٤٨١	٢٢,٤٩٥
غيرها من الخدمات المجتمعية والاجتماعية	١٤,٨٠٠	١٠,١٤٥	٨,٨٩٤	٨,٣٤٤

المصدر: المكتب الإحصائي السلوفاكي، مكتب الإحصائيات البولندى.

ويثير ظهور أسواق العمل الثانوية مع مستويات أُجور أقل بكثير من متوسط سوق العمل، تساؤلات جدية عن إمكانية البرامج الليبرالية الجديدة وفرص العمل الجديدة في هذه المهن لتوفير الأُجور المعيشية والحفاظ على معيشة الأُسرة على أساس العمالة الرسمية وحدها، خصوصا في المدن ذات التكلفة المعيشية العالية. ولكي نفهم كيف تتم محاولات إعادة الإنتاج الاجتماعي داخل الأُسر الفقيرة، يجب التعرف على كل أشكال العمل، مع تحليل أوسع نطاقا لحقائق العمل السلعي وغير السلعي.

تداول أسواق العمل المقسمة وظهور العمالة الفقيرة

فعلى الرغم من وجود مستويات مُنخفضة من البطالة في براتيسلافا وكراكوفا، فقد ظل الاستبعاد عن سوق العمل يمثل قضية مهمة للعديد من الأُسر في هذا البحث. ففي عام ٢٠٠٥، بلغ متوسط معدلات البطالة بين الأُسر التي شملها استطلاع الرأي نحو ١١ % من مجموع السكان في العينة في بيترزلكا و٩ % في ناواهوتا، أعلى من معدلات المدن. وكان معدل البطالة أعلى بكثير بين أولئك الذين يعيشون في الأُسر التي شملها الاستطلاع والتي يصل دخلها أقل من ٦٠ % من المعدل المتوسط الإقليمي (مقياس نموذجي للأُسر التي "في خطر" الوقوع في الفقر)، وأقل من ذلك بكثير في المجموعة ذات الدخل الأعلى (الجدول ٧-٣)، وبناء على ذلك، فإن البطالة وثيقة الصلة بالفقر، فليس فقط مستويات إعانات بطالاتهم منخفضة جدا، ولكن في معظم الحالات فقد يتم الدفع لهم في الستة شهور الأولى فقط من التوقف عن العمل. ففي بيترزلكا، ٣١ من أصل ١٥٠ أُسرة شملهم الاستطلاع كان بهم على الأقل أحد المتعطلين كعضو من أعضاء الأسرة، ولكن فقط ٤ أُسر هو عدد الأسر التي كان لها دخل من إعانات البطالة في ناواهوتا، وكان ٣٥ من المئتي أسرة التي شملهم الاستطلاع كان بها على الأقل أحد المتعطلين، ولكن فقط ست أسر قد استفادت من إعانة البطالة.

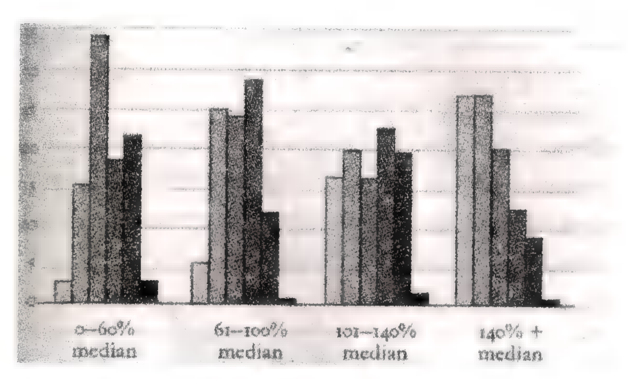
الجدول (٧-٣)

هيكل العمالة لأُسر بيترزلكا ونواهوتا بالنسبة لمستويات "خطر" الوقوع فى الفقر (النسبة المئوية لأعضاء الأُسرة فى كل مجموعة من مجموعات الدخل)

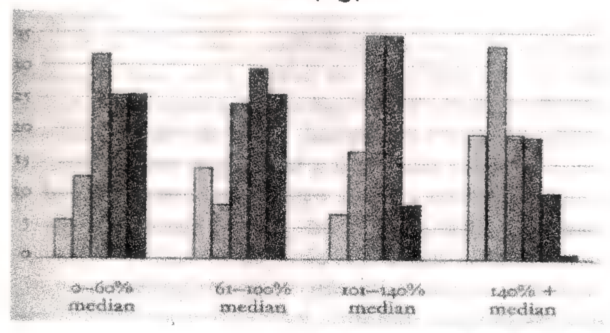
	أقل من ٦٠% من متوسط الدخل	من ٦١ : ١٠٠% من متوسط الدخل	من ١٠١ : ١٤٠% من متوسط الدخل	أكثر من ١٤٠% من متوسط الدخل
بيترزلكا				
يعمل	٣٢,٤	٤٥,٤	٥٨,٨	٧٢,٢
يعمل لحسابة الخاص	٢,٨	٥,٧	٥,٠	٦,١
مُقدم رعاية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
لا يعمل لأسباب صحية	٢,٨	٠,٦	٠,٠	٠,٠
ترك الأب والأم	٥,٦	٥,٧	١,٣	٣,[illegible]
الدراسة	١٢,٧	٩,٨	٧,٥	١,٣
العاطلون عن العمل	٣١,٠	٨,٠	٥,٠	٠,٩
متقاعد ولكن يعمل	٢,٨	٢,٣	٥,٠	٤,٣
متقاعد	٥,٦	١٦,٧	١٥,٠	٢,٦
يدرس ويعمل	٠,٠	١,٧	٠,٠	٥,٢
أخرى	٤,٢	٤,٠	١,٣	٠,٩
مجموع	(٧١)	(١٧٤)	(٥٠)	(١١٥)

	أقل من ٦٠% مـن متوسـط الدخل	من ٦١ : ١٠٠% من متوسط الدخل	من ١٠١ : ١٤٠% من متوسط الدخل	أكثر من ١٤٠% من متوسط الدخل
نواهوتا				
يعمل	٢٧,٥	٤٤,٠	٤٨,٠	٥٥,٧
يعمل لحسابة الخاص	٠,٠	٧,٨	٢,٩	٨,٦
مُقدم رعاية	٠,٠	١,٧	٢,٠	٠,٠
لا يعمل لأسباب صحية	١١,٧	٦,٠	٧,٨	٣,٨
ترك الأب والأم	٢,٠	٠,٩	١,٠	١,٠٦
الدراسة	٣,٩	٣,٤	١١,٧	٣,٨
العاطلون عن العمل	٣٩,٢	١٢,٩	٢,٩	٢,٢
متقاعد ولكن يعمل	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٤,٣
متقاعد	٩,٨	١٩,٨	٢٠,٦	١٦,٢
يدرس ويعمل	٠,٠	٠,٠٩	٠,٠	٣,٢
أُخرى	٥,٩	١,٧	٢٠٩	٠,٥
مجموع	(٥١)	(١١٦)	(١٠٢)	(١٨٥)

المصدر: مسح الأسرة عام ٢٠٠٥.



براتيسلافا



نواهوتا

الإدارية والمهنية.

التقنية وذات الارتباط المهنى.

قطاع الدواوين والكتبة والخدمات.

الحرفيون وعُمال المصانع.

الأعمال الأولية.

القوات المسلحة ومهن أخرى.

(الشكل ٧-٥)

التعريف المهنى لأفراد الأُسرة بالنسبة لمستويات المخاطر النسبية للفقر فى بيترزلكا ونواهوتا، ٢٠٠٥

المصدر: مسح الأسرة عام ٢٠٠٥.

ولقد كان حوالي نحو ثلث أعضاء الأُسر المعرضة لخطر الوقوع فى الفقر (من ذوى الدخل المعادل لأقل من ٦٠ % من المتوسط الإقليمى) يعملون فى كل من بيترزلكا ونواهوتا، مما يشير إلى وجود مستويات عالية من "العاملين الفقراء" (انظر جدول ٧-٣). لقد اتجه هؤلاء الذين فى مهب خطر الفقر إلى الوظائف التى تميزت بالدخل المنخفض وتعتمد على مهارات منخفضة لدى قطاع الخدمات والمهن الأولية (عمال النظافة، وحراس الأمن وغيرها). لقد اشتغل أكثر من نصف البالغين الذين يعيشون فى أُسر شملها المسح فى كل من المناطق ذات الدخول المنخفضة، والتى بالتالى فى خطر مواجهة الفقر، كما اشتغلوا بوظائف الخدمات الأساسية والمهن الأولية (الشكل ٧-٥). وعلى أقصى الطرف الآخر، كان أكثر من نصف البالغين فى الأُسر التى شملها المسح، والذين يقعون فى المجموعة ذات الدخل المرتفع قد اشتغلوا بالوظائف الإدارية والمهنية والتقنية. وكان متوسط الدخل الشهرى للأُسرة الأدنى بين الأسر التى شملها المسح فى كل من بيترزلكا ونواهوتا يعادل متوسط دخل أفراد يعملون فى مهن أولية، فى وظائف قطاع الكتاب والخدمة والدواوين ووظائف الحرفيين وعمال المصانع (انظر الجدول ٧-٤).

الجدول (٧-٤)

متوسط الدخل الشهرى للأسر ذات هياكل عمل مختلفة

(بما يعادل اليورو)

	بيترزلكا	نواهوتا
العمل المهنى والإدارى	٤٨٠	٤٧١
العمل التقنى وذو الارتباط المهنى	٣٨٠	٣٧٤
قطاع الكتبة والدواوين والخدمات	٣٦٨	٢٧٠
الحرفيون وعُمال المصانع	٣٦٣	٢٧٦
المهن الأولية	٣٥٩	٢٣٠

المصدر: مسح الأسرة لعام ٢٠٠٥، لا يتم تضمين أسر أُخرى بسبب قِلة العدد.

ويرتبط أيضا تشظي سوق العمل وظهور العاملين الفقراء بتأنيث قطاعات بعينها فى سوق العمل (Domanski 2002). في حين أن نسبة النساء فى الوظائف الأعلى مكانة (الوظائف الإدارية، والمهنية، والتقنية، وذات الارتباط المهنى) كانت أعلى قليلاً من المتوسط فى المنطقتين الحضريتين، وكان هناك تركيز ملحوظ على النساء فى قطاع المكاتب والخدمات (تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم) (انظر جدول ٧-٥). فى حين أن بعض هذه الوظائف قد يكون من النوع الذي يعرف باسم "العمالة الثانوية" والتى أُطلق عليها هذا الاسم من جانب راشد وآخرين (٢٠٠٥)، فالعديد منهم من أصحاب مصدر الدخل الرئيسي في أسر يتعطل فيها الذكور عن العمل أو أنهم غير موجودين أساسا بسبب تفكك الأسرة. على سبيل المثال، فمن بين ٤١ % من النساء العاملات فى بيترزلكا واللاتى تعلمن فى

الخدمات الرئيسية والمهن الأولية، يوجد حوالي ٣٦ % منهن كن يعشن دون شريك للحياة من الذكور فى نفس المنزل. هناك أيضا دليل واضح على مشاكل خاصة يعيشها الشباب داخل سوق العمل مثل: التركيز على الخدمات والمهن الأولية والتى تتميز بمستويات الأُجور المُنخفضة وعدم الأمن (فـ ٦٩ % من هؤلاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٤ عاما ممن يعيشون فى نواهوتا كانوا من العاملين).

الجدول (٧-٤)

متوسط الدخل الشهرى للأُسر ذات هياكل العمل المُختلفة

(بما يعادل اليورو)

	نواهوتا		بيترزلكا	
	الإجمالى	النساء	الإجمالى	النساء
الوظائف الإدارية والمهنية	١٤,٤	١٥,٩	١٤,٥	١٦,٩
الوظائف التقنية وذات الطابع المهنى	٢٢,٠	٢٦,٩	٢٤,٩	٢٨,٩
قطاع الخدمات والكتاب والدواوين	٢٤,٤	٣١,٧	٢٣,٣	٣٣,١
الحرفيون وعُمال المصانع	٢٤,٧	١٢,٤	٢٢,٤	٨,٤
المهن البدائية	١٤,١	١٣,١	١٣,٣	١١,٤
القوات المسلحة ومهن أُخرى	٠,٣	٠,٠	١,٣	١,٢
المجموع	(٢٩١)	(١٤٥)	(٣١٧)	(١٦٦)

المصدر: مسح الأسرة عام ٢٠٠٥.

وبالتالى فإن أعضاء الأُسرة العاطلين عن العمل المشاركين فى بحثنا يميلون إلى أن يكونوا رجالا أكبر سنا أو نساء ممن لم تعد مهاراتهم تُناسب متطلبات سوق العمل أو الشباب الذين كافحوا لتحقيق الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. ففى نواهوتا، على سبيل المثال أوضحت السيدة كواتيك[٤] أن زوجها، وهو كهربائى مدرب، كان غير قادر على إيجاد عمل بسبب الشروط المتزايدة المتعلقة بالعمل: "غالبا يجد الكهربائى فرصة للعمل ولكنهم دائما يضعون الشروط. فإذا لم يكن العمر، فيطلبون رخصة للقيادة، فإذا لم يطلبوا رخصة للقيادة طلبوا إجادة الحاسب الآلى". وكان السيد كواتيك، فى منتصف العشرينيات من عمره، وكان يمثل نموذجا من العمال الشباب العاطلين عن العمل: "لقد قمت بالتسجيل فى مكتب للعمل لمدة عامين؛ عندما قدموا لى عرضا لأننى لم أكن أملك وظيفة؛ حينها ذهبت إلى مكان العمل وتبينت أن أحدا غيرى قد بدأ العمل بالفعل".

لقد كانت تجربة البطالة طويلة الأجل شيئا شائعا لهؤلاء الذين لديهم عوائق معينة عن العمل، مثل: الأمهات العازبات والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، ولقد توقفت فإن إعانات البطالة بالنسبة للغالبية منهم منذ زمن طويل، أما كبار السن من العمال فينتظرون بيأس لحين تلقيهم معاشات تقاعدهم كما أُجبر العمال الشباب على الاعتماد على أُسرهم، فمرة إعانات طارئة أو عمل غير رسمى. (انظر أدناه).

لقد وجد الآخرون أنفسهم ينزلقون بين البطالة والعمالة غير الآمنة. وأوضحت السيدة ميزدوليسكا، الأم العزباء فى منتصف عقدها الرابع والتى تعيش فى نواهوتا والعاطلة عن العمل حاليا ذلك بقولها:

أما الآن فأنا لا أعمل، لبعض الوقت، لأنه من الصعب إيجاد عمل. وأما قبل ذلك، فنعم، فإن الواقع كان جيدا بالنسبة إلي... حينها عملت مساعد مبيعات في حانة صخرة لأكثر من عام، ثم رزقت بطفلي وربما لمدة خمس سنوات وأنا عاطلة عن العمل. عملت في [متجر لبيع الملابس المستعملة]، ولكن هذا لم يدم طويلاً حقًا. وكنت أقوم بالتنظيف هنا في متجر في نواهوتا، كان ذلك منذ أكثر من خمس سنوات... كان عملاً متقطعًا جدا.

قدمت السيدة زاياكوفا، ذات الخمسين ربيعا متجاوبة مع المعيشة في بيترزلنكا مع شريك حياتها، فابنها البالغ وزوجها السابق، تجربة نموذجية أُخرى لأنماط عمل أكثر من عدم الاستقرار:

لقد غيرت عملي كثيرًا. فلقد فقدت وظيفتي في بوزيم ستيفبي (شركة مقاولات) في عام ١٩٩١، عندما تم غلق الشركة. حصلت على تعويض العمالة الفائضة وتم تسجيلي حينئذ في مكتب العمل. حينها تم تعييني في روضة للأطفال. فعملت هناك لمدة أربع سنوات، ولكن كان راتبها ضعيفا جدا، لذلك قررت العمل لصالح مستثمر خاص، والذي أعلن إفلاسه بعد نصف عام ولم يدفع لي أي شيء. إنه لا يزال مدينًا لي بـ١٠،٠٠٠ كورونا (٢٦٣ يورو) وكذلك المكافأة النهائية. ثم بقيت بدون عمل لنصف عام قبل أن أعمل لدى ميني جيرل. كانت أيضا مؤسسة خاصة وأعلنوا أيضا إفلاسهم؛ لذلك وجب علي الذهاب وأصبحت في مكتب العمل مرة أُخرى لما يقارب الشهرين. التقيت بالمديرة التي تعمل في رياض الأطفال. وأخبرتني أن لديهم وظيفة شاغرة، وسألتني ما إذا كنت أرغب في العودة. لذا أنا هنا.

ومع ذلك فإن مستويات الأُجور فى رياض الأطفال لا تزال منخفضة جدا وقد اضطرت السيدة زايكوفا إلى تكملة دخلها من خلال العمل بوظيفة ثانية كصرافة فى متجر ضخم، تعني مسارات العمل تلك أن أعضاء الأُسرة يعتمدون اقتصاد الخدمات ذات الأُجور المتدنية، ونادرا ما ينخرطون فى تجربة مسار عمل مستقر. فينتقلون دائما من وظيفة غير آمنة ذات أجر منخفض إلى أُخرى، إلى فترات بدون عمل، والعودة مرة أُخرى، فيجمعون بين وظائف متعددة خلال فترات العمل من أجل كسب ما يكفى لضمان إعادة الإنتاج الاجتماعى الأساسى.



(الشكل ٧-٦)

أركيلور ميتال فى نواهوتا (مصانع لينين السابقة للصلب)، مازالت تُشغل ما يقرب من ٦,٠٠٠ عامل

فحتى بالنسبة لأولئك العاملين، فإن الأجور وظروف العمـل لا تـستقر إلا نادرا. وقد شهدت السنوات الأخيرة الانسحاب من فوائد القائمين على رأس العمـل – فقدمت "الإعانات الاجتماعية" بالإضافة إلى الأجور الـشهرية (Domanski 1997). فتميل مستويات فوائد العمل التى جاءت بالتقارير أن تكون أعلى فى نواهوتا منهـا فى بيترزلكا، تعكس استمرار دور أعمال شركة لينين للحديـد وشـركة أرسـيلو للمعادن بولندا (انظر الشكل ٧-٦)، كمقدم رئيـسى لفـرص العمـل (Stenning 2005a). وهناك عدد ملحوظ من الأسر لا تزال لديها الإمكانية فى الحصول علـى الغذاء مجانا أو بأسعار مدعومة فى العمل، والعطلات مدفوعة الأجر وأحيانا دعـم التنقل والأدوية. ففى نواهوتا، هناك ٤٤ % من الأسر التى شملها المسح كان لديهم فرصة الحصول على قروض ذات فوائد ضعيفة أو بدون فوائد عن طريق أصحاب أعمالهم، بالمقارنة مع ٩ % فقط فى بيترزلكا (انظر Stenning et al. 2007). كمـا أشارت المقابلات فى نواهوتا أن الحصول على قروض من خلال أمـاكن العمـل كان يعد وسيلة مهمة جدا لإدارة ميزانيات الأسر.

ترتيبات تتجاوز سوق العمل الرسمية:

دفعت هشاشة سوق العمل الرسمية الأسر الأفقر إلى الاندماج فى عدد مـن الممارسات الاقتصادية فى محاولة للحفاظ على عيش الأسـرة (Gibson –Graham 2006 ; Smith and Stenning 2006; Williams and Round 2007). فقد أشار بحثنا أنه بينما كان الدخل من العمل الرئيسى هو المصدر الأكثر أهمية فـى المتوسـط بالنسبة لجميع الأسر (انظر أيضا Clarke 2002)، فإن ذلك أقل أهمية بكثيـر فـى الأسر التى فى مهب خطر الفقر (انظر الجدول ٧-٦). ولتكملة الدخل من العمـل الرسمى، لم تعتمد الأسر فقط على أشكال أخرى من العمل غير الرسـمى وغيـر

القانونى ولكن أيضا على أصولهم الأخــرى – المــساكن والأراضـــى، وحقــوق المواطنة والشبكات الاجتماعية (Smith and Stenning 2006).

ولقد كان هناك تركيز متزايد في السنوات الأخيرة على تنــوع الممارســات الاقتصادية التي يتم التعامل معها عبر بناء سبل العيش (Gibson –Graham ; 2006 Leyshon et al. 2003 ; Smith and Stenning 2006). وركزت تلك على المحاولات بالنسبة للكثيرين، على التفكير بشكل مختلف بشأن طبيعة الممارسات الاقتــصادية، واضعين توضيحا للتنوع والديناميكية، مكتــشفين داخــل العلاقــات الاجتماعيــة الرأسمالية أشــكالا اقتــصادية أخــرى لا تعــد ولا تحــصى (Gibson-Graham 1996،2006) والتى "لا تنتمى إلى عمليــات الحيــاة الرأســمالية" (Chakrabarty 2000:63). فبالنسبة للبعض، فقد تم تفعيل هذا النوع من النهج من خلال مفهوم مثل ذلك لسبل العيش.

لم يتم فهم سبل العيش في ضوء كسب الدخل، ولكن كمجموعة أوسع بكثير من الأنشطة. ويشمل ذلك الربح والحــصول علــى فرصــة الوصــول للمــوارد والفرص، والتعامل مع المخاطر، والتفاوض فــى العلاقــات الاجتماعيــة وإدارة الشبكات الاجتماعية والمؤسسات داخل الأسر، والمجتمعات، والمدينة. (Beall and Kanji 1999:1).

إن شرحنا هنا كان عن الطرق التى من خلالهــا يمكــن لتلــك الأصــول والممارسات العمل جنبا إلى جنب مع التوجه الليبرالــى الجديــد لــسوق العمــل الرأسمالى الرسمى، والذي يتم توضيحه من خــلال علاقــات اجتماعيــة أوســع. وبالإضافة إلى استكشاف هذه الترتيبات، فقد اكتــشفنا أيــضا أن هنــاك عمليــات اقتصادية متنوعة تأخذ العمال إلى مواقع طبقية مختلفة من الوظائف (Gibson and

(Graham 1992 ، فى داخل وفيما وراء العمليات الطبقيـــة الرأســمالية لمـــا بعــد الاشتراكية. وتتضمن هذه أشكالا متنوعة من المشاريع والعمـــل الــذاتى - غيــر الرسمى بشكل كبير، والمحلى والأعمال الأُخــرى غيــر ذات الأجــر، والعمــل المتبادل، فيما بين الآخرين.

الجدول (٧-٦)

نسب متوسط دخل الأُسرة من مصادر مختلفة

(نسبة مئوية من دخل الأُسرة بالنسبة لمجموعات دخل الأُسرة)

	وظيفة أساسية	وظائف أخرى	المعاشات التقاعدية	إعانات الأطفال	إعانات البطالة	إعانات اجتماعية أخرى	مصادر أخرى
بيترزلكا							
أقل من ٦٠% من المتوسط	٥٤,٩	٤,٨	١٩,٦	٢,٦	١,٦	٣,٤	٨,٩
من ٦١-١٠٠% من المتوسط	٥٨,٤	٤,١	٢٨,٠	٢,٢	٠,٤	٠,٦	٤,٦
من ١٠١-١٤٠% من المتوسط	٧٠,١	٠,٩	٢١,٠	٠,٧	٠,٠	٣,٥	٣,١
أكثر من ١٤٠% من المتوسط	٩١,٧	٢,٦	٣,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠	١,٢
المجموع	٦٩,٨	٣,٣	١٨,٠	١,٤	٠,٤	٣,٨	٢,٨
نواهوتا							
أقل من ٦٠% من المتوسط	٥,٣٢	٨,٠	٢,١١	٣,٨	٤,١٥	٩,٢	٤,٢٩
من ٦١-١٠٠% من المتوسط	٢,٥٢	٥,٦	٣,٢٧	٨,٠	٨,٠	٢,٠	٤,١٢
من ١٠١-١٤٠% من المتوسط	٥,٥٥	٩,٣	١,٢٨	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٨,١١
أكثر من ١٤٠% من المتوسط	٠,٧٢	٩,٥	٣,١٨	١,٠	٠,٠	٩,٠	٨,٢
المجموع	٥,٥٨	٩,٤	٦,٢١	٤,١	٣,٢	٩,٠	٥,١٠

***المصدر:** مسح الأسرة ٢٠٠٥.*

العمل غير الرسمى وغير القانونى:

إن واحدة من الطرق الرئيسية التى يحاول بها أعضاء الأُسرة تأمين المعيشة فى ظِل عمل منخفض الأجر هى الجمع بين وظائف عدة، كنوع من "محفظة العمالة"، سواء فى الاقتصاد الرسمى، أو من خلال العمل فى العمل غير الرسمى. فى الواقع، إن المشاركة فى عمل إضافى وغير رسمى ليس خيارا في الغالب ولكن يُنظر إليه بشكل واسع على أنه ضرورة لتمكين الأفراد من تأمين دخل المعيشة. فالسيدة سينيكا، على سبيل المثال، عزباء فى الثلاثينيات من عمرها تعيش فى نواهوتا، لديها عمل رسمي ناظرة على العِمارة السكنية المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، تكسب دخلاً تكميليا من القيام بوظائف عرضية (التسوق والتنظيف والرعاية) لزوجين مسنين يسكُنان فى العِمارة السكنية التى تعمل بها، وتأخذ فى بعض الأحيان نوبات عمل إضافية لتغطية زميلها، فى أوقات فراغها، وخياطة مدربة، تتلقى أعمال الحياكة الصغيرة من الأصدقاء والمغارف فى الحى – العديد منهم تعرفهم من خلال عملها ناظرة – لذلك فهى تثمن كل شيء من فنجان القهوة إلى النقود القليلة. فمِثل العديد من الأفراد المشاركين فى العمل الثانوى، وفى محاكاة للممارسة الاشتراكية (Kalleberg and Stark ; Smith and Stenning 1993-2006)، فإن تلك الفرص للدخل الإضافى غالبا ما يتم إيجادها على أساس من المسارات والمعرفة والاتصالات المكتسبة من العمل الرئيسى. ولقد تم التدليل على ذلك من قِبل مجيبة من الإناث تُدعى السيدة كوكريكوفا، فى بيترزلكا، تعيش فى أُسرة عاملة فقيرة مع شريك من الذكور يعمل نجارا، والتى أشارت: "فى الواقع إن الورديات الليلية لزوجى مهمة جدا فهو يحصل على ١٠٠ كورونا (٢,٦٠ يورو)، وأحيانا ٢٠٠ كورونا سلوفاكية، والتى قمنا بادخارها لذلك سيكون لدينا على الأقل ما يمكن أن نشترى به الأشياء لعيد الميلاد، وإلا فإننى لم أكن لأعرف ما يمكن أن نفعله بدونها".

وكان العديد من الأفراد وأعضاء الأُسر - خصوصا فى الأُسر الفقيرة - ينخرطون بنشاط بالعمل فى الاقتصاد غير الرسمى والذى ينطوى على ممارسات "غير قانونية". فغالبا، ما كان ينظر إلى العمل غير الرسمى بديلا عن تسجيلك عاطلا. فالمستويات الآخذة فى الانخفاض فى إعانات الدولة، بالإضافة إلى الرغبة فى تجنب الرقابة الحكومية، والتى تعمل بوصفها عاملاً مثبطا للتسجيل، خاصة فى سلوفاكيا، حيث تبذل الدولة ذات الطابع الليبرالى الجديد الجهد لرصد المشاركة فى سوق العمل ودفع الإعانات.

أما بالنسبة لأولئك الذين لا يحق لهم الحصول على إعانات المساعدة الاجتماعية، فإن العمل غير الرسمى يوفر لهم دخلا إضافيا تكميليا صغيرا؛ لكن مهمًا. على سبيل المثال فإن أُسرة بومبوفا فى بيترزلكا، والتى تضم امرأة متقاعدة وولدها فى منتصف العمر واللذان يقومان بتكملة دخلهما من معاش التقاعد من خلال تلقيهم لدخل من خلال عمل ولدها الدورى غير الرسمى فى تنظيف النوافذ والشقق. وهذا يقدر بما يقرب ثلث دخلهم الشهرى المقدر بـ ١٧,٠٠٠ كورونا (٤٤٧ يورو). بالنسبة لآخرين، فإن هوامش العمل غير الرسمى تعنى وسائل إدارة تدفُقات الفوائد ودخل العمل. والمثال النموذجى على ذلك هو أسرة لاستفيكوفا فى بيترزلكا، والتى تضم سيدة فى الثلاثينيات وابنها الصغير، وهي تعيش مع والديها وشقيقها الأعزب. إن المرأة تعد رسميا من العاطلين وتتلقى بعض الإعانات التى تُقدمها الدولة لها ولابنها، ولكنها تعمل بشكل غير رسمى فى مطبخ لثلاث أو أربع ساعات يوميا. ولا تملك عقدا لهذا العمل. وبدلاً من ذلك، فوالدتها المتقاعدة لديها عقد عمل، والذى يسمح لابنتها بالاستمرار فى المطالبة بالاستحقاقات ويوافق صاحب العمل لتجنب الضرائب ودفع التأمين، وهو تعبير واضح للعمل غير

الرسمى الذى لا يخضع تماما لأى شكل من أشكال السيادة الرسمية وقواعد المواطنة، والتى سوف نتطرق إليها بتفاصيل أكثر فيما بعد.

وفى حالات أخرى، تكون فوائد العمل غير القانوني فوائد غير تبادلية: فزوج السيدة بريستوفيكوفا، أحد المجيبين فى بيترزلكا، والذى يعمل ساقى فى حانة فى مركز المدينة، ويتلقى راتبا غير منتظم من صاحب العمل. هنا لا يمكن للأسرة التأكد من قدر المال الذى سوف يتلقونه. ونتيجة لذلك، غالبا ما تلجأ الأسرة إلى اقتراض الأموال لتغطية التكاليف الخاصة بهم. فرسميا يتلقى السيد بريستوفيك الحد الأدنى للأجر، ويتم إعطاؤه الباقى نقدا فى يده. وهذا يمكّن صاحب عمله من دفع ضرائب أقل، ولكن يعنى ذلك أنه لن يحصل على دخل رسمى كاف للوصول إلى صك رهن من أحد البنوك. وفى نواهوتا، نجد السيدة كواتيك، وهى شابة ذات زوج عاطل عن العمل، حاولت مؤخرا إضفاء الطابع الرسمى على عقد العمل الخاص بها وهي تقول:

> نعم، الآن لدى عقد لكننى عملت لهذه المرأة لمدة عام تقريبًا بدون عقد، ولكنى طالبت بعقد بسبب طفلى؛ فقد قالت لى: أنتِ امرأة شابة، وأمامك وقت كاف لمعاشك التقاعدى، ولكنى طالبت بعقد مرة أخرى، والآن لدى عقد لمدة عام، ولكنى لا أعرف ما سوف يحدث؛ فقد تعودت على كسب المزيد ولكن عندما حصلت على عقد كان عليها خفض أجرى؛ لأنه وجب عليها حينها تسديد تأمينى الاجتماعى.

ويحدث فى بعض الحالات، أن يتم فرض الوضع غير الرسمى من قبل أرباب الأعمال، عن طريق "التعاقد من الباطن" ونقل العمال إلى التوظيف الذاتى. ومع ذلك، فإن تجربة التوظيف الذاتى تتنوع تبعا للموقع فى سوق العمل. فبينما

يواجه البعض انعدام الأمن وطول ساعات العمل وفقدان مميزات العمل، فإن البعض الآخر يرى مميزات فرص العمل الإضافي ومزيدا من الاستقلالية. ففي أحد أُسر بيترزلكا، السيد سينزو، موظف سابق في شركة المطاط المحلية، فقد تم إخبار ماتادور من جانب إدارة الشركة التي كانت مملوكة للدولة في السابق، وتمت خصخصتها، أنه إما أن يُصبح ذاتي التوظيف وإما أنه سيكون زائدا على الحاجة (يصرف). وهو الآن عليه العثور على عمل بنفسه، وأحد عواقب ذلك أنه يعمل ساعات عمل طويلة (تصل في بعض الأحيان إلى ٨٠ ساعة عمل في الأسبوع) ومعاقرة فترات بدون عمل. وبالتالي، فإن دخل الأسرة غير آمن ولا يزال يعتمد على دخل الشريك الأنثوي من عملها المنخفض الأجر سكرتيرة، الأمر الذي يدحض الحجة القائلة بأن النساء العاملات دخولهن ثانوية في ميزانيات الأسرة. وفي مثال مختلف من نواهونا، نجد السيد وولاك، وهو محاسب مؤهل، قد احتاج إلى العمل حرا حتى يستطيع رب عمله السابق التهرب من دفع تأمينه الاجتماعي ومعاشه التقليدي. حتى الآن، وعلى الرغم من بعض الشهور من انعدام الأمن الحقيقي، قد شهد مؤخرا زيادة دخله، حيث كان قادرا على العمل لكل من رب عمله السابق ولصالح شركات أُخرى، وبشكل غير رسمي للأصدقاء والمعارف.

الأُسر وهجرة اليد العاملة:

فبالنسبة للبعض فإن مرونة العمل واتصافه بالعامل المؤقت قد ارتبطت بفرص لهجرة اليد العاملة إلى أُوروبا الغربية. فقد قمنا بالتعرف – خصوصا في نواهونا (التي تعكس أنماطا سائدة من هجرة اليد العاملة في البلدين) – على حالات متعددة لأعضاء الأُسر والعائلات العاملين خارج البلاد، إما في الوقت الحاضر أو في الماضي القريب. في بعض الحالات، انطوى ذلك على فترات من العمل المؤقت، وللآخرين كانت هجرة اليد العاملة سمة من سمات العمل

الاجتماعي أيضا، مع عقد عمل في دول صديقة والعمل في الإجازات في أوروبا وأمريكا الشمالية والتي توفر الوسائل لشراء الأشياء الأساسية.

ومع ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار أن هذا البحث قد أجري على أصداء الزيادة المطردة للعمالة المهاجرة إلى الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي القدامى (خصوصا إلى المملكة المتحدة، أيرلندا، السويد)، ومن ثم فقد اخترنا بعض الأسر التي قد هاجر أعضاء منها في أوروبا لفترات قصيرة[٥]. بينما كان ذلك للبعض بغرض الدخل الفردي والهجرة العائدة، وللبعض الآخر اتصالات الأسرة بالعمالة المهاجرة من خلال التحويلات التي تقدم الدعم على المدى القصير، ولكنه حاسم بالنسبة لميزانيات الأسرة. وبالنسبة لكثير من الأسر، خصوصا في نواهوتا، فإن خيار هجرة اليد العاملة على المدى القصير يعد خيارا عاديا في ظل اتساع الإستراتيجيات الاقتصادية المأخوذة في عين الاعتبار. وبالطبع، فإن تلك الفرص تتكون بناءً على خصائص الأسرة (العمر، المهارة، الاستقلالية... إلخ). والتي بالتالي لا تتوافر بشكل متساو. فإن الهجرة من أجل العمل، حينئذ، بوصفها خيارا من البداية للنهاية لم تكن تمثل إشكالية.

الجمع بين وظائف متعددة داخل الأسرة

تبرهن هذه الأمثلة على أن هناك الكثير من الأسر تجمع بين وظائف متعددة – سواء كانت قانونية وغير قانونية، بدوام كامل وبدوام جزئي، محلية ودولية – في محاولة لتوفير سبل العيش. إن التجربة الصعبة لشغل وظائف متعددة هي حقيقية جدا، حيث تحاول الأسر الموازنة بين العمل والمسؤوليات المنزلية لزيادة الساعات التي يتم العمل فيها، وبالتالي الدخل الذي يتم تلقيه. ولقد بدأ إنشاء

"المحفظة" الخاصة بالتجربة الوظيفية، سواء في وقت واحد أو على التوالي كوسائل أساسية للحفاظ على سبل معيشة الأسرة، حيث أجبر العمال على الانخراط في إستراتيجيات عمل متعددة.

وبالنسبة لبعض الأسر، فإن زيادة عدد أعضاء الأسرة يستخدم لزيادة حجم الوظائف وعددها في مدى الأسرة الواحدة. وهناك أحد الأمثلة لمثل هذه النضالات تم إيجاده في حالة أسرة بريستوفيكوفا في بيترزلكا، والتي تضم ثلاثة أجيال لسبعة أشخاص يعيشون في شقة مكونة من ثلاث غرف. وكان جميع الثلاث سيدات البالغات عاطلات عن العمل في وقت المقابلة، رغم أن كلاً منهن تواظب على عمل موسمي غير رسمي. أما الرجلان البالغان (الأب وزوج المشاركة) فيعمل كلاهما في وظائف قطاع الخدمات منخفضة الأجر في براتيسلافا. وترتكز معيشة أسرتهم المشتركة على الارتباط بأجور الرجلين، والعمل الموسمي وغير المنتظم وغير الرسمي للنساء، والاقتراض المنتظم قصير الأجل من شبكة أعضاء العائلة الذين يعيشون في الجوار (Stenning et al.2007). إن هذا الأمر يمكن الأسرة من المعيشة شهرا بعد شهر ولكن لا يوفر أي دخل يمكنهم من الادخار أو احتمال ضئيل للزوجين مع طفلهما في الحصول على شقتهما الخاصة. وفي أمثلة أخرى، أشار عدد من الأسر الفقيرة إلى حقيقة أن أفراد أسرتهم الأصغر سنا – تلاميذ المدارس والطلاب بدوام كامل – قد انخرطوا في العمل غير الرسمي وذي الدوام الجزئي من أجل استكمال دخول الأسرة. فتعدد الوظائف القائم في الأسر الكبيرة بالتالي يلعب دورا محوريا في الحفاظ على سبل المعيشة، مع فوائد غالبا ما يتم نشرها عبر شبكات الأقارب.

الشبكات الاجتماعية وشبكات القرابة:

إن أهمية شبكات القرابة والصداقة تمتد من خلال عدد من مجالات النشاط الاقتصادى للأسرة. ويعد الاتصال الأكثر التصاقا هو استخدام الشبكات الاجتماعية فى الوصول إلى فرصة عمل. ففشل مراكز العمل فى توفير فرص عمل معقولة تعنى أن الأغلبية يحصلون على عمل من خلال المعارف والتوصيات. بالنسبة للعمل للحساب الخاص أيضا، فإن الاتصالات التى تُقدم من خلال الأصدقاء والجيران تكون حاسمة لاستمرار الدخل، وفى مجال العمل غير الرسمى فإن مثل هذه الاتصالات غالبا ما تكون الوسائل الوحيدة لتأمين العمل. على سبيل المثال، فإن السيدة بوميوفا أشارت فيما مضى عن استخدامها لشبكاتها الشخصية لإيجاد فرصة عمل لابنها البالغ ٤٢ عاما. فقد تدرب مهندسا ميكانيكيا فى مصنع براتيسلافا، ولكنه لم يحظ بعمل دائم. فهو من العاطلين ولكن لا يتلقى أية إعانة للبطالة، بل إنه يعمل فى التنظيف وأعمال الصيانة لصالح الأسر المحلية لتكميل ميزانية الأسرة ويصل إلى هذا العمل إلى حد كبير من خلال الشبكات الاجتماعية لوالدته. وفى الطرف الآخر من سلم الدخل، فإن السيد وولاك، المحاسب الذى يعمل لحسابه الخاص والذى تم التطرق إليه سابقا، يعتمد أيضا على شبكات من الأصدقاء والمعارف للحصول على عمل إدارة حسابات لتكملة دخله الاعتيادى.

وبالنسبة للآخرين، فإن شبكات الأسرة والأصدقاء تُقدم مصدرا لرعاية الأطفال وتمكن من الوصول إلى سوق العمل. فالصورة الأكثر شيوعا من هذه العلاقة تنطوى على رعاية الأجداد لأحفادهم بينما يعمل أبناؤهم البالغون – غالبا النساء. ففى نواهوتا، فإن السيدة فابيان، بعد عملها لحوالى اثنى عشر عاما على هامش سوق العمل، عاملة نظافة مكتب ولكن تحديدها لساعات عملها كل صباح

يمكّنها من رعاية حفيدتها بينما تعمل ابنتها. وفى حالات أُخرى، أدى تحول فرص سوق العمل إلى انقلاب مسؤوليات العمل وإعادة تشكيل يد عاملة غير سلعية من المنازل. فبينما استمرت السيدة كواتيك فى نواهوتا فى الذهاب إلى العمل، ظل زوجها – والذى كان كهربائيا عاطلاً عن العمل الذى سبق مناقشته سابقا – فى المنزل لرعاية ابنتهما والحفاظ على المنزل.

وفى حالات أُخرى، فإن الشبكات الاجتماعية التى تم تشكيلها فى العمل تفيد فى مجالات أُخرى من الحياة. ففى ناواهوتا، فإن السيدة سيدلاك، وهى موظفة فى الحكومة المحلية، استخدمت الشبكات التى أُنشئت داخل أروقة العمل للولوج إلى خدمات يصعب الوصول إليها:

> لقد ذهبت إلى العمل وقلت إن ابنتى كان عليها الذهاب إلى المستشفى لأن شيئا ما أصابها فى عينها، وبشكل من الإيثار دعانى زملائى فى العمل وقالوا لى: أسمع أن زوج أخت زميلتنا والذى يعمل فى مكان ما لديه أحد معارفه يعمل طبيبا، ثم ذهبت بعد أن أخذت معى "كرتًا" من العمل إلى تلك السيدة، فعرفت بالفعل صاحب التوصية. ثم جرت الأمور بعد ذلك.

ومع ذلك فإن استخدام شبكات العمل هذا قد يؤدى أيضا إلى تعزيز الاستبعاد. فإن الأُسر الأفقر ليست محرومة فقط من خلال قدراتها المالية المحدودة والتى لا تتناسب مع دفع الهدايا والإكراميات، ولكن أيضا من خلال حقيقة أن لديهم فرصة أقل فى الوصول إلى أنواع الاتصال (سواء من خلال المجالات المهنية أو مع "الشخص المناسب") والتى قد تكون مفيدة. وبالتالى، فهم أقل احتمالية لاستخدام مثل هذه الاتصالات للحصول على خدمات. مثل أحد الأشخاص ممن قمنا بإجراء

المقابلات معهم في نواهوتا، السيدة كواتيك، والتي تعيش على دخل منخفض جدا وتعمل في وظائف هامشية، تشير إلى أن: "كلا، نحن لا نقوم بالأمور على هذا النحو، لأننا لا نمتلك نوع المهارات مثل الذين لديهم القدرة على الخدمة". وفي المقابل، في كلتا المنطقتين فإن استخدام الاتصالات المهنية للحصول على خدمات وفرص عمل بين الأسر الأكثر ثراء شيء شائع جدا – مما يعكس الطريقة التي تستخدم بها تلك الأسر الشبكات المرتكزة على العمل لزيادة تعزيز موقف سوق العمل والحصول على خدمات.

أصول مواطنية

بالنسبة للبعض، فإن التدفقات الصغيرة من الدخل داخل الأُسر الممتدة والشبكات الاجتماعية، والمبينة أعلاه، تبقى في وجود مصدر صغير واحد أو أكثر من مصدر للدخل من الدولة، والذى يكون في أغلب الأحيان في شكل معاش. وباتباع بوراداي وآخرين (٢٠٠٠)، فإن مثل هذه المزايا من الدولة يمكن تصورها كـ "أُصول مواطنية". فنحن نرى أنه على الرغم من الانخفاض النسبي في قيمة المعاشات التقاعدية وتحريرها في كثير من البلدان (Smith and ،Muller 2002 Smith) (Rochovska 2007. فإنها لا تزال مصدرا مهمًا للدخل المالي (انظر الجدول ٧,٦).

فلكثير من الأُسر، توفر الأُصول المواطنية قاعدة دخل صغيرة لكن ثابتة توضح في آليات معقدة من أشكال العمل المختلفة. ونحن هنا نُسلط الضوء على مثالين لهذه الآليات. الأول: حيث توفر المعاشات دخلاً ثابتًا نسبيا والذى تتم إعادة توزيعه من خلال شبكات القرابة والشبكات الأُسرية الممتدة. فعلى سبيل المثال، تضم أحد الأُسر في بيترازلكا امرأة مطلقة في منتصف العمر، هي السيدة

أوهليكوفا، والتى تعيش على إعانة العجز مع ابنتها التى لا تزال فى سن الدراسة، وتتلقى مساهمة مالية منتظمة من والديها المتقاعدين اللذين يعيشان فى مكان آخر فى براتسلافا منذ أن فقدت عملها نتيجة المشاكل الصحية: "أدفع ٣,٠٠٠ كورونا (٧٩ يورو) لشقتى ويدفع والديا الباقى (٤,٥٠٠ كورونا) (١١٨ يورو). ولكنهم لن يستمروا فى فعل ذلك فيما بعد، عندما تنهى ابنتي دراستها؛ فقد ساعدونى لسنوات عديدة على هذا النحو".

والثانى: هو حيث تعود المعاشات التقاعدية أو مزايا الدخل الأخرى على الأسرة بالفائدة كأساس لإدارة المشاريع التجارية الصغيرة جدا أو الانخراط فى عمل غير آمن بدوام جزئى (see Cellarius 2004). ففى أسواق العمل حيث تؤدى إعادة الهيكلة من خلال برامج التقاعد المبكر، إلى تقاعد أعداد ملحوظة من الشباب، وهذا النوع من الجمع بين إستراتيجية العمل / التقاعد شائع جدا. ففى بولندا، يتقاضى أصحاب المعاشات المبكرة من ٧٠ إلى ١٣٠% من متوسط الراتب الشهرى مع ما يصاحب ذلك من تخفيض فى المعاش التقاعدى[٦]. وفى نواهوتا، أحد مشاركينا، السيدة إيدزياك، حاولت الحفاظ على لقمة العيش من خلال نوعين من النشاطات غير الرسمية – فهى تقوم بأعمال التدليك ونسخ اللوحات الزيتية بالطلب – ولكن فى الآونة الأخيرة عانت من الناحية المالية. ومع ذلك، قد أصبحت مؤهلة مؤخرا للحصول على معاش العجز، وقد أوضحت أن وضعها المالى قد تحسن قليلاً "لأن لدى هذا البدل الدائم وهو آمن، لأننى اعتدت أن أكون بدون مال وقد استمر هذا ثلاثة شهور". وهناك أعضاء أسر يجمعون بين العمل الذى يدر عليهم الدخل، وفى بعض الحالات، يستخدمون حالتهم كمواطنين متقاعدين للتفاوض على العقود وعلى مزايا مواقفهم. ومع ذلك، بينما توفر بعض المعاشات دخولا صغيرة لكن مستقرة ترتكز على محاولة لتوفير سبل العيش، فإن الضغوط الخاصة

بالتحول نحو الليبرالية الجديدة الموضحة فى السابق، تقيد نفقات الدولة وتقلص تلك الدخول، مما يثير تساؤلات حول إمكانية استمرار هذا النوع من الجمع.

الأصول المادية: الأرض، المنزل، وغيرها من النشاطات المدرة للدخل

إن مساحة منزل الأُسرة والأُصول المادية الأُخرى، مثل المرائب والأقبية، يمكن أيضا أن تُوفر المزيد من فرص العمل والكسّب. فإن مجرد وجود مساحة متاحة فى المنزل لا يعنى فقط الزيادة فى الحجم وإدراج المزيد من الدخل (انظر لما سبق) ولكنه أيضا يمكن من الإقلال أو الإكثار من إنشاء المشاريع بدءا من المشروعات الصغيرة إلى أعمال أكبر. فبالإضافة إلى ما ذكر آنفا عن الأعمال المرتكزة على المنزل فإن هناك ثنائيًا فى نواهوتا يديران مشروعا ناجحا للنشر من غرفة زائدة، وقد قاموا بالبدء فى بعض أعمال العناية بالأظافر من منزل والدة الزوجة، وامرأة من بيترزلكا أدارت متجرا صغيرا للملابس المستعملة من قبوها. بينما بعض هذه النشاطات سلعية، والبعض الآخر يرى فرض رسوم على الغُرباء وإجراء التخفيضات أو التنازل للأصدقاء والعائلة (كصدى لممارسات عهد الاشتراكية، انظرPawlik 1992). وفى المجمل، أظهر استطلاع الرأى أن ١٥ % من "الوظائف الأُخرى" (وهذا يعنى، أي وظيفة إضافية إلى جانب "الوظيفة الرئيسية") قد وجدت فى منازل بيترزلكا، و١٢ % فى نواهوتا. كل هذا يبرز الدور المركزى للفضاء المنزلى فى الممارسات الاقتصادية للأُسرة (انظر أيضا Burawoy et al.2000).

وبالإضافة إلى العمل فى مشروع يعتمد على المنزل، انخرطت أعداد كبيرة من الأُسر المشاركة فى هذا البحث فى العمل في الأراضي، سواء كانت ملكهم أو

فى أراضى أُسرهم أو عرض العمل المتبادل مـــع الأصـــدقاء والجيـــران (Smith 2002;Smith and Roch-ovska 2007). فهذا العمل نادرا ما يكون سلعيا، حتى عند العمل فى مكان يمتلكه آخرون، لكن غالبا لا يحتوي على بعض أنواع التبـــادل، إلا من خِلال استلام الخضراوات واللحوم والفاكهة أو من خلال توفير أشكال أُخـــرى من العمل غير السلعى (مثل الطـــلاء والرســم.والتـــزيين والتـصليح أو رعايـــة الأطفال). وتم تحسين هذا العمل المتبادل من خلال أعضاء الأُسرة الذين هم أقـــل إنتاجية فى الاقتصاد الرسمى (المتقاعدين، والمراهقين، والعاطلين عـــن العمـــل)، وينطوى على المهارات التى سبق تطويرها فى مكان العمل. ففـــى أحـــد منـــازل نواهوتا، وعلى سبيل المثال: الزوج وهو أحد عُمال الصُلب المتقاعدين، يقوم بشكل منتظم بأعمال اللحام لأصدقائه وجيرانه. وبهذه الطريقة، فإن المحاولة للحفاظ على لقمة العيش من خلال العمل المتضمن لعمالة سلعية مأجورة هو أيضا ينطوى على مجموعة واسعة من الممارسات المتبادلة من العمل الذاتى والعمل غير المأجور في الأرض (Cellarius 2004; Smith 2002).

هناك طريقة أُخرى توضح كيف أن الأسر المنتجة للطعام مع سوق العمـــل الرأسمالي يشمل أسرًا تتُجاوز الاقتصاد النقدى، وتقلل من اعتمادها علـــى الـــدخل النقدى (انظر أيـــضا Smith and Stenning 2006، Smith and Rochovska 2007). وتُقدم أُسرة سلامكوفا فى بيترزلكا مثالا واضحا لذلك. فتتلقى الأُسرة دخلا منتظمـــا لكن متدنى المقدار (١٥,٥٠٠ كرونا (٤٠٨ يورو)) من عمـــل الـــسيدة ســـلامكوفا مدرسة رياض أطفال. وكانت ابنتها الطالبة الجامعية، تعمل بانتظام فـــى وظـــائف متنوعة قصيرة الأمد وغير رسمية، لتكملة ميزانية الأُسرة – أحيانا أكثر من ثلاثين ساعة أسبوعيا. وبعد حصولهم على مـــا يزيـــد علـــى ٧٠ % مـــن احتياجـــاتهم الاستهلاكية من الطعام من قطعة الأرض لإحدى العائلات والتى تبعد حـــوالى ٦٠

كيلومترا من براتيسلافا فى عمل متبادل نظير رعايتهم للبيت والأرض. استخدمت أُسرة سلامكوفا دخلها الثابت من العمل في الجوانب الأساسية مثل السكن، ولكن أيضا انخرطت داخل أنواع من أنظمة تبادل العمل التبادلى الذى تم تناوله سابقا (Smith and Rochovska 2007).

الملخص:

يستكشف هذا الفصل تطبيق الليبرالية الجديدة فى أسواق العمل فى سلوفاكيا وبولندا. وأثناء ذلك، تم تطوير عدد من المواضيع الشائعة التي ترصد التحولات الليبرالية الجديدة وتأثيراتها على العدالة الاجتماعية. أولا: السياقات الوطنية والتى تم تنفيذ هذا البحث فيها عكست الطرق المتنوعة التى تعمل بها أجندات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسات دولية أُخرى من أجل تنفيذها وتطويرها فى شرق وسط أُوروبا. الحسابات الخاصة بتحرير وإعادة تنظيم سوق العمل فى سلوفاكيا وبولندا والتى حددت كيف تم تفعيل مثل هذه الأجندات – جعلها فى مستوى أذهان العامة – من قبل السياسيين الوطنيين. فقد تم تصوير سلوفاكيا على أنها "جنة السوق الليبرالية الجديدة تحت جبال تاترا" (Simth and Rochovska 2007) . وشاهدا على قدرة الحماس المحلى للمشروع الليبرالى. ومع ذلك، ففى كل من بولندا وسلوفاكيا، كان العمل المخلص من رفع القيود والتحول نحو اقتصاد السوق فى نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة قد حقق بعض الشيء من خلال التفضيل الواضح، من جانب الكثير من الناخبين، من أجل سوق عمل أكثر أمنا، ولحماية الأُجور وظروف العمل، والتعبير القانونى للتضامن. وهكذا، لم تكن اعتماد سياسات سوق العمل الليبرالية الجديدة عملية غير جديدة، فمثل هذه

السياسات يجب أن يتم تنفيذها فى إطار البيئة السياسية المحلية، والتى تعكس أكثر من السرد العالمى الأوسع للتوجه نحو الليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، تسبب الاعتراف بالضغوط التعويضية لأمن العمالة وحمايتها، والتغيرات الناجمة عن أسواق العمل البولندية والسلوفاكية، تسبب فى خفض الأمن، وخسارة مطلقة لأماكن عمل، وزيادة الضغوط على الأجور فى قطاعات أقل مهارة فى أسواق العمل وثابتة، وحتى تزايد القطاع غير الرسمى ونموه. هذه الاتجاهات، بدورها، تؤدى إلى تقسيم واضح فى أسواق العمل فى المناطق الحضرية، وهى العملية التى اتسمت بالاستقطاب الكبير للدخل وظهور العاملين الفقراء جنبا إلى جنب مع الطفرة فى القطاعات ذات الأجور العالية، مثل التمويل والتأمين والعقارات. وفى نفس الوقت، أدت الاختلافات فى نظرة الرعاية الاجتماعية إلى تقليل شبكة الأمان لهؤلاء الذين على هامش سوق العمل – فى العمل المحفوف بالمخاطر والمشروط – ومثل ذلك قد يؤدى إلى التهديد الحقيقي بالوقوع فى الفقر لهؤلاء الذين يقعون داخل العمل وخارجه، وداخل القطاع الرسمى وخارجه. وبهذه الطرق، فقد حقق التوجه الليبرالى الجديد لأسواق العمل الحضرية فى بولندا وسلوفاكيا القليل لتحسين نتاج العدالة الاجتماعية – ومن الواضح أنه قد قام بتحطيم الصلة بين حيازة العمل وإعادة الإنتاج الاجتماعى اللائق.

فى هذا الفصل، قُمنا بالإشارة إلى أن هؤلاء الذين ناضلوا لكسب العيش من خلال العمل الرسمى قد دفعوا إلى الاعتماد أكثر على عمليات العمل الرأسمالى، للانخراط فى نشاطات متنوعة لإدرار الدخل وكسب لقمة العيش لتكملة دخلهم الرسمى. تلك الممارسات الاقتصادية المتنوعة لم تعتمد فقط على الأُسر العاملة فى سوق العمل الرسمى ولكنها أيضا امتدت لتشمل الأُصول الاقتصادية والاجتماعية

-الشبكات الاجتماعية، الأرض والممتلكات، والمطالبات من الدولة - والتى تُستخدم فى محاولة لتطوير بدائل أو تكميلات للعمل الرسمى والربح ليس فقط العمل غير الرسمى، ولكن أيضا المحلى والتبادلى. تلك الممارسات تعبر الحدود بين ما هو رسمى وما هو غير رسمى، وما هو قانونى وما هو غير قانونى، وما هو رأسمالى وما هو غير رأسمالى، وتظهر الحاجة إلى تصور أنشطة سوق العمل الرأسمالى كما وردت مع مدى من "الحد الأقصى".

وبلفت الانتباه إلى تلك الممارسات الاقتصادية الأُخرى وعلاقاتها المتعددة برأس المال يؤدى بنا ذلك إلى الإشارة إلى نقطتين. الأولى: مع تلك المطالب المتعددة، واليأس فى بعض الأحيان، وفى بعض الأوقات تركيب واختراع ممارسات . تتجه الأُسر الحضرية فى براتيسلافا وكراكوا لجعل الليبرالية الجديدة فى مستوى أفهام العامة. فتأتي بها إلى المنزل أو تربطها بمجالات أُخرى فى حياتهم اليومية والمحاولة التى لا تلاقى النجاح دائما أو هكذا فهم يرسمون الطرق التي يجب من خلالها رؤية الليبرالية الجديدة واستكشافها فى الأماكن حيث تحيا، منذ أن مكننا هذا المنظور من فهم بناء الحياة اليومية لليبرالية الجديدة، من أجل زحزحة القراءات الأكثر عالمية لهذا المشروع القوى. ثانيا: نحن نشير إلى أن أسواق العمل التى ارتدت عباءة الليبرالية الجديدة لم تكن إلا واحدة من الفضاءات التى من خلالها تبنى الأُسر اقتصادياتها اليومية. وتُقدم أيضا ممارسات أُخرى، ممارسات تعكس وتمثل اقتصاديات أُخرى ودوافعَ أُخرى. ذلك الذى يمكن أن نراه، على سبيل المثال، فى الأهمية المتواصلة للاقتصاديات المعاد توزيعها من قبل الدولة فى تمكين المعاشات ودخول الإعانات الأُخرى لجعل إستراتيجيات سوق عمل أُخرى أكثر خطورة، ممكنة، على جانب مركزية الشبكات الاجتماعية والعائلية للعمل المتبادل. لا تمكّن تلك الشبكات فقط، فى بعض الحالات من

المشاركة في سوق العمل الرسمية، ولكن أيضا تقوى المجتمع والروابط الأُسرية وتخلق فضاءات للعمل والتي ليس فقط تُشتق من خلال الحاجة لإعادة الإنتاج الاجتماعي. تلك تقودنا للسؤال، مع جيمبسون – جراهام (١٩٩٦ : ٢٤٤): "ماذا يمكن أن تعني الإشارة إلى دول شرق أُوروبا بالرأسمالية؟".

علاوة على ذلك، فإن هذه التفسيرات غالبا ما تُقوى عدم المساواة لسوق العمل الرسمية – إن الشبكات الاجتماعية لمن هم في العمل التبادلي لا يمثل المنتجين إلا نادرا في مقابل المتوقع بالنسبة للأُسر التي تمتلك أماكن قوية في سوق العمل، والاستبعاد المتزايد من سوق العمل الرسمية يمكن أن يخفض فرص العمل الثانوية التي يعتمد عليها الكثيرون. وهكذا فإن تأثير التوجه الليبرالي الجديد لسوق العمل والعمل التبادلي يمكن أن يُرى على أنه تراكمي، ومحاولات لتطبيع الليبرالية الجديدة بالطابع المحلي نادرا ما تنجح إلا بشكل جزئي.

إن سلعنة العمالة اليومية والحياة أنتجت تحولا دراماتيكيا فيما يقرب من عقدين من فترة ما بعد الاشتراكية. وعلاوة على ذلك، فإن تنوع العمالة الذي قمنا بتوثيقه، أُنتج من خلال التوجه الليبرالي الجديد وتقسيم سوق العمل الرسمية، والذي غالبا ما تجذر في تجارب الدولة الاشتراكية. فالعديد من الممارسات–من العمل الإضافي إلى الدعم الذاتي– الذي قد تطور في سنوات العجز للاشتراكية، غالبا ما تم تشريعها في بداية الممارسات الريفية (Simth 2002). ومع ذلك، فقد عملوا في فترة ما بعد الاشتراكية على استحداث أشكال من العمالة، وتطبيع أنظمة الرعاية الاجتماعية للدولة بالليبرالية الجديدة ونمو عوالم عبر الأوطان من أجل العمل لبناء مجموعة خاصة جدا من عمليات العمل والتي كانت من أجل العدد المتزايد الذي ظهر من تساؤلات الأفراد حول قُدرتهم على تأمين إعادة الإنتاج الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

هوامش

انبثق هذا الفصل عن الأبحاث التى أُجريت كجزء من مشروع قام بتمويله مجلس البحث الاجتماعى والاقتصادى عن "الاستبعاد الاجتماعى" فضاءات من الممارسة الاقتصادية ومرحلة ما بعد الاشتراكية (الحاصل على RES 00023 - 0695) وقد تم نشر نُسخة مختلفة قليلاً فى آنتيبود Antipode(٢٠٠٨) ونحن ممتنون جدا لبلاك ويل لمنح الإذن لإعادة طبع الورقة البحثية بشكل منقح هنا وقد قُدمت الإصدارات السابقة للفصل فى المؤتمر السنوي للجمعية الجغرافية البريطانية (مع معهد الجغرافيين البريطانيين) لندن ٢٠٠٦ ومعهد الجغرافيا البشرية جامعة يوهان فولجان جوته فرانكفورت ٢٠٠٧ ونتوجه بالشكر لجميع أولئك الذين قدموا تعليقات على الفصل، وإلى المشاركين فى البحث لما بذلوه من وقت فى مناقشة تجارب سوق العمل الخاصة بهم، ونتوجه أيضا بالشكر إلى آن أُوليفى لرسم الخرائط.

(١) ويستند التحليل هنا إلى مرحلة ما قبل فقد القوى فى ٢٠٠٦ للحكومة السلوفاكية المتحولة إلى الليبرالية الجديدة بقيادة ميكولاس دزوريندا (see Smith and Rochovska 2007)، والتى كانت الفترة التى أُجرى فيها العمل الميدانى الرئيسى فمنذ عام ٢٠٠٦، قدمت الحكومة المتبعة النظرية الشعبية الجديدة والأكثر ديمقراطية اجتماعية إصلاح جزئى، ليس أقله زيادة مستوى الحد الأدنى للأجور وفى بولندا أُجرى البحث أثناء فترة حكم حكومة ما بعد الشيوعية وكلها أيضا حكومة متحولة إلى الليبرالية الجديدة (see, Shields 2007;Millard 2007) ومنذ ذلك الحين، كانت لبولندا

حكومتان جديدتان: من سبتمبر ٢٠٠٥ إلى أكتوبر ٢٠٠٧ حكومة تتبع النظرية الشعبية ومؤدية لمذهب الحماية تحت قيادة بــراو أى سبرودلوســيك (حــزب القانون والعدالة) ومن أكتوبر ٢٠٠٧ حكومة أكثر ليبرالية بقيادة يمين الوســط بلاتفورما أوبيوتيلسكا (منبر الشعب) .

(٢)عُين بعد وزير الاقتصاد والعمال والسياسة الاجتماعية القــائم آنــذاك: جــرى هاوزنر.

(٣) وقد عكست البيانات فى الجدول ٧-٢ اثنين من التغيرات المهمة فــى تعــداد العمالة فى كراكوفا. أولا: فى عام ٢٠٠٠ كان التوظيف فى الــشركات التــى تضم أكثر من تسعة موظفين قد تم إدراكها بالمقارنة مع شركات تضم أربعــة موظفين قبل ذلك . ثانيا: منذ عام ٢٠٠٤ تم إعادة تسجيل العمالة لدى صاحب العمل الصناعى الرئيسى (مصانع الصلب) فى منطقة كاثوويك، حيــث تملــك شركة مثيل ستيل مقارها فى بولندا .

(٤) كل الأسماء قد تم تغييرها لضمان الخصوصية.

(٥) لمعرفة المزيد عن الأشكال الناشئة من الهجرة من بولندا إلى المملكة المتحدة، انظر ماى وآخرين، فى هذا المجلد، وإيذ وآخرين ٢٠٠٦.

(٦) هؤلاء الذين يكسبون أكثر من ١٣٠ % تم تعليق المعاشات التقاعدية الخاصــة بهم (معهد التأمين الاجتماعى ٢٠٠٦ :٣٠).

المراجع

Barancová, H. (2006) 'EU adhesion of the Slovak Republic and the development of employment legislation', *Transition Studies Review* 13(1): 9–12.

Bauman, Z. (1998) *Work, Consumerism and the New Poor,* Buckingham: Open University Press.

Beall, J., and N. Kanji (1999) *Households, Livelihoods and Urban Poverty,* Urban Governance, Partnership and Poverty, Theme Paper 3, London School of Economics, www.idd.bham.ac.uk/research/Projects/urban-governance/resource_papers/theme_papers/3_households_livelihoods.pdf.

Beatty, C., and S. Fothergill (2002) 'Hidden unemployment among men', *Regional Studies* 36(8): 811–23.

Burns, A., and P. Kowalski (2004) *The Jobs Challenge in Poland,* Economic Department Working Paper 414, Paris: OECD.

Burawoy, M., P. Krotov and T. Lytkina (2000) 'Involution and destitution in capitalist Russia', *Ethnography* 1(1): 43–65.

Cazes, S., and A. Nesporova (2003a) *Towards Excessive Job Insecurity in Transition Economies?* Geneva: ILO, www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/ep23.pdf.

Cazes, S., and A. Nesporova (2003b) *Labour Markets in Transition,* Geneva: ILO.

Cellarius, B. (2004) *In the Land of Orpheus: Rural Livelihoods and Nature Conservation in Postsocialist Bulgaria,* Madison: University of Wisconsin Press.

Chakrabarty, D. (2000) *Provincializing Europe,* Princeton: Princeton University Press.

Chancellery of the Prime Minister (2002) *Information on the Polish Government Programme 'Entrepreneurship – Development – Work' – A Strategy for the Economic Development of Poland,* www.kprm.gov.pl/english/3585–1290.html.

Clarke, S. (2002) *Making Ends Meet in Contemporary Russia,* Cheltenham: Edward Elgar.

Coe, N., J. Johns and K. Ward (2006) *Flexibility in Action: The Temporary Staffing Industry and Labour Market Restructuring in the Czech Republic and Poland,* The Globalization of the Temporary Staffing Industry Working Paper Series, University of Manchester, www.sed.manchester.ac.uk/geography/research/tempingindustry/download/wp_1.pdf.

Domański, B. (1997) *Industrial Control over the Socialist Town,* Westport CT: Praeger.

Domański, H. (1990) 'Dynamics of labor market segmentation in Poland, 1982–1987', *Social Forces* 69(2): 425–38.

Domański, H. (2002) 'Is the East European "underclass" feminized?', *Communist and Post-Communist Studies* 35: 383–94.

Eade, J., S. Drinkwater and M. Garapich (2006) *Class and Ethnicity: Polish Migrants in London,* ESRC End of Award Report, University of Surrey, www.surrey.ac.uk/Arts/cronem/polish/polish_final_research_report_web.pdf.

EIR Online (2002) 'Temporary work under debate', 10 October, http://eurofound.europa.eu/eiro/2002/10/inbrief/pl0210104n.html.

EIR Online (2004) 'New labour market legislation adopted', 7 June, http://eurofound.europa.eu/eiro/2004/05/feature/pl0405105f.html.
Eurostat (2006a) 'One in six workers self-employed', *Eurostat News Release* 135/2006, 1 October.
Eurostat (2006b) 'Regional unemployment rates in the EU25 ranged from 2.6 per cent to 30.1 per cent in 2005', *Eurostat News Release* 150/2006, 16 November.
Fisher, S., J. Gould and T. Haughton (2007) 'Slovakia's neoliberal turn', *Europe–Asia Studies* 59(6): 977–98.
Gibson, K., and J. Graham (1992) 'Rethinking class in industrial geography', *Economic Geography* 68(2): 109–27.
Gibson-Graham, J.K. (1996) *The End of Capitalism (As We Knew It)*, Oxford: Blackwell.
Gibson-Graham, J.K. (2006) *A Post-Capitalist Politics*, Minneapolis: University of Minnesota Press.
Hardy, J., and A. Stenning (2002) 'Out with the old, in with the new?', in A. Smith, A. Rainnie and A. Swain (eds), *Work, Employment and Transition*, London: Routledge, pp. 99–116.
Junghans, T. (2001) 'Marketing selves: Constructing civil society and self-hood in post-socialist Hungary', *Critique of Anthropology* 21(4): 383–400.
Jurajda, Š., and K. Mathernová (2004) *How to Overhaul the Labor Market: Political Economy of Recent Czech and Slovak Reforms*, Washington DC: World Bank.
Kalleberg, A., and D. Stark (1993) 'Career strategies in capitalism and socialism: Work values and job rewards in the United States and Hungary', *Social Forces* 72: 181–98.
Leyshon, A., R. Lee and C. Williams (eds) (2003) *Alternative Economic Geographies*, London: Sage.
McDowell, L. (2003) *Redundant Masculinities?*, Oxford: Blackwell.
Milanovic, B. (1999) 'Explaining the increase in inequality during transition', *Economics of Transition* 7: 299–341.
Millard, F. (2006) 'Poland's politics and the travails of transition after 2001', *Europe–Asia Studies* 58(7): 1007–31.
Millard, F. (2007) 'The 2005 parliamentary and presidential elections in Poland', *Electoral Studies* 26: 210–15.
Muller, K. (2002) 'From the state to the market? Pension reform paths in central-eastern Europe and the former Soviet Union', *Social Policy and Administration* 36(2): 156–75.
OECD (2006) *OECD Employment Outlook 2006*, www.oecd.org/document/23/0,2340,en_2825_495670_36786071_1_1_1_1,00.html.
Pailhé, A. (2003) 'Labour market segmentation in central Europe during the first years of transition', *Labour* 17(1): 127–52.
Pawlik, W. (1992) 'Intimate commerce', in J. Wedel (ed.), *The Unplanned Society: Poland During and After Communism*, New York: Columbia University Press, pp. 78–94.
Peck, J. (1996) *WorkPlace*, New York: Guilford Press.
Peck, J., and N. Theodore (2000) '"Work first": Workfare and the regulation of contingent labour markets', *Cambridge Journal of Economics* 24: 119–38.
Peck, J., and N. Theodore (2001) 'Contingent Chicago: Restructuring the spaces

of temporary labor', *International Journal of Urban and Regional Research* 25(3): 471–96.
Pickles, J., and A. Smith (eds) (1998) *Theorising Transition*, London: Routledge.
Pine, F. (1998) 'Dealing with fragmentation: The consequences of privatisation in rural central and southern Poland', in S. Bridger and F. Pine (eds), *Surviving Post-Socialism*, London: Routledge, pp. 106–23.
Rainnie, A., A. Smith and A. Swain (2002) 'Employment and work restructuring in "transition"', in A. Smith, A. Rainnie and A. Swain (eds), *Work, Employment and Transition*, London: Routledge, pp. 7–34.
Rashid, M., J. Rutkowski and D. Fretwell (2005) 'Labor markets', in N. Barr (ed.), *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe*, Washington DC: World Bank, pp. 59–87.
Royal Institute of Chartered Surveyors (2007) *European Housing Review 2007*, London: RICS.
Shields, S. (2007) 'From socialist Solidarity to neo-populist neoliberalisation? The paradoxes of Poland's post-communist transition', *Capital and Class* 93: 159–78.
Smith, A. (2000) 'Employment restructuring and household survival in "post-communist transition"', *Environment and Planning A* 32(10): 1759–80.
Smith, A. (2002) 'Culture/economy and spaces of economic practice: Positioning households in post-communism', *Transactions of the Institute of British Geographers* 27(2): 232–50.
Smith, A., and A. Rochovská (2007) 'Domesticating neoliberalism: Everyday lives and the geographies of post-socialist transformations', *Geoforum* 38(6): 1163–78.
Smith, A., and A. Stenning (2006) 'Beyond household economies: Articulations and spaces of economic practice in post-socialism', *Progress in Human Geography* 30(2): 190–213.
Stenning, A. (2000) 'Placing (post-)socialism: The making and remaking of Nowa Huta, Poland', *European Urban and Regional Studies* 7(2): 99–118.
Stenning, A. (2005a) 'Re-placing work: Economic transformations and the shape of a community in post-socialist Poland', *Work, Employment and Society* 19(2): 235–59.
Stenning, A. (2005b) 'Where is the post-socialist working class?', *Sociology* 39(5): 983–99.
Stenning, A. (2009) 'Work, place and community in socialism and post-socialism', in A. Herod, S. McGrath-Champ and A. Rainnie (eds), *Handbook of Employment and Society*, Cheltenham: Edward Elgar.
Stenning, A., A. Smith, A. Rochovská and D. Świątek (2007) 'Household financial practices and the changing landscapes of credit and finance in east central Europe', paper presented at Institute of British Geographers Annual Conference, London, August.
Surdej, A. (2004) *Managing Labor Market Reforms: Case Study of Poland*, Washington DC: World Bank, http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2005/Resources/bp_poland_labor_market_reform.pdf.
Tarkowska, E. (1996) 'Unequal distribution of time: A new dimension of social differentiation in Poland', *Polish Sociological Review* 2(114): 165–74.

Wedel, J. (1986) *The Private Poland*, New York: Facts on File.
Williams, C., and J. Round (2007) 'Re-thinking the nature of the informal economy: Some lessons from Ukraine', *International Journal and Urban and Regional Research* 31 (2): 425–41.
ZUS (2006) *Social Insurance in Poland*, Warsaw: Zakład Ubezpieczeń Społecznych, www.zus.pl/files/english.pdf.

٨

اختلاف بلا هيمنة

العدالة الاجتماعية والاقتصاد (الليبرالى الجديد) فى التنمية الحضرية

مولف ماركس

إن الإدراكات المُرتبطة "بالاقتصاد" ليست بعيدة عن السطح فى الصياغات التصورية للمداخل الاجتماعية فى التنمية الحضرية للبُلدان النامية. فى هذه المداخل، نادرا ما تتم دراسة "الاقتصاد" بالشكل الذي يجب أن يدرس به (Beall 2002; Devas 2004)، وبالنسبة للتطبيق فإن صُناع القرار يميلون إلى وضع "الاقتصاد" فى جسد تلك النشاطات والتى يمكن تعريفها بأنها أنشطة رأسمالية وأنها قابلة للقياس (Rakodi 1995). وهكذا نجد فى الواقع الآن اثنين من التصورات السائدة حول "الاقتصاد" والوعود لخلق الثروة والظروف المُفترضة للنجاح التى ترتبط بكل منها. فأولاً: تعد النشاطات الاقتصادية الرأسمالية هى المصدر الأساسى للظُلم الاجتماعى، ذلك لأنها استغلالية بطُرق مُختلفة وغالبا ما تكون متوحشة. ثانيا: تعتبر هذه الأنشطة الاقتصادية كجزء من الحل لأنها تُولِد المصادر التى من خلالها يُمكن معالجة الظُلم الاجتماعى بشكل أكثر فاعلية. إن النُقطة الأساسية التى يمكن أن نُلاحظها هنا ليست مُجرد وجود تلك التصورات ، ولكن الأهم هو اعتبار

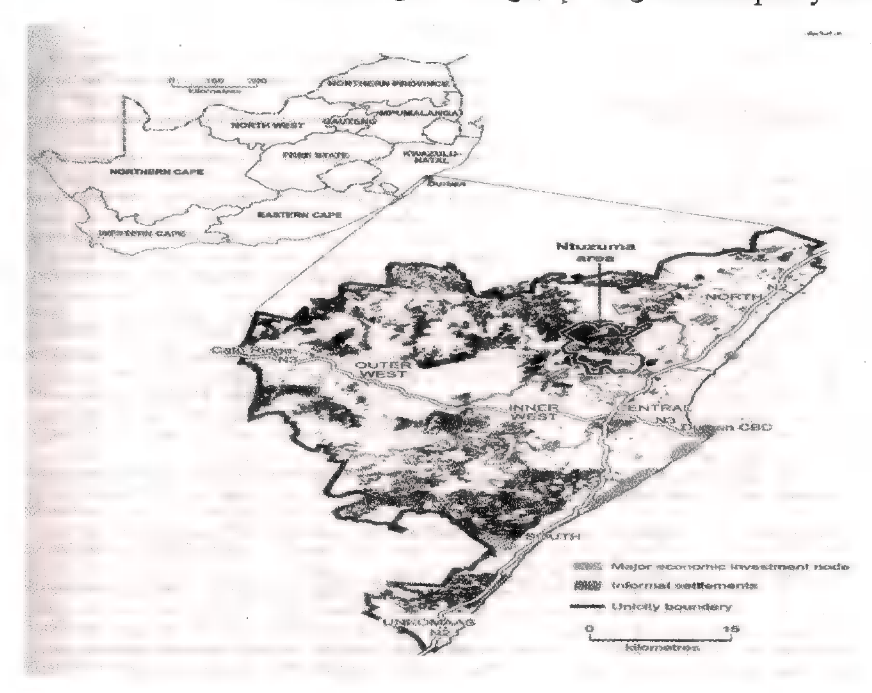
"الاقتصاد" متوازيا تقريبا بشكل تام مع الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية في كل منهما. كما سوف أُشير، أن ميل كلا التصورين إلى مُعارضة تقاسم وجهة النظر الأخرى عن "الاقتصاد" تقيد محاولات تحقيق نتائج عادلة اجتماعيا في المناطق الحضرية.

ولكن كما لمح البيان الافتتاحى أيضا فإن التصورات حول "الاقتصاد" -على الرغم من قوتها - يُمكن ببساطة أن تبقى قابعة تحت الأرض وغير مُختبرَة نسبيا. وهناك سببان لحاجة الاقتصاد إلى الإقحام عند التفكير في العدالة الاجتماعية. الأول: هو أن كلا التصورين السائدين المبينين آنفا يتجاهل وجهة النظر الأُخرى عن "الاقتصاد" ويفترض أن النشاطات الرأسمالية غالبا ما تكون مسيطرة (Gibson-Graham 2002). ربما يمكن لذلك ألا يمثل مُشكلة إذا ما تم تثمين التصورات أكثر تنوعا للاقتصاد. ولكن كما أشار جمبسون - جراهام (٢٠٠٢ - ١٩٩٦) بشكل منظم جدا، في افتراض أن النشاطات الاقتصادية دائما ما تُسيطر على الاستثمارات بقوة مُفرطة في الجهات الفاعلة والعمليات الرأسمالية، بينما تُسلب القوة تلقائيا من تلك الجهات الفاعلة اقتصاديا التى يتم تهميشها أو استغلالها من قبل الرأسمالية.

السبب الثانى: هو لأن إدراكات "الاقتصاد" تميل إلى أن تُصبح مُرتبطة بأجزاء معينة من المدن. وبالتالى يتجه "الاقتصاد الرأسمالى" إلى الرجوع إلى المركزية أو مناطق الإنتاج الصناعى فى المدينة، ومن ثم تعد المناطق غير الرسمية أو السكنية هى أجزاء ذات أهمية اقتصادية أقل. ففى سياق جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصرى فإن هذه المرجعيات المكانية كانت لها آثار محددة على العدالة الاجتماعية عندما كانت الانقسامات التاريخية والمكانية غير المُنصفة بين الأجناس تتزامن مع التصورات حول مكانة "الاقتصاد". بعبارات عامة يمكن

العثور على "الاقتصاد" فى المناطق الصناعية المركزية والرسمية للامتيازات التاريخية فى حين أن الغالبية العظمى من الفقراء يعيشون على هامش المدينة (eThekwini Municipality 2001). وقد وجدت حكومة ما بعد الفصل العنصرى المتقدمة بالفعل صعوبة فى احتواء زخم التنمية الحضرية والمنحرف عرقيا ومكانيا لصالح المركز الاقتصادى. وهذا يعنى أن الجدة المُضافة إلى وجهات النظر النيوليبرالية فى التنمية الحضرية فقط تجعل الأمر أكثر صعوبة لتحقيق نتائج عادلة اجتماعيا. ولتشجيع وجهات النظر تلك والخاصة بالليبرالية الجديدة، إن لم يكن إجبارا، لوضع أولويات حوكمة المدينة على البنية التحتية الإنتاجية وسهولة الوصول إلى السوق العالمية (Monitor Group 2000) بدلاً من تفضيل أشكال إعادة توزيع الثروة وأشكال أكثر إنصافا من الاستثمار العام. فمن أجل أغراض هذا الفصل قد تم فهم الليبرالية الجديدة بشكل واسع على أنها محاولة إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية لصالح أولئك الذين يمتلكون بالفعل القوة الاقتصادية والمالية (Mitchell 2002). وفى هذا المعنى، فإن الليبرالية الجديدة تتناقض مع الأشكال الجديدة الأكثر إلحاحا للعدالة الاجتماعية. لكن الحجة الرئيسية التى أقدمها بها هنا أن جزءًا من عملية مقاومة الليبرالية الجديدة لا يفترض أن أى نشاطات اقتصادية معينة تقتصر بطبيعتها على مناطق جغرافية بعينها فى المدينة أو هى المهيمنة دائما بالضرورة، ولكن لتكون قادرة على جذب الاهتمام حيثما ووقتما وجدت، وفيما يتعلق بهذه المسألة، أود أن أضرب مثالاً بمدينة ديربان، والتى مثلها مثل العدد من المدن الأُخرى فى العالم النامى قد شعرت بحافة التحمس للتعديلات الاقتصادية العالمية (Morris et al. 2000)(الشكل ٨-١). لقد خضعت أجزاء من اقتصاد دوربان لتغير كبير شمل صناعة الملابس (Skinner and Valodia 2003)، والاستثمارات فى البنية التحتية (Jones 2002)، كما حدثت ضغوط على الحكومة

المحلية لخصخصة الخدمات العامة (Desai 2002). ومع ذلك، ليس هناك شـــيء استباقى ولا موحد حول تأثير الضغوط الاقتصادية العالمية، ومعا وضعت الحكومة المحلية لديربان جدول أعمال مثيرًا للإعجاب لإعادة التوزيع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية فى مدى واسع من الجبهات (Freund 2002a). ويشمل ذلك معالجـــة أوجه التفاوت الملحوظ فى تقديم الخدمات والحصول على السكن وعـــدم المـــساواة غير الملموسة مثـــل: المـــشاركة فـــى حكـــم المدينـــة وتطويرهـــا (eThekwini Municipality 2001)، وتلك الإنجازات تستحق الاحتفال.



(الشكل ٨-١)

خريطة لدوربان تظهر منطقة نتزوما

ويهدف هذا الفصل إلى استخدام مثال أنشطة الفقراء الاقتصادية فى واحدة من أفقر المناطق فى شمال ديربان لإظهار أن هذه الأنشطة هى جزء من اقتصاد واحد متنوع، حيث النتائج غير منتهية والجهات الفاعلة لا تقضى لعب أدوار معينة (Boggs and Rantisi 2003; Bathelt 2006). وفى هذا الصدد أفترض أن القدرة على رؤية أنشطة الفقراء الاقتصادية كجزء من الاقتصاد يمكن فيه قبول الاختلاف فى الاقتصاد وحينها مقاومة أى إغراء يعزو إلى أى نوع متأصل لمجموعة معينة من الأنشطة، مثل الهيمنة لهذه النشاطات الاقتصادية والتى صنفت على أنها ليبرالية جديدة[١]. وعلى الرغم من الارتباط المعقد لهذين اللحظتين، فقد أكدت على ضرورة بحث كل منهما على حدة لتفادى أى مفاهيم خاطئة عن فرضيتى، فمن الواضح أن هناك أوقاتًا تهيمن فيها العمليات النيوليبرالية على النشاطات الاقتصادية للفقراء ويمكن حينها استغلال هذه العمليات وتهميشها. وبالمثل فإن اعتبار الأنشطة الاقتصادية شيئا مترابطا ليس هو نفس الشيء كما الإشارة إلى توزيع المزايا والخدمات على قدم المساواة فى ديربان، كما يظهر التفاوت الكبير فى مستويات المعيشة (Nicholson 2000) وعدم المساواة (Casle and Thurlow 1999).

وأود أن أبدأ بالتشديد على الأهمية السياسية لتطوير ذاتيات اقتصادية جديدة قبل تقديم الجغرافيا المعقدة للنشاطات الاقتصادية للفقراء فى ضوء اقتصاد أكثر تنوعا. وباتباع إصرارى على إبقاء النقاط التحليلية بين الاختلاف والهيمنة، قُمت بالتركيز حينها على بعض مساهمات "الاقتصاد الرأسمالى" الذى أُخذ فى عين الاعتبار من أجل هيمنته لزحزحة وطرد الهيمنة المتأصلة المفترضة للنشاطات الاقتصادية النيوليبرالية. وقد عاد الملخص لعرض الرؤى عن كيف أن التفكير بشأن الفروق بدون الهيمنة تغذى الإستراتيجيات لمقاومة الليبرالية الجديدة.

مدينة ديربان هى من بين أكبر ثلاث مناطق أكثر أهمية اقتصادية فى جنوب أفريقيا. وهى مدينة ساحلية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص وتساهم بما يقرب من ٦٠ % من الناتج الإجمالى الجغرافى لمقاطعة كوازولو – ناتال (EDD 2001). وعلى الرغم من هذه الإنتاجية فما يقرب من ٤٤ % من السكان فى المدينة يعيشون تحت خط الفقر (Municipality 2002 eThekwini)، مما يعمل على وجود قواعد لعدم المساواة الملحوظة. فقد أشار فرينو على فترة ما بعد الفصل العُنصرى؛ (2002b:154) أن فى دوربان:

> اتجهت حكومة العاصفة للبرلمان الوطنى الأفريقى ذي الفاعلية العالية محاولة توزيع المرافق بشكل أكثر عدلا، ولكن هذا، ليس بطبيعة الحال هو نفس توزيع الأنشطة الاقتصادية أو إنشاء مجال أكثر سهولة فى الوصول إليه للتراكم المتاح لعدد أكبر من الناس.

لقد تأسست معظم التفسيرات السائدة لاقتصاد ديربان على هذه الحقائق، وفي هذا السياق قمت بتبني إستراتيجية تطوير ذاتيات اقتصادية جديدة فى أثناء إجرائنا البحث الذى يغذى بمعلوماته هذا الفصل. ويشير جيبسون غراهام (2004:417) إلى أن التفسيرات المسيطرة على الاقتصاد اتبعت، ليس فقط إدراكات جديدة، ولكن طرقًا جديدة للحوار، كونها فى العالم، وكذلك ذاتيات جديدة تتم المشاركة في خلقها جنبا إلى جنب مع "موضوعية" مُختلفة. فمنهج واحد لهذه المسألة هو إزاحة الخطابات المهيمنة من خلال التحدث على وسائل أُخرى من أجل اكتساب احتماليات جديدة من الذاتية والنشاط (Gibson –Graham 2004). وأنا أهتم هنا اهتماما خاصا بذاتيات المشاركين فى البحث الميدانى.

ومن المفهومات المجدية هنا مفهوم "الصوت الحقيقى للفقراء العاطلين عـن العمل" الذى يمد الاتجاهات نحو الفقر والنمو الاقتصادي بالمعلومات والتى بدورها تضع إطارا للطرق التى من خلالها يعاد تقييم التهميش الاقتصادى وأشكال التأسيس السلبية في الاقتصاد. فأنا أشير إلى أن الاحتكام إلى "الصوت الحقيقى" فـى نهايـة المطاف للعمل على تشويه العلاقة بين الفقراء والعاطلين عن العمل فى الاقتـصاد عن طريق الإشارة بأنهم موجودون بطريقة ما وراء خطابات الفقر والبطالة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالفقر؛ فقد لاحـظ كـل مـن مـاينهوف وريـشاروسون (1994:14):

> لا يوجد الفقر الآن، ولم يكن فى أى وقت مضى، إنما مجرد الوجود المادى للفقراء. إنه أيضا، حالة رمزية، وهى الحالة التـى يجـب أن تتجسد فى ممثليها بشكل مناسب. ويجب على كتل الفقر وإمكاناته أن تحمل ذلك مباشرة للشاهد الحقيقي لفقرهم بنفس القدر فـى الـشوارع وعلى شاشات التلفاز أو فى الصحافة.

أزعُم أننا نستطيع إضافة "بحث" بطريقة متساوية إلى تلك القائمة المحتويـة على "الشوارع" و"التلفاز" و"الصحافة". ومن هذا الموقف، حينئـذ لـم يكـن مـن المستغرب أن مشاركتى الأولى فى منطقة نتوزوما[٢] فى شمال دوربـان (انظـر الشكل٨-١)، ومع مجموعة صغيرة من قادة المجتمـع، وصـياغة بحثـى حيـث التركيز على "الاقتصاد" قد ولد ذاتيات خاصة جدا بين كل من الباحث والمبحـوث. تلك الذاتيات قد تم استشعارها من خلال تصرفات واستجابات تستبعد كل الأنـشطة الاقتصادية البعيدة عن العمل المستديم ذي الدوام الكامل فى الاقتـصاد الرسـمى. وبما أن نسبة لا بأس بها من السكان فى نتزوما ليست فى وظائف مستديمة بـدوام

كامل[٣]، فإن النشاطات الاقتصادية بشكل عام تتجه نحو الاختفاء مـــن الـــصورة. ولحسن الحظ، كنت قادرا على ضبط الوسيلة التى صيغ بها البحث قبل تقديمه إلى المجتمع الأوسع، والأسر المشاركة. فإدراك الفقر والبطالة كظروف متعددة الأبعاد، منطقية، ومادية تعنى أنه يمكن لذاتيات بعينها أن تتم إثارتها بطرق متعددة. وبنـــاء على ذلك، كان الحرص على تقليل استخدام مصطلح "الاقتصاد"، والذى يثير ذاتيات بعينها. فما يُعرف بالـــ "الاقتصاد" وما هو "النشاط الاقتصادى" وكيف كان التعبيـــر عنه كجزء من النقاش الكبير حول "البطالة" و"الفقر" و"التنمية". وكما أشار فرايدلاند وروبتسون (١٩٩٠ : ٢٧) فإن أفكار الناس وما يفضلونه وإدراكـــاتهم "لا تتـــشكل ببساطة فى الاستجابة للفرص المتاحة، لكن من خلال الخطاب الذى مـــن خلالـــه يفهمون ما هى الخيارات المتاحة، ماذا يكون شـــرعيا أو مقبـــولا اجتماعيـــا لمـــا يرديدونه، وتبعا للمقاييس المعينة التى بها يتم تقييم تكلُفتها وفوائدها علىّ هذا النحو "الاقتصاد" وما يُنظر إليه على أنه نشاط اقتصادى غير مشبع بشكل معقد مع كـــل أشكال القيم وأنماط السلوك والمواقف (Gudeman 1986; Kaneff 2002). للحد من هذه الطرق التى يُمكن أن تؤثر على الأُسر المشاركة. يستدعى البحـــث الخطـــاب القائل "تقييم ما يفعله الناس"؛ لتحقيق ذلك، تم رسم المنهج الخاص بالبحث من خلال تقنية المسح باستخدام الزمن لتسجيل النشاطات التى ينخرط بها المـــشاركون علـــى مدار الأربع وعشرين ساعة السابقة. ويقوم المشاركون بعد ذلـــك بتعريـــف أهـــم أنشطتهم طوال فترة التسجيل ونقوم بتوجيه مجموعة من الأسئلة إليهم فـــى العمـــق والتى سبق وقد تم وضعها على أساس، لكن ليس على سبيل التحديد، قائمة معـــدة مسبقا. وقد أسفرت البيانات عن الرؤى التالية حـــول الارتباطـــات والاعتمـــادات المتبادلة للأنشطة الاقتصادية فى دوربان.

رؤية الفرق فى الاقتصاد

لنبدأ رؤية الفرق فى الاقتصاد، بعيدا عن الاقتصاد الرأسمالى المنفرد الذى تحدده الأفكار الليبرالية الجديدة، فإنه من الضرورى إعادة وضع العلاقة بين الجهات الفاعلة الاقتصادية للفقراء والهياكل الاقتصادية الأكبر والعمليات التى ينسحبون منها (طوعا أو كرها). إن الجزء التمهيدى لهذا الفصل يلفت الانتباه نحو المشكلات المتعلقة بالتأكيد على هيمنة الهياكل الاقتصادية والعمليات. ولكن فى الطرف المقابل تظل هناك إشكالية ترتبط باللجوء إلى النزعة الفردية المنهجية التى تتعامل مع الفاعلين الاقتصاديين كوحدات مجزأة (Boggs and Rantisi 2003). ففى إطار نظرية اجتماعية أوسع، فإن التركيز على الممارسات كان إحدى الوسائل التى حاول بها المحللون البحث بين قطبي هذين النقضين (de Certeau 1984). فالـ "الممارسات" فى هذا الخط الفكرى، هى المواقع الاجتماعية حيث تقوم الجهات الفاعلة فى نفس الوقت بإيجاد معنى للعمليات الاجتماعية الأوسع والأقوى التى كانت تشغل جزءا منها أو توفر أساسا للربط والاتصال بغيرها من الجهات الفاعلة. فالتركيز على "الممارسات" من ثم يجعل من الممكن الحفاظ على كلٍ من الهيكل والإدارة فى الصورة دون منح امتياز أيضا. وقد اعتمد وبنى سميث وستيننج (٢٠٠٦) على "منحى الممارسات" الأوسع أثناء عملهم على اقتصاديات ما بعد الاشتراكية لتحليل العلاقات والترابطات التى تُعبر عن مُختلف الاقتصاديات. فبالنسبة لـ سميث وستيننج (٢٠٠٦) تشير الممارسات أيضا نحو التنظيمات الخاصة بالحياة الاقتصادية والتى تدعم سبل العيش الاجتماعية للحياة الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن مفاهيم الترابط والعقلانية والتنوع التى تميز هذا العمل الخاص باقتصاديات ما بعد الاشتراكية هى كل المواضيع التى أدرجتها فى هذا

الفصل، فإننى أرى أن المهمة فى الاقتصاديات الحضرية فى جنوب أفريقيا مختلفة قليلاً بسبب سياسة التمييز الصارخة والراسخة بين ما هو "اقتصادى" و"غير اقتصادى". ولذلك من الضرورى أن ندرك أن أنشطة الفقراء الاقتصادية هى جزء لا يتجزأ من سير العمل في اقتصاد واحد. ومن أجل تحقيق هذا الاعتراف من الضرورى ليس فقط إضافة أنشطة الفقراء الاقتصادية إلى الإدراكات المهيمنة الحالية (Cameron and Gibson -Graham 2003). فالهدف الإستراتيجى بالتالى هو البدء بوحدات للتحليل -الأنشطة الاقتصادية- التى تُعتبر شائعة سواء داخل "الاقتصاد" أو خارجه أو غير ذى صلة به. ومن خلال إظهار العلاقات بين الأنشطة فى داخل الاقتصاد وخارجه أصبح من الممكن خلق شعور مختلف للاقتصاد المنفرد ووضعه فى الصورة. فبإحساس مختلف نحو اقتصاد مُنفرد يمكن رؤية ذلك أكثر وضوحا عندما تكون الممارسات النيوليبرالية استغلالية. ويكون الفهم الأدق عندما تشكل الممارسات الليبرالية الجديدة أساسات لأشكال أكثر تأثيرا من المقاومة وأكثر فعالية فى تحقيق العدالة الاجتماعية مادامت ممارسات استغلالية.

فى هذا المعنى، فإن المغزى الحقيقى لـجيبسون – جراهام (١٩٩٦) فى التركيز على الأنشطة قد صنع فى النهاية نقطة بسيطة لكنها مهمة مفادها أن الأنشطة اللا رأسمالية والتى تضمنت عملا غير مأجور، والعمل فى إعادة الإنتاج، والعمل التعاونى، وهلم جرا، تفوق بصورة كبيرة الأنشطة التى تُقام داخل ما يسمى بـ "الاقتصاد الرأسمالى" – حتى وإن لم يكن إنتاجه بنفس قدر الربح المالى. فإن إبقاء التركيز على الأنشطة الاقتصادية بدأ أيضا إلى نقطة الوصول إلى الوسائل التى من خلالها يمكن القيام بمقارنة إحصائية للأنشطة الاقتصادية للفقراء (Jhabvala et al. 2003).

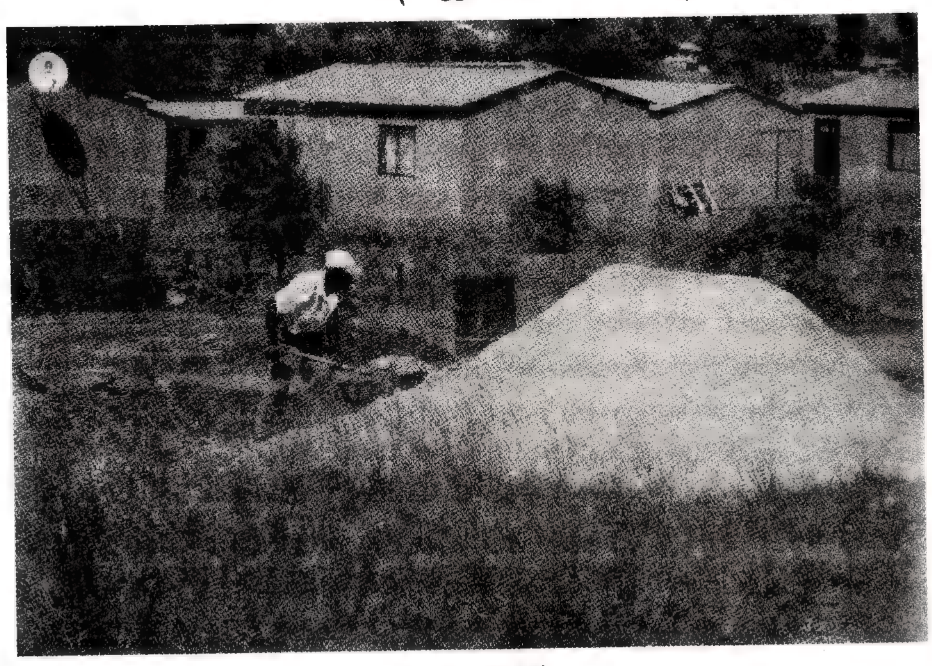
لقد بدأت بالإشارة إلى كيف أن الفاعلين الاقتصاديين يدركون في نتزوما، أنشطتهم الاقتصادية باعتبارها تشكل تعاونا مع أنشطة اقتصادية أُخرى. فإدراك نشاط اقتصادى فى علاقة مع أنشطة أُخرى يشير إلى أن الأنشطة الاقتصادية تعتمد على بعضها بعضا دون أن تكون بالضرورة سببا لبعضها بعضا.

إنه من المفيد البدء بـ "سلسلة القيمة" بوصفها شكلا للتحليل والذى تم اعتماده من قبل واضعى السياسات فى دوربان كوسائل لربط نشاطات اقتصادية مُختلفة فى سياسة الاقتصاد غير الرسمى فى دوربان(EDD2000). فتحليل الروابط بين الأنشطة الاقتصادية يعمل على مسح الفجوة المفترضة بين الاقتصاد الرسمى وغير الرسمى وبناء عليه، تعزيز وجهة نظر الاقتصاد المنفرد والذى يكون الفقراء جزءا منه. وأقترح أن تُبنى على تحليلات "ينهم" لأى تيكوانى بسلاسل القيمة البلدية(٤) من خلال إظهار كيف أن الفاعلين الاقتصاديين يفهمون نشاطاتهم من خلال العلاقة بالنشاطات الأُخرى يكون ممكنا، وذلك بدلا من الاعتماد على التعاريف المسبقة وأن الأنشطة الاقتصادية التى تُشارك بعضها بعضا ليست بالضرورة منبعها فى الدوافع الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

وللتدليل على هذه الاحتمالية، فقد عدت إلى مثال لاستثمار السيد (ب) فى قوالب لصنع تراجع(*) والتى تُستخدم فى بناء الأبواب والنوافذ. منذ تلك اللحظة، قمت بالتركيز على أنشطته الخاصة بإنتاج الأُسكُفيات وبيعها. ففى إعادة لما ادعاه قال: "شعُرت بأن هذا المكان سوف يحتاج هذا الشىء (الأُسكُفيات)" فهو مدرك تماما فى الواقع أن إنتاجه من الأُسكُفيات مرتبط بنشاط البيع. فمن حيث بيع الأُسكُفيات، فقد أشار إلى "أن الناس أصبحت معتادة عليه الآن"، وقد كان ذلك

(*) عتبة الباب. (المترجم)

المعنى فى الشراء منه. فهو الوحيد الذى يصنع ذلك وأن من الواضح أن غياب المنتجين المحليين الآخرين والتُجار مهم، حيث يقول عملاؤه "لبعضهم البعض" عن النشاطات. بمعنى أن نشاطه الإنتاجى أيضا مرتبط بأشكال أُخرى من التبادل مثل المقايضة "فأُسكُفية مقابل إطار نافذة لأنه يجب عليك العمل يدًا بيد مع الآخرين ولنضع مع بعضنا البعض النقاط الخاصة بهذا المثال، فنشاط السيد (ب) الإنتاجى يتوقف على ما إذا كان الأمر متعلقًا بغياب المنتجين الآخرين، أو البيع أو التقايض. وبهذه الطريقة، فإن العلاقة المنوطة بين مُختلف الأنشطة المتشاركة تُشكل على حد سواء أنشطة اقتصادية. والفروق المتلازمة فى العلاقة بين الأنشطة وبالتالى يربط هذا الفرق أنشطة متنوعة معا عبر المدينة ويعد هذا التقارب العلائقى أكثر أهمية من التقارب المكانى (Boggs and Rantisi 2003).



(الشكل ٨-٢)

أنشطة اقتصادية غير رسمية فى منطقة نتزوما

فيلفت نهج "سلسلة القيمة" الانتباه إلى الطُرق المُعقدة التي تربط أنشطة اقتصادية مُختلفة، ولكنها تميل إلى القيام بذلك على طول محور واحد، بالرغم من أنه مجرد ربط للأنشطة الاقتصادية على سلم النظام الرسمى أو غير الرسمى. وهم دائما ما يرجعون بشكل حتمي إلى المركز الرسمى للاقتصاد "الحقيقى" (الليبرالى الجديد). وقد انتقلت للنظر إلى مثال آخر من نتزوما، والذى بُنى على نَهج "سلسلة القيمة" ولكنه يسعى إلى توضيح كيفية ارتباط الأنشطة فى اتجاهات عديدة مُختلفة وأنه ليس بالضرورة العودة إلى الاقتصاد الرسمى (الرأسمالى).

فيبيع السيد (H) الفواكه والخضراوات بجوار صفوف الحافلات وسيارات الأجرة الصغيرة لنحو عشرة أعوام وينفق على أُسرة مُكونة من ستة أشخاص من خلال هذا النشاط. وقد حصل مؤخرا على كشك رسمى، أقامته مؤسسة (eThekwini) بالقرب من منطقة مركز تسوق. ويفتخر السيد (H) بسرد الأنواع المتعددة التى يبيعها والتى تتضمن: "الملفوف، والبطاطس، والطماطم، والبصل، والتفاح، والبرتقال" وفقا لمواسمها. ويقوم عادة بشراء المؤن الجديدة من سوق كليروود للجملة والذى يقع فى جنوب المدينة وأحيانا يقوم بالشراء مباشرة من الفلاحين أو الموردين الذين يُحضرون مُنتجاتهم إلى منطقة مركز التسوق. وبهذه الطريقة، فإن سلسلة التوريد الخاصة به تكون تقليدية وهي متكررة لدى عديد من تُجار الفاكهة والخضراوات غير الرسميين عبر المدينة (Witt 2000). ويواجه بائعو الفواكه والخضراوات مشاكل التخزين المستمرة، فلا يحصلون على ثلاجات وتعد السرقة مصدر قلق مستمر (Cross et al.2001،Witt 2000). وبناء على ذلك، فقد اعتمد السيد (H) وبائعو الخضراوات والفاكهة الأخرون على تجديد مخزونهم باستمرار. وهذا بدوره، يولد الحاجة اليومية لوسائل نقل المُؤن الجديدة. وبصرف النظر عن تولد هذه الحاجة إلى النقل، فربما الأكثر إثارة للاهتمام هو أن السيد (H)

تعاون مع عدد من بائعي الخُضر والفاكهة الآخرين حول مركز التسوق لاستئجار شاحنة صغيرة لنقل إمدادات اليوم من المُؤن. امتد هذا التعاون إلى إعداد وجبة غداء جماعية بين التجار وتلك هى الطريقة التى تؤثر بها الأنشطة الاقتصادية للسيد (H) فى العلاقات بين تُجار الخُضر والفاكهة.

إن التحليل الرأسي لسلسلة القيمة للنشاط الاقتصادى للسيد (H) يلفتُ الانتباه إلى الطُرق التى تتم بها محاصرة تُجار الخُضر والفاكهة فى نشاط لا يدر الدخل الكافى لدفعهم إلى أنشطة ذات عائد أعلى (Posel 2001). فقد أكد التحليل الشامل للتجارة غير الرسمية للخُضر والفاكهة أن العديد من بائعى الخُضر والفاكهة لا يعرفون أرباحهم اليومية ولا حتى يجنون الدخل الكافى للهروب من واقع ظروف السوق التى على ما يبدو دخلت بيأس فى الدائرة السلبية وأصبحت تواجه مشاكل فى السيولة (Cross et al. 2001; Skinner 2005). ومع ذلك، فإن مثال السيد (H) الخاص بنظام التسعير "الجماعى" لبيع الطماطم أشار أن الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تُشارك في تشكيل نشاطات اقتصادية أخرى بشكل أفقي، كما أنها يمكن أن تشارك في تشكلها بشكل رأسي.

فبالنسبة إلى السيد (H) فإن أفضل وقت للبيع هو "ما بعد الظهيرة فيدرك السيد (H) أن نشاطه مرتبط بالمتاجر الرسمية فى مركز التسوق. فيتنافس هو وزملاؤه من التُجار على البيع مع المتاجر الرسمية. وهذا يعنى أن المنافسة ليست مع زملائه التُجار الذين يبيعون أقل أو أكثر من سلع متشابهة بنفس الأسعار فى أكشاك تجاوره تماما وحول مركز التسوق. فليس من المستغرب، أن تكون هناك صعوبة في تمايز الأسعار عندما يكون هناك مصدر مُشترك للسلع بين التُجار. ولذلك، فإن أسعار الطماطم التي يبيعها السيد (H) يتم تحديدها تبعا لجودتها. وهكذا

يميل التُجار إلى التعاون بحيث تظل الأسعار ثابتة سواء كانت أقــل أو أكثــر وأن يتحرر سعرها وفقا لجودتها. فكلما أصبحت الجودة أفضل، قلّت كمية الطماطم التى يُمكن شراؤها نظير نفس المبلغ. ففى السياق الخاص الذى يشكّل فيه التخزين قضية محورية بالنسبة للسلع القابلة للتلف، فإن النشاط الاقتصادى للبيع يختلف تبعا لجودة السلعة ودرجة طزاجتها. ويترتب على ذلك، اتساع أنواع الطماطم المعروضة للبيع لتتناسب وميزانيات الأُسر المختلفة والتى سوف تعتمد على تمايز جودة الطمــاطم. فالاختلاف الكبير والخيارات الواسعة من المرّجح أنها سوف تجذب مدى أكبر مــن الزبائن، وبالتالى تدعم بدورها قِطاع أوسع من المبيعات.

فى الواقع، إذا ما أُخذ موقع بائعى الخُضر والفاكهة بجوار مركز التــسوق وموقف الحافلات وسيارات الأُجرة فى الحسبان، فتكون هناك طرق لبيع الخــضر والفاكهة مرتبطة بشكل واضح بقِطاع النقل العام أكثر من ارتباطها بسوق الجملــة الرسمى للخضر والفاكهة فى سلسلة القيمة. فيعكس موقع تُجار الخُضر والفاكهــة الاعتماد المتبادل مع خاصية شَغل حيز من الفراغ فى حيــاة الــسكان وحاجــاتهم للسفر. فانتشار النقص في وسائل النقل الخاصة يجعل من الصعب علــى الأُســر شراء الخضر والفاكهة بكميات كبيرة. وحينما يجب على زبائن الخضر والفاكهــة المشى لمسافات طويلة فلن يكون من السهل أو المريح أن يقطع الفرد مسافة بعيــدة سيرا على الأقدام حاملاً مشتريات ثقيلة. فى نفس الوقت، فهؤلاء الزبائن لا يريدون شراء السلع بشكل مبكر فى رحلتهم تحسبا لفسادها أو اضطرارهم إلى دفع أُجــرة مقعد زائد فى سيارة الأُجرة لها. وحتى لو تمكنت الأُسر من تحمــل نفقــات نقــل مشترياتهما من الخُضر والفاكهة بكميات كبيرة، سوف يواجَهــون بالحاجــة إلــى تخزينها بشكل آمن وبأقل قدر من التكلفة. ويمكن التغلب على تلك المــشكلة عــن طريق شراء الخضر والفاكهة بكميات أقل. ومن ثم تتغير النقطة المثاليــة لــشراء

الخُضروات بتغير وسائل النقل وكون المشترى قريبا من وجهته النهائية. فيظهـر مكان بائعى الخُضر والفاكهة الوعى المكانى القوى لإيقاعات الحياة اليومية للنـاس عبر المدينة التى لا تزال مجزأة جغرافيا ومعزولة عنصريا. ووجود سوق تعـزز المنطقة كنقطة ينجذب إليها زبائن الحافلات وسيارات الأُجرة حيـث تتجمـع بهـا سيارات الأُجرة وتغادر. وفى لفت الانتباه إلى تلف الطماطم (سلعتهم الجوهريـة)، فإن موقع النشاط الاقتصادى للبيع (فى الموقف) وزمانه (فى أوقات ما بعد الظهيرة وتغير السلع حسب موسمها) . ولقد بدأت فى توقع السُبل الأُخـرى التـى تتـرابط وتتداخل بها الأنشطة الاقتصادية للفقراء فـى نتزومـا مـع أنـشطة اقتـصادية أُخرى فى المدينة.

وباختصار، كنت قد أشرت إلى أن المـشاركين فـى البحـث يفهمـون أن نشاطاتهم ترتبط مع غيرها من النشاطات والفاعلين الآخـرين (see also Smith et al.in this volume). فالفروق بين الأنشطة تتوقف على العلاقات بين تلك الأنـشطة وتلازمها فى علاقة مفهومة بدلا من إدراك الأنشطة كأنـشطة مـستقلة وعاملـة. ويترتب على ذلك إدراك تنوع الأنشطة الاقتصادية وانفصالها. فيـربط الاخـتلاف بهذا المعنى النشاطات معا فى شبكات من الاعتماد المُتبـادل والتـى لـيس لهـا بالضرورة مكانا فى سجل الاقتصاد الرسمى (الرأسمالى). ويولِّد هذا رؤية لاقتصاد دوربان حيث الأنشطة، حتى الصغيرة جدا منها مثل تلك التى فى نتزوما، على أنها "السلطة التأسيسية" للاقتصاد (Community Economies Collective 2001). وقـد أشار بارت (١٩٩٥) أن الأنشطة الاقتصادية الجديدة يتم توليدها عنـدما يـستطيع العملاء الولوج بين شبكات الأنشطة المتداخلة. وباتباع هذا الخط من التفكيـر مـن الممكن افتراض أنه كلما زاد التنوع فى الأنشطة الاقتصادية فـى دوربـان، زادت إمكانية أن يشكل فاعلية اقتصادية نشاطات اقتصادية جديدة.

التداخل والترابط:

لفت جميع الفاعلين الاقتصاديين الذين شاركوا في البحث الانتباه إلى ما لا يقل عن ثلاثة عناصر مُختلفة للأنشطة الاقتصادية الخاصة بهم. فقد تحدثوا عن جودة الخامات أو الميزات المادية للسلع التى ينتجونها أو يعملون فيها. ومن الأمثلة على ذلك، وزن السواكف الإسمنتية، مما يجعل من الصعب سرقتها؛ وسرعة تجميع العناصر مثل حياكة الزى الموحد للكنيسة؛ والتلف / ومتانة السلعة؛ والأدوات والمعدات اللازمة لحفر الخنادق. وقد أشاروا أيضا إلى المسافة المكانية التى يجب عليهم قطعها سيرا على الأقدام للحصول على الموارد الخاصة بنشاطاتهم، مثل الغاز السائل، وأماكن عملياتهم وحدودها سواء داخل الجوار أو بعيدا فى وسط المدينة أو المدن الريفية الصغيرة، وموقع الموردين والذي غالبا ما يكون فى وسط المدينة. أخيرا، ربطوا نشاطاتهم باليوم والأسبوع والشهر، مع دوامهم وتردداتهم وتوقفاتهم واضطراباتهم. ومن الأمثلة على ذلك أفضل أوقات البيع، وكيف يؤثر إيقاعات اليوم والعام الدراسي على الأنشطة، وكيف تتقلب الأنشطة تبعا للفصول والدورات السنوية خلال العام.

فالطرق التى من خلالها اتسمت بها الأنشطة الاقتصادية جوانبها المادية، والمكان والزمان وكيف لتلك الجوانب أن تتداخل وتتواصل، توضح بشكل آخر أن الأنشطة الاقتصادية للفقراء جزء من المدينة ومن اقتصاد واحد متنوع. وقد انتقل إلى مثال الآنسة (J) فى الإنتاج وبيع الإزيكيديا (المثلجات)[٥]. وكما أشار عدد من الدارسين، فإن الأنشطة الاقتصادية مثل الخاصة بالآنسة (J) تُقدم خِدمة مُلائِمة فى المناطق الفقيرة من خلال مكانها السهل الوصول إليه فى نطاق الجيرة (Cross 2000; Markewicz English et al. 2000). ومع ذلك فإن إنتاج المثلجات وبيعها

يرتبط بأكثر من مجرد قُربه المكانى للسوق. فالخصائص الفيزيائية للإزيكيديا (أى أنها يجب أن تظل مُجمدة) جزء مهم جدا فى هذه الملاءمة التى تُساهم فى إنتاجها وبيعها. فخاصية التجميد السريع لخليط النكهات تُقلل من كمية الكهرباء اللازمة وتوفر دعم الماء المحلى المجاني؛ يعنى أن العقبات القائمة فى وجه من يحاول الانخراط فى هذا النوع من النشاط الاقتصادى قليلة. وبما أن على الإزيكيديا أن تكون مُجمدة (وأن تبقى مجمدة) يجب أن يتم توزيعها عموما أو بيعها من بناية أو كرافان مزود بكهرباء ومبرد. ففى الحالات التى تضع الإيزيكيديا الخاصة بها فى صندوق التبريد وتبيعها فى موقف الحافلات المحلى أو فى مباراة كرة القدم ، لابد لها أن تكون على يقين بنسبة المبيعات السريعة فى سوق كبير بما يكفى فى يوم حار، وبالمثل فإن أوقات السفر الطويلة تحت وطأة درجات الحرارة الحارقة فى صيف ديربان تعنى أن من الصعب على الناس شراء مثل هذه الأشياء (المثلجات) من مصدر تصنيع رسمى للمثلجات ونقلها إلى المنزل من أجل أطفالهم. فقد بدا موردو المصنعين غير مهمتمين بالاستثمار فى نظام التوزيع فى مناطق المدينة المتطرفة، ربما بسبب الخوف العام من الجريمة (Harrison et al. 1997). وقد كان كل من المسافة ونقص وسائل النقل الخاصة هما السبب في أن الإنتاج الصناعى من المثلجات المباع فى المتاجر الرسمية غير متاح فى نتزوما. فحتى لو استطاع الناس نقل الإيزكيديا إلى منازلهم فإنهم سوف يواجهون غالبا مُشكلة التخزين أو مشكلة التبريد أو كليهما؛ فيتعرض الإنتاج المنزلى إلى التقييد بشكل مماثل من خلال عدم وجود أجهزة تبريد. وهذا يعنى أن الأطفال يشترون الإيزيكيديا بالطلب. فالوقت الزمنى لإنتاج الإيزيكيديا وبيعها يتجاوز الوقت المستغرق لصنع السلع أو التغيرات الموسمية فى حجم المبيعات.

إن بيع الإيزيكيديا يعتمد على حجم المبالغ النقدية المتداولة من خلال الأنشطة التى تشكل اقتصاد دوربان (Cross et al. 2001). ودليل ذلك فى أن ذروة مبيعات الآنسة (J) تدور فى نهاية الشهر عندما يتلقى العاملون فى الاقتصاد الرسمى أُجورهم. ومع ذلك، فإن محاور أُخرى بعيدة عن التركيز على المبالغ النقدية المتداولة تؤثر أيضا على نشاطاتها. وتشمل الأجندة الدراسية التى تُحدد مدى توافر سوقها الرئيسية من أطفال المدارس. وهكذا فإن دوائر المواسم والأجندة الدراسية تتداخل وتتقاطع بطُرق مُختلفة لإنتاج الارتفاعات والانخفاضات فى المبيعات بالنسبة للتدفقات النقدية الشهرية المولدة داخل الاقتصاد. فى هذه الحالة، فإن أنشطة الآنسة (J) تتشابك، وتتبع شبكات البنية التحتية من طرق، كهرباء وطاقة ومياه وصرف صحى. وهذا يؤكد ملاحظات آميس؟ (٢٠٠٤) أنه أسهل بكثير بالنسبة للحكومات فى المناطق الحضرية أن تُدمر سُبل العيش من خلال عدم توفير البنية التحتية أكثر من خلق فرص عمل.

إن الجوانب المادية والمكانية والزمنية للنشاط الاقتصادى للآنسة (J) لا تنتقص من بعضها البعض ولا حتى تغُطيها شكلاً نهائيا. وهذا يشير إلى أن كلاً من نشاطاتها الاقتصادية والنشاطات الآخرى فى ديربان قد تُنتج عن الجمع بين هذه الجوانب والتى تكون متفاوتة فى بعض الأحيان، أو زائلة أو دائمة أو حتى متناقضة. إن التداخل والترابط كما يكشف عن أن الأنشطة تتشارك فى الأماكن، والبنية التحتية، وفصول السنة، والدوائر، وإيقاعات الحياة اليومية وتُمكن الآنسة (J) من الانخراط فى النشاط الاقتصادى. وبالمثل ومع ذلك، منعت هذه القضايا نفسها الإنتاج الصناعى والمنزلى من الحدوث فى نتزوما. وقد أثار ذلك قضية أكثر عمومية حول كيف أن الجوانب المادية، والمكانية، والزمانية للأنشطة يمكن أن تعزل أو تتبدل أو تتزاح أو أن يتم عزل أنشطة اقتصادية بعينها عن غيرها، على

الرغم من أنها تتداخل وتترابط أيضا، وكيف أن انعدام البنية التحتية يفسح الطريق لأنشطة اقتصادية بعينها (Benjamin 2000).

وتترتب الأفكار المرتبطة التداخل والجمع على أن الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تتضاعف صلاتها بأنشطة أُخرى وارتباطها المكانى والزمانى والمادى (Simone 2004). كما أن ذلك يجذب الانتباه إلى كيفية أن ارتباط هذه الجوانب المختلفة والجمع بينها يعزز كفاءة الأنشطة الاقتصادية وفعاليتها (Callon 1998; Miller 2002). ويؤشر هذا بدوره على ترابط الأنشطة الاقتصادية المعقد، ولكنه يوفر أيضا أساسا مختلفا للبدء فى التفكير فى كيفية استغلال ديناميكيات الليبرالية الجديدة التى قد يتم إنتاجها أو بثها أو التأكيد عليها عبر المدينة.

شبكات من الاعتماد المتبادل

عندما تأملنا في بداية هذا الفصل حالة السيد (B) وهو يُنتج الأُسكُفيات لفت النظر عمدا إلى العلاقة الفردية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، على الرغم من أن المثال قد هدد متجاوزا الحدود التى كنت قد افترضتها. ولقد فعلت ذلك لجذب الانتباه إلى الطريقة التى تربط إدراك الاختلاف العلائقى للأنشطة الاقتصادية معا. أما الآن، فأنا أركز مرة أُخرى على الطريقة التى يدرك بها المشاركون فى البحث نشاطاتهم الاقتصادية فى كونها مُنخرطة فى علاقات متنوعة مع نشاطات اقتصادية أخرى. والواقع، إنه من الصعب التفكير فى مثال على فهم أى نشاط اقتصادى له علاقة بنشاط اقتصادى واحد آخر فقط. وبالاعتماد على مثال مُختلف هذه المرة، لأنشطة الآنسة (m) لبيع القبعات، والأوشحة والجوارب، فأستوضح من خلالها كيف أن الأنشطة الاقتصادية تتزايد علاقتها بأنشطة أُخرى ومدى أهمية ذلك فى

تمكين الآنسة (m) من دراسة السيناريوهات المختلفة داخل المدينة وخارجها. وتأتى الآثار المرتبطة على الأنشطة ذات الصلة المتزايدة متمثلة فى ظواهر مثل أن هـذا الإدراك ينتج عنه تزايد احتمالات التداخل والترابط والاعتماد المتبـادل للأنـشطة التى تجعل تنوع الأنشطة الاقتصادية ممكنا فى المقام الأول.

وتبيع الآنسة (m) القبعات والجوارب فى غياب نشاطات مماثلة، عندما لـم تلاحظ أى شخص آخر يبيع تلك الأشياء فى نتزوما. وقد ارتبط نشاطها الاقتصادى لبيع القبعات، والمناديل، والأوشحة، والشمسيات بوظيفتهـا ذات الـدوام الجزئـى خادمة (يومان فى الأسبوع). ففى بيئة يقضى فيها الناس معظـم الوقـت خـارج الأبواب فى الهواء الطلق (يتمشون، أو ينتظرون وسائل النقل العام) فـى بعـض الأحيان على طرق غير ممهدة، لابد من توافر القبعات "حماية من الشمس والبـرد وأحيانا تتماشى مع ذوق الملابس. وأما الجوارب، والتى تُبلى بسرعة، فعليها طلب كبير. والأغراض الصغيرة مثل الجوارب هى أيضا قسم فرعى من الجزء الأكبـر الذى يجدونه فى المتاجر وبالتالى يمكن تقديمها بأسعار أفضل وفى متناول النـاس على الرغم من أن البائع يتنقل من بيت إلى آخر. فالقدرة علـى تحمـل النفقـات وسهولة الوصول إليها يؤديان إلى احتمالية أكبر لضمان تدفق الأموال إلى البـائع (Cross et al. 2001). وقد أشارت " أن الناس لا يملكون المال فى منتصف الشهر، لذلك يدفعون لى مع نهايته" فتعرف الآنسة (M) أن البيع بالآجـل والموافقـة تعـد جوانب مهمة والتى تشكل المشاركة فى نشاطها وتترك الناس تشترى بالدين إذا ما كان ذلك يساعدها لتحقيق مبيعات. فبيع هذه الأغراض من بيت إلى آخـر يـرتبط بميقات زمنى لأن أهم وقت للبيع هو "ما بعد الظهـر والإجـازات" عنـدما تزيـد احتمالية وجود الناس فى منازلهم. وتقتصر قدرتها فى تقديم البيع بالدين والموافقـة مع ذلك بما "يجاور نتزوما ويتاخم القسم (B)" حيث يسهل تحديد موقع الزبائن فـى

الشبكات وتتبع أقساط البيع(*). وهى لا تتقيد بالمبيعات السابقة لأن الشخص نفسه قد (يرغب فى الشراء من شخص آخر، أو يريد لونا آخر). وقد بدأت بيع الجوارب وهلم جرا من منزل إلى منزل برأس مال قدره[٦] ١٠٠ راند وخلال شهر واحد جيد من حيث الأداء الشرائى تحول رأس المال "ما بين ٣٥٠ راندا إلى ٣٠٠ راند. ويساهم هذا بما يقرب من نصف إجمالى الدخل الشهرى للأُسرة والذى يبلغ ما بين ٨٠٠ راند إلى ١,٢٠٠ راند. ومع ذلك، فهى تُفضل العمل المنزلى ودائما تسعى إلى تأمين عمل إضافى من هذا النوع. لهذا السبب فإن نشاطها الخاص ببيع القبعات والجوارب وعملها المنزلي يرتبطان معا بقدرتها المعروفة فى عدم القدرة على الانخراط فى نشاط اقتصادى آخر ببيع السلع القابلة للعطب مثل "الخضراوات والتى يمكن أن تفسد".

ويترتب على وجهة النظر هذه أن الأنشطة الاقتصادية جزء من شبكات الاعتماد المتبادل مع أنشطة اقتصادية أُخرى، وجوانبها المادية والمكانية والزمانية. وهكذا، فإنه يمكن للأنشطة معا أن تحظى بمعانٍ متعددة وبالتالى تتداخل. وبالنظر إلى أن هذا الاعتماد المتبادل هو مُشاركة نجد أنه من الصعب ربط العمليات الخاصة بالتفاعل. ومع ذلك، فإن عملية تحديد هوية الأنشطة الاقتصادية ليست بلا حدود. وعلى الرغم من أن نظرية إنشاء العلاقات بين الأنشطة يمكن أن تتوالد بلا نهاية، فإن استقرار معنى الأنشطة الاقتصادية يجعل هناك إمكانية لتصنيفها. فيتم تقييد إدراكات الأنشطة الاقتصادية وتحديدها وتوجيهها وترتيبها بطُرق عديدة (1986; Graeber 2005 Gudeman). وتنحصر إحدى طرق إدراك الأنشطة الاقتصادية فى فئات الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والخدمات والتبادل / البيع.

(*) عند البيع بالأجل. (المترجم)

وتظهر أخرى من خلال التوليد والحفاظ على القوائم الاقتصادية المختلفة للقيمة. فلدى المشاركين في البحث في نتزوما الحساسية لتلك الفئات المُختلفة والقوائم والعمل داخل وعبر الإدراكات المُتعددة التى يمكن تكوينها. فهم يدركون أهمية وجود معنى للاختلاف والمحافظة عليه. وغالبا ما يتم تصنيف هذه القوائم من خلال المكانة (Graeber 2005). فتظهر على أنها بنفس أهمية الانخراط فى النشاطات التى تتسلق التسلسل الهرمى من أجل تأمين الإنتاج المادى. فيتنوع التسلسل الهرمى المكانة فى المكان والزمان، ولكن يدور بشكل عام حول القرابة، والعقيدة، والاهتمام لأمر الآخر والثقافة أو "السوق". وقد اختار المشاركون فى البحث متى يفعلون تلك الأنشطة ويرتبونها بطرق مختلفة وتحويل الأنشطة إلى أعلى فى التصنيف تبعا لمعيار شخصى واجتماعى مختلف. فهم لا يحاولون تسوية الاختلافات وعمل قائمة اقتصادية واحدة، كما سعت إلى ذلك الليبرالية الجديدة لكن، بدلاً من ذلك، قدموا أساسا لظهور أشكال جديدة من الاختلافات. ولكن أهمية الاختلاف في قدرته على الحصول على معانٍ متعددة، ودراسة السيناريوهات المُختلفة وتوليد نشاطات جديدة وتجلب إلى الأذهان الـ " تشابكات المحتملة " للأنشطة المتنوعة (Simone 2005).

إن بزوغ الرؤية الاقتصادية لديربان والتي تتكون من رابطة من العلاقات الكثيرة التي تربط الأنشطة معا عبر شبكات من الاعتماد المتبادل، مع تشابكات من الترابط والتداخل، وظلت مهمة تأكيد أن "الاقتصاد" لم يعد مغلقا فى الجانب الرأسمالى الليبرالى الجديد فى هذا الاقتصاد المميز مكانيا الذى بدأ الدخول فى الصورة.

تغيير المواقع والمراكز للأنشطة الاقتصادية المنتجة

قبل أن تكتب الأنشطة الاقتصادية للفقراء وبطريقة فهم أوسع لاقتصاد بعينه، فإنه من الضرورى أن نزيح قليلا الأنشطة التى من المُفترض أن تكـون توليديـة وإنتاجية من مواقع مركزية بعينها وسجلات اقتصادية رأسمالية بعينها في ديربان. فلأغراض هذا الجدال، افترض أن تلك الأنشطة التوليدية والمُنتجة يمكـن جمعهـا معا تحت مفهوم النمو الاقتصادى. فهذا له ميـزة المقاربـة اللـصيقة للاسـتخدام البلاغى والسياسى للمفهوم، لكنه لا يكون عادلاً بشأن تعقيدات العمليات المرتبطـة بالنمو الاقتصادى. فأنا أهدف إلى إظهار نشاطات مثل الابتكار والإنتاجية، حيـث يُمكن تعزيز النمو الاقتصادى والذى يمكن أن يحدث فى أى مكان داخـل شـبكات الاعتماد المتبادل، والتداخلات والارتباطات فى دوربان.

وقد أخذت على عاتقى مُهمة تغيير موقع النمو وزحزحته من حدوده المكانية والتصورية للجانب الرأسمالى لاقتصاد دروبان فى خطوتين تـدريجيتين. انبثقـت الخطوة الأولى عن الإدراكات السائدة عن النمو الاقتصادى وحددت وسائل تعطيل هذه الإدراكات. والخطوة الثانية بحث في دور العلاقات والارتباطات بين الأنشطة المُختلفة وكيف ترتبط هذه الأنشطة بالابتكار والإنتاجية والقيام بذلك بداية لتحـول إدراكنا الخاص بقاعدة النمو الاقتصادي.

نمو اقتصادى متقلب

من الجدير بالذكر أن الإدراكات الليبرالية الجديدة للاقتـصاد تُركـز علـى الطُرق المختلفة التى يُمكن من خلالها لمـستويات وتركيبـات مـن رأس المـال والعمالة، والتكنولوجيا أن تزيد من الإنتاجيـة والابتكـار. وترتكـز الإدراكـات،

بدورها، على تصور للأنشطة التوليدية، والدافعة، والابتكارية، والأهم من ذلك، أن يتم تحديدها داخل فضاءات مادية (فيزيقية) معينة و"فضاءات" من العقلانية أو المنطقية المتجانسة. ومع ذلك، فقد اقترحت طرقًا تكون بها الأنشطة الاقتصادية المتنوعة معتمدة على بعضها ومترابطة. فالأنشطة الاقتصادية عبر المدينة (وما ورائها) مرتبطة معا بواسطة اختلافات (غير مستمرة) والارتباطات المتنوعة.تزداد من خلال التشارك فى البنية التحتية والتداخل فى الجوانب المادية والمكانية والزمانية للأنشطة الاقتصادية. ومن ثم، هناك نقاش يدور حول كون كل الأنشطة الاقتصادية أقل نقاءً وفردية أكثر مما تبدو ولا يمكن الحصول عليها من خلال الإدراك الثنائى لاقتصاد رأسمالى / أو لا رأسمالى.

وبما أنه من المستحيل عمليا الحد من أو تحديد النقطة التى ينتهى عندها الاعتماد المتبادل، والترابط، والتداخل بين الأنشطة الاقتصادية – سواء ماديا أو معنويا – فإنه من الممكن الإشارة إلى تلك الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادى بوصفها أقل ارتباطا وتماسكا داخليا واستقلالية مما قد بدت به في النحو السائد للنمو الاقتصادى. فإذا كانت الأنشطة الاقتصادية المختلفة مترابطة فى واقع الأمر، فإن ذلك يشير إلى أن هناك تكوينات معينة من الأنشطة المسؤولة عن النمو الاقتصادى، وأنها أكثر صُعُوبة فى تعريف نشاط (ليبرالى جديد) منفرد كساحة للنمو الاقتصادى بأى قدر من اليقين أو الدقة. ومن ضمن تكوينات من الأنشطة، وليس من خلال أنشطة فردية منعزلة، عندها سيكون من الممكن - على سبيل المثال، تعريف الأنشطة الدافعة أو التوليدية.

فكانت هذه بمثابة الخطوة الأولى المُهمة فى زحزحة النمو الاقتصادى ونقله من موقعه الحالى فى خيارات خاصة رسمية ومساحات جيدة من المدينة وضمن

منطقية التسجيل الاقتصادى الرأسمالى. فان القصور المتعلق بهذه الوجهة من النظر هو ما وصفه كاميرون وجيبسون – جراهام (٢٠٠٣) بـ"المنحنى المضاف". وهكذا، بينما يشير المنحنى إلى الطرق التى من خلالها ترتبط الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بشكل لا نهائى، فإن الصِلات لا تزال مفهومة داخل النظم السائدة والقائمة على تمثيل النمو الاقتصادى وقياسه. ونتيجة لذلك فإن الأنشطة الاقتصادية للفقراء ظلت مهمشة بسبب اعتبارها صغيرة جدا، ومجزأة أو تفتقر إلى التجهيزات، والأموال ولكي يتم قياسها، وبالتالى تسهم فى النمو الاقتصادى الذى يُعتبر ظاهرا فقط من خلال جوانب ليبرالية جديدة للاقتصاد (Monitor Group 2000). فمن الضرورى اتخاذ خُطوات أخرى إلى الأمام.

إعادة تصور الابتكار والإنتاجية

إنه يمكن إعادة تصور مفهوم / ظاهرة مثل النمو الاقتصادى الليبرالى الجديد بطرق شتى. أنا هنا أبحث عن العلاقات والترابطات بين الأنشطة الاقتصادية وكيف تجعل النمو الاقتصادى "مرئيا". ويتطلب الوصول إلى وجهة نظر حول الاقتصاد والنمو الاقتصادى ترتكز على إدراك جديد للإنتاجية ، يتطلب تجريدا بعيدا عن المفاهيم التى تدعم وجهة النظر السائدة.

وقد بدأت عن طريق التمييز بين الربحية والإنتاجية لتقديم إمكانيات لقياس النمو الاقتصادى بعيدا عن قيم الرأسمالية الخاصة بالربح. واستمر في ذلك من خلال التركيز على الحجة المهيمنة بأن النمو الاقتصادى ينحصر مكانيا ويرتبط بعقلانية ومنطقية متجانسة. وهذه هى رؤية لفضاء مترابط للنمو الاقتصادى بشأن الحجة المسيطرة التى تُرشد إلى تقديم احتمالية إعادة تصور الابتكار والإنتاجية،

وفى نهاية المطاف، يمكن للوسائل الخاصة بالأنشطة الاقتصادية للفقـراء أن يـتم اعتبارها بمثابة مُساهم فى النمو الاقتصادى. من خِلال عدم اتخـاذ تِلـك الرؤيـة المقيدة للنظر للفضاء على محمل الثقة، يظهر أن النمو الاقتـصادى (كمـا يغلـب التصور) لديه الكثير ليفعله مع القوة الإضافية الاقتصادية أو القوة غير الاقتصادية للإصلاح والتثبت والعزل والغلق في تقدمه عبر الفضاءات فى المدينة، كمـا هـو الحال مع الابتكار والإنتاجية.

فإحدى الطُرق التى يعاد بها تصور النمو الاقتصادى هو توسيع القيم التـى يتم بها قياس النمو الاقتصادى من خِلال توسيع نِطاق التركيز الحالى المنفرد على "الربحية". وقد لاحظ كاستلز وبولتيز (١٩٨٩) أن الأنشطة الاقتصادية للفقراء فى شبكات الاقتصاد غير الرسمى تتسم بآثار متناقضة فى نمو رأس المال، والعمالـة والإنتاجية. وبالتالى فقد أثاروا الريبة حول الرأى القائـل بـأن أنـشطة الفقـراء الاقتصادية لا يمكن أن تكون مربحة، وبالتـالى لا يـسعها الإسـهام فـى النمـو الاقتصادى. ويشير هؤلاء إلى أنه، من جهة، قد تكون إنتاجية عمل الفقراء أقل لأن تقنيات الإنتاج التى يستخدمونها أقل تقدما، ويفترضون أن الأنـشطة الاقتـصادية للفقراء أكثر تمثيلا فى نمط الخدمات الاستهلاكية، حيث تتجه المكاسب التى تحققت فى النمو إلى الانخفاض. ومن الجهة الأخرى، فإن إنتاجية الفقراء لـرأس المـال يمكن أن تكون أعلى لأن النفقات العامة وتكاليف اليد العاملة أقـل (Castells and Portes1989). وبالتالى، فإن إغلاق الأنشطة الاقتصادية للفقراء تبدو كفعـل غيـر حكيم. ومع ذلك، فقد اتخذ ماسى (١٩٩٦) خطوة أكبر إلى الأمام وجعـل النقطـة أكثر إيضاحا: رغم أن الإنتاجية والربحية مرتبطـان ببعـضهم بعـضا، فإنهمـا ليسا متشابهين.

ففى الحسابات الليبرالية الجديدة فى الاقتصاد، تُعد الربحية بشكل عام هي "محرك التنمية". وكما يمكن القول أن الرأسمالية واحدة من أكثر الوسائل فعالية لتوليد الأرباح والتى قد حان الوقت لكى يتم النظر إليها كأكثر الطرق فعالية لتأمين الزيادة فى الإنتاجية. فقد أشار ماسى (١٩٩٦) أنه لا يوجد اتصال تلقائى بين الربحية والإنتاجية. فبعض الأنشطة من الممكن أن تكون مربحة ولكن ليست إنتاجية (مثل صناعة التسلح)، وبعض الأنشطة قد تكون إنتاجية ولكن ليست ربحية (مثل نظام النقل العام)، وبعض الأنشطة يمكن أن تكون منتجة بشكل غير مباشر وغير مرتبطة بالربحية على الإطلاق (مثل العمل غير المأجور فى إعادة الإنتاج فى الأسر المحلية). والمعنى الضمنى هو أن الخلط بين مفهوم الإنتاجية مع مفهوم الربحية يتضمن مناقشات حول الإنتاجية داخل الجانب الرأسمالى من الاقتصاد متساويا مع الأرباح الناتجة. فإذا كان مفهوم الإنتاجية فى قلب النمو الاقتصادى، حينئذ فمن المهم تميزها عن الربحية للسماح للأنشطة الاقتصادية المتنوعة بالمساهمة من أجل النمو.

أنتقل الآن إلى النظر إلى الرأى القائل بأن النمو الاقتصادى يحدث فى أماكن محدودة فى المدينة، خاصة فى "مجالات المنطقية الرأسمالية". وقد بنيت التحليل الذى تم تطويره فى هذا الفصل ضد هذه الرؤية المهيمنة. خاصة، إذا ما كانت الأنشطة الاقتصادية، مثل تلك التى تم وصفها فى نتزوما، لديها معانى متعددة والتى تظهر من خلال تشابكاتها وعلاقاتها مع نشاطات أخرى، ويترتب على ذلك، أنه ليس لديهم معنى مُتأصل أو خصائص. ذلك أنه يمكن أن ينظر إلى النشاط الاقتصادي أو يُشار إليه على أنه يُقدم المساهمة للنمو الاقتصادى معتمدا على موقعة فى شبكات الاعتماد المتبادل، والترابطات والتداخلات أكثر من موقعه المادى (الفيزيقي). على سبيل المثال، فنفس النشاط (مثل صناعة السيد B

للأُسكُفيات فى نتزوما) فى شبكة مختلفة من العلاقات الاقتصادية (مثل القيم المتمركزة حول الرأسمالية) يمكن، بشكل تقليدى، اعتباره إسهاما فى النمو الاقتصادى فى ديربان.

ومع ذلك، فإنها قوة الليبرالية الجديدة فى إصلاح، وشل، وعزل، وغلق لأنشطة اقتصادية عبر فضاءات متعددة فى المدينة ومن أجل رؤية هذه الأنشطة الاقتصادية مساهمة فى النمو الاقتصادى هو ما يحدد النمو الاقتصادى للمدينة. إنها الصفة المكانية لهذه القوة التى تكشف القوة الاقتصادية الزائدة أو القوة غير الاقتصادية التى أتت إلى أرض الواقع من أجل تجميد وتوريط شبكات الاعتماد المتبادل والارتباطات بدلاً من القُدرة على الابتكار (Mitchell 2002;Zein-Elabdin2004). فمشاركة القوة الاقتصادية الزائدة أو القوة غير الاقتصادية فى التحليلات التقليدية للاقتصاد تنبهنا إلى الطريق الذين يتم فيه اختزال المفهوم الليبرالى الجديد للنمو الاقتصادى. فالنمو الاقتصادى يكون بالكيفية والمكان الذى تقول القياسات إنه فيه. فيعتقد أن ماذا ، وأين الخاصة بالنمو الاقتصادي موجودة بدورها في وظيفة القوة داخل شبكات لجعل الظاهرة الاجتماعية "مرئية" وذات قيمة (1990;de Boeck and Plissart 2004; Simone 2004،Powell).

ومن ثم، وبشكل تبادلي، ومن أجل اعتبار النشاط الاقتصاد نشاطا إنتاجيا أو ابتكاريا فيجب عدم فقط التركيز فقط على الربحية / الناتج أو موقعه فى فضاءات معينة فى المدينة أو "مجالات لمنطقية اقتصادية". وبدلاً من ذلك، فإنه يعتمد أيضا على موقعه فى الشبكات المتداخلة والمترابطة وذات الاعتماد المتبادل وفى هذه النظرة الجديدة، يرتكز النمو الاقتصادى على الابتكار، والذى ينطوى على توليد معانى اقتصادية متعددة، وتقاسم البنى التحتية من خلال وسائل جديدة وأكثر كثافة،

وخلق تداخل توليدى، جنبا إلى جنب مع استخدام المعدات والأصول بشكل أكثر إنتاجية، وبشكل مُكثف على نحو مُستدام.

وختاما، أعود بشكل مختصر إلى نتزوما لتأكيد وجهة النظر تلك والخاصة بالإنتاجية والابتكارية. من حيث توليد معان جديدة فى العلاقة مع أنشطة اقتصادية قائمة، فإنه من الممكن التفكير فى انخراط السيد (H) فى تقييم المنازل فى نتزوما كتنويع جوانب من الاقتصاد، وحيث يمكن النظر إلى المنزل ليكون بمثابة أصل وخلق قاعدة من أجل ترابطات جديدة مع مؤسسات مالية. أما إنتاج الأنسة (S) من اللباس الرسمى للكنيسة، مستخدمة ماكينات الخياطة والتى تبرعت بها مؤسسة خيرية صينية لمجموعتها المترابطة، من أجل تنوع الزبائن داخل المدينة وخارجها[٧]، دالاً على مبدأ العلاقات المتشابكة الجديدة. وهناك العديد من الأمثلة على استخدام البِنية التحتية بشكل أكثر كثافة. فالأمثلة الواضحة تتضمن إنتاج الإزكيديا والأسكُفيات، والذى يعتمد كل منهما على الوجود المحدود لدعم الماء المجانى. ومع ذلك، يمكن أن يكون المثال الآخر هو بائعو الخُضر والفاكهة غير الرسميين والذين حتى وقت قريب استخدموا جوانب الطريق للقيام بأنشطتهم ، أو التجار غير الرسميين الذين يبيعون الحلوى الصغيرة لأطفال المدارس أثناء الفسحة فى ساحات المدرسة.

ومع ذلك، هناك تمييز حاسم بين افتراض أن الأنشطة الاقتصادية تتداخل وتترابط وتعتمد على بعضها بعضا وبين السبل التى توزع بها تلك النواتج الخاصة بهذه العلاقات والمصادر والأصول. فليس كل التداخلات أو الترابطات تعمل على تخصيص الموارد، والسلع، والناس بنفس الطريقة. وهذا يؤكد نُقطة سابقة فيما يتعلق بالعمليات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، فهي لا تسيطر بشكل دائم بل إنه من المهم الانتباه في الأزمنة والأمكنة حيث تكون. فالقُدرة على تحويل الأنشطة

الاقتصادية المبتكرة إلى قوة دافعة تُظهر أن لديها الكثير لتقوم به مع عدم العدالة القائمة فى توزيع الموارد وكذلك القوة الاقتصادية الزائدة أو القوة غير الاقتصادية لتحديد المكان للوصول لأنشطة معينة. فكما أشار فريد لاند وروبرت سون (١٩٩٠ : ١٢) "إذا ما ظلّت محددات سياسات الدولة التى تُشكل التكاليف، والربحية، والاستثمار، والنمو تقبع بعيدا عن مكان السوق، حينئذ فإن التحليلات التى تكبح جماح السوق تكون غير محددة".

ولا تكون جميع الأنشطة الاقتصادية جزءا من النمو بنفس الطريقة، فى نفس الوقت. فبحكم التعريف، فإن الأنشطة المرتبطة بالنمو الاقتصادى يجب أن تكون عشوائية وغير متساوية التوزيع. وهذه هى السمة الرئيسية للتمثيلات الليبرالية الجديدة للاقتصاد. ولكن، على عكس تلك الأنماط الليبرالية الجديدة، فإن الأنشطة التوليدية والتى يمكن اعتبارها مؤدية إلى النمو لم يعد لها وجود فقط فى الجانب الرأسمالى من الاقتصاد. فالآن، فحتى الأنشطة التوليدية التي تؤدي إلى النمو تجمع بشكل عارض بدلا من أن تكون محدودة سلفا (Massey 1996; Allen et al. 1998) أو باستخدام مصطلح جيلسون جراهام (١٩٩٦) المغالاة فى التحديد، إن الدافع نحو النمو الاقتصادى (والأشكال المختلفة للنمو الاقتصادى) يمكن أن يقع فى أى مكان حيث يوجد اقتصاد مكانى متنوع. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للأنشطة التى تحيل أو تدعم عمليات النمو. فالآثار المترتبة على هذا الرأى هو أنه فى بعض الحالات يمكن لأحد الأنشطة أن يولد أو يحيل أو يدعم ديناميكية النمو بسبب الإدراك الخاص بصفات معينة، وفى بعض الحالات قد يكون موقع النشاط فى الشبكة أكثر أهمية من حيث ديناميكية النمو. فإذا لم يمكن التفريق بين الأنشطة الاقتصادية المتنوعة فى الحسابات المهيمنة للاقتصاد، فإنه من الضروري توجيه الانتباه إلى القوة الاقتصادية الإضافية التى ظهرت إلى الواقع فى تحديد ما يتم النظر إليه بوصفه جزءا من النمو الاقتصادى.

الملخص

إن الانتباه إلى تحسين الأنشطة الاقتصادية وتضمينها عبر فضاءات اقتصادية مختلفة يتطلب الاتجاه إلى كيفية إدراك تلك الأنشطة من حيث علاقاتها بالأنشطة الأخرى (Bathelt 2006). فإنه قد أصبح من الممكن رؤية السيطرة أو الانفصال أو الاعتماد المتبادل بين الأنشطة، ليس لأنه صفة متأصلة تتعلق بجانب معين من جوانب الاقتصاد، ولكن بسبب تأثير العلاقات نفسها. تلك التأثيرات يمكن أن يكون لها أبعاد جغرافية وزمنية مُختلفة، وسوف تُؤثر على أُناس مختلفين بطُرق مُختلفة (Allen et al. 1998).

فانتشار الترابط والاعتماد المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية للفقراء في إحدى أكثر مناطق المدينة فقرا مع غيرها من الأنشطة الاقتصادية يبدأ في تحدى الرؤية القائلة بأن "الاقتصاد" يتكون فقط مما يعُتبر نشاطات رأسمالية وأن الأنشطة المرتبطة بالإنتاجية والابتكارية توجد فقط في المناطق المركزية من المدينة. ويقدم ذلك القواعد التي تبدأ منها مقاومة أفكار الليبرالية الجديدة بأن الاستثمارات الجديدة يجب عليها أولاً: تعزيز الاستثمارات القائمة (والامتياز الاقتصادى) بدلاً من الانخراط بتنوع أكثر في استثمار عام لإعادة التوزيع.

فتعدد أوجه الترابط والاعتماد المتبادل يشير أيضا إلى طرق أكثر تنوعا يستطيع فيها الفقراء شق طريقهم من خلال حياة اقتصادية بصرف النظر عن القيود والضغوط الاستغلالية لمحاولات الليبرالية الجديدة لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية. والاعتراف بهذا التنوع يتطلب استجابات أكثر إبداعا من مسؤولين حكوميين محليين متطورين ينوون تحقيق نتائج تتسم بمزيدٍ من العدل الاجتماعي. فنحن في حاجة لتنحية الاستجابات السياسية بعيدا، فعلى سبيل المثال: برامج

التـــدريب علـــى المـــشروعات الـــصغيرة لأيثيكـــوانى مانـــسيبلتى eThekwini Municicipality وبرامج القروض الصغيرة والتى من المُفترض أن تدعم المهمشين للانخراط فى الاقتصاد الرأسمالى فى مركز المدينة. بدلاً من ذلك، فإن الدعم لابـــد أن يقدم إلى الشبكات الاقتصادية للفقراء ولقدراتهم على مواصلة أنشطة اقتـــصادية والتى لها معان متعددة من خلال توفير البنية التحتية الإنتاجية والتوليديـــة والتـــى يمكن أن تخلق ترابطات واعتمادات متبادلة جديدة بين الفاعلين الاقتصاديين.

والنتيجة الطبيعية لوجود التعدد وتنوع الترابطات والاعتمادات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية للفقراء والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وجـــود طـــرق أكثـــر تنوعا والتي من خلالها تحاول الليبرالية الجديدة لمد وخلـــق أشـــكال جديـــدة مـــن الاستغلال والذى يمكن نقله إلى المدن. إن هذا الجانب لم يتم تناوله فـــى الفـــصل ولكنه من المهم بشكل كبير تدارسه، لأننى بعيدٌ عن الادعاء بأن الرأسمالية لم تكن قط أو نادرا ما كانت تهيمن على الاقتصاد المتنوع. وفى هذا الصدد، ما قد حققـــه هذا التحليل فى هذا الفصل هو الاعتراف بأن العلاقات بين الأنـــشطة الاقتـــصادية للفقراء والأنشطة الليبرالية الجديدة أكثر تعقيدا مما أشـــارت وجهـــة النظـــر إليـــه بافتراض أن الليبرالية الجديدة دائما دائما ما تكون مهيمنة.

هـوامـش

(١) من المهم مقاومة إرجاع أى صفات كامنة لا تتغير لأى جزء من الاقتصاديات الحضرية. فعلى سبيل المثال، فمن المهم أيضا تجنب جعل أيا من صفات أحـد الاقتصاديات الرسمية أُسطوريا (Samers 2005).

(٢) نتزوما هى منطقة كبيرة فى شمال المدينة بها أحياء صغيرة جديدة. وقـد تـم إجراء البحث فى أحد الأحياء الأصغر، ولكن لأغراض السرية أشرت فقط إلى المنطقة الأوسع.

(٣) وقعت الخصائص الديموجرافية للمشاركين وأسرهم فى شبكة من الاحتمـالات التى تزيد فرص وضعهم ضمن الفئة الأكثر حمـلا للأعبـاء فـي الاقتـصاد الليبرالى الجديد فى جنوب أفريقيا. فيعيش المشاركون فى أماكن هامشية، وهم فى الغالب من النساء، وليست لديهم وظيفة دائمة وبدوام كامل، والأعلى شـأنا بين تلك الأُسر لديه مستويات تعليم مُنخفضة، ودخول أسرية مُنخفـضة أيـضا وتصنيفهم العنصرى فى جنوب أفريقيا يضعهم فى فئة السود.

(٤) آيثيكوانى مينيلتى eTekwini Municipality هو اسم الحكومة المحلية التى تُغطى مدينة دوربان والمنطقة الحضرية الأوسع.

(٥) إيزكيديا هو الاسم الذى تُطلقه الأزيزول على المثلجات فى حاوية بلاسـتيكية شفافة (ومفردها ، زكيدا).

(٦) فى زمن البحث كان الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٦,٣٣ رانـدات (عملـة جنوب أفريقيا).

(٧) تلقت الآنسة (S) طلبات خاصة بالزى الموحد للكنيسة فى الاحتفـال الـسنوى لعيد الفِصح من كنيستها، وذلك عندما تجمعت أعداد كبيرة من جميـع أنحـاء المقاطعة مهنئين فى مابفمولو. تُدفع أثمان الطلبيات مقدما ويسلم الزى الموحـد فى عيد الفصح التالى.

المراجع

Allen, J., D. Massey, A. Cochrane, with J. Charlesworth, G. Court, N. Henry and P. Sarre (1998) *Rethinking the Region*, London: Routledge.

Amis, P. (2004) 'Regulating the informal sector: Voice and bad governance', in N. Devas, with P. Amis, J. Beall, U. Grant, D. Mitlin, F. Nunan and C. Rakodi (eds), *Urban Governance, Voice and Poverty in the Developing World*, London: Earthscan, pp. 145–63.

Bathelt, H. (2006) 'Geographies of production: Growth regimes in spatial perspective 3 – towards a relational view of economic action and policy' *Progress in Human Geography* 30: 223–36.

Beall, J. (2002) 'Living in the present, investing in the future – household security among the urban poor', in C. Rakodi and T. Lloyd-Jones (eds), *Urban Livelihoods: A People Centred Approach to Reducing Poverty*, London: Earthscan, pp. 71–87.

Benjamin, S. (2000) 'Governance, economic settings and poverty in Bangalore', *Environment and Urbanisation* 12: 35–56.

Boggs, J.S., and N.M. Rantisi (2003) 'The "relational turn" in economic geography', *Journal of Economic Geography* 3: 109–16.

Burt, R.S. (1995) *Structural Holes: The Social Structure of Competition*, Cambridge MA: Harvard University Press.

Callon, M. (1998) 'Introduction: The embeddedness of economic markets in economics', in M. Callon (ed.), *The Laws of the Markets*, Oxford: Blackwell, pp. 1–57.

Cameron, J., and J.K. Gibson-Graham (2003) 'Feminising the economy: Metaphors, strategies, politics', *Gender, Place and Culture* 10: 145–57.

Casale, D., and J. Thurlow (1999) *Poverty, Inequality and Human Development in the Durban Metropolitan Area*, Durban: Durban Metropolitan Council.

Castells, M., and A. Portes (1989) The world underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy', in A. Portes, M. Castells and L.A. Benton (eds), *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, Baltimore MD: Johns Hopkins University Press, pp. 11–37.

Community Economies Collective (2001) 'Imagining and enacting noncapitalist futures', *Socialist Review* 28: 93–135.

Cross, C. (2000) *Durban's Economic Future: Why Help the Invisible Economy?*, eThekwini Municipality, Durban.

Cross, C., M.T. Mngadi, T. Mbhele, P.L. Masondo and N. Zulu (2001) *Employment Issues and Opportunities in the Informal Economy: Case Studies of Home-Based Workers in Durban's Shacks and Townships*. Durban: Durban Metropolitan Council and International Labour Organisation.

de Boeck, F., and M.-F. Plissart (2004) *Kinshasa: Tales of the Invisible City*, Amsterdam: Ludion.

de Certeau, M. (1984) *The Practice of Everyday Life*, Berkeley: University of California Press.

Desai, A. (2002) *The Poors of Chatsworth*, Durban: Institute of Black Research/

Madiba Publishers.

Devas, N. (2004) 'Urban poverty and governance in an era of globalisation, decentralisation and democratisation', in N. Devas with P. Amis, J. Beall, U. Grant, D. Mitlin, F. Nunan and C. Rakodi (eds), *Urban Governance, Voice and Poverty in the Developing World*, London: Earthscan, pp. 15–36.

EDD (2000) *Durban's Informal Economy Policy*, Economic Development Department, North Central and South Central local councils, Durban.

EDD (2001) *Durban Economic Review*, Economic Development Department, Durban Unicity, Durban.

eThekwini Municipality (2001) *Long Term Development Framework: An Overview of Key Developmental Challenges, Unicity Vision, Outcomes and City Strategy*, Office of the Mayor, eThekwini Municipality, Durban.

eThekwini Municipality (2002) *eThekwini Municipal Area: Development Profile. Changing Durban for Good* Urban Strategy Department, eThekwini Municipality, Durban.

Freund, B. (2002a) 'City Hall and the direction of development: The changing role of the local state as a factor in economic planning and development in Durban', in B. Freund and V. Padayachee (eds), *(D)urban Vortex*, Scottsville: University of Natal Press, pp. 11–42.

Freund, B. (2002b) 'Contrasts in urban segregation: A tale of two African cities, Durban (South Africa) and Abidjan (Côte d'Ivoire)', in A. Bouillon, B. Freund, D. Hindson and B. Lootvoet (eds), *Governance, Urban Dynamics and Economic Development: A Comparative Analysis of the Metropolitan Areas of Durban, Abidjan and Marseilles*, Durban: Plumbline Publishing, pp. 151–68.

Friedland, R., and A.F. Robertson (1990) 'Beyond the marketplace', in R. Friedland and A.F. Robertson (eds), *Beyond the Marketplace: Rethinking Economy and Society*, New York: Aldine de Gruyter, pp. 3–49.

Gibson-Graham, J.K. (1996) *The End of Capitalism (As We Knew It): A Feminist Critique of Political Economy*, Cambridge MA: Blackwell.

Gibson-Graham, J.K. (2002) 'Beyond global vs local: Economic politics outside the binary frame', in A. Herod and M. Wright (eds), *Geographies of Power: Placing Scale*, Oxford: Blackwell , pp. 25–60.

Gibson-Graham, J.K. (2004) 'Area studies after poststructuralism', *Environment and Planning A* 36: 405–19.

Graeber, D. (2005) 'Value: Anthropological theories of value', in J.G. Carrier (ed.), *A Handbook of Economic Anthropology*, Cheltenham: Edward Elgar, pp. 439–54.

Gudeman, S. (1986) *Economics as Culture: Models and Metaphors of Livelihood*, London: Routledge & Kegan Paul.

Harrison, P., A. Todes and V. Watson (1997) 'The economic development of South Africa's urban townships: Realities and strategies', *Development Southern Africa* 14: 43–60.

Jhabvala, R., R.M. Sudarshan and J. Unni (eds) (2003) *Informal Economy Centrestage: New Structures of Employment*, New Delhi: Sage.

Jones, T. (2002) 'The Port of Durban: Lynchpin of the local economy?', in B. Freund and V. Padayachee (eds), *(D)urban Vortex*, Scottsville: University of Natal Press, pp. 69–106.

Kaneff, D. (2002) 'The shame and pride of market activity: Morality, identity and trading in post-socialist rural Bulgaria', in R. Mandel and C. Humphrey (eds), *Markets and Moralities: Ethnographies of Post-Socialism*, Oxford: Berg, pp. 33–52.

Markewicz English, M. Mander and Mbokodo (2000) *ILO Employment Issues and Opportunities Study*, Economic Development Department, Durban Metropolitan Council, Durban.

Massey, D. (1996) 'What is an economy anyway?', in J. Allen and D. Massey (eds), *The Economy in Question*, London: Sage, pp. 229–59.

Meinhof, U.H., and K. Richardson (eds) (1994) *Text, Discourse and Context: Representations of Poverty in Britain*, London: Longman.

Miller, D. (2002) 'Turning Callon the right way up', *Economy and Society* 31: 218–33.

Mitchell, T. (2002) *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, and Modernity*, Berkeley: University of California Press.

Monitor Group (2000) *Durban at the Crossroads*, Durban: Durban Metropolitan Council.

Morris, M., J. Barnes and N. Dunne (2000) *Globalisation and the Restructuring of Durban's Industry*, CSDS, University of Natal, Durban.

Nicholson, J. (2000) *Quality of Life of Durban's People*, Durban Metropolitan Council, Durban.

Posel, D. (2001) *A Motivation and Guide for Strategic Action in the Informal Sector*. Economic Development Department, Durban Metropolitan Council, Durban.

Powell, W.W. (1990) 'The transformation of organizational forms: How useful is organization theory in accounting for social change?', in R. Friedland and A.F. Robertson (eds), *Beyond the Marketplace: Rethinking Economy and Society*, New York: Aldine de Gruyter, pp. 301–30.

Rakodi, C. (1995) 'Poverty lines or household strategies: A review of conceptual issues in the study of urban poverty', *Habitat International* 19: 407–26.

Samers, M. (2005) 'The myopia of "diverse economies", or the critique of the "informal economy"', *Antipode* 37: 875–86.

Simone, A. (2004) *For the City yet to Come: Changing African Life in Four Cities*, Durham NC: Duke University Press.

Simone, A. (2005) 'Urban circulation and the everyday politics of African urban youth: The case of Douala, Cameroon', *International Journal of Urban and Regional Research* 29: 516–32.

Skinner, C. (2005) *Constraints to Growth and Employment in Durban: Evidence from the Informal Economy*, School of Development Studies, University of Kwazulu–Natal, Durban.

Skinner, C., and I. Valodia (2003) 'Globalisation and women's work in South Africa: National and local approaches to economic transformation', *Agenda* 48: 75–89.

Smith, A., and A. Stenning (2006) 'Beyond household economies: Articulations and spaces of economic practice in postsocialism', *Progresss in Human Geography* 30: 190–213.

Witt, H. (2000) *Research Report for the Process of Developing an Effective and Inclusive Policy for the Informal Economy for Durban's North and South Central Councils. Subsectoral Study of the Informal Economy: Formal and Informal Economy Linkages in the*

Fruit and Vegetable Sector, North and South Central Councils, Durban.
Zein-Elabdin, E.O. (2004) 'Articulating the postcolonial (with economics in mind)', in E.O. Zein-Elabdin and S. Charusheela (eds), *Postcolonialism Meets Economics*, London: Routledge, pp. 21–58.

المُلخص

نشر الليبرالية الجديدة، العدالة الاجتماعية والمقاومة

أليسون ستيننج وأدريان سميث
وكاتى ويليس

فى مساهماتهم فى هذا المجلد، قام المؤلفون باستكشاف الخبرات والممارسة لليبرالية الجديدة فى تسع دول مختلفة، وهى: الأرجنتين وبيرو، وبريطانيا، وغانا، وتركيا، وألمانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، وكانت هذه الدول من العوالم الثلاثة ومن مستويات تشتمل على مجتمعات وأسر الأجانب والسكان المحليين والمدنيين والريفيين والمتدينين. وعبر عدسات العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة، وعبر جميع المستويات، قامت فصول المجلد بتحليل سياسات التنمية والأسواق وشبكات المقايضة وأسواق العمل والفقر والمقاومة الاجتماعية وصناعة مصالح الليبرالية الجديدة ، وتأسس تحليل المؤلفين ومُناقشاتهم على خلفية من العمل الميدانى الشامل والمُستمر فى أحيان كثيرة. وفى تأكيدهم على العمل الميدانى الذى تم فى مُجتمعات من مُختلف بقاع الأرض، أشاروا إلى الروابط بين العديد من هذه المناطق. كما استكشفت الفصول الطرق التى اشترك من خلالها الأفراد والمجتمعات والمؤسسات فى عمليات نَشر الليبرالية الجديدة - وهى طُرق مد السوق إلى الحياة اليومية، وإعادة تشكيل الدولة، والارتقاء بالمسؤولية الاستثمارية والشخصية، وتحرير الأسواق - بحيث تتم مناقشة وتعديل ومفاوضة البرامج

العالمية لليبرالية الجديدة. وبهذه الطريقة، يقوم المؤلفون بـــربط عملهـــم بالهيكـــل المتنامى للأعمال النظرية فى الجغرافيا، وما هو أكثر من ذلك محاولة لتوثيق نشر الليبرالية الجديدة ونقدها. كما كشفت مساهمات أولئك المؤلفين أيضا عـــن النقـــاش الجارى حول الليبرالية الجديدة. وعبر استكشاف آثار نشر الليبرالية الجديدة ونتائج أشكال تنظيم ومقاومة مدّ السوق ودور المجتمع لجعل الليبرالية الجديـــدة مُحتملـــة، قامت الفصول عبر طرق مختلفة باستكشاف كيف يمكن توضيح العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة.

يتمثل هدف هذا المُلخص فى لفت الانتباه إلى عدد من الموضوعات التى لا تعكس وجهات نظر المؤلفين فقط، ولكنها توضح قيمة وجهة النظر المتبناة فى هذا المُجلد على وجه التحديد. فى سياق التدليل على التهميش المتنامى والمُصر للعديـــد من الأفراد والمجتمعات ضمن نشر أسواق الحياة الاجتماعية والاقتصادية، استهدف هذا الكتاب ربط النقد المطرد لليبرالية الجديدة مع فهم آثارها المادية. وعلاوة على ذلك، لقد تمت محاولة استكشاف ماديات الليبرالية الجديدة وخبراتها فـــى الـــسياق العالمى. وبينما لفت معظم العمل المُتعلق بالليبرالية الجديدة الانتباه إلـــى المـــستوى العالمى من المشروع وتطبيقه فى مؤسسات عالمية قوية وإلى أن القليل جـــدًا مـــن العمل المنشور قد ركز على الارتباطات المتنوعة مع الليبرالية الجديدة (انظر أيضا ما تم نشره من مجموعـــات عـــن .England and Ward 2007 and Leitner et al (2007. ففى قدر كبير من هذا العمل استكشف الليبرالية الجديدة فى أفريقيا أو شرق أوروبا الوسطى من وجهة نظر المراكـــز المفترضـــة لفكـــر الليبراليـــة الجديـــدة وممارستها، وذلك وفقًا لـــ "جوان" عام ١٩٩٥. وقد أفرد هذا العمل قدرًا ضـــئيلاً من الاهتمام بالفروق الدقيقة للعمل الواقعى فى المجتمعات والأُسر فـــى كـــل مـــن المناطق المدنية والريفية. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من عُلمـــاء الجغرافيـــا

والاجتماع يبدون بالفعل وكأنهم قد أنتجوا بحثًا مؤسسيا ونظريا وغنيا من الناحية التجريبية. وساعد هذا البحث فى جعل عمليات تحليل هذه الفروق شيئا ممكنا. ولقد كانت الروابط، بين المحاضرات المنشورة حول الليبرالية الجديدة وبين الممارسات اليومية لمفاوضات الليبرالية الجديدة ونقاشها وأقلمتها، هى محور ارتكاز هذا المجلد مع الأمل فى جذب الانتباه إلى الطُرق التى تتأسس الليبرالية الجديدة من خلالها، ليس فى مراكزها العالمية فقط، ولكن كل يوم أيضا فى المناطق الأكثر هامشية من الرأسمالية المعاصرة، سواء أكانت أسواق العمل المهاجرة من مدينة عالمية أو من الأماكن الجبلية فى أمريكا الجنوبية أو المناطق المستترة بإسطنبول أو ألمانيا الشرقية السابق. للتأكيد على أن هذا المجلد يميل إلى العالمية والمقارنة البحتة فى الهيكل والمحتوى ويجمع بين كُتّاب قاموا باستكشاف نقدى لهذه الموضوعات فى الجنوب العالمى فى الشرق والغرب الشيوعى السابق وفى العديد من المستويات. فلقد كتب المؤلفون من وجهة نظر جغرافية وأسسوا عملهم فى ضوء خبرات المجتمعات المرتبطة من الناحية الاجتماعية أو المكانية ووضعوا أُسسا مكانية لليبرالية الجديدة. يتبنى المجلد إطارا أوسع من التركيز الحضري الشائع من دراسات الليبرالية الجديدة فى العالم الرأسمالى المُتقدم (Brenner and Theodore ,2002)، محللا إياها في المناطق الريفية وشبه الحضرية أيضا.

يلفت هذا التركيز الخاص انتباهنا إلى عدد من الأسئلة التى تُشكل تركيز بقية هذا الفصل الختامى. يدرك المؤلفون الممارسات والخبرات التمييزية لليبرالية الجديدة بمرور الوقت ويستكشفون الليبرالية الجديدة كمشروع مستقبلى أكثر منه مشروع حالى (cf.Larner 2003). وأثناء استكشاف الليبرالية الجديدة عمليا وفى الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، يستكشف المؤلفون الخبرة المادية لليبرالية الجديدة فى أشكالها المتنوعة ويدرسون نقاط ضعفها بالإضافة إلى الطُرق التى

قُدِمت من خلالها فرص لبعض الأفراد والمجتمعات. ونتيجة لهاتين النقطتين الأوليتين، يشدد المؤلفون على أهمية الطريقة التى من خلالها تدفق الرأسمالية الليبرالية الجديدة وترتبط مع العوامل الخارجية المؤسسة لها؛ (Smith 2007; Smith and Rochovska 2007)، بما فى ذلك العمليات المتعلقة بالأعراق وتشكيل الطبقات الاجتماعية والجنسية والدينية والتشكيلات السياسية المختلفة والمفاهيم النظرية البديلة. يشتمل هذا الربط على التأكيد على دور الدولة وعلى استكشاف طُرق استمرار الدولة فى الارتباط بالليبرالية الجديدة على النقيض من مفهوم النماذج البسيطة لتراجع الدولة وانهيارها. ومن خلال الارتباط بهذه الجوانب الأُخرى، يستكشف المؤلفون كيفية تخيل الليبرالية الجديدة وممارستها وتأسيسها بين مستويات مكانية مختلفة ومتنوعة من الفرد إلى الأُسرة إلى المجتمع إلى المنطقة ثم الدولة وما بعدها. كما يستكشفون كيفية تشكيل هذه المستويات المكانية لعمليات الليبرالية الجديدة. يلفت هذا الإدراك الانتباه إلى أن الليبرالية الجديدة يتم تأسيسها وسنها فى مجالات ومناطق متعددة، يتم فيها تخمين أصوات المهمشين فى المادة الفعلية والتشكيل الاستطرادى لعوالم الليبرالية الجديدة، تمكننا من التركيز النقدى على عمليات تحويل الأفكار والسياسات والممارسات الأساسية لليبرالية الجديدة فى المناطق "المهمشة"، وعلى الافتراض القائل بأن الليبرالية الجديدة هى نتيجة للتكوين الاستطرادى والمهيمن لمؤسسات قوية. يشير المؤلفون إلى طرق يتم من خلالها تأسيس الليبرالية الجديدة وتفنيدها، بشكل جزئى، عبر التشكيلات المحلية الاستطرادية، وغالبا فيما يتعلق بمن نعتبرهم مهمشين. ويشجعنا هذا بدوره على إعادة التفكير بخصوص الكتابات السائدة حول الليبرالية الجديدة، وعلى دراسة الطرق الممكنة التى من خلالها يمكننا بحث الليبرالية الجديدة فى المناطق المهمشة ما يمكنا من إيجاد النقاط المحيطة فى قلب التنظير المعاصر مع دراسة هيمنة

الغرب. وأخيرًا، يحاول المؤلفون استكشاف قيمة التركيز على العدالة الاجتماعية من خلال طُرق مختلفة في شكل النتائج الاجتماعية لليبرالية الجديدة وفي شكل تحول المجتمع والفرد ومقاومة توسيع علاقات السوق وما أطلق عليه "واتس" عام ١٩٩٤ "خصخصة كل شيء". لذا يمكننا هذا الإستكشاف لقيمة الارتباط بالعدالة الاجتماعية من رؤية الاقتصاد الذى يتبنى اعتبارات الضعف والرفاهية والتمكين ويرتبط بأنواع الممارسات السياسية المطلوبة لإنشاء مجتمعات أكثر ديمقراطية.

العمليات المتنوعة لليبرالية الجديدة

يقوم تصور عمليات نشر الليبرالية الجديدة بدلاً من الاكتفاء بمدى محدد منها بتوضيح أفضل لواقع فترات الليبرالية الجديدة ويمكننا من توثيق وتحليل العديد من أشكال هذه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Tickell and Peck 2003; Leitner et al. 2007; England and Ward 2007). فتعزز القضايا المبحوثة في هذا المجلد وجهة النظر هذه بما أنها تشير إلى كل من الطبيعة غير الثابتة لليبرالية الجديدة وإلى الفروق المؤقتة والمكانية. وعلى وجه الخصوص، يلفت عدد من الكتاب، من بينهم "أولسون" و"تورث" و"سميث"، النظر إلى الالتزامات المتغيرة لصناع السياسات فى العديد من الدول تجاه الليبرالية الجديدة ويلفتون النظر أيضًا إلى الفرق الناتج فى توضيحات الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، توضح كتابات "تورث" كيف (انتقلت الأرجنتين من كونها الطفل المدلل لبنك التمويل الدولى إلى كونها الطفل المثير للمشاكل) ، بينما يركز "سميث" وآخرون على كيف تتخذ الحكومات المتغيرة فى "بولندا" و"سلوفاكيا" خطوات نائية وبعيدًا عن الليبرالية الجديدة الكاملة لأسواق العمل. تشجع هذه الفروق على تأسيس مفاهيم الليبرالية

الجديدة كمشروع متنوع يتم تشجيعه بواسطة مجموعات مختلفة، ويتم تطويره بالتوازى مع كيانات اجتماعية وسياسية أُخرى كما سنرى فيما يلى.

يذهب العديد من مؤلفى المجلد إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بتأسيس هذه المفاهيم ويرجحون أن تنوع الليبرالية الجديدة يمكن توثيقه بشكل كامل فقط من خلال استكشاف المادة اليومية والآثار الاستطرادية. لذا، يتمثل الاهتمام الأساسى بالنسبة لـ "باتيسون" فى دراسة وبناء حملات سياسية على أساس من ليبرالية جديدة تم تجريبها بالفعل وهو ما يعرفه من خلال هذه العبارة: "كيف توضح الاتجاهات العالمية لمبادئ الليبرالية الجديدة نفسها فى حياة الأفراد فى سياق مكانى محدد". يرجح "باتيسون" وآخرون أن ما يتم النظر إليه فى أغلب الأحوال كمفهوم تجريدى عالمى قد أصبح واقعا من خلال آثاره على الحياة اليومية وخصوصا حياة الفقراء والمهمشين. وكما نرجح أكثر من ذلك فيما يلى، لا يمكن تصور الليبرالية الجديدة ببساطة كمشروع يبدأ من القمة إلى القاعدة ويتم إعداده وتنفيذه بواسطة صفوة محلية أو عالمية ولكنها تعد تقنية لإعادة تشكيل الحياة الاجتماعية وهى تقنية تتم إعادة تشكيلها بالتالى كل يوم.

يركز الفصل الذي كتبه "باتيسون"، وكذلك عدد من الفصول الأخرى، كما يؤكد الكتاب ككل على العدالة الاجتماعية، على الأُسر والمجتمعات التى تضررت بشدة من التحولات التى جلبتها الليبرالية الجديدة. مع ذلك فالليبرالية الجديدة نتائج مميزة أيضا على الطبقات والجماعات الاجتماعية المتنوعة. وبالطبع، من الملاحظ بشكل كبير أن بعض جماعات النُخبة الاجتماعية، وأقسام بها عدد ليس بالقليل من الطبقات المتوسطة، قد استفادت من تطبيق الليبرالية الجديدة فى الاقتصاد عبر عوائد إيجابية على الاستثمارات ونظم الضرائب المفضلة ودعم المشاريع. على

سبيل المثال، مثلما قامت عملية تقسيم أسواق العمل واستقطاب الفرصة الاقتصادية بتغذية عدم المساواة؛ وفقًا لـ "هارفي" عام ٢٠٠٥. ولكن بعض الفصول توضح هنا الطرق التي عايش الذين في الطرف الآخر من الليبرالية الجديدة من خلالها تحولات أكثر إيجابية. بعض الجماعات المُهمشة لا تنظر إلى بعض جوانب الليبرالية الجديدة بطريقة إيجابية فقط، ولكنها استفادت بشكل ملموس أيضا من الفرص المقدمة عبر الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، تستكشف "كاثرين هورشيلمان" الطرق التي من خلالها قامت عملية إعادة تشكيل اقتصاد ألمانيا الشرقية بإعداد قدرات لأقلية من الشباب أكثر إشراقا من الإمكانيات المتاحة لآبائهم منذ عقود مضت. يتم الاحتفاء بهذا الارتقاء بالفرص الفردية في الأرجنتين (حسب كتابات "تورث") وفي بيرو (حسب كتابات "أولسون") حيث التأكيد على الاستثمار والمسؤولية والاكتفاء الذاتي كعلاج قوي للدول المنهارة ولمناطق الظُلم التي نتجت عن المركزية المترسخة والتفضيلات الثقافية (و/أو الدينية) للارتقاء الذاتي. وفي فصلهم، يدرك "ماي" وآخرون في وسط بحثهم أن حرية الهجرة إلى وظائف في لندن قد أتاحت إمكانيات للحصول على دخل للمهاجرين الغانيين والبولنديين ما كانوا ليحلموا به في بلادهم. مع ذلك، تعد الفرص المُنخفضة في البلاد الأصلية للمهاجرين نتيجة أيضا لليبرالية الجديدة كما ترجح "ماي" وآخرون بشدة. وبهذه الطريقة، مهما استفادت المادة من الهجرة، فإنه يتم تجريبها بنفس قدر تعزيزها وتشتمل على تكاليف باهظة أيضًا.

مع ذلك، مثلما هو الأمر بالنسبة لجميع اختلافات الليبرالية الجديدة، يشير مؤلفو الكتاب أيضا إلى نقاط التشابه. فالأشكال المتنوعة لليبرالية الجديدة لا تقلل من الروابط القوية بين القيم والممارسات الاقتصادية المغروسة في السياسة والتجارة والأعمال في العوالم الثلاثة. وبالفعل، تقوم المناطق المُتقاربة بين تجارب

التأقلم الهيكلى فى غانا والتحول فى بولندا، والتى تم توثيقها بواسطة "ماى" وآخرون، بتوضيح هذه النقطة وتلقى الضوء على الجغرافيا الخاصة لتطوير الليبرالية الجديدة ونشرها. وتؤكد حسابات الأقلمة الهيكلية فى بيرو وتركيا والأرجنتين على هذه النقاط المُتقاربة، وذلك ما أكدته أيضا خبرات ما بعد الشيوعية فى ألمانيا الشرقية وبولندا وسلوفاكيا وما بعد التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وما بعد الصناعة فى مانشستر. وعلى الرغم من الاختلافات العديدة المشروحة فيما سبق فى كل المناطق المتنوعة، يزيد دمج التجربة باستمرار فى الدوائر العالمية لرأس المال وتزيد من مرونة أسواق العمل ونمو التأكيد على تصرفات الأفراد للاستجابة لهذه الضغوط فى ضوء المنهجيات الشمولية المنهارة داخل الدولة وخارجها.

مع ذلك، يستلزم الأمر توضيح نقطة أخيرة. ففى جميع محاولات دفع تطبيق الليبرالية الجديدة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمستوى أبعد، تشهد هذه المشاريع فشلاً بالفعل.

تعد رؤية "نورث" للحالة اليائسة لاقتصاد الأرجنتين وفشل عملة البيزو مثالاً واضحا لهذه النقطة. ولكن يمكننا التعرف أيضا من خلال طُرق أكثر اعتيادية على فشل مبادئ الليبرالية الجديدة فى احتلال جميع مجالات الحياة اليومية. على سبيل المثال، أشار "سميث" وآخرون و"ماركس" إلى الحضور المستمر لمبادئ اقتصادية واجتماعية أُخرى فى العمل الاجتماعى والمتبادل والذى يتم نشره داخل الشبكات الاجتماعية ويتم ربطه بالاقتصاديات المسيطرة لليبرالية الجديدة (Smith and Stenning 2006; Smith and Rpchovska 2007). وبالفعل، من خلال رؤيته لأعمال المبيعات غير الرسمية وصغيرة الحجم (كالجوارب وحلوى الأطفال وما شابه)، يحدد "ماركس" عددا من القطاعات التى لا تستطيع كيانات اقتصادية أكثر رسمية، كالشركات التجارية والدولة، دخولها كما أنها غير راغبة فى دخولها.

كما ترجح النقطة الأخيرة، لا تعمل الليبرالية الجديدة بمفردها أبدًا. ووفقًا لشرح "كاسترى" عام ٢٠٠٦: "لا تستطيع الليبرالية الجديدة التسبب فى أى شىء". فتأثيرات الليبرالية الجديدة يتم الشعور بها دائما عبر روابطها مع نقاط فردية متنوعة ومع تشكيلات اجتماعية وسياسية أُخرى وغير ذلك من التقنيات والمشاريع المُتعلقة بالموضوع.

يتمركز عدد من الفصول المتعلقة بـ"العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة" على توسط الليبرالية الجديدة من خلال نقاط فردية محددة. تركز "هورشيلمان" على الطرق التى تقوم الليبرالية الجديدة من خلالها بتغيير الشباب وتحولات الشباب، وتركز أيضا على الكيفية التى تقوم من خلالها المواقف الطبقية والخلفيات التعليمية المتنوعة للشباب المُجرى عليهم البحث بتشكيل ارتباطاتهم بأسواق العمل غير الآمنة. فقامت "إرجن" باستكشاف الطرق التى استقرت من خلالها تركيا عند الدمج فى الدوائر العالمية على تطوير التعاقد الفرعى الصناعى واسع المدى فى قطاع الملابس، وهو قطاع يكاد يكون معتمدًا بشكل كُلى على استغلال العاملات الشباب. ولكن "إرجين" أشارت أيضا إلى الطرق التى من خلالها تستطيع المصالح الذاتية للعاملات من تمكينهن من مساحات صغيرة من المقاومة والتفاوض (انظر أيضاHale and Wills 2005). ويوثق "ماى" ومعه آخرون السياسات المتطرفة للهجرة والتى تعني أن تجارب الهجرة وأسواق أعمال المهاجرين تتنوع بشكل لافت للنظر لأولئك القادمين من أوروبا وأفريقيا. ويدرس عدد من المؤلفين، وهم باتيسون وسميث ومعه آخرون ونورث، الطرق التى تستطيع من خلالها عمليات الليبرالية الجديدة إعادة تشكيل مصالح الطبقات الاجتماعية والتى غالبا ما تزيد من

عدم الاستقرار الاقتصادى فى الطبقات الاجتماعية التى كانت مستقرة حتى أصبح الحصول على وظيفة أو الانتماء إلى الطبقة المتوسطة غير قادر على حماية الأفراد أو الأسر من خطر الفقر. هذه التحولات، والتى ترجح انهيار مصالح جماعية أكثر والأهمية التحليلية المتنامية ظاهريا للمصالح الشخصية فى تشكيل فرص الحياة، هى التى أدت إلى تحليل نشر الفردية كعملية اجتماعية يدعمها نشر الليبرالية الجديدة. وكما ترجح "هورشيلمان" فى الفصل الذى كتبته، تعد الممارسات الفردية للإنسان، وخصوصا الإنسان العامل، هى التبريرات الأكثر استخداما للفقر والتهميش الاجتماعى. وتشير "هورشيلمان" وآخرون مثل: "أولسون" و"ماى" مع آخرين و"سميث" مع آخرين إلى أهمية رؤية الليبرالية الجديدة على أنها ليست مجرد مشروع مؤسسى فقط، ولكنها أيضا مشروع يسعى إلى إعادة تشكيل المصالح الشخصية، عبر تحولات سوق العمل فى أغلب الأحوال، بحيث تتناسب بشكل أفضل مع مطالب حقبة الليبرالية الجديدة.

ولقد افترضنا بالفعل أن الليبرالية الجديدة قد أُعيد تشكيلها وفى بعض الأحيان تخفيفها بواسطة ارتباطها بالسياسة الانتخابية المحلية، ولكن ترتبط سياسات الليبرالية الجديدة أيضا مع ممارسات مؤسسات سياسية واجتماعية وثقافية أُخرى يعكس حضورها وأنشطتها السمات الخاصة للتشكيلات المحلية والقومية. لذا، يركز "أولسون". على سبيل المثال فى تحليلاته على الطرق التى أصبحت من خلالها الكنيسة الرومانية الكاثوليكية مهمة فى عصور مختلفة فى أقلمة عمليات نشر الليبرالية الجديدة وتفنيدها وتسهيلها. وتحدد فصول أُخرى مؤسسات مثل: النقابات التجارية ومنظمات المجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدنى كمؤسسات تشترك بشكل يومى فى مؤسسات الليبرالية الجديدة. بعض هذه

الجماعات، كما سنرى فيما يلى، قد مالت إلى مقاومة الليبرالية الجديدة ولكنها اشتركت جميعها فى إعادة تشكيلها.

وبالنسبة للعديد من المهتمين، يتمثل أهم بديل لليبرالية الجديدة فى الدولة (Tickell and Peck 2003). وفى ضوء ترجيحات "نورث" فى فصله، تم تطوير مبادئ الليبرالية الجديدة ونشرها كرد فعل لسيادة ما بعد الحرب لمبادئ "جون ماينارد كينز" الاقتصادية وتأكيدها المبالغ فيه المزعوم على الحلول المقدمة عبر الدولة للأزمات الاقتصادية. وبالتالى، غالبا ما يتم تفسير الليبرالية الجديدة بأنها الحالة البدائية للدولة. وفى عدد من السياقات التى تمت مناقشتها هنا (مثل ألمانيا الشرقية والأرجنتين) كما رجحنا من قبل، يتم الاحتفاء بالفعل ببعض واجهات الليبرالية الجديدة لأنها تتحدى ما كان يُعتبر من قبل دولاً مختنقة ومختلة وظيفيا. يوضح العديد من المؤلفين بالفعل طرقا تراجعت فيها الدولة عن الوظائف الأولية – المتضحة فى ضعف تنظيم التوظيف فى ورش العمل فى "تركيا" والمتعاقد عليها بتعاقدات من الباطن، وفى تآكل نظم الرفاهية فى: "بولندا" و"سلوفاكيا" و"بريطانيا" و"ألمانيا الشرقية". وينصب تركيز "نورث" فى فصله على تراجع يكاد يكون عرضيًا للدولة فى الأرجنتين من إصدار العملة والتحكم فيها. فى هذا المثال، أدى فشل الدولة فى تأمين عُملة عملية إلى استبدالها بالعُملات المُستخدمة فى المجتمعات المحلية والمتحكم فيها من خارج الدولة.

مع ذلك، فى مقابل كل هذه الأمثلة عن تراجع الدولة، تلقى العديد من الفصول الضوء على أمثلة الحضور المستمر والسلطة المستمرة للدولة من خلال طرق تدعم تنمية أكثر لمجالات الليبرالية الجديدة ومن خلال طرق تزيد من تعقد الحريات الظاهرية لليبرالية الجديدة والتى تُسهّل ممارسات أُخرى. وقد يوجد المثال

الأوضح للجانب الأول فى الفصل الذى كتبته "إرجين" والذى تشدد فيه على الدور النقدى البحت للدولة التركية فى دعم وتمويل وتطوير الصناعات التى تركز على التصدير، ومن ثم تطوير قدرتها على التنافس فى الأسواق العالمية. لم تكن "اليد الخفية للسوق" هى التى مكّنت نمو صناعة النسيج والملابس فى تُركيا ولكن الدعم الواضح والمهم من الدولة؛ ماليا وسياسيًا. وتلعب سياسة الدولة دورا مهما أيضا فى تحليلات "ماى" ومن معه لوجهات نظرهم حول الهجرة والليبرالية الجديدة. وفى هذه الحالة، وعلى الرغم من التدفق الحر ظاهريا لقواعد سياسة الليبرالية الجديدة من الدول الغربية والتشديد داخل هذه الدول على الأسواق الحرة، فإن الهجرة تعد منطقة تستمر فيها الدولة، وهى هنا الحكومة البريطانية، فى لعب دورٍ مهيمن ومحدد لحرية الانتقال إلى بريطانيا، وخصوصا بالنسبة لبعض الجماعات.

وعلى الرغم من تحرير التجارة التى ميزت العديد من أسواق العمل التى يشارك فيها المهاجرون، لا تزال الدولة تتحكم فى دخولهم لتلك الأسواق وهذا يوضح حدود تراجع دور الدولة. وفى الفصل المكتوب بواسطة "ماركس"، تتم رؤية أفعال الدولة كأفعال جوهرية للعديد من الاقتصاديات غير الرسمية فى ضاحية "تنزوما" فى "دوربان" بجنوب أفريقيا. وبتوثيق الروابط بين هذه الأنشطة غير الرسمية وغيرها من المجالات الاقتصادية، يلفت "ماركس" الانتباه إلى أهمية دعم الدولة للبنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل العام) من أجل العديد من الأنشطة المُلقى عليها الضوء. ولكن مع تحديد هذه الروابط، يشير "ماركس" أيضا إلى أن اعتماد الأنشطة غير الرسمية على البنية التحتية للدولة يضعها فى موقف خطر إذا فكرت الدولة فى التراجع عن تزويدها بالدعم. تشير جميع هذه الأمثلة إلى طرق تظل من خلالها الدولة ومن خلال تحليلاتها محورية فى فهمنا لمجالات نشر الليبرالية الجديدة.

المجالات المكانية لليبرالية الجديدة

تشير العديد من القضايا التى تمت مناقشتها فيما سبق بوضوح إلى المجالات المكانية المتعددة لنشر الليبرالية الجديدة. ويرجح الرابط بين الليبرالية الجديدة والعديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية امتدادها إلى آلاف المجالات؛ فى البيت والعمل والمجتمع والدولة والمؤسسات الدينية، كما يمتد تأثيرها إلى إعادة دراسة العلاقات بين المستويات المحلية والقومية والعالمية. وبالفعل ، فإن لهذه المجالات المتعددة تأثيرات حقيقية على شكل نشر الليبرالية الجديدة وأبعادها. هذا ويرجح جميع المؤلفين تقريبا أن إحدى خصائص نشر الليبرالية الجديدة هى بالفعل انهيار المعايير. وعلى هذا، تختفى الفروق بين المحلى والعالمى. فالحياة اليومية يتم عولمتها باستمرار ويشجع تدفق رأس المال والعاملين والأفكار نشوء المجالين متعدد الأعراق ومتعدد المحليات تتضافر فيهما أماكن كانت من قبل غير مرتبطة. وبطرق أُخرى، يلقى التشديد الذى وضعناه على الأشكال المتنوعة لليبرالية الجديدة الضوء على الفرق الذى تسبب فيه الجغرافيا. وكما يرجح عدد من الفصول، لا توجد اختلافات جغرافية جوهرية فى التأثيرات والظواهر والمفاوضات فقط، فى جميع المستويات، بل يوجد أيضا طلب ناتج عن هذه الاختلافات في ردود الأفعال المختلفة لليبرالية الجديدة.

وفوق هذا الإصرار على الفروق المكانية، أشار الفصل أيضا إلى الطرق التى تقوم من خلالها المؤسسات التى تتبنى الليبرالية الجديدة باستخدام إستراتيجيات مكانية. ويتمثل المثال الأكثر وضوحا على هذا فى الخصوصية الكبيرة للجانب المكانى لورش العمل المتعاقد عليها فرعيا فى الأحياء الخارجية لأسطنبول؛ وفقًا لشروحات "إرجين". وعلى الرغم من كونها جزءا أساسيا من دوائر القيمة العالمية، نجد أن هذه الورش عادةً ما تكون صغيرة للغاية ولا تجد لها مكانًا إلا فى

الضواحي الخارجية للمدن وفى الأماكن المختفية على وجه الخصوص ضمن المناطق السكنية فى الأقبية أو المرائب مع وجود دلائل قليلة على وجودها (cf. Begg et al.). فيمكن حجم هذه الورش وموقعها من ممارسات توظيف مرنة ومستغلة ويتيح أيضا الهرب من مفتشى العمالة ومن نقابات العمال.

أدى استخدام الإستراتيجيات المكانية وما ينتج عنها من دمج للمستويات من قبل مؤيدى الليبرالية الجديدة إلى ممارسات مشابهة فيما يتعلق بجزئية نشر الليبرالية الجديدة. ففى الأرجنتين على سبيل المثال، بينما تقدر بعض شبكات التجارة بالمبادلة القيمة المحلية لصفقاتها، يرفض آخرون دعم مقاومة المحلى للعالمي معتقدين أن المحلى لا يمكن إلا أن يكون ضيق الأفق وكارها لكل ما هو أجنبى، بينما تستطيع العولمة استخدام الروابط والتضامن والتواصل والدعم. ففى بريطانيا، لا يتم تأسيس الحملات السياسية من أجل "أجور كريمة" على خلفية من التحالفات الواسعة بين المؤسسات المحلية فقط ولكن تصر أيضا على حلول جغرافية متنوعة حتى عند القيام بروابط تضامنية مع حملات المناطق الأخرى.

ومن النقاط التى تذهب إلى أبعد من ذلك، والتى تمت الإشارة إليها فى عديد من الأمثلة السابقة ولكنها كانت أكثر إقناعا فى الفصل المكتوب بواسطة "ماركس"، هى النقطة المتمثلة فى الحاجة إلى رسم خريطة لمجالات الليبرالية الجديدة ورسم خريطة أيضا للمجالات التى تسود فيها مبادئ أخرى. وبالنسبة لـ "ماركس"، يعد فهم المجالات المكانية لليبرالية الجديدة وفهم نظائرها أو بدائلها مهما للغاية من الناحية السياسية، بما أن "جزءًا من عملية رفض الليبرالية الجديدة لا يفترض مقدما أن أية أنشطة اقتصادية بعينها ترتبط بشدة مع مناطق جغرافية بعينها من المدينة أو أنها مهيمنة بالضرورة، ولكن يجب أن تكون هذه الأنشطة قادرة على جذب الانتباه أينما وجدت ومتى وجدت".

صور الليبرالية الجديدة في الأطراف

تركز جميع هذه الأمثلة على المجالات المكانية لليبرالية الجديدة فيما يتعلق بكل من ممارساتها وظواهرها. مع ذلك، يتمثل أحد أهم المجالات المكانية لليبرالية الجديدة باعتبارها حراكا تكنولوجيا كما ترجح "أولسون" مقتبسة من "أونج" عام ٢٠٠٧. تقول "أولسون": "أن يتم تحريك الليبرالية الجديدة من خلال الشبكات الاجتماعية وعبرها كي تصبح متضمنة فى أماكن من خلال العديد من الطرق". وكما أوضح "ماى" ومعه آخرون فى فصلهم، حراك الليبرالية الجديدة يعنى انتقال السياسات والممارسات والعاملين وغيرها من آلاف الأشكال لليبرالية الجديدة إلى ما وراء الحدود، ومن مراكز المدن وضواحيها الخارجية وإليها وعبر المستويات الاجتماعية.

ركزت العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة على تنقلات الليبرالية الجديدة من الأماكن المهمشة وإليها سواء أكانت مفهومة من وجهة النظر المكانية أو الاجتماعية (أو الاثنين فى أغلب الأحوال). ولقد قامت العديد من فصول الكتاب باستكشاف نماذج مختلفة من هذه التنقلات. فى فصول "ماى" ومعه آخرون و"إرجين" و"أولسون" و"تورث" و"سميث" وآخرون، تم لفت الانتباه إلى دور المؤسسات العالمية الأساسية فى "تصدير" الليبرالية الجديدة إلى دول خارجية عبر شروط الأقلمة الهيكلية وتحولات ما بعد الشيوعية. وقامت فصول أُخرى، كفصول "ماركس" و"تورث"، بتوثيق الطرق التى من خلالها يتم مساعدة تنقلات الليبرالية الجديدة عبرِ العديد من المؤسسات والأفراد فى الدول الخارجية، بما فيها النُخبة السياسية وبعضّ الجماعات المحددة من أصحاب المصالح ومن خلال المستثمرين وكبار رجال الأعمال. مع ذلك، ليست النُخب المحلية فقط هى التى تدعم الليبرالية

الجديدة. فكما وضحنا مسبقا، فإنه يتم تبني واجهات رئيسية، مثل: لغة المسؤولية والأعمال، يتم تبنيها وتمكينها بواسطة جماعات ثانوية. وفى هذه الطرق، تتحدى فصول الكتاب أى مفهوم لليبرالية الجديدة كشيء يتم فرضه من الخارج ويقتصر على إعادة تمكين المزايا التى تتمتع بها الطبقة الحاكمة.

على الرغم من ذلك، يقوم مثال "نورث" للطرق التى تقوم من خلالها الجماعات الثانوية بإعداد عُملاتها وأسواقها الخاصة بمحاكاة الحماس من أجل حلول أسواق يرتقى بها ممثلو الليبرالية الجديدة وتثير الأسئلة حول المدى الذى يمكننا من خلاله وصف تلقائى لهذه التعديلات الخارجية بأنها ليبرالية جديدة. وفقًا لترجيحات "نورث"، بينما يتم وضع تأكيد واضح على الأسواق، يتم تخفيف هذا عبر القواعد الرسمية وغير الرسمية التى تصر على أن النشاط داخل السوق يتسم بالعدل ويراعي المحليات ولا يستغل العمالة. هذا ويتفق "نورث" مع كتابات "جيبسون جراهام" عام ٢٠٠٦؛ حيث يفترض أننا نحتاج إلى تحليل دقيق للجوانب السياسية للأنشطة الاقتصادية من أجل تجنب القيام بافتراضات حول معناها وقيمتها. وبالمثل، يرى "أولسون" أن معارضة "سيرانديا" لتحدى الخصخصة أوائل العشرينيات قد يشير إلى اشتراك الكنيسة فى هياكل الليبرالية الجديدة. ولكن فى الواقع، يرجح "أولسون" أن "الخصخصة فى الأماكن التى يضعف فيها دعم الخدمات وتغلو أثمانها بالنسبة لمعظم المقيمين ولا يتم فهمها كانتصار للفردية البحتة على التضامن المحلى". ترجح جميع هذه الأمثلة، وغيرها من الأمثلة التى تم استقاؤها من الفصول السابقة، أن التأكد من صحة معنى ما يظهر كأنه ليبرالية جديدة خارجية يعد مهما، من أجل فهم تطبيق الأفكار والممارسات من مركزها.

وبالإضافة إلى هذه المفاوضات التى تتيح للممثلين الخارجيين إعادة تشكيل وإعادة وضع قيمة أشكال وسياسات الليبرالية الجديدة، ركز الكثير من فصول الكتاب أيضا على المحاولات الواضحة لتقديم الليبرالية الجديدة. تتباين أشكال المقاومة والتنافس هذه بين جميع أنواع الممارسات العادية الأخرى، والتى عادةً ما تتمثل فى العقلانية الاقتصادية القديمة (مثل المبادئ التى ناقشها "ماركس" و"سميث" وآخرون) إلى الأنشطة اليومية التى تجعل من مجالات الليبرالية الجديدة معاشة (مثل العلاقة والإستراتيجيات الجماعية التي قدمها عمال صناعة الملابس فى تركيا فى فصل "إرجين") وإلى المحاولات الأكثر نشاطا ووضوحا لإنشاء مجالات اقتصادية جديدة مثل تلك المنشأة فى شبكات التجارة التبادلية فى الأرجنتين باعتبارها فضاء اقتصاديا راديكاليا. ويشير "ماركس" إلى أنه بالإضافة إلى الحاجة إلى رؤية إعادة التفكير فى الاقتصاد كإستراتيجية للمقاومة، فمن الضرورى أيضا توضيح المجالات العديدة لجوانب الحياة الاقتصادية المشار إليها مسبقا، والتى لم يتم إدراجها ضمن رأسمالية الليبرالية الجديدة. وبالطبع، ليست جميع الإستراتيجيات التى تم وضعها للتعايش مع الليبرالية الجديدة المتوحشة هى إستراتيجيات إيجابية. وأشارت فصول "هورشيلمان" و"ماى" مع آخرين على سبيل المثال إلى الطرق التى يلجأ إليها بعض الفاعلين المهتمين من خلال جعل أنفسهم كبش فداء من أجل إضفاء معنى على تهميشهم، كما في حالات التمييز العنصري.

فيرى "نورث" فى فصله أنه ليس جميع الذين يبدون معارضين لليبرالية الجديدة يقومون بهذه المعارضة بوضوح. فبالنسبة للعديد من المشاركين فى شبكات التجارة التبادلية فى الأرجنتين، كان اشتراكهم إستراتيجية للبقاء بدلاً من فعل سياسي للمقاومة. يعنى هذا أنه عندما تتغير الظروف الاقتصادية، تتغير بالتالى مصائر تلك الاقتصاديات الجديدة "الراديكالية". فلقد انتهى أمرها إلى "تفكك وهزيمة

وخزى" وفقا لهوى النُشطاء وتوقعاتهم. وتلقى "إرجين" أيضا الضوء علـى حـدود المقاومة قائلة: "تكون أفعال المقاومة والتضامن مهددة بواسطة العمل غير الأمن". ففى البيئة التى تُعارض ولا تستطيع فيها النقابات التجارية المنظمـة تقـديم دعـم حقيقى للعمال المستَغلين، يتم تقييد المعارضة فى محاولات للإصرار على محدودية الحقوق. يعكس الغياب النسبى لنشاط النقابات فى دراسة الحالة هذه اهتمامـا فـى عدد من الفصول بخسارة العمل الجماعى. وفى هذا الصدد، ترجح "هورشيلمان" أن شباب "ألمانيا الشرقية" الذين عملت معهم يميلون إلى محاولـة الارتقـاء بـردود الأفعال الفردية تجاه ضغوط صفقات التوظيف غير المؤكدة أكثر من مـيلهم إلـى تحقيق "رد فعل سياسي مستدام".

الليبرالية الجديدة والعدالة الاجتماعية

ركزت عديد من الانتقادات حول الليبرالية الجديدة علـى التـأثير الـضار لمظاهرها على العدالة الاجتماعية. ولقد كانت هذه القضية نقطة ارتكاز هذا المجلد وقد لفتت جميع الفصول الانتباه إلى عدم المـساواة فـى الـدخول والاسـتقطاب المتزايد للفرص الاقتصادية التى صاحبت تنقلات الليبرالية الجديدة. وفى كل فصل، كشفت دراسات حالة الطرق التى من خلالها تم إفقار الجماعات الاجتماعية، بحيث أصبحت أكثر فقرا وتصارعًا من أجل تأمين بقائها الاجتماعي.

كما لفتت فصول الكتاب الانتباه أيضا إلى التقديرات الواسعة للعنف المرتبط بالتحولات الليبرالية الجديدة. ومرة أُخرى، تناقش المساهمات فى هذا الكِتاب التآكل المهم والواضح للكرامة والاحترام وذلك بهدف تقديم فهم للعدالة الاجتماعية يـذهب إلى ما هو أبعد من احتساب التكاليف المعنوية للسلعنة(*) وعـدم الأمـن وزيـادة

(*) أى التحويل إلى سلعة.(المترجم)

النزعة الفردية. إن محاولات إدماج الليبرالية الجديدة في تعزيز الحكم الذاتي يحتاج إلى تحليل هذه الخبرات الذاتية.

من أجل جذب الانتباه إلى هذه الجوانب المختلفة من العدالة الاجتماعية، أشار عديد من المؤلفين، من خلال دراسات الحالة التي قاموا بإجرائها إلى الحركات والدوافع التي شكلت الاستجابات تجاه الليبرالية الجديدة فيما وراء العوامل الاقتصادية. تشتمل هذه الحركات والدوافع على الأفكار الخضراء لشبكات التجارة التبادلية في الأرجنتين والجوانب الروحانية والدينية في "سريندينا" وبحث شباب ألمانيا الشرقية، ليس فقط عن الاستقرار الاقتصادى ولكن عن شريك الحياة أيضا، وجنى ثمار القيم الأخرى، التي تتم تغذيته داخل الشبكات الاجتماعية وعلاقات القرابة والمستقاة من التشكيلات الثقافية المحلية، ومن الطلب على التمكين والحق في المشاركة في الممارسات الديمقراطية. وضمن هذه المعاناة المتنوعة للحياة اليومية، قد يبدأ تشكل إمكانيات إيجاد بدائل مختلفة للسلعنة الضارية ونشر مفاهيم السوق. لا تزال معظم هذه المشاريع في مهدها كما تعد نتائجها غير محددة حاليا، ولكنها قد تُقدم بالفعل لمحات عن الفرص الحالية والمستقبلية لتخيُل وتنفيذ سيناريوهات بديلة لأكثر المجتمعات المحلية تهميشا في عالم متنوع ويتبنى نشر الليبرالية الجديدة في الوقت نفسه.

المراجع

Begg, R., P. Roukova, J. Pickles and A. Smith (2005) 'Industrial districts and commodity chains: The garage firms of Emilia Romagna (Italy) and Haskovo (Bulgaria)', *Problems of Geography* 1–2: 153–65.

Brenner, R., and N. Theodore (eds) (2002) *Spaces of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe*, Oxford: Blackwell.

Castree, N. (2006) 'From neoliberalism to neoliberalisation: Consolations, confusions and necessary illusions', *Environment and Planning A* 38: 1–6.

England, K., and K. Ward (eds) (2007) *Neoliberalization: States, Networks, Peoples*, Oxford: Blackwell.

Gibson-Graham, J.K. (2006) *A Postcapitalist Politics*, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Gowan, P. (1995) 'Neo-liberal theory and practice for Eastern Europe', *New Left Review* 213: 3–60.

Hale, A., and J. Wills (eds) (2005) *Thread of Labour: Garment Industry Supply Chains from the Workers' Perspective*, Oxford: Blackwell.

Harvey, D. (2005) *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.

Larner, W. (2003) 'Neoliberalism?', *Environment and Planning D: Society and Space*, 21: 509–12.

Leitner, H., J. Peck and E. Sheppard (eds) (2007) *Contesting Neoliberalism: Urban Frontiers*, New York: Guilford Press.

Ong, A. (2007) 'Boundary crossings: Neoliberalism as a mobile technology', *Transactions of the Institute of British Geographers* 32: 3–8.

Smith, A. (2007) 'Articulating neoliberalism: diverse economies and urban restructuring in post-socialism', in E. Sheppard, H. Leitner and J. Peck (eds), *Contesting Neoliberalism: The Urban Frontier*, New York: Guilford Press, pp. 204–22.

Smith, A., and A. Rochovská (2007) 'Domesticating neo-liberalism: Everyday lives and the geographies of post-socialist transformations', *Geoforum* 38(6): 1163–78.

Smith, A., and A. Stenning (2006) 'Beyond household economies: Articulations and spaces of economic practice in post-socialism', *Progress in Human Geography* 30(2): 190–213.

Tickell, A., and J. Peck (2003) 'Making global rules: Globalization or neoliberalization?', in J. Peck and H. Wai-chung Yeung (eds), *Remaking the Global Economy: Economic and Geographical Perspectives*, London: Sage, pp. 163–81.

Watts, M. (1994) 'Development II: The privatization of everything', *Progress in Human Geography* 18: 371–84.

المحررون فى سطور:

أدريان سميث Adrian Smith

هو **Sir Adrian Frederick Melhuish Smith** ولد في دولش – إنجلترا عام ١٩٤٦ ، ويعد من أبرز علماء الإحصاء في بريطانيا وأستاذا في كوين ماري– جامعة لندن. شغل منصب رئيس قسم الرياضيات في إمبريال كولدج في لندن وأسند إليه العمل في العديد من المواقع مثل: المجلس الاستشاري لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني من ١٩٩٦إلى ١٩٩٨، وكان المستشار الإحصائي لوكالة التفتيش على النفايات النووية من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨، وعمل مستشارا للتحليل في وزارة الدفاع من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧، وهو الرئيس السابق للجمعية الملكية الإحصائية. في عام ٢٠٠٨ عين مديرا عاما للأبحاث والعلوم في "قسم من أجل الإبداع وتنمية المهارات والجامعات"، وفي ٢٠١١ منح السيد أدريان سميث لقب knight أو فارس تقديرا لمجهوداته.

أليسون ستيننج Alison Stenning

محاضرة سابقة في جامعة برمنجهام في كلية الجغرافيا وعلوم البيئة والأرض، والعضو الملحق، بمركز الدراسات الروسية وأوروبا الشرقية، وهي عضو فى المجمع الجغرافي الملكي، وحاصلة على جائزة جيل مومريال عام ٢٠٠٦ لإسهاماتها فى مجال جغرافيا أوروبا الشرقية. تخرجت فى جامعة برمنجهام عام ١٩٩٣، ثم حصلت على الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي فى جامعة نيوكاسل عام ١٩٩٤، ثم الدكتوراه في فلسفة الجغرافيا فى جامعة برمنجهام مرة أخرى عام ١٩٩٨.

كاتى ويلز Katie Willis

كانت قبل أن تلتحق برويال هولوي في سبتمبر ٢٠٠٣ محاضرة في الجغرافيا الإنسانية في جامعة ليفربول بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٣، إذ أمضت ثمانية أعوام تدرس في جامعة أوكسفورد فى وحصلت خلاليا على الشيادة الجامعية في الجغرافيا ثم الماجستير في الدراسات الأمريكية اللاتينية، ثم الدكتوراه في فلسفة الجغرافيا، وقد ركزت أبحاثها ويلز على مدينة .أوكساكا فى المكسيك ملقية الضوء على مشكلات الجندر والطبقات الاجتماعية والتوظيف والشبكات الاجتماعية.

المساهمون في سطور:

كافيتا داتا Kavita Datta

أستاذ محاضر في الجغرافيا الإنسانية في كوين ماري، جامعة لندن. ركزت في بحثها على قضايا التنمية، والنوع الاجتماعي والهجرة. وقد أجرت البحث في بتسوانا وجنوب أفريقيا ولندن. وفي الآونة الأخيرة عملت منسقا في مشروع ESRC بالتعاون مع الزملاء في كوين ماري، ويهدف هذا المشروع إلى دراسة دور وخبرات العمال المهاجرين الذين يعملون في قطاعات الدخل المنخفض للاقتصاد الإنجليزي. وهي تعد كتابا بالتعاون مع آخرين تحت عنوان: "المدن العالمية في العمل: العمالة المهاجرة في عالم غير عادل".

آرجيل آرجين Ergul Ergun

باحثة مهمة في الهجرة، والنوع الاجتماعي والعمل. وتتضمن مشاريع أبحاثها الأخيرة حصول اللاجئين على التعليم والتوظيف في المملكة المتحدة وعمليات إعادة الهيكلة العالمية ومرونة سوق العمل في صناعة الملابس في تُركيا. ومن بين ما نشرته أيضا أحداث الفارق: تمكين منظمات مجتمعات برمنجيام للهجرة (مؤسسة نهر الأردن ، ٢٠٠٨) وديناميكات جرائم الشرف في تركيا (صندوق وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تركيا ٢٠٠٥) وأوراق بحثية عن إدماج أحياء إسطنبول في السوق العالمية.

يارا إفانز Yara Evans

أستاذة زائرة فى قسم الجغرافيا فى كوين مارى، جامعة لندن. اهتمت فى أبحاثها بشمول إعادة الهيكلة الصناعية وتأثيرها على العمالة فى صناعة السيارات البرازيلية، وعلى استجابة الأعمال لظروف العمل المتغيرة فى صناعة الملابس فى تركيا. وبين عامى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧، عملت مع زملائها فى كوين مارى على مشروع يستكشف دور العمال المهاجرين متدنيى الأجور فى اقتصاد لندن، وهى تشارك فى كتابة كتاب تحت عنوان: "المدن العالمية فى العمل: العمالة المهاجرة فى عالم غير عادل" (Pluto Press).

جوان هربرت Joanna Herbert

حاصلة على شهادة زمالة ليفرهيلم (ميدالية شرف) فى قسم الجغرافيا، جامعة لندن. وقد ركزت أبحاثها على خبرات الهجرة، مشتملة على الشتات من جنوب آسيا والمهاجرين من ذوى الأجور المنخفضة فى لندن. مشروعها الحالى عن التاريخ الشفهى من الآسيويين فى بريطانيا والأوغنديين، وهى تعمل أيضا مع زملاء لها فى كتاب بعنوان "المدن العالمية فى العمل : العمالة المهاجرة فى عالم غير عادل"(Pluto Press). وهى مؤلفة كتاب: "حدود التفاوض فى المدينة: الهجرة والعرق والجنس فى بريطانيا "(Aahgate،2008).

كاثرين هورشلمان Kathrin Horschelmann

تدرس الجغرافيا الإنسانية فى جامعة دوربان. وقد ركزت أبحاثها على قضايا تغير الهوية والتهميش فى مجتمعات ما بعد الاشتراكية كما فى العولمة

والممارسات الثقافية للشباب. وهى تبحث فى مسائل المواطنة العالميــة وتــدخلات الشباب فى السياسات الدولية، وتشمل إصداراتها القادمة كِتاب شاركت فى كتابتــه تحت عنوان: "الأطفال والشباب والمدنية" (Routledge)، وكتــاب شــاركت فــى تحريره تحــت عنــوان: "الكيانـــات المتنازعـــة للطفولـــة والـــشباب" (Pearson Macmillan).

كولن ماركس Colin Marx

يُدرس الجغرافيا البشرية فى جامعة كينستون - لندن. وقد عمل بشكل مُكثف على تنفيذ البنية التحتية ومشروعات الإسكان، والمجتمعات المحلية عديمة المــأوى والدخول فى مناقشات حول جنوب أفريقيا والسياسة الحضرية الدولية مثل تقريــر الأمم المتحدة العالمى للمستوطنات البشرية عام ٢٠٠٣. وقد بحث العلاقــات بــين الاقتصاديات غير الرسمية والفقر والتنمية الاقتصادية الحضرية فى دوربان. وهــو يقود البحث فى "ســير الأرض" فــى جوهانــسبرج مــع بــاحثين فــى جامعــة ويتوانرسراند.

جون مارى Jon May

أستاذ الجغرافيا فى كوين مارى، جامعة لندن. وقد ركزت أبحاثــه بــشكل رئيسى على جغرافيا التشرد، وهو أيضا عمل مع زملائه فى مــشروع يستكــشف دور العمال المهاجرين فى اقتصاد لندن مُنخفض الأجر. وهو يعمل مــع هــؤلاء الزملاء فى تأليف كِتاب مُشترك تحت عنوان: "المدن العالمية فى العمل: العمالــة المهاجرة فى عالم غير عادل" (Press Pluto). وهو رئيس لمجموعــة بحــث فــى جغرافيا المناطق الحضرية فى الجمعية الجغرافية الملكية، ومحرر لــ جيــوجرفى كومبس (وهى مجلة علمية تعني البوصلة الجغرافية).

كاثى ماكلوين Cathy Mcilwaine

باحثة فى الجغرافيا الإنسانية فى قسم الجغرافيا، كوين مارى- جامعة لندن. وقد ركزت أبحاثها على قضايا النوع والفقر والعنف الحضرى والهجرة إلـــى حـــد كبير فى أمريكا اللاتينية أيضا مع اللاتينيين فى لندن. وقد شملت ما نشرته مقابلات مع العنف للعنف فى أمريكـــا اللاتينيـــة (with Caroline Moser 2004،). عملـــت مستشارة لأمانة الكومنولث فى بنك تنمية بلدان أمريكا اللاتينية والبنـــك الـــدولى، وهى حاليا عضو مجلس أُمناء مجموعة رعاية الأمـــريكيين اللاتينيـــين للكـــاريلا CARILA فى لندن.

بيت نورث Pete North

أستاذ محاضر فى قسم الجغرافيا، جامعة لفربول. كان له اهتمام خاص لفترة طويلة بالحركات الاجتماعية، واليوتوبيات، وتجارب الاقتصاد البديل وهـــو مؤلـــف كتابين عن حركات العُملة البديلة فى تحدى العولمة (Aahgate) . تركز أبحاثه الحاليـــة على الإستراتيجيات الجذرية لتطوير الاقتصاد المحلى استجابة لتغير المُنـــاخ، وأعلـــى فترة استهلاك للنفط ونشاط تغير المناخ المحلى.

إليزابيث أوليسون Elizabeth Olson

تدرس الجغرافيا فى جامعة أيدنبرج. تستكشف أبحاثها ظهور جغرافيا الدين، مع تركيز خاص بين الدين والتنمية والارتباطات مع العمليـــات العـــابرة للحـــدود للتمايز الاجتماعى. وقد ركزت أيضا على تأثيرات الثقافة التنظيمية المتغيـــرة فـــى مجال التنمية، واشتركت فى تحريـــر كتـــاب بعنـــوان: "البحـــث عـــن التمكـــين"

(Michael Woolcock and Scott ،with Anthony Bebbing-to
GuggenheimKumerian Press. ويدرس عملها الحالى "إنشاءات الأجيـال للعقيـدة المعاشة بين شباب المسيحيين" فى جلاسكو.

فينسينت باتسون Vincent Pattison

زميل لويس- كلوجمان لأبحاث ما بعد الدكتوراه فى معهد بـروكس لفقـر العالم، جامعة مانشستر. وقد أكمل رسالته للدكتوراه فى ٢٠٠٨ فى قسم الجغرافيا- جامعة مانشستر. وأثناء البحث عمل على مقربة من اتحـاد يونـسون للخـدمات الاجتماعية وقدم أدلة تجريبية على انسجام لجنة الأُجور المُنخفـضة فـى ٢٠٠٧ . وقد دُرِس عمله فى معهد بروكس لفقر العالم، الفقر وعدم المـساواة الاجتماعيـة والاستبعاد الاجتماعى فى شمال غرب إنجلترا.

إلين روشوفيسكا Alena Rochovska

تُدرس الجغرافيا الاجتماعية فى قسم الجغرافيـا والـديموغرافيا الإنـسانية، جامعة كامنيوس، براتيسلافا. اهتمت أبحاثها الحالية بالفقر فـى سـلوفاكيا، وعـدم المساواة الاجتماعية واقتصاديات الأسر والنسائيات. وقد عملـت علـى مـشروع الاستبعاد الاجتماعى وخيارات الممارسة الاقتصادية للأسرة وما بعد الاشتراكية مع أدريان سميث وأليسون ستيننج وداريوز سواتيك. وأدى ذلك إلـى إعـداد كتـاب: "تدجين الليبرالية الجديدة: العزل الاجتماعى وخيار الممارسات الاقتصادية فى فترة ما بعد الاشتراكية" لسلسلة كتب **Wiley-Blackwell**.

أدريان سميث Adrian Smith

أستاذ الجغرافيا الإنسانية ورئيس قسم الجغرافيا فى كوين مـــارى، جامعـــة لندن. تركز بحثه على الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعيـــة للتحـــول مـــن الـــدول الاشتراكية فى شرق أوروبا ووسطها فى إعادة هيكلية التصنيع العالمى. شمل مـــا نشره: "العمـــل والتوظيـــف والانتقـــال" (co-edited with Al Rainnie and Adam Swain، Routledge، 2002). وهو يعمل مع إلينا فى تأليف كتاب بعنـــوان: "تـــدجين الليبرالية الجديدة: الاستبعاد الاجتماعى وخيار الممارسات الاقتصادية فى فترة مـــا بعد الاشتراكية "لسلسلة كتب ديلر – بلاكلايل، وسوف يكون محـــررا لـــــ"المـــدن الأوربية والدراسات الإقليمية" من العام ٢٠٠٩ .

أليسون ستيننج Alison Stenning

باحثة فى الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية فى مركز الدراسات الحـــضرية والإقليمية للتنمية فى كلية الجغرافيا والسياسة وعلم الاجتماع، جامعـــة نيوكاســـيل. وقد شاركت فى بحث الأسرة واقتصاديات المجتمع فى بولندا وسلوفاكيا وإعادة بناء مجتمعات صناعة الصلب الأوروبية وسياسات التنمية الحـــضرية فـــى أوســـوكيم (Auschwitz)، وما بعد انضمام العمالة المهاجرة من أوروبا الوسطى إلى المملكـــة المتحدة وتحول النوع والعمل فى بولندا. وتعمل مع أدريـــان ســـميث، وداريـــوز سواتيك وإلينا روشوفيكا فى تأليف كتاب تحت عنوان: "تدجين الليبرالية الجديـــدة: الاستبعاد الاجتماعى وخيار الممارسة الاقتصادية فى فترة مـــا بعـــد الاشـــتراكية" لسلسلة كتب Wiley-Blackwell.

داريوز سواتيك Dariusz Swiatek

باحث مساعد فى معهد الجغرافيا والتنظيم المكانى، أكاديمية بولندية للعلـــوم، وارسو، بولندا. وقد تضمن عمله الأسر واقتصاديات المجتمع فى بولندا وســـلوفاكيا وتنظيم المشاريع وتطوير شبكة البنية التحتية فى ضواحي المدن البولندية متوسطة الحجم. ويعمل مع أدريان سميث فى تأليف كتاب بعنوان: "تدجين الليبرالية الجديدة: الاستبعاد الاجتماعي وخيار الممارسات الاقتصادية لفترة ما بعد الاشتراكية" لسلسلة كتب Wiley-Blackwell.

كاتى ويليس Katie Willis

باحثة فى جغرافية التنمية فى رويال هولواى، جامعة لندن. وتركز أبحاثهـــا على التفرقة الاجتماعية (خاصة على طول خطوط الطبقة والنوع) فـــى عمليـــات الهجرة والتحضر وإصلاح القطاع الصحى. وقد أجرت بحثا فى المكسيك والصين وسنغافورة وكاليفورنيا. وقد تضمنت إصداراتها: "نظريات وممارســـات التنميـــة" (Routledge 2005) و"الدولة والأمة ونقل الأحداث خارج حدود الدولة" (co-edited with Brenda Yeoh، Routledge 2004) . وهى محررة للجود فورام "ورؤية تخطيط التنمية الدولى".

جين ويلز Jane Wills

مدير مركز المدينة لبحث حياة المدينة وصلاتها، وأستاذ الجغرافيا فى كوين مارى، جامعة لندن. لديها اهتمام طويل الأمد بالاقتصاد السياسى وجغرافيا العمالـــة والسياسيات الحضرية. وقد ركزت المشروعات البحثية الأخيرة لها على مـــستقبل

الحركة النقابية، وتبحث في تطوير أشكال العمالة العابرة للحدود الدولية، والمجالس الأوروبية للعمل والمجتمعات النقابية: دور العمال المهاجرين وأهميتهم فى العمـــل منخفض الأجر فى لندن: وتنمية هويات سياسية جديدة حــول حمــلات الأجــور المعيشية فى لندن.

المترجم فى سطور:

وائل حمدي محمد مرسي

ولد في مدينة شبين الكوم – محافظة المنوفية في عام ١٩٨٧، تخرج في كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية – جامعة المنوفية عام ٢٠٠٧، ثم كلية التربية جامعة المنوفية ٢٠١١ – وهو إلى جانب عمله الحالى ضابط حركة بالخطوط الجوية لشركة مصر للطيران، يدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على درجة الماجستير فى أدب الأقليات.

المُراجع فى سطور:

أ.د أحمد عبد الله زايد،

أستاذ فى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة. وعضو فى الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع، وهو أيضا نائب رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع وعضو مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، وعضو لجنة الدراسات الاجتماعية فى المجلس الأعلى للثقافة.

وقد شغل العديد من المناصب منها:

- مدير مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - جامعة القاهرة من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨.
- المستشار الأكاديمى لبرنامج بحوث الشرق الأوسط، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- رئيس تحرير مجلة "إضافات" التى تصدرها الجمعية العربية لعلم الاجتماع.
- رئيس تحرير حولية كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- مستشار ثقافى لجمهورية مصر العربية فى الرياض، عام ١٩٩٨.
- أمين اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين (تخصص علم الاجتماع).
- وكيل كلية الآداب، جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث عام ٢٠٠٢ .
- عميد كلية الآداب - جامعة القاهرة عام ٢٠٠٤.

التصحيح اللغوى: محمود مبروك
الإشــراف الفنى: حســن كــامل